

البحاثة العربية الفصحى

- * اللغة : نساؤها ، أفعالها ، حاضرها ، مستقبلها
- * مناهج التأليف النحوي
- * علم الصرف بين المعيارية والنوصفية

الأستاذة عائشة قدوري المحمّد



البحار العربية الفصحى



مركز الخليج للدراسات والبحوث
الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

العملة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٤/٧/١٧١٣)

٤١٠

المجلد خامس ففوري

أبحاث في الشعرية الفصحى / غلام ففوري - عمان: دار عمان،

٢٠٠٤

(٣٣٦) ص.

ر. ١: () .

الواصفات: / اللغة العربية / الأبحاث /

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(رقم الإجازة للتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٢٠٠٤/٧/١٦٩٥)



دار عمار للنشر والتوزيع

عنوان منشأة الإنتاج: سوق الحمير - عمان - الأردن
الهاتف: ٥٦٥٢٢٧٧ - ج. ب. ٥٦٢٢٥ - عمان - الأردن

البحاثة العبرية الفصحى

- ★ اللُّغَةُ: شَأْنُهَا، أَصْلُهَا، حَاضِرُهَا، مُسْتَقْبَلُهَا
- ★ مَنَاجِجُ التَّأْلِيفِ النَّحْوِي
- ★ عِلْمُ الصَّرْفِ بَيْنَ الْمَعْيَارِيَّةِ وَالْوَصْفِيَّةِ

الدُّكُورُ غَايِمٌ قُدُورِي الْحَمْدُ



دار الفكر للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمدُ ربِّ العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوانَ إلا على الظالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ اشتغالي بعلوم اللغة العربية مُدَّةَ تزيد على ربع قرن، وممارستي البحث والتأليف فيها، قد لفت نظري إلى عدد من القضايا المتعلقة بتاريخ العربية القديم والحديث، أو بمنهج دراستها أو تدريسها. فكتبت مجموعة أبحاث تتناول عدداً من تلك القضايا، أحسب أنني قد أتيت فيها بجديد، أو صححت وهماً، أو وُضِّحت غامضاً.

ونُشرَ معظمُ تلك الأبحاث في مجلات متفرقة، مما جعل اطلاع الباحثين عليها أو إفاדתهم منها محدوداً، وقد يأتي زمان تُنسى فيه تلك الأبحاث، ورغبة مني في جمعها في عمل واحد، لتيسير الاطلاع عليها، وما أقدر من أهمية القضايا التي عالجتها، وما أرجوه من تحقق فائدة منها، فإني جمعتها في هذا الكتاب.

ولم أرَّ تلك الأبحاث بحسب تاريخ كتابتها أو نشرها، ولكنني اعتمدت في ترتيبها على أساس طبيعة موضوعها، فجعلت من تعريف اللغة لدى علماء العربية تمهيداً، ثم قسمتها على ثلاثة فصول، الأول جَمَعَ ثلاثة أبحاث تناولت قضايا تاريخية تخص نشأة علوم اللغة العربية، وتكوُّن العربية الفصحى، وأصالة ظاهرة الإعراب فيها.

وتضمن الفصل الثاني بحثين عن حاضر العربية ومستقبلها، الأول عن واقع العربية في العصر الحديث، والثاني عن مستقبل اللغة العربية في ضوء قوانين التطور اللغوي.

وضمَّ الفصل الثالث بحثين يتعلقان بقضايا منهجية، الأول في مناهج التأليف النحوي، والثاني في علم الصرف بين المعيارية والوصفية.

وحافظتُ في هذا الكتاب على الأبحاث في صورتها الأولى التي كُتِبَتْ بها، على الرغم من إمكانية مراجعتها، والإضافة إليها أو التغيير فيها، لكنني لم أجد ضرورة علمية ملحة تدعو إلى ذلك، وهي منشورة على هذه الصورة.

وأرجو من القارئ إذا وَجَدَ فيها ما يتفحه أن يدعو لكتابها، وإذا كان فيها نقص، أو خطأ فإن النقص من طبيعة البشر، والكمال لله وحده، والعصمة لأنبيائه، وحسبي أنني بذلت ما في وسعي، على قلة بضاعتي، وضعف حالتي، والحمد لله تعالى على توفيقه، هو حسبنا ونعم الوكيل.

تكريت

الثلاثاء ٣ - مايس - ٢٠٠٣م

١٢ - ربيع الأول - ١٤٢٤هـ

تمهيد

تعريف اللغة

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أمّا بعد:

فعلى الرغم من تمتع كل واحد منا بالمقدرة على استخدام اللغة بسهولة، وَجَدَ اللغويون صعوبة في صوغ تعريف علمي شامل لها، ولم يتفقوا على صيغة موحدة^(١)، ولكن يمكن للدارس أن يلاحظ اتفاقهم على عدد من الأمور التي يجب أن يتضمنها التعريف، تتعلق بطبيعة اللغة، ووظيفتها.

وكانت لعلماء العربية عناية بهذا الموضوع، لكن أكثر الباحثين المحدثين يشيرون إلى تعريف ابن جني وحده، ويُبدون إعجابهم بدقته وربما تضمنه، يقول الدكتور عبده الراجحي: «ومع أن ابن جني هو أول من عرّف اللغة فيما نظن فإن تعريفه بها يشير دهشة الباحثين البعيدين عن تطور الحياة العلمية العربية، لأنه يقترب اقتراباً شديداً من كثير من تعريفات المحدثين، ولأنه يشمل معظم جوانب التعريف التي عرضها علم اللغة في العصر الحديث»^(٢).

ورقفت على تعريفين آخرين للغة عند علماء العربية إلى جانب تعريف ابن جني، وهما يؤكدان ما تضمنه تعريف ابن جني، ويضيفان إليه عناصر جديدة، ووجدت أن هناك فائدة في عرض التعريفات الثلاثة وتحليلها، وموازنتها بما قاله المحدثون في تعريف اللغة.

(١) ينظر إبراهيم أنيس: اللغة بين القومية والعالمية ص ١١.

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية ص ٦١، وينظر: محمد فهمي حجازي: المداخل إلى علم

اللغة ص ١١، ورشيد العبيدي: مباحث في علم اللغة ص ٢٥.

١- تعريف ابن جني (ت ٢٩٢هـ)^(١):

قال ابن جني: «باب القول على اللغة وما هي: أما حَذُّها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»^(٢).

٢- تعريف ابن الجبَّان (كان حياً سنة ٤١٦هـ)^(٣):

قال ابن الجبَّان: «والكلام أصوات قُطعت ضرباً من التقطيع، وأُلقت ضرباً من التاليف، ووُضعت للإفهام، وأما المحفوظ والمكتوب فلن يُدعى كلاماً إلا مجازاً، وفي ذلك خلاف بين الناس»^(٤).

٣- تعريف ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)^(٥):

قال ابن خلدون: «اعلم أن اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المُتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعلٌ لساني، فلا بد أن نصير مَلَكَةً مقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحهم»^(٦).

ولعل من المفيد نقل عدد من تعريفات اللغة لدى اللغويين المحدثين، وتحديد العناصر الرئيسة فيها، ليتسنى لنا تحليل تعريفات علماء العربية في ضوءها، والموازنة بينها:

(١) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلّي، من كبار علماء العربية في القرن الرابع الهجري، من أشهر كتبه اللغوية: الخصائص، وصر صناعة الإعراب (ينظر: الزركلي: الأعلام ٢٠٤/٤).

(٢) الخصائص ٣٤/١.

(٣) محمد بن علي بن عمر بن الجبَّان أبو منصور، لغوي وأديب، له عدة مؤلفات، منها شرح فضيح ثعلب (ينظر: صر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٣٠/٦).

(٤) شرح الفصيح ص ٨٧.

(٥) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مؤرخ وقاضٍ، اشتهر بمقدمة كتابه في التاريخ المسمى (العبر) (ينظر: الزركلي: الأعلام ٣٣٠/٣).

(٦) المقدمة ص ٥٤٦.

١- اللغة نظام عرفي لرموز صوتية يستغلها الناس في الاتصال بعضهم ببعض^(١).

٢- اللغة مجموعة أصوات للتعبير عن الفكر^(٢).

٣- نظام من العلامات الاصطلاحية ذات الدلالة الاصطلاحية^(٣).

وتدور معظم تعريفات اللغة عند المحدثين على محورين أساسيين، هما^(٤):

أ- طبيعة اللغة، وهي كونها أصواتاً.

ب- وظيفة اللغة، وهي كونها تستخدم للإبلاغ والتواصل والتعبير عن الأفكار.

ويفصلُ بعض الدارسين في تحليل الجوانب التي تدور حولها تلك التعريفات، ويجعلها أربعة، ويضيف إلى المحورين السابقين أن اللغة ظاهرة اجتماعية وليست فردية، وأن دلالة اللغة على المعاني حرفية وليست منطقية^(٥).

وإذا نظرنا إلى تعريفات علماء اللغة العربية للغة وجدنا أنها تتضمن الجوانب الأساسية التي ذكرها المحدثون في تعريف اللغة، وعلى الرغم من اختلاف عباراتهم فإنه يمكن ملاحظة العناصر المشتركة في تلك التعريفات^(٦)، وهي:

١- اللغة أصوات:

إن تعريف اللغة بأنها (أصوات) يبدو أمراً بديهياً، لكن ارتباط اللغة بالكتابة

(١) إبراهيم أنيس: اللغة بين القومية والعالمية ص ١١.

(٢) أنيس فريحة: نظريات في اللغة ص ٨.

(٣) عبد الصبور شاهين: في علم اللغة ص ٢٧.

(٤) ينظر: رشيد الميمني: مباحث في علم اللغة ص ٢٤.

(٥) ينظر: إبراهيم أنيس: اللغة بين القومية والعالمية ص ١١-٣٨. وعبد الرزاق: فقه اللغة في الكتب العربية ص ٦٠-٧٦.

(٦) استخدم ابن الجيان مصطلح (الكلام) وهو مرادف لمصطلح (اللغة)، (ينظر: د. عبد الصبور شاهين: في علم اللغة العام ص ٢٧).

أدى إلى الخلط بينهما أحياناً، مما جعل النص على أنها (أصوات) شيئاً مهماً، ويبدو أن الخلاف في هذه المسألة قديم، وهو ما يشير إليه قول ابن الجان. «وأما المحفوظ والمكتوب، فلن يدعى كلاماً إلا مجازاً، وفي ذلك خلاف بين الناس».

وبين اللغويين المحدثين جدلٌ حول اعتبار الكتابة جزءاً من اللغة، فبعضهم يرى أن اللغة قد تكون منطوقة وقد تكون مكتوبة، يقول الدكتور محمد لمارث «لغة في شكلها المفوظ والمكتوب أداة عجيبة تنتقل بها الأشياء التي تقع عليها حواسنا إلى أذهاننا»^(١). بينما لا يعد آخرون الكتابة من اللغة، يقول الدكتور محمود فهمي حجازي: «وكثيراً ما يحدث عند غير الباحثين في اللغة لبسٌ بين لغة والكتابة. . . مادة البحث اللغوي إذن هي اللغة في صورتها الصوتية، وليست الكتابة في أشكالها ولا حروف الطباعة في أنماطها»^(٢). وتوسط بعض الباحثين في هذه المسألة حين قال: «إن الأهمية البالغة التي تصفيها بعض مدارس اللغويين على لغة الكلام ليس لها ما يبررها علمياً وفلسفياً...»^(٣).

٢- اللغة لها نظام:

الأصوات التي تتألف منها اللغة تأتلف في كلمات وجمل وفق نظم محدد، فكل لغة لها نظام في تركيبها، وصرّح ابن الجان بهذه الصفة للغة في قوله «أصوات قُطعت صرباً من التقطيع، وألّفت ضرباً من التأليف»، ويشير إليه قول ابن خلدون. «وهي في كل أمة بحسب اصطلاحهم».

٣- اللغة ظاهرة اجتماعية.

اللغة لا تكون إلا في مجتمع، ولا يمكن للفرد الواحد أن تكون له لغة خاصة به، ولا يعني قول ابن خلدون: «هي عبارة المتكلم عن مقصوده» أنها ظاهرة

(١) لغة اللغة وخصائص العربية ص ١٤

(٢) اللغة العربية عبر القرون ص ٧، وينظر: محمود السعراي: علم اللغة ص ٥٠.

(٣) لغات الشر ص ٢٢

فردية، يؤكد ذلك قوله في آخر التعريف: «وهي في كل أمة بحسب اصطلاحهم»، وإذا كان هذا المعنى يُفهم من قول ابن الجبان. إن اللغة موضوعة للإفهام، فإن ابن جني صرح بهذا المعنى في قوله. «يعبر بها كل قوم»

٢- لغة وظيفة.

لغة وظيفة في المجتمع، فهي أداة للتعبير، ووسيلة للتفاهم بين أفراد لمجموعة البشرية التي تستخدمها، وجاءت التعريفات الثلاثة واضحة في التعبير عن هذه الصفة، فابن جني قال: «يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»، وابن الجبان قال «وضعت للإفهام» وابن خلدون قال. «تعبير المتكلم عن مقصوده»

والخلاصة أن علماء اللغة العربية كانوا مدركين لطبيعة اللغة ووظيفتها، فهي أصوات لها نظام، تستعمل في مجتمع، للإفهام والتعبير عن المقصود

ولا يخفى على القارئ أن تعريفات المحدثين للغة التي نقلناها لم تأت بجديد في تعريف اللغة، على الرغم من أن تطور الفكر اللغوي والإنساني أتاح للمحدثين مناقشة بعض القضايا الجديدة المتعلقة باللغة، لكن العناصر الأساسية لتعريف اللغة لم تتغير، ومن ثم فإن الوقوف عند تعريف اللغة عند علماء العربية أمر مهم في بيان مقدار إسهامهم في الدرس اللغوي، وسنقوم في معالجة كثير من القضايا اللغوية، والله الموفق.

الفصل الأول قضايا تاريخية

(١)

النحو العربي قبل أبي الأسود الدؤلي^(١)

المقدمة

النحو أصل علوم العربية، وأقدمها نشأة، وأغربها مادة وتأليفاً، وقد كُتِبَتْ بحوث كثيرة عن نشأته وتاريخه، قديماً وحديثاً. وكان رأي الأكثرين من المتقدمين أن أبا الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) هو أول من وضع أسس النحو العربي، لكن عدداً من الباحثين المحدثين تشككوا في ذلك، وعدّ بعضهم ذلك حديث خرافة. ومن ثمّ قد يبدو عنوان هذا البحث صعباً من الحيال، إذ بينما يجادل المؤرخون المحدثون في دور أبي الأسود في نشأة النحو العربي بشير صوان، يبحث إلى أن للنحو العربي قبل أبي الأسود وجوداً يحاول كشفه والمحدث صه.

إنّ موقف المؤرخين المحدثين لا يخلو من قصور في النظر وتعمُّل في استخلاص النتائج، وعلى الباحث المدقق ألاّ يصدّئه هذا الموقف عن تفحص بوثائق التاريخ والصّوص اللغوية المتعلقة بالموضوع، وتقويمها من وجهة النظر لعلمية المحصنة، واستخلاص ما يمكن أن تدل عليه بشأن هذه القضية

(١) نشرت خلاصة البحث في مجلة الحكمة، العدد ١١/١٤١٧هـ.

وربدي حملني على إعادة دراسة الموضوع هو وقوفي على روايات لم يطلع عليها المؤرخون المحدثون للنحو العربي ولم يثيروا إليها، وهي وما يمكن أن يضاف إليها نُقدّم تصوراً جديداً لنشأة النحو العربي، كما أن الروايات الأخرى التي بأيدي الباحثين يمكن أن تُفهم على نحو جديد أيضاً.

يُسي هذا البحث لن أتجاوز الحقيقة التي عاش فيها أبو الأسود، ولن أتبع تصور مدرس النحوي العربي بعد أبي الأسود وتلامذته، لأن ما نُبت عن تأريخ النحو بعد أبي الأسود شيء كثير يكفي في إعطاء صورة واضحة عنه، لكن نشأة النحو وبداياته لا يزال الباحثون يثيرون إلى غموضها والاختلاف فيها، ومن ثم فإن هذا البحث يسعى إلى تبديد ذلك الغموض وإعطاء تصور واضح عن بدء النشاط اللغوي العربي المنظم ونشأة النحو العربي ودور أبي الأسود في تلك نشأة، وأرجو أن يحقق البحث ذلك أو بعضه، والله تعالى الموفق للصواب، وإلى المرجع والمآب.

المبحث الأول

نشأة النحو العربي في الدراسات القديمة والمعاصرة

أدرك مؤرخو النحو العربي الأوائل أن نشأة النحو مرتبطة بظهور المودح للمعوي الموحّد الذي يحرم المتكلمون على احتذائه، وبرور ظاهرة الإحراق في تحقيق ذلك النموذج أحياناً، وهو ما يطلق عليه مصطلح (اللحن)، وقد نهى هـ الظرف بعد رسول القرآن وانتشار الإسلام في أنحاء الجزيرة العربية، يقول أبو الطيب السجستاني (ت ٣٥١هـ) «وأعلم أن أول ما أختل من كلام العرب فأحرق إلى التعلم لإعراب، لأن اللحن ظهر في كلام الموالى والمنعربين من عهد النبي ﷺ»^(١)

وعبّر أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) عن هذه الحقيقة على نحو أكثر تفصيلاً حيث قال: «ولم تزل العرب تنطق على سجيئتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففسد الفساد في لغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو خبيثها، والموضع لمعابها، فتمطر لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دحلأ الأمم بغير لمتعارف من كلام العرب، فمطم الإشفاق من فُسُوْ ذلك وعليته، حتى دعاهم بحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتنقيتها لمن رآغت عنه»^(٢).

ويزيد الباحثون المحققون مؤرخي النحو العربي الأوائل في ذلك، فيقولون

(١) مراتب الحويين ص ٢٣

(٢) طبقات الحويين واللحويين ص ١١.

الأستاذ سعيد الأفغاني: «يعتبر اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها، فقد كانت حوادثه المتنوعة مدير الحظر الذي هبَّ على صوته أولو الغيرة على العربية والإسلام»^(١).

ومع اتفاق الباحثين على سبب نشأة النحو العربي نجدهم مختلفين في تحديد البداى موضع أسسه، وفي تحديد طبيعة الملاحظات الأولى التي عُدَّت اللسة الأولى في بنيانه الشامخ، ويمكن أن نعرض وجهات نظرهم بتفصيلها على قسمين الأول يمثل رأي العلماء الأوائل، والثاني يمثل رأي الباحثين المحدثين، وإليك ملخص ما قالوه في هذا الموضوع.

أولاً: رأي العلماء الأوائل في نشأة النحو العربي:

قال السيرافي: «اختلف الناس في أوائل من رسم النحو، فقال قائلون أبو الأسود الدؤلي وقال آخرون: نصر بن عاصم الدؤلي، ويقال الديلمي، وقال آخرون: عبد الرحمن بن هرمز وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي»^(٢).

إن ما ورد في المصادر القديمة يؤكد ما ذكره السيرافي من أن أكثر الناس يذهبون إلى أن أبا الأسود هو أول من رسم النحو. وأقدم ما اطلعت عليه من النصوص التي تنسب ذلك إليه ما رواه الحلبي عن أبي حاتم أن قتادة بن دُعامة (ت ١١٧هـ) محدث البصرة، قال: «أول من وصَّح النحو بعد أبي الأسود يحيى بن يمم»^(٣) وهو قول يقرر سبق أبي الأسود في وضع النحو. وفتادة من طقة تلامذة أبي الأسود، وهو يعرفه ونقل عنه بعض الأخبار^(٤).

ومن الروايات القديمة التي تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود ما نقله

(١) من تاريخ النحو ص ٨، وينظر: يوهان فك - العربية ص ٢١، وعد الحميد السد طلب تاريخ النحو وأصوله ١/١٥.

(٢) أخبار النحويين والبصريين ص ١٣.

(٣) مراتب النحويين ص ٢٢.

(٤) أبو بكر الأماري: إيضاح الوقف ١/٣١، والسيرافي: أخبار النحويين البصريين ص ١٩.

لسرافني والريدي عن عاصم بن أبي النجود (ت ١٢٨هـ) قارىء أهل الكوفة المشهور، أنه قال: «أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي»^(١) وكان عاصم، وهو من طقة تلامذة الدؤلي، مشهوراً بالقصاحة^(٢)، وقال عنه تلميذه أبو بكر بن عياش: «كان عاصم نحويًا فصيحًا»^(٣).

ومن محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ): «وكان لأهل البصرة في العربية قُدْمة، وبالحو ولغات العرب والغريب عناه. وكان أول من أشش العربية وفتح بها، وأبجح سبلها، ووضع قياسيها أبو الأسود الدؤلي، وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل، وكان رجل أهل البصرة. وإما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فعُلِّيتِ السليقة، فكان سراة الناس يلحنون، فوضع باب الفعل ولمفعول والمصاف وحروف الحر والرفع والنصب والجزم. وكان ممن أخذ ذلك عنه يحيى بن يعمر... وأخذ ذلك عنه أيضاً ميمون الأقرن، وعنبسة الفيل، ونصر بن عاصم الليثي، وغيرهم»^(٤).

وهذا رأي عامة المؤرخين الأوائل للحو العربي، مثل الحلبي^(٥)، والزبيدي^(٦)، وابن النديم^(٧)، «فأما زَعَمَ مَنْ رَعَمَ أن أول من وضع الحو عبد الرحمن بن هرم بن الأعرج، أو نصر بن عاصم، فليس بصحيح، لأن عبد الرحمن أخذ عن أبي الأسود، وكذلك أيضاً نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود»^(٨).

وجاء في رواية قديمة نقلها الريدي عن المرد (ت ٢٨٢هـ) قال: «سُئِلَ أبو

(١) أحبار التحويين الصريين ص ١٧، وطقات الحويين واللفويين ص ٢٢

(٢) ابن معاهد السمة ص ٧.

(٣) الذهبي: معرفة القراء ١/ ٣٥

(٤) طغات الثمراء ص ٥.

(٥) مراتب الحويين ص ٢٤.

(٦) طغات التحويين واللفويين ص ١١.

(٧) المهرست ص ٤٥

(٨) أبو البركات الأنباري، برهة الألباء ص ٢١.

الأسود الدؤلي عَمَّن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشدته إليه؟ فقال
تلميذه من علي بن أبي طالب، رحمه الله، وفي حديث آخر قال: ألقى إني علي
أصولاً أخذت عليها^(١). ومن ثم فإن بعض المؤرخين قال: إن أول من وضع
النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه - لأنه هو الذي وجَّه أبا
الأسود وأرشدته إليه^(٢).

وقد اختلف الناس في السبب الذي دعا أبا الأسود إلى ما رسمه من النحو^(٣)،
وإن كانت الروايات جميعاً تشير إلى وقوع اللحن من أناس كثيرين، فعصر
الروايات يشير إلى أن أعرابياً أخطأ في قراءة قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بِرِئَاسَةٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة]، ومنها ما يشير إلى لحن بعض العرب عند زياد والي
العراق، أو لحن رجل فارسي سمعه أبو الأسود في البصرة، أو لحن ابنه أبي
الأسود، أو نحو ذلك، مما جعل أبا الأسود نفسه أو يطلب من عمر بن
لحطاب، أو علي بن أبي طالب، أو زياد والي العراق، يعمل شيئاً يصلح للناس
به كلامهم، وكذلك نَقَطَ المصاحف فجعل الفتحة نقطة فوق الحرف، والكسرة
نقطة تحت الحرف، والصفة نقطة أمام الحرف، وجعل التنوين نقطتين، بلون
يخالف لون المداد^(٤).

أما مقدار ما وضعه أبو الأسود من أبواب النحو فإن المصادر القديمة تشير إلى

-
- (١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢١. وينظر: الحلبي مراتب النحويين ص ٢٤.
(٢) أبو البركات الأباري مرآة الألباء ص ٢١، والقفطي إنباء الرواة ٤/١ وينظر عند
الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية ص ٥٢.
(٣) السيرافي أخبار النحويين البصريين ص ١٥.
(٤) ينظر مفصل تلك الروايات أبو بكر الأسدي: إيضاح الوصف ٣٩/١، والحلبي مراتب
النحويين ص ٢١، والأصبهاني: الأعاني ٣٠٢/١٢، والسيرافي: أخبار النحويين البصريين
ص ١٥، والريدي: طبقات النحويين واللغويين ص ٢١، وابن النجيم: المهرست ص ٤٥،
وأبو البركات الأباري مرآة الألباء ص ١٨، والقفطي إنباء الرواة ٥/١، والسيوطي
سبب وضع العربية ص ٤٩.

صالة ما رسمه قال الحلبي. «فوضع شيئاً جليلاً، حتى تعمق النظر بعد ذلك وطؤلو الأبواب»^(١). ويمكن أن نعرض ما ذكرته المصادر حول هذا الموضوع في النقاط الآتية.

١- وضع باب الفاعل والمفعول، ولم يزد عليه^(٢). وينقل ابن النديم في كتابه «مهرست» أنه رأى أربع ورقات قديمة ترجمتها. «هذه فيها كلام في المفعول والمفعول من أبي الأسود، رحمة الله عليه، بخط يحيى بن يعمر». ^(٣)

٢- وضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم^(٤).

٣- جاء في بعض المصادر المتأخرة أن الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ألقى إلى أبي الأسود صحيفة أو رقعة فيها الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. وأعلم أن الأشياء ثلاثة. ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر... إلخ^(٥).

وفي هذه الرواية من التفصيل والمصطلحات ما لا يتناسب وذلك العصر، مما حدا ببعض الباحثين المحدثين إلى التشكيك في صحتها^(٦)، ووصفها بأنها حديث حرافة^(٧) ولا أحد يكر الصلة الوثيقة بين الإمام علي وأبي الأسود وما يمكن أن

(١) مراتب المحوئين ص ٢٦

(٢) سيراقي. أخبار المحوئين البصريين ص ١٨، والزبيدي. طبقات المحوئين والمعوئين ص ٢٢

(٣) المهرست ص ٤٦

(٤) الجسمي: طبقات الشعراء ص ٥، والزبيدي: طبقات المحوئين واللغويين ص ٢١.

(٥) أبو البركات الأبلاري. برهنة الألباء ص ١٨، والمقفطي. إنباء الرواة ٤/١.

(٦) سعيد الأحماني. من تاريخ النحو ٢٩ هامش (٢).

(٧) أحمد أمين. ضحى الإسلام ٢٨٥/٢

بحري يسهما من حديث عن اللحن وقضايا اللغة، لكن خلو المصادر القديمة من هذه الرواية، وطبيعة أسلوبها، يبعث الشك في أصالتها.

كان أول من أصَّلَ النحو - إذن - وأعمل فكره فيه أبو الأسود الدؤلي، ثم نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً، وأصَّلُوا له أصولاً، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم، ثم واصل ما أصَّروه من ذلك الثالوث لهم، والأخرون عنهم، فكان لكل واحد منهم من المصطلح بحسب ما بسط من القول، ومدد من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من بدلائل، وبيّن من العلل^(١).

ثانياً: رأي الباحثين المحدثين في نشأة النحو العربي:

ذهب عدد من الباحثين المحدثين إلى غموض نشأة النحو العربي، فقلد بروكلمان: «يبدو أن أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائماً محروطة بالغموض وبعلام» وهو يُعَدُّ ما ينسب إلى أبي الأسود وتلامذته من قبيل الأساطير^(٢) ويقول أحمد أمين: «وتاريخ النحو في مشته غامض كل الغموض، فلا نرى فجأة كتاباً ضخماً واضحاً هو كتاب سيويه، ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تيسر ما هو سنة طبيعية من مشوه وارتقاء، وكل ما ذكرناه من هذا الثقيل لا يشفي عيلاً»^(٣). ويقول حسن عون: «لا يزال الباحث في حيرة من أمر النحو العربي، ومن الظروف التي لا يست نشأته...»^(٤).

وذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) تلميذ تلامذة أبي الأسود الدؤلي هو أول من وضع أسس القواعد النحوية، وأن أبا الأسود اقتصر على نقط المصاحف، وحيثه في ذلك قوله

(١) يظفر الزبيدي: طقات النحويين والمعرين ص ١١.

(٢) تاريخ الأدب العربي ١٢٣/٢ و ١٢٨

(٣) صحن الإسلام ٢٨٥/٢

(٤) اللغة والنحو ص ١٩٨

«... لم نجد في كتاب مسويه ولا فيما بعده من الكتب رأياً نحويّاً نُسبت إلى أبي الأسود ولا إلى طبقتين من بعده، فنحن أمام حقيقة واضحة أُحذفت من كتب النحو، وهي أن أقدم من يُنسب إليه رأي نحوي هو عبد الله بن أبي إسحاق حصرمي»^(١)

ويذهب أكثر الباحثين المحدثين إلى أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي أرسى السنة الأولى في تاريخ النحو العربي، إلا أن معظمهم يفسر تلك السنة بتفصيل المصحف بمط الإعراب. يقول الأستاذ أحمد أمين: «ويظهر لي أن نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح، وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قد عمل من هذا النمط وهو أنه ابتكر شكل المصحف»^(٢) ويقول حسن عيون «إن اللبنة الأولى التي أرساها أبو الأسود الدؤلي في بناء النحو العربي كانت شكله القرآن عن طريق النقط»^(٣).

وقد الدكتور شوقي ضيف وهو يعلّق على الروايات التي تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود وتوضح الأسباب التي دفعت إلى وضعه: «وكل ذلك من عبث الرواة بوصّاعين المثيرين، وهو عبث جاء من أن أبا الأسود نُسب إليه حقاً أنه وضع لعربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنما وضع أول نقط بحر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم»^(٤).

وقد الدكتور عفيف دمشقية «الحقيقة العلمية الوحيدة التي يمكن الركون إليها في المرحلة الأولى لنشأة النحو العربي، حقيقة كون الدؤلي واضع نقط الإعراب الذي اعتبر على أساسه الواضع الأول للنحو»^(٥).

(١) أول من وضع النحو، مجلة كلية الآداب مج ١٠ ج ٢ ص ٧٢.

(٢) ضحى الإسلام ٢٨٦/٢

(٣) اللغة والنحو ص ٢٤٥، وظهر مثله ماژن المارك: النحو العربي ص ٢٩.

(٤) المطالع النحو ص ١٦

(٥) تجديد النحو العربي ص ١٠١

وقال الدكتور هيد الحميد السيد طلب. «أما ما يصدقه العقل والمنطق مما
نسب إلى أبي الأسود الدؤلي فهو أنه رأى تقط المصاحف بعلامة مميزة للمع
والمفعول والمجرور تمييزاً عملياً»^(١).

وطهر من بين الباحثين المعاصرين مَنْ أكد على أن أبا الأسود الدؤلي هو
مؤسس النحو العربي إضافة إلى تقطه المصحف، فيقول الأستاذ سعيد الأفغاني
إن من يقرأ ترجمة أبي الأسود وما ورد في أكثر المصادر القديمة من أنه أول من
وضع العربية ونقط المصاحف، وأن له تلامذة أخذوا عنه العربية وقراءة القرآن في
البصرة، كل أولئك مع ما عرف عن أبي الأسود من ذكاء وقاد، وفكر متحرك،
وعقل وروية، يجعلنا نقط بأنه وضع أساساً بنى عليه مَنْ بعده، ولكن ما هو
هذا الأساس؟ لسنا نجد لهذا السؤال جواباً يشفي الغليل^(٢).

ولعل أكثر الباحثين المحدثين تدقيقاً في نشأة النحو العربي ودور أبي الأسود
في وضع أسسه هو الدكتور عبد الرحمن السيد، في كتابه (مدرسة البصرة
النحوية)^(٣)، الذي عرض الروايات القديمة ثم أكد أن اختلاف الروايات ليس
دليلاً على كذبها ثم يقول. «الحق أن النفس تميل إلى تعدد الأسباب والأخطاء،
وأن هذا التعدد في الخطأ والتنوع فيه هو الذي حفر الهمة، وقوى الرغبة في
محاولة التخلص منه، ومن هنا وُضِعَ أساس هذا العلم»^(٤).

وهو يؤكد أن أبا الأسود هو مؤسس هذا العلم وواضع أول حجر في صرحه،
وهو لا يعني أنه وضع علماً كاملاً ماصحاً وإنما يقصد «أنه فُكِّر في وضع قواعد
عمدة يمكن أن تحفظ على اللغة سلامتها...»^(٥) ثم يقول إن الأساليب النحوية
لتي نسب المصادر القديمة إلى أبي الأسود وضعها تتعلق بمناسبات خاصة

(١) تاريخ النحو وأصوله ٣٢/١

(٢) من تاريخ النحو ص ٢٧-٢٩

(٣) مدرسة البصرة النحوية ص ٤١-٦٠.

(٤) المصدر نفسه ص ٥٠.

(٥) المصدر نفسه ص ٥١.

وردت في الروايات القديمة، ولا بد أنه عرضها عرضاً ميسراً مفهوماً يناسب حاجة أهل زمانه.

وهو يربط بين نقط المصاحف واستخلاص القواعد النحوية لأنه في رأيه «لا يستطيع أحد أن يدعي أن عالماً مشهوداً له بالتقدم... يَنْقُطُ المصحف كلمة كلمة، ويلاحظ حركات حروفه حرفاً حرفاً، ويفعل ذلك في دفعة وبراعة، ثم يخرج من عمله هذا دون أن تتكون لديه فكرة أولية عن عمل بعض الأدوات، أو عن حركه بعض الكلمات ذات الوظيفة المتشابهة والوضع المتحد، اللهم إلا أن يكون راسع القدم في الغباء، بعيداً عن صفات أبي الأسود يُعَدُّ الأرض عن السماء»^(١)

وما ورد في بعض المصادر القديمة يؤكد وجهة النظر هذه، فقد نقل أبو بكر لأباري، «رواية الحارث بنقط المصحف، وجاء في آخرها «فأبتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المسسوب إليه بعد ذلك»^(٢). ويقول ابن قتيبة إن أبا الأسود يُعَدُّ من النحويين «لأنه أول من عمل في النحو كتاباً»^(٣). ولا يتيسر لأن لقطع بأن كتاب أبي الأسود في النحو هو تلك الأوراق الأربع التي اطبع عليها ابن السديم بخط يحيى بن يعمر، التي ذهب آخرها منذ عصر ابن النديم.

وبلغت جهود الباحثين المحدثين دروتها بظهور كتابين يبحثان في نشأة النحو لعربي ونظوره حتى عصر سيبويه، وهما:

الكتاب الأول الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، تأليف الدكتور عبد لعال سامي مكرم^(٤)، الذي يقول في مقدمته: «وقد شعرت منذ أن اشتغلت بالنحو لعربي بأن هناك مرحلة مفقودة في تاريخ النحو العربي تمتد من عصر أبي

(١) المصدر نفسه ص ٦٠

(٢) إيضاح الوقف ٤١/١

(٣) اشعر والشعراء ص ٧٢٩

(٤) ظهرت الطبعة الأولى في الكويت سنة ١٩٧٧ في ٤١٨ صفحة

لأسود إلى عصر الخليل ومسيويه^(١). وقد تكفل الكتاب ببيان تاريخ النحو ويطوره في هذه المرحلة

ويرى المؤلف «أن قصة نشأة النحو مرتبطة بالمعارف السابقة لعرب في الجاهلية وفي العصر الإسلامي، وبخاصة في مجالي القراءة والكتابة»^(٢) وهو يرى لذلك «أن أبا الأسود حلقة في سلسلة المعرفة اللغوية ولكنه برز في محله، وراى نشاطه في حقلها فسببت إليه نشأة أصحح علم شغل الناس قرون طويلة وما زال يشغلهم إلى وقتنا الحاضر»^(٣).

الكتاب الثاني. المفضل في تاريخ النحو العربي (الجزء الأول قبل سيبويه) تأليف الدكتور محمد حبر الحلواني^(٤)، الذي يقول في مقدمته «وقد عُيِّنت في هذا الجزء بالكشف عن نمو النحو في المرحلة العاضة مرحلة أبي الأسود وتلامذته، وهي مرحلة وقف حيالها الباحثون في الشرق والعرب شاكين حائرين، ونعتوها بأنها مرحلة مظلمة في تاريخ النحو العربي لا يمكن أن يبلغها بحث العلمي»^(٥).

ويقول مؤلف الكتاب. «والحق أن نشأة النحو ترتبط بجذور الحياة الإسلامية في ذلك الزمن، وترتد إلى ما ترتد إليه نشأة العلوم الأخرى من لغوية ودينية وفلسفية، وكان القرآن الكريم محور هذه الجذور، وهو الركيزة الأساسية فيها، وبدن فن نشأة العربية - بمعناها الاصطلاحي - انطلقت من قراءة القرآن»^(٦) وهو يقرر أن أبا الأسود الدؤلي نَقَط المصحف، ووضع أسس النحو العربي لكنه

(١) الحلقة المفقودة ص ٣

(٢) المصدر نفسه ص ١١

(٣) المصدر نفسه ص ١٦.

(٤) ظهرت طبعته الأولى في بيروت سنة ١٩٧٩ في ٣١٢ صفحة

(٥) المفضل ص ٦

(٦) المفضل ص ١٧

ينبغي أن يكون قد ألف كتاباً في النحو، بل كان يعلم النحو^(١).



إن سبب وضع أسس النحو العربي إلى أبي الأسود الدؤلي تبدو طبيعية في ظل الظروف، لدعوى التي أعقبت الفتوح الإسلامية، والتي تتمثل بانتشار اللغة العربية بين الأمم التي دخلت في الدين، وتتمثل أيضاً بامتزاج العرب الحنّص بأهل لغات الأخرى، ولما كانت العربية لغة القرآن ولسان الدين فإن المحافظة عليها وتيسير تعلمها كان من الأعمال التي يحرص عليها الخلفاء والولاة والعلماء، وهو أمر انتهى بتدوين قواعد اللغة على يد أبي الأسود الدؤلي لأول مرة، بعد مرحلة من الملاحظات الشفهية كان المهتمون بأمر سلامة اللغة يتداولونها.

إن هناك معارف لغوية تسبق جهود أبي الأسود الدؤلي، كما يبدو من عدد من الروايات والوقائع، وإن أبا الأسود حين نَقَط المصحف ووضع بعض أبواب النحو كان يستخدم تلك المعارف اللغوية ويعمل على تعميقها وتوسيعها. وهذه القضية هي ما نحاول الكشف عنه في السحت الثاني، إن شاء الله تعالى

(١) سننُصِّل ص ١١٠.

المبحث الثاني

النشاط اللغوي قبل أبي الأسود الدؤلي

يعني بالنشاط اللغوي هنا الملاحظات والأقوال التي صدرت من عدد من أولي الأمر والعلماء وهي تهدف إلى تصحيح خطأ لغوي أو إلى ترسيخ صورة، أو تصحيح، هي الحفظة التي سبقت ظهور أبي الأسود في البصرة في خلافة علي - رضي الله عنه - وتمتد من زمن البعثة النبوية المباركة وتستغرق معظم سنوات الخلافة الراشدة.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن هذه الحفظة شهدت نشاطاً لغوياً متنوعاً كان يستجيب لحاجات تلك المرحلة اللغوية، ويتمثل بتعليم قراءة القرآن وتدوين المصاحف، وتعليم الكتابة، وتعليم العربية، ومكافحة اللحن وكان هذا النشاط ممهداً لما قام به أبو الأسود من تنقيط المصاحف ووضع بعض أبواب النحو. فالخطوات الأولى في علم العربية بدأت قبل أبي الأسود، وإن كانت بصورة شفوية غالباً، وعلى نحو غير منظم في كثير من الأحيان. وسوف نتبع ذلك النشاط عبر مرحلتين الأولى تمثل عصر النبوة، والثانية تمثل عصر الخلافة الراشدة، ثم نتبع ذلك باستخلاص ما يدل عليه ذلك النشاط في موضوع بدء علم العربية، وعلاقة ذلك النشاط بجهود أبي الأسود وتلاميذه.

أولاً: النشاط اللغوي في عصر النبوة.

إن السوات والرسالات هدفها تعليم الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ مُعَلِّمًا»^(١) ولا شك في أن تعليم اللغة ليس جراً مما يهتم الأنبياء بتعليمه بناس، ولكن ارتباط دعوة الرسل بلغات أقوامهم كان سبباً في نشاط لغوي كبير،

(١) سنن ابن ماجة ٨٣/١

وكانت آثار هذا العامل واضحة على اللغة العربية، حتى إن علماء اللغة يقررون اليوم أن ارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم كان السبب الأول لانتشار اللغة العربية، ونفاها حية إلى زماننا، كما كان السبب لشيأة الدراسات حولها، وقد قال أحدهم: (لولا القرآن ما كانت عربية)^(١).

وكانت أول سورة نزلت على رسول الله ﷺ من الوحي الإلهي سورة العلق^(٢)، وأول كلمة فيها هي: (اقرأ)، وهذا أول خطاب إلهي وُجّه إلى النبي ﷺ، وبه دعوة إلى لفراءة والكتابة والعلم^(٣). فكان رسول الله ﷺ يقرأ القرآن ويبتلوه على الناس، وكان إذا دخل رجل في الإسلام دفعه إلى الصحابة وقال لهم: «فَقُوهُوا أَحكام في دينه، وأَقْرِئُوهُ وعَلِّمُوهُ القرآن»^(٤).

وكانت فراءة القرآن من الأمور التي حظيت بالعناية والاهتمام، فهي أساس الدعوة لجديدة، وتتمثل تلك العناية بإرسال المعلمين إلى المدن والقرى التي دخلت في الإسلام، في حياة رسول الله ﷺ مثل المدينة التي أُرْسِلَ إليها مصعب بن عمير، قبل الهجرة، فكان يقرنهم القرآن^(٥). ومثل مكة التي حَلَفَ فيها رسول الله ﷺ معاذ بن جبل بعد فتحها بِقَفِّ أهلها وقرنهم القرآن^(٦)، ومثل بلاد اليمن التي أرسل إليها رسول الله ﷺ بعد دخول أهلها في الإسلام معاذ بن جبل وأنا موسى الأشعري لتعليمهم القرآن والفقه^(٧).

وكانت وفود القبائل والمدن العربية تقدم إلى المدينة بعد فتح مكة خاصة، تعلم إسلامها وتتفقه في الدين وتتعلم القرآن، وكان أبي بن كعب أكثر الصحابة

(١) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص ٩٠.

(٢) الطبري: جامع البيان ٢٥١/٣٠.

(٣) الصابوني: صفوة التماسير ٥٨١/٣.

(٤) الطبري: تاريخ الرسل والملوك ٤٧٤/٢.

(٥) ابن هشام: السيرة النبوية ٤٣٤/١، وابن سعد: الطبقات الكبرى ٢٢٠/١ و ١١٨/٣.

(٦) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٣٤٨/٢.

(٧) المصدر نفسه ٥٨٥/٣ و ١٠٨/٤.

صطلاحاً بهذه المهمة في المدينة، فقد علّم القرآن وفد أهل البحرين^(١)، ووفد
بي حيفة^(٢)، ووفد غامد^(٣) وقد مدحه النبي ﷺ بقوله: (أَقْرَأُ أُمِّي أُمِّي بِنُ
كُفَيْبٍ)^(٤) رضي الله عنه

ومن أوجه النشاط اللغوي في زمن النبي ﷺ العناية بأمر الكتابة العربية، فقد
كانت قبل الإسلام محدودة الانتشار قليلة الاستعمال، ولكنها حظت بعناية رسول
الله ﷺ واهتمامه فَشَجَّعَ عَلَى تَعْلِيمِهَا، وَقَرَّبَ إِلَيْهِ الْكُتَّابَ لِكِتَابَةِ الْقُرْآنِ وَأُمُورِ
الدَّوْلَةِ الْأُخْرَى، حَتَّى بَلَغَ كُتَابُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ كِتَاباً^(٥) من أشهرهم ريد بن
ثابت الأنصاري الذي اشتهر بكتابة الوحي، وذوي عنه أنه قال (كنت أكتب
بوحى عند رسول الله ﷺ وهو يُتْلَى عَلَيَّ، فَإِذَا فَرَغْتُ قَالَ اقْرَأْ، فَأَقْرَأُ، فَإِنْ
كَانَ فِيهِ سَقَطٌ أَقَامَهُ، ثُمَّ أَخْرَجَ بِهِ إِلَى النَّاسِ)^(٦). ونصّ علماء القرن عس أن
«قرآن كُتِبَ كله، في زمن النبي ﷺ لكنه لم يجمع في مصحف واحد»^(٧).

وقد تتساءل وتقول: ما علاقة هذا كله بشاة النحو العربي؟ وأقول: إن قراءة
لقرآن وكتابته هما أول عمل لغوي مُنَظَّم يُعْنَى به في تاريخ العربية، وقد اجتمع
عليه العرب على اختلاف مواطنهم ولهجاتهم، يحرصون على تعلمه وقراءته على
نحو ما يتعلمون. وقد أظهرت عملية التعليم الواسعة هذه ملاحظات لغوية تتعلق
بالمودج اللغوي الذي يجب أن يُعْنَى، وهو لغة قريش التي أنزل بها القرآن،
ونقل المؤرخون عن الصحابي أبي الدرداء أن النبي ﷺ سمع رجلاً قرأ فلهج،

(١) المصدر نفسه ٥٥٨/٥

(٢) المصدر نفسه ٣١٦/١

(٣) المصدر نفسه ٣٤٥/١

(٤) المصدر نفسه ٣٤١/٢ و ٤٩٨/٣

(٥) نصر الهوري: المطالع النصرية ص ١٣.

(٦) السوي: المعرفة والتاريخ ٣٧٧/١، والصولي: أدب الكتاب ص ١٦٥

(٧) الطبري: جامع البيان ٢٨/١، وابن حجر: فتح الباري ١٢/٩.

فعال أرشدوا أحاكم^(١) وأن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (رَجِمَ الْفُؤُ اقْرَأَ أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ)^(٢) فهذه الملاحظات، وهي ليست لوحيدة من هذه الحزمة فيما نعتقد، إلى جانب الحرص الدائم على تعلم القرآن وتعليمه وكتابه قد أوجدت حالة لغوية جديدة ولغت أنظار الحلفاء الراشدين وعلماء صحابه فأولواها عناية كبيرة، حتى صارت عملية التعليم من أهم القضايا التي شغلتهم بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام، كما سيتضح لك من لفظة الآتية

ثانياً: النشاط اللغوي في عصر الخلافة الراشدة.

إن مظهر النشاط اللغوي في عصر النبوة استمرت في عصر الخلافة الراشدة وازدادت اتساعاً وعمقاً، بسبب اتساع الحاجة إليها، وازدياد حالات القصور في أداء اللغوي التي يشار إليها في المصادر القديمة بمصطلح (الحر). ويمكن أن نقسم مظاهر ذلك النشاط على الأقسام الآتية:

١- تعليم القراءة وإرسال المعلمين

سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تعليم قراءة القرآن وإرسال المعلمين إلى مكان الحاجة إليهم، وكان قوله: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»^(٣) يُدْكِ روح الحماسة في نفوس المعلمين والمتعلمين وكان أكبر مجهود قد بُدِلَ في هذا المجال في خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الذي جعل من ولادة الأمصار معيين بناس، فقال في إحدى خطبه: (اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار

(١) أبو العلاء المعطّار: التمهيد ص ١٩٧.

(٢) أبو بكر الأساري: الأصداد ص ٢٢٤، والأندلسي: الإيضاح ٦٢، والمعطّار: التمهيد

(٣) حديث صحيح رواه البخاري والترمذي وأبو داود وغيرهم (ينظر: الأحرى أخلاق حمه
أمر أن ص ٤٧)

أني إنما بعثهم ليعلموا الناس دينهم ومُنَّة نبيهم^(١).

ومما حفظت لنا كتب التاريخ من ذلك أنه بعث إلى الكوفة عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وكتب إليهم: (إني قد بعثت إليكم عمار بن ياسر أميراً، وعند الله بن مسعود معلماً ووزيراً)^(٢). فكان ابن مسعود يعلم أهل الكوفة قراءة القرآن^(٣)، وكذلك أرسل أبا موسى الأشعري إلى البصرة، فكان يعلمهم القرآن^(٤)، وبعث إلى الشام معاذ بن جبل وعبد الله بن الصامت وأبا الدرداء، حين كتب إليه والي الشام: أن أهل الشام قد كثروا وملؤوا المدائن واحتاجوا إلى من يعلمهم القرآن ويعلمهم فأعني يا أمير المؤمنين برجال يعلمونهم^(٥).

وكون هؤلاء المعلمون الأوائل من الصحابة نواة مدارس الإقراء في الأمصار، وكان لتلامذتهم ومن جاء بعدهم دور واضح في إرساء أسس الدراسات اللغوية العربية، وعلى رأسها علم النحو.

٢- الكتابة العربية

كان الجهد الكبير في تعليم قراءة القرآن يواكبه جهد مماثل في كتابة القرآن، فبعد أن كُتِبَ القرآن مفرقاً في زمن النبي ﷺ جُمِعَ في الصحف في خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وحُفِظَت الصحف في دار الخلافة في المدينة المنورة^(١). وكان المسلمون يكتبون المصاحف في الأمصار الإسلامية اعتماداً على قراءة الصحابة النازلين فيهم^(٢)، إلى أن تم نسخ المصاحف في خلافة عثمان -

(١) الطبري: تاريخ الرسل والملوك ٢٠٤/٤.

(٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٧/٦، والطبري: تاريخ الرسل والملوك ١٣٩/٤.

(٣) ابن مجاهد: كتاب السنة ص ٦٦.

(٤) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٣٤٥/٢.

(٥) المصدر نفسه ٣٥٧/٢.

(١) البحاري: الجامع الصحيح ٨٩/٦ و ٢٢٥، وابن النديم: الفهرست ص ٢٧.

(٢) ابن أبي داود: المصاحف ص ١٣٧ و ١٥٥.

وصي الله عنه - نقلاً من الصحف، وتوزيعها على الأمصار^(١).

ولم يقتصر استخدام الكتابة العربية في عصر الخلافة الراشدة على تدوين القرآن في المصاحف، وإنما كانت تستخدم في مراسلات الخليفة مع ولاة الأمصار وقادة الحيوش ودواوين الدولة وتوزيع العطاء وأمور الناس ومعاملاتهم، على نحو كان يرداد اتساعاً ورسوخاً على مرور السنين، حتى صار لتعليم الكتابة دور خاصة، مثل (الكتّاب) الذي كان يتعلم فيه أبناء المدينة المنورة في عصر الخلافة الراشدة أو بعده بقليل^(٢).

إن حركة تعليم الكتابة واستخدامها يقتضيان نوعاً من التحليل اللغوي الذي يؤدي إلى التفكير في أصوات اللغة ومقدار تمثيل حروف الكتابة لها، وهذا يعني التفكير في النظام الذي تقوم عليه اللغة ومحاولة اكتشافه وتوضيحه.

٣- مكافحة اللحن

إن بروز اللحن وانتشاره، ونعني به الخطأ في أداء اللمة على الوجه الصحيح، كان يقابله جهد للحد منه والقضاء عليه، وأسهم في ذلك الجهد الخلفاء والعلماء على السواء، وحفظت المصادر القديمة عدداً من الروايات التي تشير إليه ونوضح طرفاً منه. فمن ذلك قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (لأن أقرأ وأسقط أحث إلي من أن أقرأ والحن)^(٣).

ويروي الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: مرّ عمر بن الخطاب بقوم قد رَمَوْا رَشْقاً^(٤)، فقال: بش ما رميت، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا قوم (متعلمين)، فقال عمر: والله لذنبكم في لعنكم أشدّ عليّ من دنبكم هي

(١) البحاري: الجامع الصحيح ٢٢٦/٦، وابن النديم: الفهرست ص ٢٧.

(٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٥٥٨/٣ و ١٨٠/٤.

(٣) الحلبي: مراتب النحويين ص ٢٢، وعبد الواحد بن عمر: أخبار النحويين ص ٢٥.

(٤) هو أن يرمي القوم كلهم دفعة واحدة (ابن الأثير: النهاية ٢٢٥/٢ وابن منظور: لسان

العرب ٤٠٧/١١ رشق)

رَبِّكُمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ^(١)

وبلع النصدي للحن إلى درجة مواجهته بالضرب، إذ يُروى أن كُتِبَ لأبي موسى الأشعري كتب: إلى عمر من (أبو) موسى، فكتب إليه عمر سلام عليك، أما بعد. فصرّب كاتبك سوطاً واحداً، وآخر عطاءً سنة^(٢) وكان عبد الله بن عمر يصرّب أولاده على اللحن ولا يضربهم على الخطأ^(٣). وكذلك كان ابن عباس يصرّب أولاده على اللحن^(٤). وكان علي بن أبي طالب يصرّب الحسن والحسين على اللحن^(٥).

ولم تقتصر مكافحة اللحن على الخطأ المحض، بل نجد أن العدول من الأصح لني أيضاً مواجهة، في قراءة القرآن خاصة، فقد رُوِيَ أن عمر بن الخطاب كتب إلى عبد الله بن مسعود، بعد أن أرسله إلى الكوفة لتعليم الناس هناك قراءة القرآن فَلَمَّعْهُ أَنَّهُ يَتْرَى بِلُغَةٍ هَذِيلٍ (أما بعد: فإن الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فَأَقْرَأِ النَّاسَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَلَا تَقْرَأَهُمْ بِلُغَةِ هَذِيلٍ)^(٦).

وكل ذلك يقتضي قدرأ غير قليل من المعرفة اللغوية التي تميز الخطأ من الصحيح، وهذه المعرفة وإن كانت شفوية في الراجع، لكنها تعد أساساً لمعطيات اللاحقة في تدوين علم العربية الذي نجد بعض ملامحه قد أخذت تتحدد في عصر الخلافة الراشدة، على نحو ما سيتضح في العقرة الآتية.

(١) أبو بكر الأنباري. الأعداد من ٢٤٤، والحطاب البغدادي الجامع لأخلاق الراوي ٨١/٢

(٢) الحلبي: مراتب السعويين من ٢٣، والعتلار: التمهيد من ٢٠٤.

(٣) أبو بكر الأنباري الأعداد من ٢٤٤، وإيضاح الموقف (له) ٢٤/١

(٤) عبد الواحد بن عمر: أخبار السعويين من ٢٦، والعتلار: التمهيد: ص ٢٠٨.

(٥) الحطاب البغدادي. الجامع لأخلاق الراوي ٨٥/٢.

(٦) أبو بكر الأنباري: إيضاح الموقف ١٣/١، وأبو شامة. المرشد الوجير من ١٠١

٤ تعليم العربية

إن إنكار اللحن ومكافحته كان يستند أيضاً إلى جهد في تعليم النطق الصحيح، وإن كانت تفاصيل ذلك الجهد غير معروفة اليوم، لكن الروايات التي نفسها لمصادر نسير أنه كان كبيراً وأنه كان يبنّي على معرفة واضحة بحصائص المعلم اللغوي للعربية

فمن الروايات المنقولة عن أبيّ بن كعب، وهو من المعلمين الأوائل لقراءة القرآن في المدينة في زمن النبي ﷺ أنه قال: (تعلموا اللحن في القرآن كما تتعلمونه)^(١).

وجاء عن عبد الله بن مسعود، وهو معلم القرآن في الكوفة، أنه قال (أخبرني لقرآن فإنه عربي)^(٢).

ويقل عن أبي ذر أنه قال: (تعلموا العربية في القرآن كما تتعلمون حفظه)^(٣).

وأكبر حملة للتعريب في عصر الخلافة الراشدة جرت في خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وأعني بالتعريب هنا أمرين: الأول تهذيب النطق بعربي من اللحن، والثاني تعليم غير العربي للغة العربية^(٤). ويجد المتتبع لهذا الموضوع في المصادر القديمة صوراً متعددة لتلك الحملة، وهي تكشف عن جوانب مهمة من تاريخ علم العربية لم ينتبه لها الباحثون المحدثون ولم يهتموا بها

وأهم أوجه ذلك النشاط اللغوي في خلافة عمر ما يأتي:

(١) أبو بكر الأثيري: إيضاح الوقف ١٧/١ و٢٤، والأصمدي (ك) ص ٢٣٩، وعبد الواحد بن عمر: أخبار الحوئين ص ٢٦.

(٢) أبو عبد: فضائل القرآن ٢٣ ط، وأبو بكر الأثيري: إيضاح الوقف ٣٥/١.

(٣) أبو بكر الأثيري: إيضاح الوقف ٢٣/١، والخطيب: التمهيد ص ٢٠٧.

(٤) ابن منظور: لسان العرب ٧٨/٢ ٧٩ (عرب).

- ١ - قول عمر - (تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه)^(١).
- ٢ - قوله - (تعلموا العربية فإنها تُثَبِّتُ العقل وتزيد في المروعة)^(٢).
- ٣ - أمر عمر بن الخطاب ألا يُقْرَأَ القرآن إلا عالمٌ باللغة^(٣).
- ٤ - عن أبي عثمان النهدي قال - جاءنا كتاب عمر، وهم بأذربيجان، وكر فيه أن تعلموا العربية^(٤).
- ٥ - كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري أن مَرَّ من قبلك بتعلم العربية^(٥).
- ٦ - وسئل الحسن البصري عن تعلم العربية، أو عن المصحف يُقَطُّ بالعربية، فقال بسائل أوما بلغك كتاب عمر بن الخطاب أن تعلموا العربية^(٦).
- ٧ - وسمع عمر رجلاً يتكلم في الطواف بالعارسية، فأخذ بعصده وقال - يتغلب على العربية سبيلاً^(٧) وعن عطاء قال - رأى عمر بن الخطاب رجلين وهما يتراطان في الطواف، فعَلَاهُمَا بالذِّرة، وقال: لا أم لكما، ابتغيا إلى العربية سبيلاً^(٨).
- ٨ - روى الدارمي عن مُوَرِّق العجلي قال - قال عمر بن الخطاب: تعلموا الفرائض واللعن والنس كما تعلمون القرآن^(٩) قال أبو بكر الأباري وحَدَّث

(١) أبو عبيد. فضائل القرآن ٢٣ ط، وأبو بكر الأباري. إيضاح الوقف ٣٥/١.

(٢) أبو بكر الأباري. إيضاح الوقف ٣١/١، وعبد الواحد بن عمر أخبار الصحابة ص ٢٤، والزبيدي: طبقات الصحابة واللمومين ص ١٣.

(٣) أبو بكر الأباري: إيضاح الوقف ٣٩/١.

(٤) الزبيدي: طبقات الصحابة واللمومين ص ١٢، والمطائر: التمهيد ٩٩ و.

(٥) أبو بكر الأباري: إيضاح الوقف ٣١/١، والأنساري: الإيضاح ٦١ ط.

(٦) ابن أبي داود: المصاحف ص ١٤٢، وأبو بكر الأباري: إيضاح الوقف ٤٩/١.

(٧) عبد الواحد بن عمر: أخبار الصحابة ص ٢٥.

(٨) المطائر: التمهيد ص ٢٠٥.

(٩) سنن الدارمي ٣٤١/٢، وأخرجه أيضاً أبو عبيد: فضائل القرآن ٢٣ ط، وأبو بكر =

يريد بن هارون بهذا الحديث، قليل له. ما اللحن؟ قال - النحو^(١).

إن هذه النصوص، ومعظمها جاءت في روايات مستندة، لا يمكن أن يعص
لباحث النظر عنها، ولا بد من محاولة الكشف عن دلالتها في موضوع شأه
سحو وعلم العربية، وسوف نحاول ذلك، بعد أن نورد رواية نادرة رواها
صحابي بُرَيْدَة بن الحُصَيْنِب الأسلمي، وهي توضح ما ورد في النصوص
سابقة

رواية بُرَيْدَة بن الحُصَيْنِب الأسلمي:

هي من الروايات النادرة العربية التي لم يطلع عليها الباحثون في تاريخ السحو
العربي، وكنت قد عثرت عليها أول مرة في كتاب (التمهيد في معرفة التجويد)
لأبي العلاء العطار، وقد كان مخطوطاً، ثم في مخطوطة كتاب (الإيضاح في
القرءات) للأندراي، واطلعت عليها أخيراً في كتاب (الجامع لأحلاق الراوي)
للخطيب البغدادي، وهو مطبوع. وقد أخرج الرواية مؤلفو الكتب الثلاثة كل
بأساده، وتلتقي الأسانيد الثلاثة عند محمد بن الفضيل، ثم تتفق في أسماء
السند. وهذا نص الرواية كما رواها الخطيب البغدادي:

(أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ بأصهان، نا محمد بن علي بن
حبش، حدثنا حبان بن إسحاق البلخي، نا محمد بن الفضيل، نا العوام بن
حوشب، نا الخزرج بن أشيم، عن عبيد الله بن بريدة، عن أبيه قال:

كسبو يُؤمَرُون، أو كُتَا يُؤمَرُون، أن نتعلم القرآن، ثم السُّنَّة، ثم الفرائض، ثم
عربية الحروف الثلاثة قال: قلنا وما الحروف الثلاثة؟ قال الجر والرفع
والنصب^(٢).

= الأساري: إيضاح الوقت ١/١٥، والأصداق (د) ص ٢٣٩

(١) إيضاح الوقت ١/١٥، والأصداق ص ٢٤٠.

(٢) الجامع لأحلاق الراوي ٢/٨٢، والأندراي: الإيضاح ٦١ ط، والعطار - التمهيد ص ٢١٠

ويمكن أن تُدرس هذه الرواية من ثلاث نواحٍ: من ناحية الإسناد، ومن ناحية المتن، ومن ناحية تحديد العصر الذي وقع فيه الأمر بالتعلم.

١- ناحية الإسناد:

نلتقي أسانيد المصادر الثلاثة التي أخرجت الرواية عند (محمد بن الفضيل) وستوقف عنده في تتبع رجال السند، وهم:

١- بريدة بن الحصيب الأسلمي، صاحب رسول الله ﷺ أسلم عام الهجرة، وقدم المدينة وسكنها إلى أن مُصِّرَت البصرة، فتحوّل إليها، ثم خرج منها عاباً إلى حراسان في خلافة عثمان بن عفان، فلم يزل بها حتى مات في مَرَر في خلافة يزيد بن معاوية، سنة ٦٢هـ، وقبل ٦٣هـ^(١).

٢- عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، قاضي مرو، ولد لثلاث سنين خلون من خلافة عمر، وتوفي سنة ١١٥هـ، من ثقات التابعين، ووثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم والناس^(٢).

٣- الحزرج بن أشيم^(٣).

٤- العوام بن حوشب، قال ابن سعد، وكان ثقة، مات سنة ١٤٨هـ. ووثقه يحيى بن معين وغيره^(٤).

وقد جاء (أصرم بن حوشب) مكان (العوام بن حوشب) في رواية الأندلسي

(١) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٧/٨، والطبراني: المعجم الكبير ١٩/٢، وابن عبد البر: الاستيعاب ١/١٨٥.

(٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٧/٢٢١، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ١٣/٥، والذهبي: ميزان الاعتدال ٢/٣٩٦، والسيوطي: طبقات الحفاظ ص ٤١.

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٧/٣١١، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٧/٢٢.

والعطار. وأصرم هذا متروك الحديث^(١)

٥- محمد بن الفضيل، سماه الأندراي محمد بن فضيل العابد. وقد ذكر
س حاد في كتابه «الثقات» محمد بن الفضيل بن العباس بن الحجاج لسحي
لعابد وقال: وكان شيخاً متفتناً^(٢)

فرحل الإسناد بقلب عليهم الثقة، وإذا أزيلت جهالتنا بالخرح بن أشيم
ستفهم سبب الرواية إن شاء الله.

٢- ناحية المتن

قوله: (كانوا يؤمرون، أو كما نؤمن). قال الخطيب البغدادي (قل أكثر
أهل العلم يجب أن يحمل قول الصحابي (أمرنا بكذا) على أنه أمر الله
ورسوله. وقال فريق منهم: يجب الوقف في ذلك لأنه لا يؤمن أن يُعنى بذلك
أمر الأئمة والعلماء كما أنه يُعنى بذلك أمر رسول الله ﷺ. والقول الأول أولى
بصواب)^(٣)

قوله: (أن نتعلم القرآن، ثم السنة، ثم الفرائض) سبق أن ذكرنا الأمر بتعلم
القرآن والتفقه في الدين. أما (الفرائض) فتحتمل أمرين. الأول. حدود الله التي
أمر بها ونهى عنها، والثاني: الموارث^(٤)

أما قوله: (ثم العربية) فقد جاءت مفسرة في الرواية.

فمضمون الرواية - إذن - يتفق مع ما جاء في الروايات الأخرى، وهي لا
تختلف في المضمون عن الرواية التي ذكرنا من قبل وقال فيها عمر بن الخطاب

(١) البحاري: الصمما ص ٢١، والسائي، الصمما والخروكي ص ٢٢، وابن أبي حاتم

الخرح والعليل ٣٣٦/٢

(٢) كتاب الثقات ١٢٣/٩.

(٣) الكفاية ص ٤٢١.

(٤) ابن منظور لسان العرب ٦٧/٩ (فرص).

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ * (تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَاللَّحْنَ وَالسَّنَنَ كَمَا تَعْلَمُونَ الْقُرْآنَ)

٣- تحديد العصر الذي وقع فيه الأمر بالتعلم:

١. الأمر بتعلم العربية لم يبرر إلا في خلافة عمر بن الخطاب، كما يتضح ذلك من مجموعة النصوص التي نقلناها في الفقرة الخاصة بتعليم العربية ولما كان بريدة بن الحصيب قد أقام بالبصرة طيلة خلافة عمر، وكان كتاب عمر قد جاء إلى أهل البصرة أن تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ، فإن من المناسب أن يكون الوقت الذي وقع فيه الأمر بتعلم العربية هو في خلافة عمر، وإن كانت حكاية بريدة به قد وقعت في زمن لاحق، وفي مكان آخر

المبحث الثالث

شأة النحو العربي ودور أبي الأسود الدؤلي فيها نظرة جديدة

إن اشاطة اللغوي المتنوع الذي وقفنا على جوانب منه في المبحث السابق يقتضي من الباحث أن يعيد النظر في أولية النحو العربي ودور أبي الأسود في ذلك وهو ما يريد أن نقوم به في هذا المبحث، بعد أن نحاول تحديد المصطلحات التي تردد ذكرها في النصوص السابقة وهي (اللحن، والعربية، والنحو)

أولاً: اللحن، والعربية، والنحو:

إن تحديد مدلول المصطلحات الثلاثة له علاقة بتحديد بدء الدراسات لغوية عربية، لأن هذه المصطلحات هي التي عثرَ من خلالها المؤرخون القدماء عن أولية علم العربية، لكن تحديد مدلولها يجب أن يُراعى فيه المعنى الذي كانت تدور عليه في العصر الذي قيلت فيه النصوص التي وردت فيها هذه المصطلحات، لا المعاني التي اكتسبتها في الحقب اللاحقة

١ - اللّحن

أثر هذا المصطلح قدراً كبيراً من الجدل بين العلماء المتقدمين والمعاصرين^(١) والذي يعنيها هنا هو ما يحدد دلالة في النصوص التي نقلناها في المبحث السابق مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (تعلموا الفرائض واللحن ويس كما تعلمون القرآن)، ومثله قول أبي بن كعب رضي الله عنه - (تعلموا اللحن في القرآن كما تتعلمونه). ولعلماء اللغة العربية الأوائل كلام في

(١) ينظر: أبو بكر الأنباري: الأعداد ص ٢٣٨، وابن الأثير: النهاية ٢٤١/٤، وابن منظور:

لسان العرب ٢٦٣/١٧، ويوهان طك العربية ص ٢٤٣.

تصبح معنى الكلمة في هذه النصوص وفي غيرها يمكن الإفادة منه في هذا المجال

عن الأندلسي عن ابن مقسيم (محمد بن الحسن العطار البغدادي ت ٣٥٤هـ) أنه قال: (اللحن في كلام العرب

١- يكون الصواب في الإعراب . ٢- ويكون إزالة عن جهته ٣- ويكون التعريض بمعنى لا يظهر في الكلام ٤- ويكون التطريب والتخزين)^(١)

ونقل ابن منظور عن ابن بري (عبد الله بن بري المصري ت ٥٨٢هـ) أن اللحن ستة معان، هي الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفظة، والتعريض، والمعنى أو الفحوى^(٢).

ويحصر تفسير العلماء المتقدمين بكلمة (اللحن) في النصوص السابقة في معنيين من المعاني المذكورة، هما: الخطأ في الإعراب، والصواب في اللغة، وقد فسر أبو عبيد القاسم بن سلام الكلمة في قول عمر: تعلموا اللحن والفرائض والشئ كما تعلمون القرآن، بالخطأ في الكلام. وجعل منه رواية أبي العالقة: كنت أطوف مع ابن عباس، وهو يعلمي لحن الكلام، وقال: (إنما سمّاه لحناً لأنه إذا بصره الصواب فقد بصره اللحن)^(٣)

وقد أورد الأندلسي (واللحن حرف من الأصداد، يقال للخطأ لحن، وللصواب لحن)^(٤) وقال في معنى الكلمة الواردة في قول أبي بن كعب: (تعلموا اللحن في القرآن)، وقول عمر: (تعلموا اللحن والفرائض...)، فيجوز أن يكون اللحن الصواب، ويجوز أن يكون الخطأ، لأنه إذا عرفت القاريء الخطأ

(١) الإصحاح ٦٦ ط.

(٢) لسان العرب ٢٦٥/١٧ لحن

(٣) عريب الحديث ٢/٢٣٣، ونقله ابن الأثير: النهاية ٤/٢٤١

(٤) الأصداد ص ٢٣٨.

عرف الصواب^(١).

ورد ابن منظور (واللحن الذي هو اللغة كقول عمر - رضي الله عنه - تعلموا لعرائص والسُّنن واللحن، كما تعلمون القرآن، يريد: اللغة، وجاء في رواية تعلموا اللحن في القرآن كما تتعلمونه، يريد: تعلموا لغة العرب بإعرابها)^(٢)

وكان يريد بن هارون الواسطي، وهو أحد أئمة الحديث (ت ٢٠٦هـ)، قد حدث بحديث عمر تعلموا الفرائص والسُّنن واللحن، فقليل له ما البحر؟ فقال السحو^(٣) وتفسير اللحن بالنحو عند المتقدمين أمر مشتهر حتى إن الرواية المنقولة عن أبي العالية قد رويت هكذا: (كنت أطوف مع ابن عباس بالبيت وهو يعلمني السحو)^(٤) قال الأزهري. (واللحن: اللغة والنحو)^(٥) وتفسير (اللحن) بالنحو أمرٌ حدث بعد أن تكامل علم السحو واستقرت قواعده، فيما يظهر، وهو مبني على أساس أن علم السحو صار يعالج عوارض اللحن في الكلام العربي.

ولا يجرح معنى كلمة (اللحن) في النصوص القديمة المذكورة عند أحد أميين. لحطاً في الكلام، أو الصواب فيه وعلى أيٍّ منهما حملنا معنى الكلمة فإن ما ورد في الروايات المذكورة يدل على نشاط لغوي معظم يأمر الحنفاء بتعلمه، ويعمل العلماء على تعليمه، فهذا عمر بن الخطاب يقول: تعلموا للحن، وهذا عبد الله بن عباس يُعَلِّمُ لحن الكلام. وهذا النشاط، وإن كان يبدو شفوياً في جملته، يمثل النشأة الأولى لعلم النحو العربي والدراسات اللغوية العربية

(١) الأضداد ص ٢٣٩.

(٢) لسان العرب ٢٦٥/١٧ لم ي.

(٣) أبو بكر الأثيري: الأضداد ص ٢٤٠.

(٤) المطار: التمهيد ص ٢٠٨.

(٥) مثلاً عن ابن الأثير النهاية ٢٤١/٤.

٢- العربية.

العربية هي لغة العرب^(١). ويمكن أن يكون هذا المعنى هو المقصود في عدد من النصوص التي وردت في البحث السابق، مثل قول عمر للرجلين اللذين كانا يتراطبان في الطواف. ابتغيا إلى العربية سبيلاً. ولكن الكلمة تحتل معنى آخر في مثل قول عمر: تعلموا العربية، وهو يخاطب قوماً من العرب، ونحدد هذا المعنى مفيد في توضيح نشأة النحو العربي.

وجاء في أكثر المصادر القديمة أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع النحو، وقد مر ذلك في البحث الأول، لكن هناك روايات قديمة وردت فيها كلمة (العربية) مكان كلمة النحو، كما جاء في الرواية المنقولة عن عاصم بن أبي السجود (ت ١٢٨هـ) القارئ المشهور حيث قال: (أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي)^(٢) ولا يراد بكلمة (العربية) في هذا القول وما أشبهه اللغة العربية قطعاً، وإنما يراد بها شيء آخر يتعلق بقواعدها أو خصائصها

واختلف الباحثون المحدثون في دلالة كلمة (العربية) الواردة في قولهم: (أول من وضع العربية أبو الأسود)، فذهب بعضهم إلى أن المقصود بها نقاط الإعراب التي استخدمها أبو الأسود في تنقيط المصاحف، قال أحمد أمين (فالذي يظهر أنهم يعنون بالعربية هذه العلامات التي تدل على الرفع والنصب والجر والجزم والضم والفتح والكسر والسكون، والتي استخدمها أبو الأسود في المصحف)^(٣)

وذهب بعضهم إلى أنها تدل على لغة البوادي، ثم صارت تدل على مجموع قواعد اللغة، فقال محمد خير الحلواني: (وقد كان الناس يطلقون على لغة البوادي التي صيغ بها الشعر ونزل بها القرآن اسم (العربية)، كما ترى فيما نقل

(١) ابن منظور: لسان العرب ٧٦/٢ عرب

(٢) السيرافي: أحوال المحوئين المصريين ص ١٧، والريدي، طغاة النحويين والدعويين ص ٢٢

(٣) ضحى الإسلام ٢٨٧/٢

عن عمر بن الخطاب. (تعلموا العربية، فإنها تشيب (تشت) العقل وتزيد
«المروءة») ويات من السهل أن يكتب مدلول الكلمة معنًى اصطلاحياً بطبق
على دراسة (العربية) وما تحتويه من ظواهر...^(١).

وإذا كنا نجد في الروايات القديمة ما يؤيد إطلاق كلمة (العربية) على نقط
المصحف، كقول محمد بن سيف الأزدي (سألت الحسن عن المصحف يُنْقَطُ
بالعربية)^(٢). وكقول الليث بن سعد (ت ١٦٥هـ): (لا أرى بأساً أن يُنْقَطَ
المصحف بالعربية)^(٣). وإذا كنا نجد في تطور استخدام الكلمة ما يؤيد إطلاقها
على دراسة قواعد اللغة العربية، فيقال مثلاً علماء العربية، أي علماء قواعد
«اللغة العربية» - فإن التفسير الملائم لكلمة (العربية) الواردة في النصوص القديمة
التي ترجع إلى العقود الأولى من القرن الأول الهجري هو التفسير الوارد في
رواية بريدة بن الحصبب الأسلمي، وهو ما نحاول توضيحه هنا

جاء في رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه: (كانوا يؤمرون، أو كنا مؤمر، أن
نتعلم «قرآن، ثم السنة، ثم الفرائض، ثم العربية: الحروف الثلاثة، قال. قلنا.
وما الحروف الثلاثة؟ قال: الجر والرفع والنصب).

وكنا قد ناقشنا مضمون هذه الرواية، ونكتفي هنا بالوقوف عند تفسير كلمة
(العربية) بالحروف الثلاثة. ويبدو أن المراد بالحروف الثلاثة هنا حركات
الإعراب، التي اكتسبت اسم الحركات في وقت متأخر من زمن الرواية ويؤيد
هذا التفسير ما جاء في آخرها (الجر والرفع والنصب). ويؤيده أيضاً قول ابن
جنّي (وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الباء
صغيرة، والضممة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة)^(٤) وهو
قول يمكن أن يستدل به على أنهم كانوا يسمون الحركات حروفاً

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي ١١/١-١٢

(٢) ابن أبي داود المصنف ص ١٤٢

(٣) الداعي المحكم ص ١٣

(٤) سر صناعه الإعراب ١٩/١.

أما مصطلحات (الجر والرفع والنصب) فإن ورودها في الرواية يشير نسباً إلى عرفت ظهورها واستخدامها، ويبدو أنها كانت مستخدمة قبل منتصف القرن الأول الهجري. ويؤيد ذلك رواية نقلها الحلبي جاء فيها (وكان أبو الأسود أحد ذلك عن أمر المؤمنين علي عليه السلام لأنه سمع لحناً، فقال لأبي الأسود اجعل للناس حروفاً، وأشار له إلى الرفع والنصب والجر)^(١).

إن هذه الروايات كان يُنظر إليها بعين الارتياب من قبل الباحثين المحدثين، ولكنني أجد الآن أن بعضها يُفسَّرُ بعضاً، ويكمل بعضها بعضاً وأجد أن تفسير لعربية بالحركات متناسب مع قول العلماء إن أول ما ظهر الاحتلال فيه من كلام العرب كن في حركات الإعراب، وأن هذا التفسير يتلاءم مع السياق الذي وردت فيه الكلمة في الروايات القديمة المنقولة من العقود الأولى للقرن الأول من الهجرة.

فمن ذلك الرواية التي نقلها البخاري - رحمه الله تعالى - حول النسخ المصاحف، وجاء فيها أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قال للصحابة الذين كانوا ينسخون المصاحف: (إذا اختلفتم أتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فكتبوه بلسانهم، وإنما نزل بلسانهم) وجاء في رواية: (إذا اختلفتم. في عربية من عربية القرآن)^(٢).

وكذلك ما جاء في ترجمة زُرُّ بن حُبَيْش الأسدي تلميذ عبد الله بن مسعود، عن عاصم بن أبي الجود، وهو تلميذ زُرُّ أنه قال (كان زُرُّ بن حُبَيْش أهرَبَ لسان، وكان عبد الله يسأله عن العربية)^(٣).

وكان ابن عباس يعلمُ اللحن في رواية أبي العالية، وقال عمرو بن دينار

(١) مراقب الحويين ص ٢٤.

(٢) الجامع الصحيح ٢٢٤/٦.

(٣) ابن سعد الطقات الكبرى ١٠٥/٦، وابن قتيبة المعارف ص ١٨٨، وابن الحرري.

عنه النهاية ٢٩٤/١

(ت ١٢٥هـ) (ما رأيت مجلساً قط أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس .
سحلاب، والحرام، وتفسير القرآن، والعربية، والشعر، والطعام)^(١)، وقال عبيد
الله بن عبد الله بن عتبة، وهو تلميذ ابن عباس . (كان ابن عباس قد فات الناس
محصراً . وما رأيت أحداً كان أعلم . . . بشعر ولا عربية ولا بتفسير القرآن ولا
بمحاسب ولا بفريضة منه)^(٢).

وكلمة (العربية) في هذه النصوص يُراد بها الإعراب الذي يُشتدُّ عليه
بمحركات الثلاث في آخر الكلمات العربية، ويكون معنى قول عمر (تعلموا
العربية) تعلموا الإعراب الذي يقتضي معرفة مواقع الكلمات في الجمل، لتحديد
نوع الحركة التي تنطق في آخر الكلمة، وسبب التأكيد على الإعراب هو أن
الاحتلال واللعن ظهر أولاً في حركات الإعراب في أواخر الكلمات^(٣)، خلفت
نظر لعنة وأولي الأمر، فنبهوا الناس إليه، وأرشدوهم إلى اجتنابه، وقد عبت
عن تفاصيل ذلك الجهد المبكر في تأسيس علم العربية، وبقيت منه هذه
لنمحات الدالة عليه

وإذا صح تفسير كلمة (العربية)، المستعملة في عصر صدر الإسلام، بحركات
الإعراب خاصة، كما ورد في رواية بُريدة، دلت الروايات التي وردت فيها هذه
الكلمة على نشاط لغوي يتصل بتركيب الجملة، لأن حركات الإعراب تنعير متغير
مواقع الكلمات في الجمل، وعلى المتكلم ملاحظة ذلك حتى يستقيم كلامه
ويكون صحيحاً. وقد يكون جانب كبير من هذا النشاط غير مدوّن وهو أمر لا
يقل من أهمية هذه الحقة من تأريخ علم العربية، لأن تدوين المعرفة اللغوية
التي تركمت فيها قد تم بعد سنوات قليلة على يد أبي الأسود وتلاميذه

(١) ابن الحرري: غاية الهامة ١/٢٢٦

(٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى ٢/٣٦٨

(٣) الحلبي: مراتب المحوئين ص ٢٣

النحو مصدر الفعل نَحَا يَنْحُو بمعنى قَصَدَ، وصار اسماً للعلم الذي يُغْنَى به قواعد اللغة العربية. ويرى بعض الباحثين المحدثين أن هذا المصطلح تأخر ظهوره عن الوقت الذي ظهر فيه مصطلح العربية، ويرى بعضهم أن أبا الأسود ربما لم يكن يعرف اسم النحو بتاتاً^(١)، ويُقدَّرُ آخرون أنه ظهر في عصر الطائفة التي عاش فيها تلامذته^(٢).

ومهما يكن الأمر فإن ظهور مصطلح النحو لم يتأخر كثيراً عن الحقبة التي استخدم فيها مصطلح العربية، ونجده يستخدم مرادفاً له فيقال أحياناً: أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي^(٣). أو يقال: إن الحسن وابن سيرين قد يكرهان فقط المصحف بالنحو، وكذلك كان قتادة يكره أن يقط المصحف بالنحو^(٤). والعبارة المشهورة القديمة هي نقط المصاحف بالعربية.

وكانت كلمة النحو تستخدم مرادفة لكلمة الإعراب، فقد ورد في لسان العرب (النحو: إعراب الكلام العربي)^(٥) وورد فيه. (والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)^(٦) ثم غلب استخدام مصطلح النحو وصار علماً على المباحث المتعلقة بقواعد اللغة العربية سواء كان ذلك من ناحية المفردات أم التركيب وقد قال ابن جني في تعريف النحو (هو انتحاء سُمِّت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره)^(٧).

(١) أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢/٢٨٧.

(٢) محمد الطنطاوي: نشأة النحو ص ٢٣.

(٣) عبد الواحد بن عمر: أخبار النحويين ص ٢٠.

(٤) ابن أبي داود: المصاحف ص ١٤١.

(٥) ابن منظور: لسان العرب ٢٠/١٨١ (نح).

(٦) المصدر نفسه ٢/٧٦ (عرب).

(٧) الحصائص ١/٣٥.

وعلماء اللغة العربية الأوائل والباحثين المحدثين كلام في تفسير تسمية هذا
 علم نحوي، فالمتقدمون يربطون بين الدلالة اللغوية والمعنى الاصطلاحي،
 يقولون: إن سبب التسمية إن أما الأسود (وضع كتاباً فيه جُمِلُ العربية
 وقال لهم: أنحوا هذا النحو، أي اقصدوه، والنحو: القصد، فسمي لذلك
 نحواً)^(١) أو أن الإمام علياً رضي الله عنه قال لأبي الأسود حين عرض عنه
 ما وضعه من أبواب النحو: (ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت، فلدلك سمي
 اسحوا)^(٢)

ويذهب الباحثون المحدثون مذهباً قريباً من ذلك حين يربطون بين التسمية
 ومعنى الكلمة في أصل اللغة، ويستأنسون بالروايات القديمة التي ورد فيها مثل
 (انح هذا اسحوا) أو (ما أحسن هذا النحو الذي نحوت)^(٣) وأنكر بعضهم الربط
 بين التسمية وهذه الروايات، وعد ذلك تزييداً من الناس، ويرى أن أصل هذه
 تسمية (هو أن المؤدبين أو المقرئين كانوا يستخدمون كلمة (نحو) ليدلوا به
 على الطريقة العربية في عبارة ما، كأن يقول بعضهم لبعض: العرب تنحو في هذا
 كذا، أو نحو العرب في هذا كذا، أو أن يسأل سائل: كيف تنحو العرب في
 هذا؟ أو أن يقولوا: فلان ينحو في كلامه نحو العرب)^(٤).

ولا يبني على هذا الاختلاف في أصل التسمية شيء يتعلق بما نبحث عنه هنا
 حول تزيغ هذه البحث اللغوي العربي، وإذا صح ما يذهب إليه بعض الباحثين
 من أن مصطلح النحو ظهر بعد مصطلح العربية^(٥)، فإن ذلك يعني أن ظهور هذا
 المصطلح لا يقدم إضافة جديدة في الموضوع الذي نحن بصدده

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٨٩.

(٢) أبو التركت الأماري: روضة الأكلاء ص ١٨، وينظر: ابن النديم: الفهرست ص ٤٥.

(٣) المحلي: مراتب النحويين ص ٢٣.

(٤) أحمد أمين: معنى الإسلام ٢/ ٢٨٧.

(٥) محمد الطحاوي: نشأة النحو ص ٢٣.

ثانياً- أبو الأسود الدؤلي وعلاقته بنشأة النحو العربي:

إن النشاط اللغوي الذي تتبعنا صورته في المبحث الثاني يمثل بدء الدرس الدعوي العربي، ويمكن أن نلاحظ على ذلك النشاط أنه:

١- كان شفويّاً في جملته، فلم يدوّن في كتاب.

٢- كان واسعاً شمل النازلين في الأمصار الإسلامية من العرب وغيرهم

٣- كان معظم ذلك النشاط قد تم في خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، ويمكن أن نلاحظ هنا (أن السياسة الواسعة الأفق التي امتاز بها الحليفة لئدي . . قامت بقسط لا يُستهان به في سبيل توحيد اللغة، وإنشاء لسان مشترك بين قبائل البدو جميعاً، كما حفظت العربية من الاضمحلال والامحلال)^(١).

٤- كان معظم ذلك النشاط يدور حول حركات الإعراب الذي يمثل أوضح خاصية في العربية، والذي كان أول ما احتل من كلام العرب فأحوّج إلى تعمق. ورواية بريدة بن الحصيب تشير إلى ذلك.

ونحن إذاً نستخلص من مجموع الروايات أن نشأة النحو أو علم العربية تقتزن بدء نزول القرآن وقراءته، وأن المعرفة اللغوية المنظمة كانت تزداد كلما تقدمت السنين، فإذنا نعدّ ما قام به أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه مرحلة جديدة في تاريخ لدرسات اللغوية العربية انتقلت فيها من مرحلة الرواية الشفهية للمادة اللغوية إلى مرحلة التدوين. ويمكن أن يلخص عمل أبي الأسود الدؤلي في أمرين.

أول. تدوين الملاحظات التي استخلصها علماء الطبقة الأولى، وهم الصحابة - رضي الله عنهم - وقول المؤرخين الأوائل: إن أبا الأسود هو أول من وضع لعربية، أو أول من أسس العربية، يعني في تقديرنا أنه أول من دوّن الملاحظات المتعلقة بقواعد اللغة.

والآخر اختراع علامات الحركات، وهو المسمّى نَقَطَ أبي الأسود، الذي

(١) يوهان فوك للمريه ص ١٩.

صنعة في المصاحف أولاً، فالكتابة العربية كانت تقتصر إلى علامات الحركات، وما دام به في هذا المجال يُعَدُّ إنجازاً كبيراً استطاع الحليل بن أحمد أن تتممه بتحويل النقاط إلى علامات الحركات المستعملة في الكتابة العربية إلى رموز

وكانت مظاهر اللحن التي ازدادت في عصر أبي الأسود من أهم العوامل التي دفعته إلى العناية بموضوع تدوين الملاحظات اللغوية المتعلقة بحركات الإعراب خاصة التي كانت موضع عناية العلماء وأولي الأمر في عصر الخلافة الراشدة، كما أن ما ينسب إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من ملاحظات في هذا المجال يبدو طبيعياً، إذا تصورنا أن عناية الخلفاء الراشدين كانت مستمرة بهذا الموضوع، وأن الأحداث التي وقعت في آخر عصر الخلافة لراشدة قد غطت على أخبار النشاط اللغوي الذي لم ينقطع، وعاد ليواصل مسيرته الصاعدة في أول فرصة هدأت فيها الأمور.

وكان النشاط اللغوي العربي قد بدأ في الحجاز، خاصة في مدينة رسول الله ﷺ وكان الخلفاء الراشدون يوجهون ذلك النشاط، ثم انتقل مركز ذلك النشاط إلى العراق بسبب عاملين، الأول: اهتمام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بتعليم أهل العراق، فأرسل علماء الصحابة إلى الكوفة والبصرة، وكانت رسائله تروى عندهم وتأمرهم بتعلم العربية وقراءة القرآن بالعربية الفصحى والثاني: انتقال مركز الخلافة إلى العراق في آخر عصر الخلافة الراشدة، وظهور طفة من العلماء من تلامذة الصحابة وعلى رأسهم أبو الأسود الدؤلي ذو المواهب المتعددة الذي وصفه ياقوت بأنه (أحد سادات التابعين، والمحدثين، والعقهاء، والشعراء، والمفسرين، والأمراء، والأشراف، والدهاة، والمحاضري الخواب ...) (١)

وواصل تلامذة أبي الأسود عملهم في تكميل ما دونه أسنادهم، (وكان من أحد دنت عنه يحيى بن يعقوب... وأخذ ذلك عنه أيضاً ميمون الأقرن، وعيسى بن نصر بن عاصم الليثي، وغيرهم، ثم كان من تعلمهم عبد الله بن أبي

(١) معجم الأدباء ١٢/٣٤

إسحاق الحضرمي، فكان أول من نَعَجَ النحو، ومدَّ القياس والمثل (١)، ثم وصل ما أَصْلَوْه من ذلك الثَّالُونَ لهم، والآخِذُونَ عنهم، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومدَّ من القياس، وفتح من المعاني، وأوضح من الدلائل، ويَبِّس من العِلل (٢).

ولا يخفى على القارئ أن القول بأن أبا الأسود هو أول من وضع العربية أو دَوَّن النحو لا يعني أنه دَوَّن هذا العلم بكل تفصيلاته، وإنما وضع أصولاً عامة تتعلق بحركات الإعراب، ومعنى وضعه باب الماعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والحزم أنه دَوَّن ملاحظات تشير إلى حالات الرفع والنصب والجر في آخر الكلمات.

ونقل محمد بن سلام الحمصي قصة تَصَوُّر للمقاريء المقدار الذي أسهم به العلماء الأوائل الذين أسسوا النحو العربي. قال (سمعت أبي يسأل يونس عن أبي إسحاق وعلمه، قال: هو والنحو سواء، وهو العاية قال. فأبى عنه من عدم الناس اليوم؟ قال: لو كان في الناس اليوم مَنْ لا يعلم إلا علمه لَضُحِكَ منه...) (٣).

ولا يخفى عليك أن ابن أبي إسحاق هذا هو عبد الله الذي كان أول من نَعَجَ النحو ومدَّ القياس والمثل، وهو تلميذ تلامذة أبي الأسود وكانت وفاته سنة ١١٧ هـ ويونس هو ابن حبيب أحد شيوخ سيويه، وكانت وفاته سنة ١٨٢ هـ وما ورد في هذه القصة يدل على نمو النحو العربي ممواً سريعاً في القرن الثاني، وأن بدايات هذا العلم كانت يسيرة، تناسب النشأة العربية الحالصة بهذا العلم التي بدأت من تعلُّم الكتابة وحروف الأبجدية العربية وقراءة القرآن الكريم وتلاوته في عصر النبوة وعصر الخلافة الراشدة، ثم تطوَّرت لتركز على الإعراب وضبط حركاته، وانتهت ببيان كل ما يتعلق بتركيب الكلام العربي.

(١) محمد بن سلام الحمصي طبقات الشعراء ص ٥

(٢) الريدي. طبقات النحويين واللغويين ص ١١

(٣) طبقات الشعراء ص ٦.

الخاتمة

إن عناية بأمر اللغة كانت جزءاً من التعبير الشامل الذي أحدثه الإسلام في حبة لعرب، فلم يكن لهم درس لعوي منظم قبل الإسلام، وإنما كانوا يعون بالعصحة والبلاغة في هدي من ملكتهم اللغوية التي كانت تسعهم بها سليفة لعوية أصيلة. وأنزل القرآن الكريم بلغتهم فكان أول كتاب مدون تشهد العربية

وتعدُّ الجهود التي بذلها المسلمون الأوائل في مجال قراءة القرآن وكتابه بداية لدرس اللعوي العربي، إذ إن قراءة القرآن وتحدث الشكل السائد للعربية الفصحى، وإن كتابته قد نقلت الكتابة العربية إلى مرحلة الاستخدام الواسع التي تبعها تكمين جواب النص فيها المتمثلة باختراع علامات الحركات، ونقط لإعجام التي ميّرت بين الحروف المتشابهة في الصورة.

إن المصادر القديمة تنسب نشأة النحو العربي إلى أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) الذي اخترع نظام الحركات بالقاط، بينما تقف أكثر المصادر الحديثة موقف لمشكك من ذلك، وتكتفي بتأكيد اختراعه لقاط الحركات التي استخدمها في ضبط مصحف وما ورد في هذا البحث يؤكد ما جاء في المصادر القديمة ويضيف إليه أمرين

لأول أن نشأة النحو العربي ترجع إلى حقبة أقدم من عصر أبي الأسود، تبدأ سرور لقرآن الكريم، وتمثل بالملاحظات التي أبداه العلماء حول مكافحة سحر وتعلم العربية في عصر الخلافة الراشدة، خاصة في خلافة عمر بن لخطاب الذي أبدى عناية كبيرة باللغة العربية وتعليمها.

والآخر: أن دور أبي الأسود الدؤلي يتركز في نقطتين: الأولى تدوين الملاحظات اللغوية التي كان يتناولها المهتمون بأمر سلامة اللغة ومن ثم قال

المؤرخون أول من وضع العربية أبو الأسود، ونحن نفسر كلمة (وضع) بمعنى
دَوَّد. والنقطة الثانية هي نَقَطُ المصحف التي لم يختلف في نسبه إليه المتقدمون
ولا المحدثون

إن ما ورد في البحث يؤكد التشاة العربية الخالصة لعلم الحو العربي،
ويوضح المرحلة الأولى من تاريخ هذا العلم التي وصفها كثير من الباحثين
بالمعوص الذي نقدر أن كثيراً منه قد تبدد بما ورد في هذا البحث، إن شاء الله
تعالى

(٢)

تَكُونُ الْعَرَبِيَّةُ الْفَصْحَى^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فلإن علماء اللغة المُعَدِّثِينَ قد بحثوا في أصل العربية الفصحى، وذهب أكثرهم إلى أن الشعر الجاهلي قد كُتِبَ بلغة أدبية موحدة، وقالوا: إن العربية الفصحى كانت لغة مشتركة بين العرب قبل الإسلام. وإن القرآن الكريم أُتِرَ بلغة، وهم لذلك يرفضون الروايات التي تذكر أن الصحابة قالوا: إن القرآن الكريم أُتِرَ بلغة قريش، لأنهم لاحظوا أن تحقيق الهمزة غالب في قراءة القرآن. وكانت قريش لا تهتم، واهتموا علماء العربية المتقدمين بالتعصب أو المجاملة حين وصفوا لغة قريش بالفصحى مع خلوها من الظواهر الطبقية المعيبة.

وموقف علماء اللغة المحدثين هذا موقف خطير، إذ فيه تكذيب الصحابة الذين جاءت أقوالهم في مصادر الحديث المُوثَّقة، وفيه اتهام لعلماء اللغة العربية القدماء بأنهم تفاصوا عن الحقائق وأعماهم التعصب عن رؤيتها، فزعموا أن لغة قريش هي أفصح اللغات، لأن النبي ﷺ منها، إلى جانب أن هذا الموقف لم يستند إلى حقائق ثابتة، ولا أدلة واضحة.

وكذلك ذلك الموقف المتسرع قد لفت نظري منذ سنوات، ولم أحد وقتئذٍ ما يُشَكِّلُ وجهة نظر واضحة في الموضوع، ولكنني جعلت أتبع الروايات وأدرس صوامعها، وأُفَلِّبُ النظر في كتب القراءات والتفسير واللغة والأدب، حتى فتح الله تعالى عيني ووفقني إلى نتيجة يطعن إليها الفكر ونسجم مع حقائق لتاريخ

(١) البحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بعمّان - العدد ٤٨/١٩٩٥م

وفوايس التطور اللغوي. وقد تريثت مدة طويلة في نشر خلاصة ما انتهيت إليه، حتى علب على ظني الآن أن ذلك صار يمثل وجهة نظر متكاملة في الموضوع، من المفيد بشرها، مع علمي أن جوانب معينة لا تزال بها حاجة إلى التدقيق والتعمق، عسى أن تجد من الباحثين ما يوضحها.

وقد تناولت الموضوع في إطار خطة تتلخص في عناوين المباحث الآتية

المبحث الأول: آراء الدارسين في أصل العربية الفصحى

المبحث الثاني: نزول القرآن بلغة قريش.

المبحث الثالث: الهمز في اللغة العربية.

المبحث الرابع: عربية الحجاز أصل العربية الفصحى.

المبحث الخامس: الشعر الجاهلي واللغة الفصحى.

المبحث السادس: علاقة العربية الفصحى بقراءة القرآن الكريم.

ويلزمي في هذه المقدمة توجيه الشكر المقرون بالدعاء إلى أستاذي الكريم الدكتور عدنان محمد سلمان والدكتور حسام سعيد النعيمي الأستاذين بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة بغداد، اللذين تفصلاً بقراءة مسودة البحث، وأبديا ملاحظات مفيدة حوله، جراهما الله تعالى كل خير. والحمد لله الذي أعانني حتى أنجرت هذا البحث، وأسأله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة نافعة، هو حسبنا ونعم الوكيل.

المبحث الأول

آراء الدارسين في أصل العربية الفصحى

تحدث علماء العربية الأوائل عن أفصح اللغات، وكانت لغة قريش في مقدمة القبائل التي حَصُّوها بالفصاحة، فقال يحيى بن رباد الفراء (ت ٢٠٧هـ) (١) (كانت لغات العرب تَخْصُرُ النَّوْصَمَ في كل عام، وتُحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، وما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستبشع الألفاظ...) (٢).

وقد أبو نصر الفارابي (ت ٢٦٠هـ) (كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند الطوق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عند من «نفس والذين عنهم يُقَلَّتِ اللغة العربية وبهم أفتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس، ونسيم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين صهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أنكل في العريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.» (٣).

ونقل أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) عن إسماعيل بن أبي عبد الله أنه قال: «أجمع علماءنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلمعاتهم وأيامهم ومجاليهم أن قريشاً أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة، وذلك أن الله - جل ثناؤه - أحباهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمد

(١) عملاً عن السيوطي: المهر ٢٢١/١.

(٢) عملاً عن السيوطي المهر ٢١١/١، والنص في كتاب الحروف للفارابي (ص ١٤٧) مع اختلاف يسير عما نقله السيوطي.

... وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها^(١) يد أتتهم الوفود من العرب تَحَيَّرُوا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصمى كلامهم وحتم ما تحيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلانقهم التي طُعُوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عننة تميم، ولا عرفة قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكة ربيعة، ولا الكسر الذي سمعه من أسد وقيس، مثل: يَلْعَمُونَ وَيَعْلَمُ، ومثل شُعَيْرٍ وَيَعِيرُ^(٢).

وقال ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) وهو يتحدث عن أثر المحالطة في بحراف الألسن «ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم مَن اكتشفهم من ثَقِيفٍ وَهَذِيلٍ وَحِمْيَرٍ وَبَنِي كِنَانَةَ وَعِصْفَانَ وَبَنِي أَسَدٍ وَبَنِي تَمِيمٍ وَأَمَّا مَنْ بَعْدَ عَهْدِهِمْ مِنْ رَبِيعَةٍ وَلَحْمٍ وَجُدَامٍ وَهَسَانٍ وَإِيَادٍ وَقُضَاعَةٍ وَعَرَبِ الْيَمَنِ الْمَجَاوِرِينَ لِأُمَمِ الْفَرَسِ وَالرُّومِ وَالْحَبَشَةِ، فَمِنْ تَكْرُرِ لَعْنَتِهِمْ تَامَةَ الْمَلَكَةِ بِمُخَالَطَةِ الْأَعَاصِمِ، وَعَلَى نِسْبَةِ بَعْدِهِمْ مِنْ قَرِيشٍ كَانَ الْاِحْتِجَاجُ بِلَعْنَتِهِمْ فِي الصَّحَةِ وَالْفَسَادِ عِنْدَ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ»^(٣).

وتشترك هذه النصوص في أن لغة قريش هي أفصح لغات العرب، ثم هي تشير إلى مواطن الفصاحة في قبائل العرب، من الذي أُخِذَتْ عنهم نصوص اللغة واعتُمِدَ عليهم في الاحتجاج اللغوي، وورد في قول العراء وابن فارس أن قريشاً كانوا يتخيرون من كلام القبائل الأخرى التي تَزُومُ وفودها مكة للحج أو للتجارة، ويمكن أن تكون هذه الملاحظة الأخيرة مقبولة إذا حملنا ذلك التخيير على معنى متأثر غير المقصود بكلام العرب الذين يخالطون أهل مكة في مناسبات متعددة، فتكرر المحالطة وتنوع ما يسمعه أهل مكة من كلام القبائل يمكن أن يحصل التأثير، ولكن معالم ذلك التأثير غير محددة ولا هي بَيِّنَةٌ

☆ ☆ ☆

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢.

(٢) مقدمة تاريخ ابن خلدون ١٠٧٢/٢.

وتُخْتِ عدد من المستشرقين هذا الموضوع وهم يتحدثون عن لغة الشعر «ساحلي»، وعن لغة القرآن الكريم، ويذهب أكثر من اطلعت على أمثالهم التي تُرجمت إلى العربية إلى أن هناك لغة أدبية مشتركة تنظم الشعر العربي قبل الإسلام، ولكنهم كانوا مضطرين في تحديد اللغة التي أتوا بها القرآن الكريم، وسأعرض عدداً من النصوص التي توضح وجهة نظرهم

يقول المستشرق الألماني تيودور نولدكه: «وقد سيطرت في الجزيرة العربية نفسها، في القرن السادس الميلادي تلك اللغة التي يسميها المرء (اللغة العربية) إلى حد بعيد جداً، لأنها أهم لغة تكلم بها العرب مطلقاً، فالشعر الذي اردهر حينذاك في كل وسط الجزيرة العربية وشمالها، حتى أسفل العرات وما وراء دث، هذا الشعر يستعمل لغة موحدة... ويمكن للمرء أن يظن أن لغة الشعر كانت على الأقل بالنسبة لمعظم العرب لغة فنية مصنوعة وأن بعض القبائل تحدثت لغة القبائل الأخرى...»^(١).

ويقول عن علاقة لغة قريش باللغة الأدبية التي يتحدث عنها «وتسمية اللغة عربية (باللهجة القرشية) تلك التسمية التي غالباً ما يستعملها الأوروبيون تسمية خاطئة جداً، ولا توجد أبداً لدى أي مؤلف عربي، وقد يُتَكَلَّم عن لهجة قريش في أحوال مادرة للتعبير عن المروق اللعوية الخاصة لمكة وقد اعتمد على هذه التسمية التي خانها الحط الرأي الذي تكرر القول به في العصر الحديث بأن اللغة العربية الكلاسيكية هي لهجة قريش التي لم يُنخ لها تلك المكانة إلا بسبب بول لقرآن بها، غير أننا نعرف أن طريقة نطق مدن الحجاز ليست هي كل المواضيع متفقة مع لغة الشعر... أما الروايات التي تقول بأن لهجة قريش هي أحسن اللهجات العربية كلها فإن بعضها مخترع، وفي بعضها مجاملة للحكام الذين يحدرون من قبيلة قريش...»^(٢).

(١) اللغات السامية ص ٧٤ ٧٥

(٢) اللغات السامية ص ٧٨

وتعرض كارل بروكلمان المستشرق الألماني للموضوع على نحو موجز في كتابه: «تاريخ الأدب العربي»، و«فقه اللغات السامية»، فقال في الأول: «ولا شك في أن لغة الشعر القديم هذه لا يمكن أن يكون الرواة والأدباء اخترعوها على أساس كثرة من اللهجات الدارجة، ولكن هذه اللغة لم تكن تكون لغة حاربه في الاستعمال العام، بل كانت لغة فنية قائمة فوق اللهجات، وإن عذتها جميع اللهجات»^(١) وقال في الثاني «ويستخدم كل شعراء هذه البلاد لغة مشتركة، هي لغة الشعر بالطبع، مع أنهم ينتمون إلى قبائل مختلفة. . . وقد كان يعيش إلى جانب اللغة الشعرية في شمالي الجزيرة العربية لهجات القبائل كذلك، تلك اللهجات التي لا يعرف عنها إلا الشيء الضئيل، عن طريق النحويين المتأخرين. غير أننا نعرف إحدى هذه اللهجات وهي لهجة مكة من قرب، فهي تُكوِّن الأساس الذي بُني عليه القرآن الكريم...»^(٢).

وناقش المستشرق الفرنسي بلاشير الموضوع على نحو أكثر تفصيلاً في كتابه عن (القرآن)، وكتابته في (تاريخ الأدب العربي: العصر الجاهلي)، فأثار في كتابه الأول سؤالاً عن دلالة العبارة القرآنية ﴿يَلِكُوعَرَفُوْشِيُو﴾ [الشعراء] حيث قال «فهل كان المقصود بالسنة لمحمد وأبناء جيله اللهجة المحلية المحكية في مكة؟ أم كان المقصود لغة شعرية عامية؟»^(٣)، فسُئِلَ إلى جانب اللهجات المحلية لمحكية عند قبائل البدو من شرقي الجزيرة العربية حتى الحجاز؟ إن الإجابة عن هذا السؤال مستحيلة... إن كل شيء يؤدي إلى التفكير بأن القرآن لم يُنقل ويُدرن باللهجة الحاضرة بمكة، بل بلغة قرية من اللغة الشعرية...»^(٤).

ويجيب على بلاشير التردد في إعطاء جواب محدد عن القضية في كتابه الثاني،

(١) تاريخ الأدب العربي ٤٢/١

(٢) فقه اللغات السامية ص ٢٩-٣٠

(٣) كما في النص المترجم ولعلها (عامية).

(٤) القرآن: بروله، تلوينه، ترجمته، تأثرو، ص ٩٢-٩٣

مع أنه حصص فصلاً كاملاً لمناقشتها^(١) استهله بمناقشة المعطيات التي يمكن أن نَعتمد عليها في دراسة اللغة العربية ولهجاتها، ثم عرض نظرية علماء المسلمين عن نشوء العربية الفصحى، وناقش في فقرة أخرى تلك النظرية، فقال: «تعرض النظرية الإسلامية الفائلة بتولد العربية الفصحى من اللهجة المكية باعتبارها عموداً عموداً عرفت^(٢)»، منها: أننا لا نملك برهاناً على تفوق اللغة القرشية في شبه الجزيرة قبل ظهور العرآن، ومنها: أن القرآن لو ظهر بلهجة قريش بخارج الحجر بعد أحدث لتأثير الذي أحدثه، حسب رأيه^(٣). وهذه الاعتراضات لا تُشكّل في الواقع عقبة حقيقيّة في وجه النظرية الإسلامية على ما سبتضح من مناقشة موضوع برول القرآن بلغة قريش في مبحث لاحق، إن شاء الله تعالى.

ويحتّم بلاشير بمناقشة موضوع (اللهجة الشعرية ونشوء العربية الفصحى) من وجهة نظره، ويقرر «أن القرآن لا يستند على اللهجة المكية بل على لغة الشعر الجاهلي»، ولكنه يعترف أنه لا يزال مصدر تلك اللغة الشعرية مجهولاً، وهو يتردد في تحديد أصلها بين أن تكون لهجة محلية تطورت إلى لغة أدبية، وبين أن تكون تركيباً صناعياً بطلاً من أكثر من لهجة، ويقول: إنه ليس لدينا أسباب قوية تجعلنا نعتقد أن تكون تلك اللغة الشعرية هي لغة الوحي المنزل على محمد ﷺ ويحتّم بلاشير مناقشته بالتأكيد على أثر القراء والمحويين في صوغ قواعد العربية الفصحى على نحو طمس كثيراً من معالم اللهجات القديمة وسبكها في قالب موحد^(٤).

ويمكن أن ملخص وجهة نظر هؤلاء المستشرقين في الموضوع بالنقاط الآتية، مع ملاحظة وجود فوارق جريئة بينهم:

١- أن اللغة الأدبية التي يُطم بها الشعر الجاهلي لغة فنية مصنوعة غير حارة

(١) هو الفصل الثالث من كتابه: تاريخ الأدب العربي (ص ٧٧-٩١)

(٢) تاريخ الأدب العربي ص ٨٥

(٣) المصدر نفسه ص ٨٥ ٨٦

(٤) تاريخ الأدب العربي ص ٨٧-٩١.

في الاستعمال اليومي العام، وكانت تعيش إلى جانبها لهجات نقائل بني
تستعملها في شؤون الحياة اليومية

٢- أن اللغة الأدبية لا تستند إلى لغة قريش.

٣- أن نزول القرآن الكريم كان باللغة الأدبية، لا بلغة قريش.

وتركت هذه الأفكار آثاراً واضحة لدى كثير من الساحين المُحدثين من العرب
وهم يعالجون القصيدة، ولكن استطاع بعضهم أن يحرر فكره من قيودها ويقترّب
من الصورة التي تتصورها لتكون العربية الفصحى، والتي نعتقد أنها أكثر مطابقة
لحقائق التاريخ وقوانين اللغة.

★ ★ ★

وناقش المؤلفون في تاريخ الأدب العربي وفقه اللغة العربية من العرب هذا
الموضوع أيضاً في العصر الحديث، وكان مصطفى صادق الرافعي من أوائل
الذين تصدوا لبحث الموضوع في كتابه (تاريخ آداب العرب) الذي صدر لجزء
الأول منه في القاهرة سنة ١٩١١م وهو يذهب إلى أن اللغة العربية الفصحى مرت
بأدوار من التهذيب كان آخرها الدور الذي سادت فيه لغة قريش قبل الإسلام،
وسعنتهم برز القرآن فتكونت به الوحدة اللغوية في العرب^(١). والرافعي ينكر أن
تكون هناك لغة أدبية قبل الإسلام، حيث يقول في كتابه (المعركة بين القديم
والجديد) «على أن هذه (اللغة الأدبية) وَهْمٌ سحيق من أوهام المستشرقين...»
«إن اللغة الأدبية لا نشأ ولن تستقيم إلا إذا كانت مدونة متداصلة، إذ الكتابة قُبْدُ
من التغيير والتبديل، وهي نَصْرٌ في عموم الاحتذاء والمحاكاة، لأنها في مكان م
هي في كل مكان غيره»^(٢).

وتناول الدكتور طه حسين الموضوع في أثناء بحثه عن أدلة يُقَوِّي بها نظريته

(١) تاريخ آداب العرب ٨١/١-٩٠.

(٢) المعركة بين القديم والجديد ص ٢٧١.

المردودة في انتحال الشعر الجاهلي، وتحدث عن عدد من القضايا التي أثرت حدلاً لدى الباحثين، والذي يعنينا هنا هو حديثه عن اللغة الفصحى، وهو يرى أنه «من المعقول جداً أن يكون لكل قبيلة من القبائل العدنانية لغتها ولهجتها ومذهبها في الكلام، وأن يظهر اختلاف اللغات وتباين اللهجات في شعر هذه القبائل الذي قيل أن يقرض القرآن على العرب لغة واحدة ولهجات متفردة، وبكس لا يري شيئاً من ذلك في الشعر العربي الجاهلي»^(١) ويرى «أن الإسلام قد فرض على العرب جميعاً لغة عامة واحدة هي لغة قريش»^(٢).

وعسى أن نعثر على ذلك بعده متردداً بعد ذلك، ويعترف بأن لغة قريش كانت قد تهيأت لها عوامل السيادة والانتشار قبيل الإسلام، حيث قال «فالمسألة إذن هي أن نعلم: أسادت لغة قريش ولهجتها في البلاد العربية وأخضعت العرب لسلطانها في الشعر والنثر قبل الإسلام أم بعده؟ أما نحن فتوسط ونقول: إنها سادت قبيل الإسلام حين عظم شأن قريش وحين أحدثت مكة تستحيل إلى وحدة سياسية مستقلة مقاومة للسياسة الأجنبية التي كانت تسلط على أطراف البلاد العربية، ولكن سيادة لغة قريش قبيل الإسلام لم تكن شيئاً يذكر ولم تكده تتجاوز الحجاز...»^(٣)، وينتهي إلى القول: «لغة قريش إذن هي هذه اللغة العربية الفصحى، فُرِضَتْ على قبائل الحجاز فرضاً لا يعتمد على السيف وإنما يعتمد على المنفعة وتبادل الحاجات الدينية والسياسية والاقتصادية وكانت هذه الأسواق التي يشار إليها في كتب الأدب، كما كان الحج، وسيلة من وسائل السيادة ل لغة قريش»^(٤). ويلاحظ هنا أن الدكتور طه حسين يجعل سيادة اللغة القرشية في وقت قريب جداً من ظهور الإسلام، حيث استخدم (قبيل الإسلام)، وكذلك هو يخصص تلك السيادة في رقعة جغرافية محدودة هي بلاد الحجاز فقط.

(١) في الأدب الجاهلي ص ٩٣.

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٣.

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٥.

(٤) المصدر نفسه ص ١٠٧.

وبعد منتصف هذا القرن ازداد عدد الذين تناولوا الموضوع، ومعظمهم ممن كتب في لغة العربية، وهم جميعاً يذهبون إلى وجود لغة أدبية قبل الإسلام، تُستخدَم في الشعر الجاهلي، ثم نزل بها القرآن الكريم، وأكثرهم يرى أن تلك اللغة لا ترتبط بلغة قريش أكثر من ارتباطها بلغات القبائل الأخرى، وعدد منهم يعترف بوجود شبه كبير بين العربية الفصحى ولغة قريش، لكن مسألة الهمز تحمّلهم دائماً بقولون إن العربية الفصحى لا تستند إلى لغة قريش وحدها. وبعض غرض وجهات نظرهم جميعاً على نحو مفصل أمر لا تحتمله طبيعة هذا البحث، وسوف أكتفي بتلخيص وجهة نظر رواد البحث اللغوي العربي، وأشير بإيجاز إلى جهود غيرهم.

يتلخص رأي الدكتور إبراهيم أنيس في قوله: «لما جاء الإسلام كانت اللغة العربية مزدهرة مكتملة تنتظم كل أنحاء شبه الجزيرة العربية، وتُصطَلَعُ في آداب يعتر بها أهلها، ويتنافسون في إتقانها وإجادتها... وكانت هذه اللغة الأدبية بمثابة لغة مشتركة بين العرب جميعاً، يتخذونها أداة التعبير عن آدابهم ويعتزون بها كل الاعتزاز، ولهذا نزل القرآن الكريم بها. فلم تكن لغة قريش وحدها أو لغة مكة وحدها، بل كانت اللغة المشتركة للعرب جميعاً، غير أن نزول القرآن بها قد زادها ازدهاراً وثبّت أركانها ودعائمها»^(١).

وكان الدكتور إبراهيم أنيس قد فصل عوامل تكون اللغة الأدبية لمشاركة، وبحث في العوامل التي ساعدت على نمو لغة أدبية عربية في بيئة مكة من دينية واقتصادية قبل الإسلام في كتابه (مستقبل اللغة العربية المشتركة)، ثم قال: «وهكذا يرى أن بيئة مكة قد هيئت لها ظروف وفرص بعضها ديني وبعضها اقتصادي واجتماعي مما ساعد على أن تصبح المركز الذي تطلعت إليه القبائل، وشدّت إليه الرحال قروناً عدة قبل الإسلام، فكان أن نشأت بها لغة مشتركة تأسست في كثير من صفاتها على لهجة مكة، ولكنها استمدت أيضاً الكثير من صفات اللهجات التي كانت تُقدِّ إليها. ثم نمت هذه اللغة مع الزمن وتلورت

(١) اللغة بين القومية والعالمية ص ٢٧٥-٢٧٦

مساندها وأصبح لها كيان مستقل عن كل اللهجات، ثم انتشرت مع نقاش الوفود التي انطلقت جميع أنحاء شبه الجزيرة وأصبحت اللغة التي يظم بها شعراء ويحطب بها الخطباء والتي تُصطَنَعُ في كل مجال حدي من القول، فهي للغة الأدبية المودجية التي كانت محل الإعجاب والتقدير من العرب جميعاً، ولذلك نرى بها القرآن الكريم .. فلا يمثل القرآن لغة قريش وحدها كما يتردد أحياناً في بعض الكتب والروايات، وإنما يمثل اللغة المشتركة بين العرب جميعاً، لغة الأدب من شعر وخطابة وكتابة^(١).

وقد رد الدكتور إبراهيم أنيس رأيه السابق في مواضع كثيرة من كتابه (في اللهجات العربية)^(٢)، وهو يعترف بأثر لغة قريش الكبير في الفصحى حيث قال: «وقد تحدث تلك اللغة الأدبية معظم صفاتها من لهجة قريش مع ما استحسنه خصّة العرب من صفات اللهجات الأخرى»^(٣). ولم يذكُر من العوارق اللغوية البارزة بين الفصحى ولغة قريش سوى موضوع الهمز، حيث قال: «وتختلف اللغة لأدبية عن لهجة قريش في القليل من الصفات الصوتية، كتحقيق الهمزة الذي لم يكن شائعاً بين الحجازيين ولكنه يُعَدُّ أصلاً في اللغة المودجية ...»^(٤).

وتحدث الدكتور رمضان عبد التواب في فصل خاص من كتابه (فصول في فقه العربية) عن (ظروف تكوّن العربية الفصحى)، وهو يقرر فيه أن اللغة المشتركة نشأت ونمت وازدهرت قبل الإسلام في مكة، لظروف دينية وسياسية واقتصادية^(٥)، ويبيّن، بعد أن شرح تلك الظروف، صفات تلك العربية الفصحى المشتركة^(٦)، فالصفة الأولى: هي أنها فوق مستوى العامة، أي أنها لم تكن في

(١) مستقل اللغة العربية المشتركة ص ٨-٩.

(٢) يطر: في اللهجات العربية ص ٤٠ و ٤٦ و ١٢٩.

(٣) في اللهجات العربية ص ١٥٣، وتنظر ص ١٣٨.

(٤) في اللهجات العربية ص ١٣٨.

(٥) فصول في فقه العربية ص ٦٣ و ٦٤، وينظر أيضاً كتابه: المدخل إلى علم اللغة ص ١٦٧.

(٦) فصول في فقه العربية ص ٦٥-٧٨.

متداول جميع العرب، والثانية. أن اللغة المشتركة لا تنمي صفاتها أو عناصرها إلى بيئة محلية بعينها، أي أنها ليست لغة قبيلة بعينها، فلا يحق لنا أن نقول مثلاً، حسب رأيه إن اللغة المشتركة هي لغة قريش، أو تميم أو غيرهم من قبائل العرب، بل هي مزيج من كل هذا. ولكنه يقرر في الوقت نفسه أن لهجة قريش أسهمت في تكوين العربية الفصحى بعناصر كثيرة، فلا مبالغة إذن في إطلاق عبارة (لغة قريش) على اللغة العربية الفصحى^(١). والصفة الثالثة. أنها لم تكن لغة سليقة لكل العرب، ومعنى السليقة أن المتكلم يتكلم باللغة بغير شعور بما لها من خصائص.

وتحدث الدكتور محمود فهمي حجازي عن الموضوع في أكثر من كتاب من كتبه، وينلخص رأيه في قوله: «وتختلف اللغة العربية الفصحى كما نعرفها في شعر الجاهلي اختلافات بعينها عن كل لهجة من اللهجات العربية القديمة، حتى إنه من الصعب اعتبار العربية الفصحى امتداداً مباشراً لإحدى هذه اللهجات»^(٢). وقال في موضع آخر. «ولهذا فليس من المحكم تصور أن لغة القرآن الكريم تعكس لهجة الحجاز أو أية لهجة أخرى»^(٣).

وهناك عدد من الباحثين نَحَوُوا هذا المنحى، وهو القول بأن العربية الفصحى تكونت قبل الإسلام، وأنها لا تمثل لغة بعينها من لغات العرب، مع اعتراضهم بأن لغة قريش أسهمت بقسط وافر فيها، لكن مسألة الهمز في العربية الفصحى تقدم لهم دليلاً على عدم انتساب العربية الفصحى إلى لغة معينة من قبائل العرب، منهم الدكتور عبد الصبور شاهين^(٤)، والدكتور أحمد مصطفى الجبالي^(٥).

(١) المصدر نفسه ص ٦٩

(٢) علم اللغة العربية ص ٢٣٤، وينظر أيضاً كتابه: المدخل إلى علم اللغة ص ٢٤٠ - ٢٤٥، واللغة العربية عبر القرون ص ٤٠-٤٣.

(٣) علم اللغة العربية ص ٢٢٧.

(٤) في علم اللغة العام ص ٢٢٢ - ٢٢٤.

(٥) ملامح من تاريخ اللغة العربية ص ٢٣ و ٥١ و ٦١.

ويقول الدكتور عيله الراجحي بعد أن عرّضَ آراء الباحثين في أصل العربية الفصحى «والرأي نَعْدُ هو ما نحسبه موافقاً لطبيعة التطور اللغوي، وهو أن شبه الجزيرة العربية كانت بها لهجات كثيرة مختلفة تنسب كل منها إلى أصحابها، وبني حسب هذه اللهجات كانت هناك لغة عربية مشتركة تكونت على مر الزمن بطريقة لا سبيل لنا الآن إلى تبنيها، وهذه اللغة المشتركة لا تنسب إلى قبيلة بداتها لكنها تنسب إلى العرب جميعاً^(١). واطلعت أخيراً على مناقشة الدكتور تمام حسّان للموضوع، وهو ينقي أن تكون لغة قريش أصلاً للعربية الفصحى^(٢)

ويجد صدقة قليلة من الباحثين قد ذهبت إلى أن لغة قريش هي أصل العربية الفصحى، وأن القرآن الكريم نزل بها، وأن سيادة الفصحى في الجزيرة العربية كانت قبل الإسلام، ومن هؤلاء الدكتور علي عبد الواحد وافي^(٣)، والدكتور حسن حون^(٤)، والدكتور شوقي ضيف^(٥).

ودهب لدكتور صبحي الصالح إلى ذلك أيضاً، لكنه أثار قضية الهمز وأشار إلى أن العربية الفصحى أخذت ذلك من لغة تميم. وعَلَّلَ ذلك «بأن العرب حين استصفوا لهجة قريش وجعلوها لغتهم الأدبية المشتركة أثروا فيها مثلما تأثروا بها»^(٦)



(١) لبحث العربية في الفراءات القرآنية ص ٤٨، وفقه اللغة في الكتب العربية (ل)، ص ١٢٠، ويذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى رأي قريب من هنا (ينظر: العربية ولهجاتها ص ٤٩).

(٢) نظر التفاصيل في كتابه الأصول ص ٧٤-٧٨

(٣) فقه اللغة ص ١١٢.

(٤) اسعة والنحو ص ٤٤

(٥) تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي) ص ١٣٤.

(٦) دراسات في فقه اللغة ص ٧٢-٧٨ و ص ١٠٩.

ين إراء الباحثين في علاقة العربية الفصحى بلغة قريش تتلخص في ثلاثة اتجاهات.

لأول استبعاد امتداد العربية الفصحى إلى لغة قريش، وهذا الاتجاه يعيد على آراء المستشرقين

الثاني أن العربية الفصحى استمدت كثيراً من خصائصها من لغة قريش، لكن لغات القبائل الأخرى أسهمت على نحو كبير في تكوّن الفصحى أيضاً، ويعيد هذا الاتجاه على أكثر الباحثين المحدثين من العرب.

الثالث أن لغة قريش هي أصل العربية الفصحى، وهو رأي عديماء العربية الأوائل ورأي عدد قليل من المحدثين.

وتشير آراء الباحثين التي عرضناها قصابا أخرى محتاجة إلى التحقق، منها:

١- وجود لغة أدبية مشتركة قبل الإسلام يستخدمها العرب عامة في الشعر والحطابة ونحو ذلك، مهما كان أصل تلك اللغة.

٢- نزول القرآن تلك اللغة الأدبية ونفي نزوله بلغة قريش^(١).

وبعد أن عرضنا آراء السابقين وهددنا اتجاهاتها ودلالاتها علينا أن نعطي في المباحث الآتية إجابات محددة عن القضايا التي أثارها تلك الآراء، وسوف أبدأ بقضية نزول القرآن، لأن إنبات هذه القضية سوف يسهل الإجابة عن القضايا الأخرى، إن شاء الله

(١) كان الدكتور جواد علي قد كتب مقالة عن (لهجة القرآن الكريم) في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث الجزء الثاني، سنة ١٩٥٥م، ناقش فيها موضوع اللغة التي أنزل بها القرآن، واستعرض ما ورد في التراث العربي عن الموضوع وأشار إلى ما كتبه المستشرقون، وفي رأيه فإن (الطريقة المثلى لتكوين رأي علمي عن أمثال هذه الموضوعات . بالرجوع إلى الكتابات الأصلية المتنوعة بمختلف اللهجات) (ص ٢٨٣) ووعده في آخر مقاله أن يعمها في العدد الآتي من المجلة ولكنني لم أجد التمة فيه

المبحث الثاني

نزول القرآن بلغة قريش

تقل المصادر العربية القديمة روايات تؤكد أن القرآن أنزل بلغة قريش، وقد دأب كثير من الباحثين المحدثين على رفض تلك الروايات، يقول بلاشير «إن القرآن لا يستند على اللهجة الحكية بل على لغة الشعر الجاهلي»^(١) ويقول الدكتور عبده الراجحي «وتُرَدُّ الكتب كثيراً أيضاً أن القرآن أنزل بلغة قريش، ومع أن القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة يتناقض هذا الرعم على ما سيظهر خلال هذا البحث فإن النصوص الكثيرة التي يروونها عن (اللغات) التي نزل عليها لقرآن كافية لنقض ذلك أيضاً»^(٢).

وكان الدكتور إبراهيم السامرائي أكثر الباحثين المحدثين الذين اعلمت على آرائهم رفضاً لفكرة نزول القرآن بلغة قريش، وأطال الحديث في رده، وهو يتحدث عن تاريخ العربية، وتذع النصوص المنقولة من كتابه (تاريخ العربية) يتحدث عن رأيه، قال «يكرر المعينون بالدراسات القرآنية أن القرآن جاء بسا قريش وهذه مقولة لا يجد لها مكاناً واضحاً يحقّقه البحث العلمي»^(٣) وقال: «ثم إن هذه الآراء التي فضّلت لغة قريش ووصفتها بالفصحى وهي أصح من سواها تؤدي إلى القول: إن القرآن أنزل بلغة قريش...»

«وإن النظر العلمي لهذه المسألة اللغوية التاريخية يستعد كل البعد عن هذه الأقوال ولا تُسلم أن لغة قريش أفصح اللغات لخلوها من العيوب التي أشدروا

(١) تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي) ص ٨٧.

(٢) اللهجات العربية في المراءات القرآنية ص ٤٣.

(٣) تاريخ العربية ص ٣٩.

بها لأننا لم نعرف شيئاً واضحاً عن هذه اللغة في أصواتها ومبانيها ومعانيها،
وأكثر النظر أنهم سَلَّمُوا بذلك لأن الرسول الكريم صلوات الله عليه من قريش.

«ولا نُسَلِّمُ أَنَّ قريش أفصح العرب...»

ثم إننا لا نُسَلِّمُ أَنَّ تكون لغة قريش أفصح اللغات

ولا نستطيع أن نُسَلِّمَ أَنَّ القرآن أنزل بلغة قريش... فكيف نقول. إن القرآن
أنزل بلغة قريش إذا عرفنا أن قريش تُسَهِّلُ الهمز، في حين أن نص القرآن قد
احتفظ بالهمز...»^(١)

وقال في موضع آخر من الكتاب: «واهتمام اللعويين باللغات التي وردت في
المصحف والاتساع في القراءات يشعرنا أن مسألة مجيء النص القرآني بلسان
قريش شيء لا نستطيع أن نطمئن إليه كثيراً. وقد أهتم بجمع القرآن أبو بكر
وعمر وعثمان وأيدهم علي بن أبي طالب. وكان هؤلاء الأئمة الكبار قد أحسوا
أن المسلمين سيختلفون اختلافاً كبيراً في كتاب الله يوشك أن يؤدي إلى شر عظيم
فعمدوا إلى جمعه وحفظه. وقد دأبوا على مقولتهم المشهورة: إن كتاب الله أنزل
بلسان قريش، وذلك لِيَكُونَ المسلمون إجماعاً عليه خشية أن تفرق كلمتهم
فيتهاوا إلى شيع وأحزاب... ويبدو أن حرص عمر بن الخطاب على كلام الله
وحرص سائر الخلفاء أبي بكر وعثمان وعلي على الموضوع نفسه جعلهم يتشبهون
بهذه المقولة لِيَتَّعِدُوا الأئمة المختلفة المتعددة عن آي القرآن والألفاظ التي
لتعبر سبلها إلى كلام الله حفاظاً على وحدة المسلمين وإجماعاً لشمولهم ولقد
ظل هذا ذِيْدُنُ الحاكمين وأولي الأمر في المجتمع الإسلامي دهرًا طويلاً»^(٢).

وسأنتسح ما ورد في الأقوال السابقة - الآن - بالمناقشة، لأن هذا المسحح
معهود لمناقشة القضية بعجلتها، وأكتفي بالتعليق على استعمال عبارة (وقد دأبوا

(١) المصدر نفسه ص ٢٨-٣٠

(٢) المصدر نفسه ص ٤١-٤٢

على مقولتهم المشهورة (وعارة (جعلهم يتشئون بهذه المقولة...))، وهم
 خلفاء الراشدون - رضي الله عنهم - وكلا العبارتين يفهم منهما القارىء
 المعاصر - إذا لم أخطئ التقدير - أن الخلفاء قد أناسهم الحال وأنهم -
 كالعريق - يتشئون بملك المقولة التي يحاول الدكتور إبراهيم السامرائي أن يثبت
 صحتها، واستعمال (بتمسكون) في رأي أكثر تعبيراً من (يتشئون) لأن
 الأولى تعني التمسك بالحق، والثانية تعني التثبيت بالباطل.

وسوف أعرض الأدلة التي تؤكد أن القرآن الكريم أُرِل بلغة قريش في
 مجموعتين. الأولى: النصوص التاريخية، والثانية: النصوص اللغوية، ولكن قس
 ذلك يسعي أن أقف بالقارىء عند عبارة (نزول القرآن بلغة قريش) ما الذي تعنيه؟
 وماذا يراد بها؟

إن لديهم إطلاع على تاريخ القرآن يعرفون أن النبي ﷺ تلقى القرآن من
 جبريل - عليه السلام - كما صرحت الآيات الكريمة بذلك^(١)، ودلت عليه
 الأحاديث المنقولة^(٢)، وليس من شأنا هنا التعرض لذلك الجانب الغيبي من
 لتلقي القرآن^(٣)، وإنما الذي يعيننا هو التخليج النبوي للنص القرآني إلى الناس،
 وهذا يتحدد دلالة عبارة (نزول القرآن بلغة قريش)، حيث يُفهم منها أن طريقة نطق
 النبي ﷺ لألفاظ القرآن كانت بالنطق السائد للعربية في مكة، وأن ألفاظ القرآن
 ذاتها كانت مما جرى في استعمال الناس الفاطنيين في مكة وما حولها، وأن كتابته
 قد جرت على ذلك النطق وتلك الألفاظ.

أولاً: النصوص التاريخية.

يقرر القرآن حقيقة ثابتة في منهاج الرسالات، وهو أن كل رسول إنما يرسل،

(١) «وَرَبُّكَ الَّذِي نَزَّلَ الْوَحْيَ الْأَمِينُ» [الشعراء]، قال الطبري: (جامع البيان ١٩، ١١١).

«إن رب العالمين نَزَّلَ القرآن الروح الأمين، وهو جبريل عليه السلام».

(٢) ابن سعد ١/١٦٤.

(٣) معجم السحاري ٤/١.

أي ينزل عليه الوحي الإلهي، بلعته ولغة قومه، وذلك في قول الله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم]، قال الطبري «بلسان قومه - أي بلغة قومه، ما كانت»^(١) ومن ثم جاء القرآن باللسان العربي، وقد تأكد هذا المعنى في أكثر من آية منها قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْعَرَبِيِّ وَعَلَّمَكَ بِهَا وَلَقَدْ عَلَّمْتَهُ لِسَانَهُ عَرَبِيًّا مُبِينًا﴾ [الشعراء].

وقد وردت نصوص تؤكد نزول القرآن بلغة قريش خاصة، وهي لغة النبي ﷺ ومن تلك النصوص أن الصحابي عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - بعث به عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في خلافته، إلى الكوفة ليُعلم الناس هناك الفقه وقراءة القرآن^(٢). وما هي إلا أن جاءت الأخبار إلى عمر بأن ابن مسعود يقرأ القرآن بلغة قومه هذيل، فكتب عمر بن الخطاب إليه هذه الرسالة: «أما بعد، فإن الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرأ به بلغة قريش، ولا تُقرئهم بلغة هذيل»^(٣).

وخبر كتابة المصاحف في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وإرسالها إلى الأمصار الإسلامية مشهور نفلته أصح كتب الحديث وأوثق كتب التاريخ، وقد جاء فيه أن عثمان أوصى الصحابة الذين كانوا يعملون مع زيد بن ثابت الأنصاري وهم ثلاثة نفر من قريش: عبد الله بن الربيع، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، بالوصية الآتية. «وقال عثمان لمرهط القرشيين الثلاثة إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا»^(٤). ومثل البخاري رواية أخرى جاء

(١) جامع البيان ١٨١/١٣

(٢) ابن مجاهد ص ٦٦

(٣) أبو شامة ص ١٠١، وذكر أنه في سنن أبي داود، لكن محضه قال: إنه غير موجود في النسخة المتداولة من السنن، وينظر أيضاً ابن حجر ٢٧/٩.

(٤) البخاري ٢٢٦/١، وابن أبي داود، ص ١٨، وابن التميمي: ص ٢٧، والداني: المفتح ص ٥، والزركشي ٢٣٦/١، والسيوطي: الإقناع ١٦٩/١.

فهي «إذا أحبلتكم أنتم وزيد بن ثابت في عريية من عريية القرآن فاكثبوها بلسان قريش»^(١).

هل لباحث المدقق والدارس المحقق أن يمر بهذه الرواية ثم يتأسسها بل ينكر مصموميتها، ثم يقول: إن العصية هي التي حملت الصحابة على تمجيد له قريش لأن الرسول ﷺ مهم؟ إن مثل هذا الموقف لا يقره المصحح العلمي، سيد، عثمان بن عفان رضي الله عنه - حين قال ذلك وهو حذيفة المسلمير وأحد كتّاب الوحي الأوائل، وأحد حفاظ القرآن، فإنه إنما يُقَرَّرُ عن حقيقة لم يُعَرَفْ عن أحد من الصحابة أنه أنكرها، بل تعاون الصحابة على تحقيقها في كتابة القرآن، فجاء مكتوباً بلغة قريش التي أنزل بها

وهذه قصة قد تتعارض في الظاهر مع القول بأن القرآن أنزل بلغة قريش، وهي ما اشتهر من قول النبي ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فقرأوا ما تيسر منه» وهو حديث صحيح مشهور متواتر^(٢)، ونحن لا نجد تعارضاً بين القول بزول القرآن بلغة قريش وبين ما جاء في الحديث الشريف، لأن (الأحرف السبعة) الواردة في الحديث لم يقطع العلماء بأن المقصود بها نزول القرآن بسبع لغات من لغات العرب، والأخبار المفقولة عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - في تعيين لغات قبائل معينة ضَعَّفَهَا العلماء لانقطاعها أو تجريح بقمتها^(٣). وقد ورد في عدد من روايات الحديث أن الله تعالى رَحَّصَ لِنبيه ﷺ - أن يُقَرَأَ القرآن على سبعة أحرف^(٤). فيمكن أن يكون إيراد القرآن بلغة قريش وإقراؤه على سبعة أحرف، وقد صرح بذلك بعض الروايات القديمة فقد نقل أبو شامة المقدسي عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ كان يُقَرَأُ الناس بلغة واحدة،

(١) الجامع الصحيح ٢٢٤/٦

(٢) يمكن الاطلاع على روايات الحديث عند البخاري ٢٢٧/٦، ومسلم ٢٠٢/٢، والطبري ١١/١-٢٠، وأبو شامة. ص ٦٢-٦٩.

(٣) الطبري ٢٩/١.

(٤) راجع خصوص تلك الروايات في المصادر الواردة في هامش (٢).

فاشند ذلك عليهم فتزل جبريل، فقال: يا محمد، أقرىء كل قوم ملعتهم»^(١)
ولهذا الموضوع تفصيلات ليس هذا موضع عرضها، وقد تكملت كتب علوم
القرآن بماقتها^(٢)، وأكتفي هنا بما أوردته مما يمكن أن ينفي التعارض الذي
أشرت إليه وبذلك تظل دلالة الروايات التاريخية على نزول القرآن بلغة قريش
وكناته في المصاحف بها قائمة غير متقضة.

ثانياً: النصوص اللغوية

إن نصوص اللغة أوسع من أن يحيط بها بحث أو أن يضمها كتاب، وإن الذي
أعنيه هنا هو الروايات التي جاءت تبين أن ظاهرة لغوية معينة قد وردت في
قرآن الكريم، وكانت تلك الظاهرة من خصائص لغة أهل الحجاز دون غيرهم
من العرب، فإذا تكاثرت تلك الروايات فإنها تصير حجة تؤكد نزول القرآن بلغة
قريش وقد أمكنني التقاط عدد من تلك الظواهر من كتب اللغة ومعاني القرآن
القديم، ويمكن أن نسلك في هذا الجانب دلالة رسم المصاحف القديمة على أن
القرآن الكريم كُتِبَ بلغة قريش.

أ- الظواهر اللغوية. إن ما صرفته من تلك الظواهر لا يمكن أن يكون كل ما
هو موجود في كتب التراث العربي حول الموضوع، لأنني لم أستعرض إلا عدداً
محدوداً منها، وفي وقت قصير نسبياً، ولكن النصوص التي عثرت عليها تؤيد
النصوص التاريخية التي مرت، وهذه أمثلة من تلك الظواهر.

١- قال سيوريه وهو يتحدث عن لغة بني نعيم وأهل الحجاز في (ما) السافية:
«وَأَمَّا سَوْنِيمِمْ فَيُجْرُونَهَا مَجْرَى أَمَّا وَهَلْ، أَي لَا يُعْمَلُونَهَا فِي شَيْءٍ وَهُوَ
القياس وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَيُشَبِّهُونَهَا بِلَيْسَ إِذْ كَانَ مَعَهَا كَمَعْنَاهَا. ومثل
ذلك قوله عز وجل: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف] في لغة أهل الحجاز، وبنو نعيم

(١) المرشد الموجيز ص ٩٦-٩٧

(٢) ممكن الاطلاع على تفصيلات الموضوع والتعرف على مصادره في كتابي محاضرات في

علوم القرآن ص ١٠٢-١٢٨

يرفعونها إلا مَنْ عرف كيف هي في المصحف»^(١).

٢- وهذا المرء وهو يُعَلِّقُ على قوله تعالى: ﴿مَا أَسْرَعَتْ يَدَاكَ﴾ [الصافات] «وأهل نجد يقولون: بمفتين، أهل الحجاز يقولون: فتت الرجل، وأهل نجد يقولون: أفتته»^(٢).

٣- وهذا الأحفش وهو يتحدث عن قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَوْحِدْ﴾ [الحجر] «وَمَا بَنُو تميم فيقولون: (تيجل)...»^(٣).

٤- وهذا أيضاً وهو يتحدث عن قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَلَأَى أَيْمَانِي﴾ [النحل] «على التأنيث في لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول: هو السجل»^(٤).

وهناك نصوص أخرى تتقابل فيها لغة أهل الحجاز ولغة أهل نجد، ولكني أحرصت عن ذكرها هنا لأن الخلاف بين اللغتين فيها لا يظهر أثره في رسم المصحف مثل ما نجده في النصوص السابقة التي تشير، على قلتها، إلى موافقة لغة أهل الحجاز، وقلب الحجاز مكة، وأهل مكة هم قريش، للنص «قرني» «كريم». وقلة النصوص هنا غير مُتَأَثِّرَةٍ من قصور الاستقراء فقط، بل من إعمال علماء العربية المتقدمين النص على لغات قبائل العرب في كثير من الأحيان أيضاً.

ب- الطواهر الكتابية بأيدي الباحثين في تاريخ اللغة العربية وثيقة أصيلة ولكنهم أهملوا الاستعانة منها، وهي رسم المصحف^(٥)، كما يظهر في المصاحف

(١) الكتاب ٥٧/١-٥٩، وينظر: الفراء ٤٢/٢ و ١٣٩/٣، والأنصاري ١٢٩/١.

(٢) معاني القرآن ٣٩٤/٢.

(٣) معاني القرآن ٣٧٩/٢.

(٤) المصدر نفسه ٣٨٤/٢.

(٥) كنت قد استخدمت الطواهر الكتابية في رسم المصحف للدلالة على أصالة الإعراب في نسخة العربية في بحث (ظاهرة الإعراب في ضوء رسم المصحف) المنشور في مجله كلبه

لشريعة بجامعة بغداد سنة ١٩٨١، العدد السابع

قديمه، وكما هو محور في كتب رسم المصحف وأهمية هذه الوثيقة تكمن في أن طريقة كتابة الكلمات في المصاحف التي كتبها الصحابة قد حُفِظَتْ كما هي في المصاحف القديمة التي بقي كثير منها إلى زماننا، وقَدَّمَ مؤلفو كتب رسم المصحف وصفاً دقيقاً لها^(١).

وسوف أقصر على دراسة كتابة الهمزة في رسم المصحف، لأن ظاهرة الهمزة في العربية تكاد تكون أهم قضية جعلت المحدثين يترددون في قبول المكثرة الفدلة بأن القرآن نزل بلغة قريش، وأن لغة قريش أصل العربية العاصي

وأول قضية ينبغي أن نقررها هنا هي أن للعرب في القرن الأول للهجرة خاصة مذهبين في كتابة الهمزة: الأول كتابتها بالألف في كل موضع وردت فيه من الكلمة، ومهما كانت حركتها، وذلك في لغة من يحقق الهمزة من العرب وهم أهل نجد خاصة (تميم وقيس وأسد)^(٢). وكان الفراء قد ذكر أنه رأى الهمزة مكتوبة بالألف في مصاحف أهل الكوفة القديمة المنسوبة إلى عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - فرأى كلمة (شياً ويستهبزون) قد كُتِبَت الهمزة فيها بالألف^(٣)

والمذهب الثاني في رسم الهمزة أن تكتب العا في أول الكلمة فقط، ثم ترسم في لمواضع الأخرى بالحرف الذي تؤول إليه في لغة مَنْ يسهلها، وهم أهل الحجاز، الذين يقولون (رأس ويبر وشوم)^(٤).

وبعد هذا يمكن أن ننظر إلى رسم المصحف في صورته القديمة لتعرف على طريقة كتابة الهمزة فيه، وعلى الغاريء أن يتذكر أن صورة الكتابة في المصاحف القديمة كانت مجردة من العلامات الكتابية كلها، فلا نقط ولا حركات ولا همزة

(١) يمكن الاطلاع على تفصيلات وافية حول هذا الموضوع في الفصل الثالث من كتابي (رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية)

(٢) ينظر سيويه ٥٤١/٣ - ٥٥٦، وابن جني ٤٦/١.

(٣) ينظر معاني القرآن ٢٢٠/٢ و ١٣٦/٣.

(٤) ينظر الفراء ١٣٤/٢، وابن المراج ص ١١٧، وابن جني ٤٦/١.

قطع ولا وصل ولا أي شيء آخر من العلامات الكتابية التي نعرفها أو نستخدمها
في كتابتنا اليوم

حاء في كتب رسم المصحف أن الهمزة المتوسطة قد رُسِمَتْ في المصاحف
قديمه بـء أو واو أو ألفاً بحسب ما تؤول إليه في التخفيف، وتُقدَّم لنا هذه
الأمثلة: الذَّيْب، وَيِير، وَسِيلَت، وَالْخَاطِيطَةُ، وَيُنَيِّك، وَسَقَرِيكَ وغيرها
ويُوفِكُون، والمُومِسُون، والمُوتُون، والفُؤَاد، وسُؤَال، وَيُؤَلِّف، وَأَنْدُوكُم،
وَأَرْبُوكُم، وغيرها، وَالْبَاسُ، وَالضَّانُّ، وَيَأْكُلُ وَصَالٌ، وغيرها^(١) إن هذه
الكلمات تبيِّن أن الدين تولوا نسخ المصاحف كانوا لا يحققون الهمزة، وبما
يكتبون حرف العلة الذي يحلها في نطق الكلمة.

وكان عدد من علماء السلف - رحمهم الله - قد لاحظوا أن كتابة الهمزة في
المصحف قد جرت على مذهب مَنْ يسهلها، فقد قال أبو عمرو الداني
(ت ٤٤٤هـ): «والهمزة قد تُصَوِّرُ على المذهبين من التحقيق والتسهيل، دلالة
على نُشُوئِهما واستعمالهما فيها، إلا أن أكثر الرسم ورد على التحفيف، والسبب
في ذلك كونه لغة الذين وَلَّوا نسخ المصاحف زمن عثمان، رحمه الله، وهم
قريش . فلذلك ورد أكثر الهمز على التسهيل، إذ هو المُشْتَرَكُ في طاعهم
والجاري على ألسنتهم»^(٢).

ويقول جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) عن أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)
تعبيراً يكتنف الهمزة التي تقع في أول الكلمة بالألف مطلقاً، سواء فُتِحَتْ أم
كُسِرَتْ أم ضُمَّت، وهو «قال أبو حيان: وإنما لم يُحَالَفْ بها إلى حركتها لأن
الهمزة إذا كانت أولاً فهي مبتدأة، والمبتدأة لا تُسَهَّلُ والكتّاب منوا الخط هي
الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين:

أحدهما أن التسهيل لغة أهل الحجاز، واللغة الحجازية هي الفصحى، فكان

(١) بطر: الداني. المقنع ص ٥٩-٦٢، وابن وثيق ص ٧١-٧٥.

(٢) المحكم ص ١٥١

الكتِّبُ على لعنتهم أولى.

والثاني: أنه خط المصحف، فكان البناء عليه أولى^(١).

وإذا تحقق أن المصاحف القديمة التي كتبها الصحابة قد كتبت على تسهيل الهمزة فإن لدينا من النصوص ما يؤكد أن تسهيل الهمزة هو الجاري على السنة الناس في الحجاز وهو الذي غلب على قراءة قُرَّاء مدن الحجاز الأوائل قال أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ): «أهل الحجاز وأهل مكة والمدينة لا يسرون»^(٢) يعني لا يهمزون وقال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): «ولمَّا كان الهمز أثقل الحروف نطقاً، وأبعدها مخرجاً، تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، كالنقل والبدل وبينَ بينَ والإدغام، وغير ذلك. وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً، ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم، كابن كثير من رواية ابن فليح، وكسفع من رواية ورش وغيره، وكأبي جعفر من أكثر رواياته، ولا سيما رواية العمري عن أصحابه عنه، فإنه لم يحقق همزة وصلًا، وكابن محيصن قريء أهل مكة مع ابن كثير وبعده، وكأبي عمرو بن العلاء، فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز، وكذلك عاصم من رواية الأعشى عن أبي بكر من حيث أن روايته ترجع إلى ابن مسعود»^(٣).

إن طريقة كتابة الهمزة في المصاحف القديمة، ومذهب القراء في مكة والمدينة، ونطق أهل الحجاز عامة للهمزة، كلها تؤكد أن القرآن الكريم قد أنزل بلغة قريش، وكتب بها أيضاً. ولعل بعض القراء يتساءل هنا ويقول إن العربية نفصحى اليوم تجري على تحقيق الهمزة، وأن قراءتنا للقرآن الكريم اليوم نحري على ذلك أيضاً، فكيف حصل هذا وكيف يستقيم القول بتزول القرآن سنة قريش؟ وهذا الذي قد يقع في نفس بعض القراء له ما يفسره من تاريخ العربية وتاريخ القراءات القرآنية، وهو ما سنخصص له المبحث الآتي بكامله، لأن هذه القضية

(١) جمع الهوامع ٢/٢٣٣.

(٢) مغللاً عن الأرمزي ١٥/٦٩١، ونقله عنه ابن منظور ١/١٤.

(٣) النشر ١/٤٢٨.

كانت أكثر القضايا تأثيراً على معالجة موضوع تاريخ العربية الفصحى.

إن لخصوص التاريخية واللغوية التي عرصتها في هذا المبحث تؤدي إلى التسعة التي وضعها عنواناً للمبحث، وهي نزول القرآن بلغة قريش، ولكن ثمة قصة في التراث العربي يمكن أن تعترض هذه النتيجة، وهي أن عدداً من العلماء ألف في (لغات القرآن)^(١)، وأوردوا في تلك الكتب عدداً من الكلمات التي نسب إلى قبائل شتى من العرب، وتفسيرنا لهذه الظاهرة، على الرغم من قلة معومات عن تلك الكتب، أن ما ورد في القرآن من الألفاظ ونسب بعض العلماء إلى قبائل معينة من العرب إنما هو من المشترك بين لغة قريش ولغة تلك القبائل لأن لغات العرب ما هي في الواقع إلا لهجات متفرعة عن أصل واحد، تشابه بينها أكثر من الاختلاف.

وبذا كانت بعض الروايات ورد فيها أن كلمات في القرآن جاءت بلسان غير عرب، وأن مَنْ وَثَّقَ تلك الروايات حملها على أنها من المشترك المستعمل في العربية وغيرها من لغات الأمم الأخرى^(٢)، فإنَّ حَتَّى ما قيل إنه بلغة قبيلة معينة من قبائل العرب على أنه من المشترك المستعمل في لغة قريش وتلك القبيلة أظهر وأيسر، وهذه القضية تحتاج إلى بحث لا يحتمل المقام، ولعل ما ذكرته هنا كاف في توجيه هذا الاعتراض على نحو لا يتنافى مع الحقيقة التي قررناها في هذا المبحث

(١) انظر عن تلك المؤلفات أحمد علم الدين الجدي ص ١٠١

(٢) يعطر الطبري ١/٨، والجوالقي ص ٥٣.

المبحث الثالث

الهمز في اللغة العربية

الهمز في اللغة العَمَرُ والضَّخَطُ، وفي الاصطلاح هو الطق بالهمزة محققة، كأن تقول رَأْس، وَبَشْر، وَشَوْم. وسُمِّيَ الهمز في الكلام همزاً لأنه يُضَفَّط، و بهمة أحد الحروف التي يتألف منها كلام العرب ويقال: همزت الحرف فبهمة^(١)

وتستخدم كلمة (النبر) مرادفة لكلمة (الهمز)، وسُمِّيَ الهمز في الكلام نبراً لِعُلُوِّهِ على سائر الكلام، والنبرة: الهمزة^(٢)، وكانت كلمة (النبر) وما أُشتقَّ منها أكثر دوراناً على ألسنة الناس في القرنين الأولين بعد الهجرة، على ما يتضح من النصوص المنقولة من تلك الحقبة، لكن الذي استقر في الاستعمال بعد ذلك هو كلمة الهمز ومشتقاتها.

وكانت دراسة الهمزة، من حيث نطقها وكتابتها، ومذاهب العرب والقراء فيها، قد استأثرت بجهود كبيرة من العلماء، قديماً وحديثاً، ولست أقصد في هذا المبحث دراسة كل ذلك، بل سأقتصر على تتبع ظاهرة الهمز في لغات العرب والقراءات القرآنية حتى نقف على تاريخ هذه الظاهرة ونطورها، ونضعها في مكانها الصحيح من تاريخ العربية الفصحى، فإن الباحثين المحدثين يذهبون إلى أن ظاهرة الهمز كانت تمثل مظهراً من مظاهر العربية الفصحى قبل الإسلام، وأن القرآن نزل بالهمز، ومن ثَمَّ رفضوا رواية نزول القرآن بلغة قريش، لأن قريش لا يهملون. واعتقد أن ما ذهبوا إليه قد بُنيَ على أصل غير صحيح، على ما أرجو

(١) يظن: الجوهري ٨٨٩/٢ (همز)، وابن منظور ٢٩٣/٧ (همز)

(٢) ابن دريد ٢٧٧/١، وابن منظور ٢٩/٧ (همز).

أن يتضح في هذا المبحث

نتفق أقوال علماء العربية الأوائل على أن أهل الحجاز كانوا يُسهِّون الهمزة،
وأما بني تميم، وهم من نجد، كانوا يحققون الهمزة، ويردد الدارسون في هذا
محدث قول أبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) : «أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة
ومدنه لا يسرون وقف عليها عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، فقال ما أخذ من
قول تميم إلا بالنسبة، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا سروا»^(١)

واختلف الباحثون المحدثون في تفسير عبارة (وأهل الحجاز إذا اضطروا سروا)
فمنهم من يرى أن ليس لهذا الاضطراب معنى سوى أنهم يهملون حين يلجأون
إلى نعمة المودجية^(٢)، ومنهم من يقدِّد ذلك تفسيراً ممكناً لكنه يعطي تفسيراً آخر
وهو أن يكون المقصود بالاضطرار تحقيق الهمزة التي توجد في أول الكلمة^(٣)،
ومنهم من حمله على اضطراب الشاعر حين يبدل من الحرف همزة إقامة للوزن
لشعري^(٤).

ومهما يكن معنى تلك العبارة فإن هناك نصوحاً أخرى تؤكد ما جاء في قول
أبي زيد لأنصاري، فهذا سيبويه يعقد باباً للهمز في الكتاب، يُفصِّل فيه مداهم
العرب في تحقيق الهمزة وتحفيظها، ونجده ينص على أن بني تميم يحققون
لهمزة، وأهل الحجاز يسهلون^(٥) وقال في نهايته: «وقد بلغنا أن قوماً من أهل
الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة، وذلك قليل رديء»^(٦). وهذا أمر
لا يفص القاعدة التي ذكرها لأن بلاد الحجاز واسعة وتضم بيئات مختلفة، ولا
يُستبعد أن يوجد فيها من يحقق الهمزة.

(١) الأزهري ١٥/٦٩١، وابن منظور ١/١٤٤.

(٢) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية ص ٧٩.

(٣) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص ٦٨.

(٤) أحمد علم الدين الحندي ص ٢٤٤.

(٥) يظن. الكتاب ٣/٥٤١ ٥٥٦.

(٦) الكتاب ٣/٥٥٥.

وقول أبي زيد الأنصاري السابق، مع ما نقله عن عيسى بن عمر يُظهر مذهب العرب في نطق الهمزة في زمنهما، وهو القرن الثاني الهجري، ويحتاج الساحت ظهيرة الهمز في العربية إلى معرفة الحالة في القرن الأول، وما قبله إن أمكن ذلك، لأن امتزاجاً لغوياً كبيراً قد وقع بين لغات العرب بعد ظهور لإسلام وانتشاره وخروج العرب في الفتوح وإقامتهم في الأمصار، وكان ذلك الامتزح قد ترك آثاره، لاسيما في موضوع الهمز، ولدينا نصوص يمكن أن تساعد في تتبع هذه الظاهرة في العربية.

وهناك رواية عن عبد الله بن عمر (ت ٧٤هـ) - رضي الله عنه - في إسناده ضعف ولكن دلالتها تتوافق مع ما تدل عليه النصوص الأخرى، قال ابن الجري: «وأما الحديث الذي أورده، ابن عدي وغيره عن طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر قال: (ما سَرَّ رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم)»^(١)، فقال أبو شامة الحافظ: هو حديث لا يحتج بمثله لضعف إسناده فإن موسى بن عبيدة هذا هو الربذي، وهو عند أئمة الحديث ضعيف^(٢)، ونحن لا نرد قول الأئمة في ضعف الحديث، لكن إده كانت علته (موسى بن عبيدة) فقط، فإن قول ابن سعد فيه: «ثقة، وليس بحجة»^(٣) يخفف من ضعف الحديث، ثم إنه يمكن تفسير البدعة هنا على أساس أن أهل الحجاز كانوا لا يحققون الهمزة في قراءتهم وكلامهم، وحين استعاروا ذلك من قراءة غيرهم كان شيئاً جديداً لديهم.

وبذا كان ما جاء في الرواية السابقة صحيحاً فإن ذلك يدل على أن أهل الحجاز كانوا يسهلون الهمزة في القرن الأول، وبدأت تظهر فيهم موارد التحقيق،

(١) الأزهري ٢١٥/١٥، وابن منظور ٣٩/٧ وذكر نحوه البيا الديلمي، وقال أحرجه الحاكم وصححه، وقال عنه أبو عبيد: أنكر عدوله عن الفصحى (إنحاف فصلاء لشر ص ٥٨)، وينظر أيضاً: السيوطي: الإقنان ٢٧٧/١.

(٢) الشر ٤٢٨/١، وينظر: السيوطي: الإقنان ٢٧٧/١.

(٣) نقلاً عن ميراث الاعتقال للذهبي ٣١٣/٤، لأنني لم أجد النص في طغفان ابن سعد.

نكر رويات الأخرى تؤكد أن أهل الحجاز لم يتخلوا عن مذهبهم في تسهيل الهمة سهولة، فهذا الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) ففيه المدينة الأكبر «سُئِلَ عن السه في قراءة القرآن في الصلاة، فأنكر ذلك وكرهه كراهة شديدة، وأنكر رفع الصوت به»^(١) ونَحَّحَ الحليمة المهدبي سنة ١٦٠هـ^(٢)، وكان معه عبيد بن حمزة بكساني (ت ١٨٩هـ)، قال المؤرخون: «ولما نَحَّحَ المهدبي قَدَّمَ الكساني يصلي بالمدينة، فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا: نسر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن»^(٣).

وإذا تعمق الدارس في تنوع القراءات القرآنية في الحجاز وجد أن ظاهرة تسهيل الهمة كانت عالية عليها، لا سيما في قراءة القراء الأوائل الذين أدركوا القرن لأول لهجري لكنه يجد أيضاً أن تحقيق الهمة أخذ يطغى على تسهيلها بعد ذلك، وهناك عوامل وظروف أدت إلى ذلك، يمكن أن نجعلها في عاملين: الأول: الاختيار في القراءة، والثاني: الدراسات اللغوية

أولاً: الاختيار في القراءة

سدينا نصوص تؤكد ما ذكرناه من علنة ظاهرة التسهيل على نطق أهل الحجاز للهمة، في قراءة القرآن وغيره، ولكن تقدم السير جعل تحقيق الهمة يظهر في قراءتهم في القرن الثاني خاصة، ونقلنا من قبل قول ابن الجوزي «وكانت قریش وأهل حجاز أكثرهم له تخفيفاً ولذلك أكثر ما يرد تحفيظه من طرقهم»^(١).

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١٠/١

(٢) تاريخ خليفة ٦٧٠/٢

(٣) بن منظور لسان العرب ٤٠/٧ (سير)، ووجدت في كتاب الحروف لأبي الحسين العربي روية عن الأعمش عن إبراهيم أن علماً عليه السلام قال: «نزل جبريل عليه السلام على سي ﷺ بالهمز عليك همزاً» (ص ١٢٩)، وإبراهيم الحلي لم يلق علماً واحداً في الكتاب أيضاً (ص ١٢٩) عن أبي عبد الرحمن السلمي أن علماً عليه السلام كان يهمل ويدع (أي يسهل)

(٤) الشر ٤٢٨/١، وسبق إيراد النص كاملاً في ص ٧٦.

ودراسة ظاهرة تسهيل الهمزة في القراءات القرآنية قاطبة يحتاج إلى مجال أوسع من هذا المكان، لكنني سأقف عند الظاهرة في قراءتين من قراءات قراء أهل المدينة الأولى: قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٣٠هـ) وقراءة تلميذه نافع بن عبد الرحمن (ت ١٦٩هـ).

أما أبو جعفر فإنه كان يُسهِّل الهمزة، في أكثر رواياته، قال ابن الحرري «ولا سيما رواية العمري عن أصحابه عنه، فإنه لم يحقق همزة وصلًا»^(١) وكان أبو جعفر - في رواية غير العمري - إذا التقت همزتان من كلمتين يحقق الأولى ويخفف الثانية، واوًا أو ياء أو ألفاً بحسب الحركات المصاحبة لهما^(٢). وكان يخفف كل همزة ساكنة، وكذلك المفتوحة بعد ضم أو كسر، وكذلك المضمومة بعد كسرة، والمكسورة وبعدها ياء، وغير ذلك على تفصيل تكفّلت به كتب القراءات^(٣).

أما نافع فإن أكثر مَنْ روى عنه ترك الهمز في القراءة هو ورش (عثمان بن سعيد المصري ت ١٩٧هـ)، ولكنه لم يتعد تسهيل إحدى الهمزتين المجتمعتين من كلمتين، وكذلك تسهيل الهمزة المفردة الساكنة، والمتحركة إذا كانت في موضع «فاء من الفعل حين تتوسط بتقديم شيء عليها»^(٤).

ويتضح للدارس برور ظاهرة الهمز في قراءة نافع، بينما كان المالب على قراءة أبي جعفر التسهيل، كذلك تبرز الظاهرتان في قراءة غيرهما على نحو متفاوت، وهو ما حمل الباحثين في تاريخ ظاهرة الهمز والمؤرخين للعربية على القول بأن القرآن لم يزل بلغة أهل العجاز ما دام بعض قراء المدينة يحقق الهمزة، وكذلك في روايات من قراءة أهل مكة.

(١) النشر ٤٢٨/١

(٢) يظن: ابن الجزري: نحيير التيسير ص ٥٤-٥٦، وأبنا اللحياطي ص ٥٤

(٣) يظن: المصدران السابقان ص ٥٩-٦٠، وص ٥٥-٥٦.

(٤) يظن: ابن مجاهد ص ١٣٠، والثاني: التيسير ص ٣٣ ٣٥

ويمكن تفسير وجود الهمز في قراءة عدد من قراء الحجاز على أساس أن هذه الظاهرة ليست قديمة في قراءتهم، وإنما أقتبسوها من قراءة غيرهم من قراء الأمصار الأخرى، عن طريق الاختيار، وهو ظاهرة غفل عنها كثير من الدارسين محدثين، وهي تعني أن القارئ يختار من مجموع ما قرأ به على شيوحه قراءه يلتزم بها ويعتمها للناس ويرويها تلامذته عنه^(١)، فإذا كان ترك الهمز غالباً على قراءة أبي جعفر فإن ذلك مُتَّاتٌ من تقدمه وأخذه عن كبار قراء الصحابة وغيرهم، فقد قرأ على عبد الله بن عباس وأبي هريرة، ويذكر ابن الجري أنه صَلَّى بعد الله بن عمر (ت ٧٤هـ)، وأنه أقرأ الناس قبل وقعة الحرة سنة ٦٣هـ^(٢)، وقراءته حجازية خاصة، إن صحت العبارة.

أم تلميذه نافع بن عبد الرحمن فإنه عاش بعده أربعين سنة، وأخذ القراءة عنه وعن غيره، ونقل عنه ابن مجاهد أنه قال: «قرأت على سبعين من التابعين»^(٣) وكان أشهر أساتذته في القراءة هؤلاء الخمسة: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت ١١٧هـ)، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٣٠هـ)، وشيبة بن نصاح (ت ١٣٠هـ) ومسلم بن جندب الهذلي (ت بعد ١١٠هـ وقبل ١٣٠هـ)، ويريد بن رومان (ت بعد ١٣٠هـ)، وقال نافع «أدركت هؤلاء الخمسة وغيرهم». فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة^(٤)، وكان لظاهرة الاختيار أثرها العميق في امتزاج قراءات الأمصار، فدخلت عناصر من قراءة الكوفة والبصرة في قراءة أهل المدينة، وعكس ذلك حصل أيضاً، وفي هدي هذه الحقيقة يجب فهم قول نافع: «تركت من قراءة أبي جعفر سبعين حرفاً»^(٥).

(١) ينظر عن الاختيار: كتابي 'محاضرات في علوم القرآن' ص ١٣٥

(٢) ابن الجري: غاية النهاية ٣٨٢/٢.

(٣) السبعة ص ٩٢

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الذهبي: معرفة القراء ٩١/١

ونكي يتصح أثر الاختيار في ظاهرة الهمز في قراءة أهل المدينة سقل هذا الخبر الذي رواه ابن محاهد عن عيسى بن مينا الملقب قالون (ت ٢٢٠هـ)، وهو نقيب باع، أنه قال: «كان أهل المدينة لا يهزون حتى همز أين جندب، فمهرؤا: مستهزؤون، وأنتهزؤة»^(١). وابن جندب هذا هو مسلم بن حذاف الهذلي أحد شيوخ نافع الحمسة المشهورين^(٢)، وهذا الخبر يمكن أن يفسر لاختلاف في علّة الهمز على قراءة نافع بعد أن كان الغالب على قراءة أهل المدينة التسهيل على نحو ما يظهر في قراءة أبي جعفر

ونقل أبو بكر الأباري عن حلف بن هشام البغدادي (ت ٢٢٩هـ) أنه قال: «وقريش لا تهمز، ليس الهمز من لغتها، وإنما همزت القراء لغة غير قريش من العرب»^(٣)، وهذه الرواية تؤكد ما جاء في العرص السابق، لكن يجب ألا نفهم منها أن الهمز لا أصل له في القراءة القرآنية المنقولة عن أصحاب النبي ﷺ فقد سبقت في البحث الإشارة إلى رخصة الأحرف السبعة في القراءة، وهذا أبو العالية الرياحي يقول: «قرأ على رسول الله ﷺ من كل خمس رجل، فاختلفوا في اللغة، فرصي قراءتهم كلهم، فكان بنو تميم أعرب القوم»^(٤)، وبنو تميم كما نعلم هم أهل التحقيق، وقد قال ابن فتيبة «كان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ أن يُقرىء كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم. . التميمي يهمز، والقرشي لا يهمز...»^(٥).

ولعل ما جاء في هذا العرص قد أوضح أثر الاختيار في القراءة على بروز ظاهرة الهمز في قراءة أهل المدينة، وهي اعتقادي أنه يمكن تتبع الظاهرة في قراءة أهل مكة في ضوء هذا المسح أيضاً، والأمر يحتاج إلى أكثر مما يسمح به

(١) كتاب السبعة ص ٦٠، وينظر: ابن الجري: عاية النهاية ٢/٢٩٧.

(٢) ترجمته عند: ابن الجري. عاية النهاية ٢/٢٩٧.

(٣) إيضاح الوصف والابتداء ١/٣٩٢.

(٤) الطبري ١/١٩، وأبو شامة ص ١٣٠.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٣٩.

المقام، لكن دلالة ما عرضناه صارت واضحة، وهي تفسر ظاهرة وجود الهمز في قراءة أهل الحجاز وهم أهل التسهيل، تلك الظاهرة التي أوهمت كثيراً من الباحثين المُحدثين، بل وبعض العلماء الكبار السابقين، فهذا أبو بكر السافلي يقول: «ومعنى قول عثمان أنه نزل بلسان هذا الحي من قريش، أي معظمه وأكثره نزل بلسانها، ولم تقم حجة قاطعة على أن القرآن بأسره نزل بلغة قريش، بل نسب أن فيه همزاً، وقريش لا تهمز»^(١). وهذا ابن عبد البر يقول «قوله من د. نزل بلغة قريش، معناه عندي في الأغلب، لأن لغة عبر قريش موجودة في جميع القرآن من تحقيق الهمزة ونحوها، وقريش لا تهمز»^(٢)

ثانياً: الدراسات اللغوية:

كانت الدراسات اللغوية قد نمت واتسعت في البصرة والكوفة في القرن الثاني الهجري، وكانت لها وجهة ذات أثر في ظاهرة الهمز في العربية، ولعل تلك الوجهة قد تأثرت بالمعاداة الطبقية للعرب البازلين فيهما أو الذين أخذ عنهم العلماء نصوص اللغة في البوادي، فالذين عنهم نُقِلَ أكثر لسان العرب هم قيس وتميم وأسد^(٣)، وكانت هذه القبائل قد نزل عدد كبير من أمراءها في العراق، مع أعداد أخرى من مختلف القبائل العربية^(٤)، قال الأزدي «أما ربيعة وتميم وأسد فكانوا بالعراق، وكانت دارهم عراقية»^(٥). وكان هؤلاء من أشهر من كان يحقق بهمزة من العرب، فشاخ ذلك في العراق لأن أهل الأمصار إنما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب»^(٦).

(١) نكت الانتصار ص ٣٨٥.

(٢) نقلاً عن: الزركشي ٢٨٤/١.

(٣) يظر: المارابي ص ١٤٧، والسيوطي: المزمهر ٢١١/١.

(٤) يظر عن القبائل النازلة في البصرة. صالح أحمد الطلي ص ٥١ و ٣١٧ وفي الكوفة محمد حسن الريدي ص ٤١-٤٥.

(٥) تاريخ فتوح الشام ص ١٦ و ٢١٨، ويظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية ص ٦٠.

(٦) الجاحظ ١٨/١.

ويبدو أن الصراع اللغوي الذي تمخض عن اختلاط العرب في مدلولهم الجديدة في العراق قد انتهى في موضوع الهمزة إلى غلبة التحقيق في لغة العلم والحطابة والمواقف الجادة على الأقل، ولعل اللغويين وجدوا أن تحقيق الهمزة أكثر مأساة للقياس ووضع القواعد من التخفيف دي الأشكال المتعددة، فكان ذلك عاملاً في ترسيخ الاتجاه نحو التحقيق.

ومن النصوص التي تؤكد ذلك ما رواه ابن سَلَّام عن ملاحظة جرت بين عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري (ت ١١٧هـ)، وبين أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، قال: «وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها، وكان بلال بن أبي بردة جمع بينهما بالبصرة - وهو يومئذ والٍ عليها، ولأه خالده بن عبد الله القسري، زمن هشام بن عبد الملك -.. قال أبو عمرو: فعلبني ابن أبي إسحاق بالهمز، فطرت فيه بعد ذلك وبألفت فيه»^(١)، ونقل الرجاسي القصة على هذا النحو: «...» وقال أبو عمرو: ما ناظرني أحد قط إلا علبته وقطعته، إلا ابن أبي إسحاق فإنه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمز فقطعني، فجعلت إقبالي على الهمز حتى ما كانت دونه»^(٢).

وهذه القصة ذات دلالة لا تحفى على القارىء، فأبو عمرو كان من قبيلة نعيم أصلاً، لكنه أقام مدة في مكة والمدينة وقرأ القرآن هناك^(٣)، وظهر أثر ذلك في قراءته، فإنه كان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة لم يهز كل همزة ساكنة^(٤). ومن ثم لم تستقم قوائس الهمز عنده في أول الأمر، لكنه بعد تلك الملاحظة، عنى بالموضوع حتى بلغ الغاية القصوى في ضبطه.

وكانت لعلماء العربية جهود واضحة في ترسيخ شيوع ظاهرة الهمز، التي كانت

(١) طبقات الشعراء ص ٦، ونقل ذلك الأزهري ٨/١

(٢) محاليس العلماء ص ٢٤٣.

(٣) ابن الجوزي: عاينه النهاية ١/٢٨٨ - ٢٨٩.

(٤) ابن معاهد ص ١٣١

ساررة على ألسنة النازلين في العراق من العرب، فهنا عبد الله بن أبي إسحاق
 المحصرمي الذي ناظر أبا عمرو بن العلاء قد تكلم في الهمز حتى عُمِلَ فيه كتاب
 مما أملاه^(١)، وألّف بعده عدد من علماء البصرة في هذا الموضوع، فكل من
 محمد بن المستنير الحلقب بقَطْرُب (ت ٢٠٦هـ)، وعبد الملك بن قريب
 الأصمعي (ت ٢١٧هـ) كتاب في الهمز^(٢)، وألّف أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)
 كتاباً، الأول كتاب الهمز، والثاني: كتاب تخفيف الهمز^(٣) وقد نُشِرَ منهما
 كتاب الهمز، الذي قسمه أبو زيد على ثلاثين باباً، وعالج فيه حوالي ٢٠٠ كلمة
 تحتوي على الهمزة في جميع تصاريقها^(٤).

ويترجح لديّ أن سبب التأليف في هذا الموضوع أن بعض الناس ممن ليس
 من لغة الهمز كان يحطّئ في نطق الكلمات المهموزة، فأراد العلماء أن يبينوا ما
 يُهْمَزُ وما لا يُهْمَزُ، فكان ذلك عاملاً في توجّه الأنظار نحو الهمز باعتباره ظاهرة
 تُعبّر عن درجة عالية من الفصاحة. وللدكتور رمضان عبد التواب تعليل آخر
 بنقضية حيث قال: «ولعل السبب في ظهور مثل هذا النوع من التأليف هو أن
 الناس لم يكونوا يهمزون في كلامهم العامي في حياتهم اليومية، فإذا أرادوا
 محاكاة النخبة الفصحى في مواقف الجد حدث خلط كبير في همز ما لا يستحق
 الهمز»^(٥). وهذا التعليل مبني على وجود لغة أدبية مشتركة قبل نشأة الدراسات
 اللغوية في العراق، بل قبل ظهور الإسلام، والذي يظهر لي أن السبب الحقيقي
 هو أن ظاهرة الهمز قد برزت في لغة الساطقين بالمرية في العراق، واهتم بها
 لعلماء وصارت تعد من مميزات الفصاحة، وأدّى ذلك تدريجياً أن تنتشر في بلاد
 الحجاز في قراءة القرآن وفي مواقف الكلام الجادة، وصارت تعد ذلك من

(١) الحلبي ص ١٢

(٢) ابن النديم ص ٥٨ و ٦١، والفقطي ٢٢٠/٣ و ٢٠٢/٢.

(٣) ابن النديم ص ٦٠، والفقطي ٣٥/٢.

(٤) بطر، رمضان عبد التواب: أصول في فقه العربية ص ٢٢٣.

(٥) المصدر نفسه

ومما يدل على تأثر أهل الحجاز في ظهور تحقيق الهمزة في قراءتهم وكلامهم سطق غيرهم من العرب ما قاله أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) عن كريمة صسط الهمزات في مصاحف أهل المدينة، فقد روى أن مصاحف المدينة القديمة كانت لهمزات فيها تنقط باللون الأصفر دلالة على تحقيقها، «حلافاً لقراءة أئمتهم، ومذهب سلفهم، على أنهم أخذوا ذلك عن غيرهم، وأنهم اتبعوا في ذلك أهل البصرة، إذ كانوا المتدتين بالنقط والسابقين إليه»^(١).



فتحقيق الهمزة إذن كان صفة تميز تُطق قبائل معينة من العرب قبل الإسلام، لا سيما في بلاد نجد، وكان تسهيلها غالباً على أهل الحجاز، وجاء الإسلام، وبرز القرآن بلغة قريش خاصة، فتلاه رسول الله ﷺ على أصحابه بالتسهيل، وكتبه أصحابه على ذلك النحو أيضاً، حسب ما ترجح لدي من العرض السابق في هذا البحث. كما قرأه ناس من العرب بالتحقيق على أساس ما جاء في الرحمة التي تضمنها قوله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَأُوا مَا تيسر منه».

ومضت سنوات كثيرة وأهل الحجاز يقرأون بالتسهيل، ولا يعرفون التحقيق في كلامهم، حتى نشأت الدراسات اللغوية في العراق متأثرة بنطق العرب السازلين في أمصده وبقراءة قُرَّائِهِ الذين يغلب في قراءتهم تحقيق الهمزة، فصار التحقيق عربياً بل مصاحفة، وأخذ قراء الحجاز يقتبسون قراءة التحقيق من قراء غيرهم حتى كاد التسهيل يبرول من قراءتهم، وهذا هو تفسيرنا لوجود الهمز في قراءة أهل الحجاز، وبذلك يستقيم القول بتزول القرآن الكريم بلغة قريش



المبحث الرابع

عربية الحجاز أصل العربية الفصحى

تُقسَّم بلاد العرب في الجزيرة العربية على خمسة أقسام: تهامة، والحجاز، ونجد، والعروض، واليمن. وهناك تفصيلات في تحديد هذه الأقسام في كتب الجغرافيين القدماء، ويكفي هنا أن نذكر أنهم غير مختلفين في أن اليمن يطنق على جنوب الجزيرة العربية، والعروض على شرقها، وتهامة على ما حاذى البحر الأحمر، ونجد على وسط الجزيرة حتى أطراف العراق والشام، والحجاز المنطقة لفاصلة بين نجد وتهامة، ويمتد خلالها جبل السراة مقبلاً من بلاد اليمن حتى يبلغ أطراف بلاد الشام، وأشهر مدن الحجاز مكة والمدينة (يثرب) والطائف^(١).

ثم «إن الله تبارك وتعالى بعث فيه ﷺ والعرب متاورون في المحال والمقامات، متباينون في كثير من الألفاظ واللغات، ولكل عمارة لغة ذلت بها ألسنتهم، وفحوى قد جرت عليها عادتهم»^(٢) أما أهل اليمن فإن لغتهم كانت متميزة عن لغة غيرهم من العرب، قال أبو عمرو بن العلاء: «ما لسان حمير وأقاصي البحر بلساننا ولا عربيتهم بعريتنا»^(٣). وأما غيرهم من العرب فإن الاختلاف اللغوي بينهم أقل من ذلك. ويؤكد الناحثون المحدثون ذلك حين يقولون إن العربية تنقسم على قسمين، الأول: العربية الجنوبية وهي لغة أهل اليمن، «بقديمة التي تُعرف عند اللغويين العرب باللغة الحميرية، والثاني العربية

(١) يطر: الهمداني ص ٨٥، وصفي الدين البغدادي ص ٢٨٣، ٣٨٠، ٩٣٤، ١٥٣٨،

١٤٨٣

(٢) أبو شامة ص ١٢٨.

(٣) ابن سلام ص ٤٥.

الشمالية، وهي لغة وسط الجزيرة العربية وشمالها^(١).

ويذهب معظم الباحثين المحدثين إلى أن العرب قبل الإسلام كانت لهم لغة أدبية موحدة، يقولون بها الشعر ويُلقَّونَ بها الخطب، ولكل قبيلة أو حي أو مدينة لهجتها الخاصة التي تُستعملُ في شؤون الحياة اليومية، على نحو ما مضى في المبحث الأول من هذا البحث، ولكن عدداً من الملاحظات جعلتني أنردد في قول هذه الصورة للغة العربية آنذاك، ويَحْسُنُ بيان ما قاله علماء اللغة في تعريف اللغة الأدبية وعوامل تكونها، وفي تعريف اللهجة وعلاقتها باللغة الأدبية، ليكون ذلك أمراً يوضح التطور التاريخي للغة العربية الفصحى.

إذا كان صحيحاً قول علماء اللغة^(٢) إنه لا يتكلم شخصان بصورة واحدة^(٣)، فإنه كذلك صحيح أن مجموعة من الأفراد يتكلمون بصورة متقاربة جداً، بحيث يمكن التغاضي عن الفروق الدقيقة في نطقهم، وتشكل عندئذ جماعة لغوية تشترك مع عدد من الجماعات اللغوية الأخرى في كثير من الظواهر اللغوية التي تسمح أن يتم التفاهم بين أفراد هذه الجماعات. وطريقة كل جماعة من هذه الجماعات في النطق تسمى لهجة، ويتكوَّن من مجموعات تلك اللهجات لغة معينة. فاللهجة إذن مجموعة من السمات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه السمات جميع أفراد هذه البيئة. وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات. وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي صُطِّحَ على تسميتها باللغة. فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص...^(٤)

(١) ينظر: رمضان عبد المتوَّاب: أصول في فقه العربية ص ٢٧-٢٨.

(٢) فندريس ص ٢٩٦، وينظر: ماريو ماي ص ٦٩.

(٣) إبراهيم أنيس. في اللهجات العربية ص ١٦.

ويقرر علماء اللغة أن الجماعة اللغوية الواحدة تحرص على أن تستخدم شكلاً
لغة يرتفع عن الخصائص اللهجية المحلية للتعبير عن الفكر والأدب، ومظهر
التوصل الأخرى بين أفراد الجماعة اللغوية، وذلك الشكل هو ما يسمونه اللغة
المشتركة، واللغة المشتركة هي الصورة اللغوية المثالية التي تقَرَضُ نفسها على
جميع الأفراد في المجموعة اللغوية الواحدة^(١).

وتقوم اللغات المشتركة دائماً على أساس لغة موجودة، تُتَّخَذُ لغةً مشتركةً من
حاسب أفراد وجماعات تختلف لديهم صور التكلم، والظروف التاريخية هي التي
تفسر لنا تغلب هذه اللغة التي اتُّخِذَتْ أساساً، وهي التي تملل انتشارها في جميع
مناطق التكلم المحلي، فهي دائماً لغة وسطى، تقوم بين لغات أولئك الذين
يتكلمونها جميعاً أما عوامل قيام هذه اللغات المشتركة فتُرجع إلى التفوق
السياسي أو الديني أو الاقتصادي، أو الأدبي أو الاجتماعي^(٢) وتقدم العربية
الفصحى اليوم مثلاً واضحاً للغة المشتركة، فبينما نسمع مئات اللهجات المحلية
في لأقطار العربية نجد العربية المصحى تُسْتَعْمَدُ على نحو موحد للتعبير عن
قضايا العلوم والثقافة والمجالات العامة الأخرى.

ويذهب الباحثون المحدثون إلى أن العربية الفصحى ترجع في نشأتها إلى عصر
ما قبل الإسلام، بعد أن توفرت عوامل التفوق للغة قريش فسادت أنحاء الجزيرة
العربية، واقتبست ظواهر لغوية كثيرة من لغات القبائل الأخرى، وخرجت عن
كونها لغة خاصة بأهل مكة، لتصبح لغة الأدب والمحاقل لكل الناطقين بالعربية
آنذاك، ومن ثم نزل بها القرآن الكريم وقد سبق بيان ذلك في البحث الأول

والمبحث في المبحث الأول أيضاً إلى رأي المحدثين في صفات العربية
لفصحى المشتركة وهي: ١ - أنها فوق مستوى العامة، ولا يتقنها إلا الخاصة من
لعرب ٢ - وأنها لم تكن ذات طابع محلي، فهي لا تنتمي إلى لهجة بعينها

(١) بطر: إبراهيم آيس: مشغل اللغة العربية المشتركة ص ٢، وحيد الصور شاهين
ص ١٦٩، ورمضان عبد التواب: الملحق إلى علم اللغة ص ١٦٥

(٢) بطر: إدريس ص ٢٢٨، ورمضان عبد التواب: الملحق إلى علم اللغة ص ١٦٦-١٦٧

٣ وأنها لم تكن لغة سليقة لكل العرب، خاصة الإعراب، بل للغة محدودة
مهم^(١)



وقد ترحح لديّ أن العربية الفصحى، التي نستعملها اليوم في الكتابة ولحسابه
وبحو دلث، لا ترجع بحصائصها المعروفة إلى عصر يسبق الإسلام، كما أنها
نمت سبب قوي إلى لغة قريش التي نزل بها القرآن الكريم، على ما بينت في
المبحث الثاني، وأن العامل الحاسم في نشوء الفصحى وبقائها كل هذه الحقب
التاريخية المتطاولة هو القرآن الكريم وما أدى إليه من نشوء الدولة الإسلامية التي
اتحدت اللغة العربية لغة دين وحضارة.

ولديّ من الملاحظات والأسباب ما جعلني أقدم هذا التصور لتاريخ العربية
الفصحى، وهي تلخص في:

أولاً: الجانب اللغوي:

إن المتأمل في منهج علماء العربية المتقدمين في وضع القواعد بجده خالياً من
أي إشارة واضحة إلى نطق مشترك للعربية متميز عن نطق القبائل، بل ندرس أن
القاعدة تنسب عندهم على النطق الغالب عند العرب للظاهرة، مع ترجيح نطق
أهل الحجاز، فإن تساوت الطواهر المتقابلة في الشيوخ عُرِضَتْ كلها، مع الصر
على الجماعة التي تستعمل كل ظاهرة.

وهذا المصيح كان قد وضع أساسه شيخ المدرسة المصرية أبو عمرو بن العلاء
(ت ١٥٤هـ) وهو أستاذ الخليل بن أحمد، فقد قال عبد الملك بن يوفل:
«سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أَخْبِرْنِي عَمَّا وَضَعْتَ مِمَّا سَمِعْتَهُ عَرَبِيَّةً،
أَيَدْحُلُ فِيهَا كَلَامَ الْعَرَبِ كُلِّهِ؟ فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: كَيْفَ تَصْعُقُ بِمَا حَافَعْتُ بِهِ

(١) إبراهيم أنيس: مسهل اللغة العربية المشتركة ص ٩، ورمضان عبد التواب، فصول في

هذه العربية ص ٦٥

العرب وهم حجة؟ قال أعمل على الأكثر، وأُسَمِّي ما خالفني لغات»^(١).

ويقرر المتحدثون أن الاختلاف بين لهجات اللغة الواحدة يكاد ينحصر في صنف الأصوات وما يتعلق بذلك من ظواهر، أما اختلافات البنية الصرفية أو النحوية فهي أقل^(٢)، وإذا رجعنا إلى عبارة علماء العربية المتقدمين في وصف الظواهر الصوتية لا نجد ما يشير إلى صفات لغوية معينة تنسب إلى الفصحى بل نجدهم يقولون في الهمز: التحفيف لغة قريش وأكثر أهل الحجاز والنحقيق لغة تميم وقيس^(٣) ويقولون في الإمالة: إنها لغة بني تميم والفنح لغة أهل الحجاز^(٤) والمُحدثون هم الذين قالوا إن تحقيق الهمزة وترك الإمالة من خصائص الفصحى. ويمكن تتبع ظواهر كثيرة من هذا القبيل.

هذه من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن أكثر الظواهر اللغوية التي عُدَّت من خصائص المصحى ترجع إلى لغة أهل الحجاز، ما عدا الهمز الذي بيست عوامل شيوعه في الفصحى بعد الإسلام، وهو في الأصل من خصائص لغة بني تميم وأهل نجد، ولا يتسع المجال لعرض كل الظواهر المنصوص عليها، وتكفي الآن بعض الأمثلة^(٥).

١- ما اسقية المشبهة بليس، تُستعمل في الفصحى على نحو ما يستعملها أهل حجاز^(٦).

٢- فتح أوائل الأفعال المضارعة لغة أهل الحجاز، وهو المستعمل في

(١) الزبيدي، ص ٣٩، والسيوطي: المزهري ١/ ١٨٤.

(٢) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية ١٧.

(٣) ابن يعيش: ١٠٧/٩.

(٤) المصدر نفسه ٥٤/٩.

(٥) يطر أمضاً غالب فاضل المطلي ص ٥٥.

(٦) سبويه ٥٧/١ و ١٢٢ و ١٤٦.

الفصحى، بينما لغة جميع العرب ما عندهم الكسر^(١).

٣- بنو تميم يقولون: إحدى عَشْرَة، بكسر الشين، وأهل الحجاز يقولون: إحدى عَشْرَة بتسكينها، وهو المستعمل في الفصحى^(٢).

٤- أهل الحجاز يكسرون (أمس) في كل موضع، وبنو تميم يضمونه في الرفع، ويكسرونه في النصب والجر، والفصحى على الأول^(٣).

٥- بنو تميم يكسرون أول صِبْغَة (فعل) وأهل الحجاز يفتحونها، وهو الفياس وعليه الفصحى^(٤).

٦- بنو تميم يقولون في الوقف: هَذِهِ، بإسكان الهاء، فإذا وصلوا قالوا: هَذِي فَلَانَة وأهل الحجاز وغيرهم من قيس ألزموها الهاء في الوقف وغيره^(٥).

وقد تبدو هذه الأمثلة شيئاً يسيراً بجانب سعة اللغة وتنوع أصاليها، ولكنها على قلتها تحمل دلالة بينة واضحة على مقدار أثر لغة قريش في الفصحى. ولا ينبغي أن ننسى أن اللهجات العربية قد تعرضت بعد الإسلام لأكبر اختلاط لغوي عرفه التاريخ، وقد أدى ذلك إلى أن تتداخل الظواهر اللغوية بحيث لا يعدم الباحث ظاهرة تقف بعكس ما تدل عليه الظواهر الأخرى.

ونحتم الحديث عن هذا الجانب بالإشارة إلى أن علماء العربية حين يتحدثون عن لغة أهل الحجاز فإنهم يصفونها بما يدل على منزلتها في مجال الاعتداد بها في وضع القواعد، فيبويه يقول: «والحجازية هي اللغة الأولى القُدُمى»^(٦).

(١) المصدر نفسه ١١٠/٤.

(٢) المصدر نفسه ٥٥٧/٣، والأخفش ٩٨/١.

(٣) سيبويه ٢٨٢/٣.

(٤) المصدر نفسه ١٠٧-١٠٨/٣.

(٥) المصدر نفسه ١٨٢/٤.

(٦) المصدر نفسه ٢٧٧/٣.

وأبو حيان، لأندلسي يقول: «واللغة الحجازية هي القصحية»^(١). وهذا لا يتعارض مع ما نقرر من قبل من أن معظم مَنْ نُقِلَ عنه لسان العرب هم قيس ونميم وأسد^(٢). وذلك لأن علماء العربية في العراق كان أكثر اتصالهم بهؤلاء، فأحدوا عنهم ما كان موافقاً لما ورد في القرآن الكريم المكتوب بلغة قريش وضموه إليه، وعدّوا ما حاله لغات دُونُها في الكتب، زادت في ثراء العربية في الألفاظ والأساليب.

ثانياً: الجانب التاريخي:

إن شواهد لغوية تاريخية تؤكد أن وجود لغة أدبية مشتركة قبل الإسلام أمر مشكوك فيه ومن تلك الشواهد نزول القرآن بلغة قريش، فقد تأكد ذلك بما يشبه اليقين، وأنه أمرٌ تسهيل الهمزة وكُتِبَ في المصاحف كذلك، وظلت قراءة التسهيل مشهورة في الحجاز في القرن الأول، فإذا كان هذا صحيحاً فإنه يعني عدم وجود لغة أدبية مشتركة للعرب قبل الإسلام، فلو كانت موجودة لنزل بها القرآن، ولكان الهمز أول خصائص تلك اللغة.

وربما أنعم الدارس النظر في عوامل التوحيد اللغوي في الجزيرة العربية بين القبائل العربية قبل الاسم لوجودها ليست من القوة بحيث تؤدي إلى فرض لغة واحدة من لغات القبائل على غيرها، والدارسون يذكرون لغة قريش، سكان مكة، على أنها تهيأت لها فرص السيادة قبل الإسلام لعوامل دينية واقتصادية. ولكنني لا أتصور أن حضور بعض العرب في موسم الحج أو التقاءهم في الأسواق التجارية التي كانت تصاحبها استعراضات أدبية يمكن أن تؤدي إلى سيادة لغة قريش بحيث تصبح لغة أدبية مشتركة للعرب جميعاً، وذلك لأنه مع قلة الكتابة سرعان ما يمحو النسيان ما يعلق بالذاكرة من ظواهر الطوق القرشي، ولم يستعد الراعي عن الحقيقة حين قال: «فإن اللغة الأدبية لا تنشأ ولن تستقيم إلا

(١) نقلاً عن السيوطي، جمع الهوامع ٢/٢٢٣.

(٢) ينظر، العارابي ص ١٤٧، والسيوطي: المزهري ١/٢١١.

د. كانت مكتوبة مدونة متداخلة، إذ الكتابة قِيْدُ من التغيير والتبديل، وهي نص في عموم الاحتذاء والمحاكاة، لأنها في مكان ما هي في كل مكان غيره»^(١)

ويظهر من رواية نقلها الزبيدي أن لغة موحدة لم تكن قد استقرت نَحْدُ حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وهي تحكي محادثة علمية بين عيسى بن عمر ثعبي (ت ١٤٩هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) وكلاهما من علماء بصرة، قال يحيى بن المبارك اليزيدي: «جاء عيسى بن عمر الثعبي - ونحن عند أبي عمرو بن العلاء - إلى أبي عمرو وقال: يا أبا عمرو، ما شيء يدعي أنك تحيره؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز (ليس الطيب لا المسك) بالرفع، قل: فقال أبو عمرو: نَعَتْ يا أبا عَمْرٍ، وأَذْلَحَ الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو يصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع».

ثم أمر أبو عمرو بن العلاء يحيى وحلفاً الأحمر أن يذهبا إلى أبي المهدي - وهو من فصحاء أهل الحجاز، وكان بالبصرة - وأمرهما أن يُلْقَاهُ الرفع، فقال: «ليس هذا من لَحْنِي ولا لَحْنِ قَوْمِي»، وأن يذهبا إلى المتجمع التميمي ويلقنه النص فآبى إلا الرفع^(٢).

ويذهب الباحثون المحدثون إلى أن اللغة الأدبية المشتركة قبل الإسلام لم تكن لغة سليقة بالسبب لكثير من العرب، على نحو ما مر في كلامهم، وهذه القضية لا تتناسب مع ما كان عليه العرب قبل الإسلام وفي القرن الأول خاصة من قوة سمكة الدعوية التي كانت تُسَمِّفُهُمْ في أخرج الأوقات، فوجد العربي يرتجر في ساحة المعركة أو يرتجل القصيدة في المحافل أو يُلْقِي الحظوة البليغة المؤثرة في حصومة أو مناسبة، وكل ذلك يحصل من غير استعداد، ويأتي في أسلوب قوي مؤثر بليغ، فهل يحصل كل هذا لو كانت اللغة التي يعبر بها لغة مصنوعة؟ إنني

(١) المعركة بين القديم والجديد ص ٢٧١

(٢) طغيات اللعوبين والمحورين ص ٤٣ ٤٤.

أسنعد ذلك، وأعتقد أن كل واحد منهم كان يعبر ببعته التي نشأ عليها في سه
ويز قومها، وهذا يفسر تمكنهم من القول، وسلامة منطقهم من اللحن.

وإذا كانت الدلائل تشير إلى أن العربية الفصحى المشتركة لم يكن لها وجود
واضح قبل الإسلام، فإنها لا شك قد تخفضت بعد الإسلام عن لغة أهل
الحجاز، وقريش خاصة في ظل عاملين: نزول القرآن بها، والصراع الدعوي الذي
عقب ذلك، وانتهى بسيادة اللغة الحجازية، بعد أن ترك آثاره عليها، لتصبح
اللغة الأدبية المشتركة

وقد يكون من الأمور غير المتبصرة للبحث الآن إعطاء تاريخ محدد لسيادة
لغة الحجازية ولكن يمكن القول إن بدء ذلك كان مفترناً بزول القرآن الكريم
وانتشار الإسلام، وامتد بعد ذلك قروياً قبل أن تستكمل العربية الفصحى شكلها
المستقر، ويمكن أن يكون انتهاء عصور الاحتجاج اللعوي تاريخاً محتملاً
لاكتمال تلك السيادة التي حملت في طياتها عناصر لغوية كثيرة من لغات العرب
الأخرى خاصة في الجانب الصوتي والمفردات. ويقول المستشرق الألماني يوهان
فث عن اللغة العربية في القرن الرابع: «وهكذا صارت العربية الفصحى، في
أوائل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، لغة للكتابة قطعت جميع أشواط
تموه وتكوينها، ولم تعد قابلة لريادة من النمو الحي. فقد غدت لغة قديمة
نموذجية، وتعلب إشعاع الجمال الفني في قوالها على الفاقة الخشنة والعراء
المستكره في لهجات البدو المعاصرين»^(١).

(١) العرب ص ١٦٠

المبحث الخامس

الشعر الجاهلي واللغة الفصحى

هناك عقبة كبرى تقف في وجه الصورة التي رسمناها لتكوّن العربية الفصحى، وهي الشعر الجاهلي، الذي جأنا في لغة أدبية موحدة في شكلها العام. وكانت هذه اللغة الموحدة أكبر دليل على وجود اللغة العربية المشتركة قبل الإسلام لدى المحدثين، وهي التي حملتهم على رفض الفكرة القائلة بنزول القرآن بلغة قريش، ودعتهم إلى القول بنزوله بتلك اللغة.

وهذه نصية لا تحلو من تعقيد، ونحن لا نريد أن نخوض فيها على نحو مفصل هنا، وما سنعرضه هنا لا يمثل فكرة متكاملة، لكنه محاولة لفهم طبيعة لغة الشعر الجاهلي، وهي محاولة بعيدة كل البعد عما ذهب إليه طه حسين في نظريته القائلة بانتحال الشعر الجاهلي وتلخص هذه المحاولة في أن الشاعر الجاهلي كان يقول قصائده بلغته التي ينطقها قومه، وأن تلك اللغة لم تكن بعيدة عن أفهام السامعين من خارج قبيلته، فالتسمي ينظم بلغة قومه والهجازي ينظم بلغة قومه، وهكذا، ويظل القدر المشترك من خصائص العربية بين تلك اللغات هو العامل المساعد على تفهم ذلك الشعر من أفراد محتلي الانتماءات لقبيلة والإقليمية.

وفي أثناء رحلة الشعر العربي من العصر الجاهلي إلى عصر التدوين في القرن الثاني تعرض على ألسنة الرواة إلى تغييرات من المحتمل أنها أدت إلى تنقذ ذلك الشعر من الطواهر اللغوية المحلية، وكان القالب الشعري الممثل بالوزن وانقافية يحمي ذلك الشعر من الاضمحلال لكنه في الوقت نفسه لا يمنع من دخول التعبير، المعتمد أو العفوي في جزئيات البيت الشعري.

واحتتمه آثار الحصائص اللغوية المحلية من الشعر الجاهلي لم يكن تدق،
هناك بقايا منها تظهر في عدة مجالات، وتدل تلك البقايا على أن لغة الشعر
لجاهلي لم تكن موحدة، أي أن لغة أدبية موحدة لم تكن موجودة أو بارزة في
ذلك العصر، وهذه القضية قد تحتاج إلى كثير من الدلائل حتى يمكن أن تُقَلَّ
على أنها حقيقة مسلمة، ولكي وأنا أستعرض مراحل تكون العربية العصرية
وحدث أن من العقبات التي تقف دون التسليم بالنتيجة التي انتهت إليها لغة
الشعر لجاهلي، ومن ثم اتجهت إلى هذا الميدان وتجمعت لدي عدة ملاحظات
يمكن أن يعتمد عليها في إزالة هذه العقبة، وتتلخص تلك الملاحظات بالأمور
الآتية:

١- ملاحظات النحويين:

يتحدث النحاة في حالات كثيرة عن روايات للنصوص الشعرية مسددة إلى
قبائل معينة تحالف رواية غيرها، وفي الكتاب لسيريه أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة،
من أوضحها دلالة كلامه في أحد أبواب الاستثناء، وهو قوله^(١):

«هد، باب يُختارُ فيه النصبُ لأن الآخرَ ليس من نوع الأول. وهو لغة أهل
بحجاز، وذلك قولك. ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جازوا به على معنى ولكن
حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحُمِلَ على
معنى ولكن، وعُمِلَ به ما فعله كَمَلِ العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون. لا أحدٌ فيها إلا حماراً، أرادوا ليس فيها إلا حماراً،
ولكن ذكر أحداً تأكيداً لأن يُعْلَمَ أن ليس فيها آدمي، ثم أبدل فكأنه قال: ليس
فيها إلا حماراً... وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول الباعة النيباني:

لَا أَوَارِي لَأَيَّامَا أَيْسَهَا وَالتَّوَيَّ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ لِحَدِّ

(١) لكتاب ٣١٩/٢، ٣٢٣، وهناك أمثلة في الكتاب، بنظر: ٤٧/١، ٤٩، ٧٢ و ٨٢ و ٢٥٩

٤٠١، ٤١٧/٢، ١٨٦، ١٨٢/٣، ٤٦٨

وأهل الحجاز ينصبون. ومثل ذلك قوله:

وطيدة ليس بها أنيس إلا اليعاقيرُ وإلا العيسرُ
جعلها أيسها، وإن شئت كان الوحه الذي فَرَّتُهُ في الحمار أول مرة، وهو
في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل

ومن ذلك في المصادر: ما له عليه سلطان إلا التكلف، لأن التكلف ليس من
السلطان، وكذلك: إلا أنه يتكلف، هو بمتزلة التكلف، وإنما يحيى. هذا على
معنى ولكن. ومثل ذلك قوله حرٌّ وجلٌ ذكْرُهُ: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّلُمِ ﴾ [النساء: ١٥٧]، ومثله: ﴿ وَلَنْ نَشَاءَ نُفْرِقَهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُفْقِدُونَ ﴾ [إلا رحمة
مَّا] [يس: ٤٣-٤٤]. ومثل ذلك قول النابغة:

خَلَفْتُ يَمِيماً غَيْرَ دِي مَثْوِيَّةٍ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ
وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله، يجعلون الظنَّ علمهم، وحسن الظن علمه،
والتكلف سلطانه، وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعاً:
ليس بيني وبين قيسٍ عتابٌ غير طعن الكلى وصرير لرقبٍ
جعلوا ذلك العتاب.

وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرناه.

ويستخلص من هذا الص أمران، الأول. أن القاعدة النحوية اعتمدت على
صور المطلق اللهجية، فيتقابل مطلق أهل الحجاز ونطق بني تميم، ولا مكان شيء
سماه العربية الفصحى أو اللغة الأدبية المشتركة. والثاني تعدد رواية لمصوص
شعرية تبعاً للاسماء المبلي لراوي النص، وهذا يعني أن المصوص الشعرية كانت
تعرض للتغيير حتى تناسب السليقة اللغوية للراوي. ويمكن أن تكون هذه
الظاهرة قد أحمت بعضاً من الخصائص اللغوية المحلية التي كانت في الشعر
الجاهلي

وحدث في كتاب «معاني القرآن» للفراء الظاهرة نفسها في مواضع كثيرة،
 منها قوله وهو يتحدث عن إعراب (كل) في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ لَّرَمَّةٌ طَائِفَةٌ
 فِي عَاقِبَتِهِ﴾ [الإسراء: ١٣]:

«وقال الآخر

قد عرفت أم الحيار تدعي علي ذنباً كله لم أضغ
 رفعا، وأنشد فيه بعض بني أسد نصبا»^(١).

ومن ذلك قوله: «أنشدني بعض بني عقيل-

وحتى رأيا أحسن العمل بيننا مَسَاكَةً لَا يُقْرِفُ الشَّرُّ قَارِفُ
 يُشْدُ رَفْعاً وَجَزْماً. وقال الآخر:

لو كنت إذ جئنا حاولت رُؤْبَنَا أو جئنا ماشياً لَا يُقْرِفُ الفرسُ
 رفعا وجرما»^(٢) يريد الفعلين: يقرف، ويعرف

ومنه أيضاً قوله: «أنشدني بعضهم:

ي سِيداً مَا أَنْتَ مِنْ سِيدٍ مَوْطاً الْأَعْقَابِ رَحْبِ الدَّرْعِ
 أنشديه بعض بني سليم (موطاً) بالرفع، وأنشديه الكسائي (موطاً)
 بالخفض»^(٣).

٢- تَعَدُّ صُورِ الرِّوَايَةِ

من اللافت للنظر في الكتب التي تهتم برواية الشعر القديم، والجاهلي منه

(١) معاني القرآن ٢٤٢/١

(٢) المصدر نفسه ٢٨٣/٢.

(٣) المصدر نفسه ٣٧٥/٢، وتظر أمثلة أخرى ١٠٥/١ و١٦٩ و٢٠٤، و٢١/٢ و٣٤٨.

وعد الأخفش أيضاً ٦٤/١ و١٤٥ و١٥٧ و٢٨٠ و٣٤١/٢

خاصة، اختلاف رواية أبيات كثيرة من القصيدة الواحدة، في حركة إعرابية أو
بديل حرف أو كلمة أو أكثر. وقمت بمحاولة أولية في تسع روايات بعض قصائد
لشعر الجاهلي المشهورة، فوجدت أن قصيدة النابغة التي مطلعها (يَدَارِمِيَّةُ
بِالْعِيَاءِ فَالْشَدِيدِ) قد تعددت رواية ثمانية وعشرين بيتاً من أبياتها البالغة خمسين
بيتاً، وذلك في كتاب (شرح القصائد التسع المشهورات) للساحس^(١). ووجدت أن
قصيدة لبيد التي مطلعها (عَقَبَ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا) قد تعددت رواية سبعة
وثلاثين بيتاً من أبياتها التسعة والثمانين، في الكتاب نفسه^(٢). واستعرضت كتاب
(لواء) لأبي زيد ووجدت فيه عشرات الأمثلة على الاختلاف في رواية الشعر
القديم^(٣).

ولعل الرواية الشعبية للشعر القديم قبل عصر التدوين في القرن الثاني الهجري
كانت السبب الأكبر في تلك الاختلافات^(٤). وكان ابن هشام (عبد الله بن يوسف
ت ٧٦١هـ) قد قال في كتابه شرح الشواهد: «كَانَتِ الْعَرَبُ يُنْشِدُ بَعْضُهُمْ شِعْرَ
بَعْضٍ، وَكُلُّ يَنْكَلِمُ عَلَى مَقْتَصَى سَجِيئَتِهِ الَّتِي فُطِرَ عَلَيْهَا، وَمِنْ هُنَا كَثُرَتْ
الرَّوَايَاتُ فِي بَعْضِ الْأَبْيَاتِ»^(٥). وقال مصطفى صادق الرافعي: «فإن العرب إنما
كانوا يحفظون ويتناقلون، وهم قوم، كما قيل، أناجيلهم في صدورهم، فلم

(١) القصيدة من ص (٧٣٢-٧٧٦) والأبيات هي: (٢-٣-٤-٨-١١-١٢-١٤-١٦-
١٨-٢٠-٢٢-٢٨-٣٠-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٤١-٤٢-٤٥-
٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠)

(٢) القصيدة من ص (٣٥٩-٤٥٠) والأبيات هي: (٥-٦-٩-١٢-١٤-١٧-١٨-١٩-
٢١-٢٦-٢٨-٣٢-٣٥-٣٩-٤١-٤٢-٤٤-٤٥-٤٦-٤٨-٥١-٥٢-٥٤-
٦٠-٦١-٦٣-٦٤-٧١-٧٤-٧٦-٧٨-٨٠-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٩)

(٣) تنظر أمثلة ذلك في كتاب التواضع ص (٤-٩-١٤-٢٩-٣٥-٣٦-٤٠-٤٥-٤٦-
٤٧-٤٨-٥٠-٦٢-٦٧-٧٠-٧٥-٨١-١١٧-١٢٥-١٥٣).

(٤) لم يشت تدوين الشعر الجاهلي على نحو واسع قبل عصر التدوين (ينظر ناصر الدين
الأسدي ص ١٠٨-١٣٣).

(٥) تملأ عن السيوطي: المزهري ٢٦١/١، وذكره نحوه البخاري ١٧/١.

يكتسب، ولم يُدَوَّنوا، ومع الحفظ النسيانُ قليلٌ وكثيرٌ، فإذا نسي أحدهم الكلمة في بيت من الشعر وضع غيرها في مكانها ليقيمه، إذ لا بد أن يرويه أو يتمثل به، ثم يكون غيره لم ينسَ فيروي الشعر على أصله، فتجتمع روايتان، فإذا كانوا ثلاثة فتلك ثلاث روايات كل منها بلفظ غير الأخرى...^(١).

ويمكن أن يستخلص من ذلك أن الشعر الجاهلي قد تعرض في أثناء الرواية لشعبيه لبعض التعبير، ولا أستبعد أن يكون ذلك التغيير قد أحصى بعض الظواهر للمعوية المحلية، ولا ننسى أن كثيراً من مظاهر الاختلاف بين لغات العرب كان في ظواهر صوتية قد تحمىها نظم الكتابة العربية، وأن تلك الظواهر يمكن أن تتغير في النطق من غير أن يحل ذلك بالوزن الشعري.

٣- وجود بقايا لظواهر لهجية في الشعر الجاهلي:

كتب الدكتور هاشم الطعان رسالته في موضوع (الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة)^(٢)، وتحدث في الفصل الخامس عن (الأدب الجاهلي واللهجات) تتبع فيه السمات اللهجية في مباح الشعر الجاهلي من الحجاز (شعر هذيل) ومن نجد (شعر تميم) ومن اليمن (مباح متعددة)^(٣)، وانتهى من ذلك إلى استنتاجات لحصنها في الفصل السادس من الرسالة. ويهتما هنا نقل تصوره عن لغة الشعر الجاهلي، مع ملاحظة أنه كان متأثراً بالرأي السائد القائل بوجود لغة أدبية مشتركة أو عربية فصحي في العصر الجاهلي، يقول: «ومن كل ما تقدم يستطيع الباحث أن يحزم أن الصورة اللغوية الحقيقية للأدب الجاهلي كانت كما يلي:

١- ينشئ الشاعر في القبيلة، فينظم الشعر، ويخطب الخطيب ويطلق العنان، فكل ذلك بلهجة القبيلة نفسها التي لا تبعد كثيراً عن لهجات القبائل المجاورة

(١) معركة بين العديم والجديد ص ٢٢٦، وينظر أيضاً: تاريخ أدب العرب (د) ١/ ٢٨٨

(٢) طبع في مطبعة دار الحرية بخليل سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(٣) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة ص ١٦٥ - ٢٢٢

ولا عن لغة الأدب العامة لما تقدم من ضالة الفروق بين اللهجات.

٢ يشع شعر الشاعر ويُرْوَى وَيُنْشَدُ في المواسم والأسواق والحق والأسمر

٣ يكون الراوية أحياناً من غير قبيلة الأديب فيروي أدبه إما بلهجة أي لهجة الراوية - أو باللغة الأدبية التي كانت تنمو باطراد...

٤ - وحين يشع شعر الشاعر ويصبح مشهوراً ويجد نفسه أهلاً لإشاد شعره خارج نطاق قبيلته في المواسم والأسواق حيث كانت تُضرب القليب للمُخَكِّمِينَ كان الشاعر يسمو بلغته عن الصفات اللهجية الضيقة ويحاول أن ينظم بدءاً بالدعة الأدبية التي كانت مستمرة في التوسع والغنى على حساب اللهجات نفسها...»^(١)

وهذه النتيجة التي انتهى إليها الباحث تلقي مع ما نتصوره للغة الشعر الجاهلي إلا ما ورد في النقطة الرابعة، فإن ما ذكره من أن الشاعر بعد أن يشتهر يحاول أن ينظم بالدعة الأدبية - أمرٌ لا نجد ما يشير إليه على نحو واضح

وبعد هذا العرض الموجز فإن لغة الشعر الجاهلي لم تعد تشكل عقبة تحول - في نظري - دون قبول الفكرة التي انتهى إليها البحث في الصفحات السابقة، ومع ذلك فإنني مفتنع بأن لغة الشعر الجاهلي تحتمل مزيداً من التدقيق والتأمل، وقد تساعد نتيجة البحث في إعادة قراءة ودراسة الشعر الجاهلي على نحو جديد.

(١) المصدر نفسه ٢٤١ - ٢٤٣

المبحث السادس

علاقة العربية الفصحى بقراءة القرآن الكريم

إن لقرآن الكريم هو كتاب العربية الأول، يتخذ الأدباء والخطباء والمتحدثون بلاعته ومصاحته مثالا يحتذونه، وقد يبدو عنوان هذا المبحث لذلك غريباً لأول وهلة، إذ كيف يصح البحث عن العلاقة بين العربية الفصحى وقراءة القرآن في الوقت الذي يمثل فيه القرآن النموذج الأعلى للعربية الفصحى؟ لكن البحث في الظواهر الصوتية التي تُمَيِّزُ العربية الفصحى وموازنتها بالظواهر الصوتية التي تبدو في القراءات القرآنية تجعلنا نكتشف أن هناك تماثلاً قد يصل إلى حد التطابق بين العربية الفصحى وقراءة عاصم في تلك الظواهر، وهذه القضية هي التي نريد أن نوضحها في هذا المبحث.

فالمعروف اليوم أن قراءة عاصم بن أبي السجود الكوفي (ت ١٢٧هـ) هي القراءة السائدة في معظم البلدان الإسلامية، هذا المغرب وبعض أنحاء إفريقيا، وبلاحظ بشكل واضح التشابه الكبير بين الفصحى وقراءة عاصم في ظاهرتي تحقيق الهمزة وترك الإمالة، فكيف نحقق هذا وفي أي وقت؟ وهل كان انتشار قراءة عاصم قد أسهم في التزام الفصحى بذلك أو كان تُمَيِّزُ الفصحى بذلك سبباً في انتشار قراءة عاصم؟ هذا ما سوف أحاول تتبعه في هذا المبحث، للوقوف على عمل آخر ربما أسهم في تكوُّن العربية الفصحى، وللكشف عن أصل هذا تشابه في الظواهر الصوتية التي أشرت إليها ولتحديد جواب التأثير والتأثير في ذلك.

أولاً: قراءة عاصم.

قراءة القرآن سنة يأخذها الآخر عن الأول^(١)، وقد تعلم الصحابة رضي الله عنهم قراءة القرآن من رسول الله ﷺ وتلقى التابعون القرآن عن الصحابة وعلّموا منهم فرائده، فشأت طبقة من العلماء بالقرآن في الأمصار الإسلامية أحدوا، علّمهم من الصحابة، وخلفهم تلامذتهم من تابعي التابعين، الذين ظهر فيهم علماء تحردوا للقراءة واشتدت بها عنايتهم، حتى صاروا بذلك أئمة يأخذها الناس عنهم، خاصة في الأمصار الخمسة: مكة والمدينة والكوفة والبصرة ولشام^(٢)، ومن أشهرهم القراء السبعة الذين عدّ ابن مجاهد قراءتهم أصحّ القراءات وأشهرها، وهم نافع، وابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو عمرو بن العلاء، وابن عامر^(٣).

وترجع قراءة عاصم التي يقرأ بها أكثر المسلمين اليوم إلى قراءة أهل الكوفة، وقد ينسب في توضيح تاريخ القراءة فيها ما قاله ابن مجاهد، رحمه الله. «وإنما أهل الكوفة فكان الغالب على المتقدمين من أهلها قراءة عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه - لأنه هو الذي بنى به إليهم عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - ليعلّمهم، فأخذت عنه قراءته قبل أن يجمع عثمان - رضي الله تعالى عنه - الناس على حرف واحد، ثم لم تزل في صحابته من بعده يأخذها الناس عنهم. فلم تزل قراءة عبد الله بالكوفة لا يعرف الناس غيرها، وأول من أقرأ بالكوفة القراءة التي جمع عثمان - رضي الله تعالى عنه - الناس عليها أبو عبد الرحمن السلمي، واسمه عبد الله بن حبيب، فجلس في المسجد الأعظم ونصت نمسه لتعليم الناس القرآن، ولم يزل يقرئ بها أربعين سنة. وكان أحد قراءه من عثمان وعن علي بن أبي طالب وريد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم وكان يقول: قرأت على أمير المؤمنين

(١) ابن مجاهد ص ٥٠.

(٢) علم الدين السحاوي ٢/٤٢٤ - ٤٣١.

(٣) ابن مجاهد ص ٨٧.

عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - الْقُرْآنَ كَثِيرًا، وَأَمْسَكَتْ عَلَيْهِ الْمَصْحَفَ فَقَرَأَ عَلِيٌّ، وَأَقْرَأَتْ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - حَتَّى قَرَأَ عَلِيٌّ الْقُرْآنَ، وَكَانَ يَدْرُسَانِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَرِيبًا أَخَذَ عَلِيٌّ الْحُرُوفَ بَعْدَ الْحُرُوفِ... فَلَمَّا مَاتَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - خَلَفَهُ فِي مَوْضِعِهِ أَبُو بَكْرٍ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ^(١).

وَكَانَ عَاصِمٌ قَدْ قَرَأَ عَلَى زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ، أَحَدِ أَشْهُرِ تَلَامِذَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي الْكُوفَةِ، وَقَرَأَ أَيْضًا عَلَى أَبِي عَمْرٍو سَعْدِ بْنِ إِيَّاسِ الشَّيْبَانِيِّ، إِضَافَةً إِلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ^(٢).

وَأَحَدُ الْقُرَاءَةِ عَنْ عَاصِمٍ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِنَ الْأَثَمَةِ الْعُلَمَاءِ^(٣)، وَذَكَرَ مِنْهُمْ ابْنُ الْجُرَيْرِيِّ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ^(٤) لَكِنْ أَشْهُرُ مَنْ رَوَى عَنْهُ الْقُرَاءَةُ اثْنَانِ هُمَا أَبُو بَكْرُ بْنُ عِيَّاشٍ، وَحَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَانْتَشَرَتْ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ خَاصَّةً.

ثَانِيًا: ظَوَاهِرُ صَوْتِيَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ:

لَا حَظَّ لِلْفُؤَيُودِ الْقَدَمَاءِ أَنْ تَحْقِيقَ الْهَمْرَةَ مِنْ خَصَائِصِ لُغَةِ قِبَائِلِ تَمِيمٍ وَقَيْسٍ وَأَنْ تَسَهِّلَهَا مِنْ خَصَائِصِ لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ عَامَةً وَقُرَيْشٍ خَاصَّةً^(٥) وَهَذَا أَمْرٌ سَبَقَتْ لِإِشَارَةِ إِلَيْهِ عَلَى نَحْوِ مَفْصَلٍ، لَكِنْ الَّذِي نُرِيدُ أَنْ نَقَرُّهُ هُنَا هُوَ أَنَّ تَحْقِيقَ الْهَمْرَةِ صَارَ يُعَدُّ مِنْ خَصَائِصِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَصْحُومَةِ^(٦)، وَيُقَابِلُ ذَلِكَ التَّزَامُ نَامَ بِتَحْقِيقِ بَهْمَزَةٍ فِي قِرَاءَةِ عَاصِمٍ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا، سِوَاكَ كَانَتْ مَعْرُودَةً أَمْ مَقْتَرَنَةً بِهَمْرَةٍ أُخْرَى^(٧).

(١) المصدر نفسه ص ٦٦-٦٩

(٢) ابن الجوزي: غاية النهاية ٢٩٤/١ و ٣٠٣.

(٣) علم الدين السخاوي ٤٦٥/٢

(٤) غاية النهاية ٣٤٧/١، وينظر: ابن مجاهد ص ٩٧.

(٥) سيويه ٥٤١/٣، والأزهري ٦٩١/١٥، وابن يعيش ١٠٧/٩.

(٦) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية ص ٧٨، وتمام حسان ص ٧٥.

(٧) ابن مجاهد ص ١٣٠ و ١٣٥ و ١٣٨، والحسلي ص ٥ و ٦.

أما الإمالة، وهي النطق بالآلف مَنَحُوًّا بها نحو الباء قليلاً أو كثيراً، فبها كانت لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس، ويقابلها الفتح وهو لغة أهل الحجاز^(١)، وتباين القراء في الأخذ بالإمالة في القراءة على نحو فَصَّنَه كتب لقراءت، لكن عاصماً كان الغالب على قراءته الفتح، فلم يَرَوْا عنه حفص الإمالة إلا في حرف واحد، هو قوله تعالى: ﴿تَحْرِجَهَا﴾ [هود]^(٢)، والإمالة متروكة في العربية المصحى اليوم، إذ يحرص المتحدثون بها على الفتح دائماً.

إن برور ظاهرتي تحقيق الهمزة وترك الإمالة في قراءة عاصم يرجع - في ظني - إلى تعدد مصادر قراءة عاصم، فإن قراءته جمعت بين قراءة أهل المدينة وقراءة أهل الكوفة، ومن خلال طاهرة الاختيار في القراءة، التي أشرنا إليها من قبل، تَعَكَّنَ عاصم من تأليف حروف قراءته، على هذا النحو الذي جاء متوافقاً مع حصائص ما صار يعرف فيما بعد بالعربية المصحى، التي استمدت أكثر خصائصها من لغة أهل الحجاز.

وقد يظن ظانُّ أن عاصماً حين اختار حروف قراءته كانت العربية المصحى هي المثال الذي نسج على مسواله، لكن هذا يقتضي وجود الفصحى في حياة عاصم الذي توفي في الكوفة سنة ١٢٧هـ، وهو أمر غير مؤكد الوجود، على نحو ما تبين في المباحث السابقة.

ولسنا مثال يؤكد ما ذهب إليه وهو التقاء الهمزتين في كلمة واحدة أو كلمتين، قال سيويه: «واعلم أن الهمزتين إذا التقيا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يُحَمِّقُون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرْتُه، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فَحَقَّقَ»^(٣) وقال «واعلم أن الهمزتين إذا التقيا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ من

(١) بطر: سيويه ١١٨/٤، والداني: الموصح ورقة ٢٠، وابن يعيش ٥٤/٩

(٢) ابن الجزري النشر ٤١/٢

(٣) الكتاب ٥٤٨/٣

إن كلام سيبويه المتوفى في حدود ١٨٠هـ، ويؤيد المحويون الذين جاؤوا من بعده^(٢) بدل على أنه لا يجوز عند النحاة اجتماع همزتين في كلمة أو كلمتين محققاً، ولا بد من تخفيف إحداهما على الأقل، ولو كان عاصم يسح على صوره لعربية التي رسمها النحاة لَمَا وجدناه يحقق الهمزتين سواء كانا في كلمة أم في كلمتين^(٣)، وإنما كان عاصم يستهدي بالرواية عن شيوخه، ويسترشد بفصاحته ومعرفته التامة بالعربية، ولا تَقْهَم من هذا الكلام أن عاصماً كان يجهل برأيه في اختيار وجوه قراءته، وإنما نقصد أنه حين كان يختار ما يقرأ به وَيُعَلِّمُهُ، صد رواه عن شيوخه، كان يتوخى الأكثر فصاحة واطراداً في العربية.

وهذه الملاحظة تثير سؤالاً هو: هل يعني ذلك أن قراءة عاصم أسهمت في تكوّن العربية الفصحى من بعض الوجوه، خاصة أن خصائصها قد تبلورت قبل عصر النحاة انكباراً؟ إن تقرير الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى كثير من التتبع والوقوف على مراحل تطور القراءات ومعرفة تفصيلات قد لا يتوفر منها في وقت الحاضر إلا القليل.

ومع معرفتي أن الظواهر الحرفية التي أشرت إلى بعضها لا يمكن تعميمها بسهولة إلا أن الباحث المدقق لا يجد بُدّاً من الوقوف عندها واستخلاص دلالتها، عسى أن تكون أساساً يمكن البناء عليه، وأحد أن من المفيد أن أحتم هذا لمبحث بحملة حقائق تاريخية تتعلق بانتشار قراءة عاصم لعلها تساعد يوماً في الإجابة على السؤال الحاصل بالعلاقة بين العربية الفصحى وقراءة القرآن الكريم من حيث التأثير والتأثير.

(١) الكتاب ٥٥٢/٣

(٢) انظر مثلاً ابن معش ١١٦/٩.

(٣) ابن مجاهد ص ١٣٨، والحنلي ص ٦.

ثالثاً: انتشار قراءة عاصم وأثر ذلك في العربية الفصحى:

كان القرن الثاني عصر مشاهير القراء الذين اقتدى الناس بهم في القراءة، في زمانهم وفي العصور اللاحقة، ومن بينهم القراء السبعة الذين جمع ابن مجاهد قراءتهم في كتاب السبعة، واتفق المسلمون على صحة قراءتهم وتواترها، وبسبب كان علماء القراءة يحرصون على رواية القراءات السبع وغيرها كان جمهور الناس يكتفون بصط قراءة واحدة يتلون بها كتاب الله تعالى، وأدى ذلك خلال القرون المتلاحقة إلى انتشار بعض القراءات وانحسار بعضها حتى صارت لا تُعرف إلا من الكتب ولا يصطبها إلا المتخصصون بدراسة القراءات وروايتها.

وتسود اليوم قراءة عاصم من رواية تلميذه حفص في أكثر بلاد المسلمين وتُضبطُ بها المصاحف المطبوعة، عدا بلاد المغرب فإن قراءة نافع هي السائدة هناك، وهذه الحالة ليست وليدة عصرنا، وإنما هي قديمة مضت عليها قرون، ولا يرال نحفظ ببعض شواهد التطور الذي أدى إلى هذه الحالة، نعرضها مع علمنا بوجود فجوات تاريخية قد يتمكن الباحثون يوماً من إتمامها

ذكر عَلم الدين السخاوي أن صالح بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي: أي القراءة أحب إليك؟ فقال: قراءة نافع. قلت: فإن لم توجد؟ قال: قراءة عاصم^(١)، وكانت وفاة الإمام أحمد بن حنبل سنة ٢٤١هـ.

وقال مكِّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ): «قراءة مختارة عند مَنْ رأيت من الشيوخ، مقدّمة على غيرها، لفصاحة عاصم، ولصحة سندها، وثقة ناقلها»^(٢)، وهذه ثلاثة أسباب ذكرها مكِّي بحسن الوقوف عندها.

أما فصاحة عاصم فهذا أمر نص عليه تلامذته ومعاصروه، فقد قال تلميذه أبو

(١) جمال القراء ٢/٤٦٤، وجاء مثله في مسائل الإمام أحمد من رواية إسحاق بن إبراهيم النسابوري ١/١٠٠، وذكر ابن الجزري القصة عن ابنه عبد الله (عناية السالكين ٣٤٨/١).

(٢) النصرة ص ٢١٩.

بكر بن عياش: «كان عاصم نحويًا فصيحاً»^(١)، وقال حسن بن صالح: «ما رأيت أحداً كان أفصح من عاصم بن أبي النجود، إذا تكلم كاد يدخله الحيلاء»^(٢) وقال ابن مجاهد: «كان عاصم متقدماً في زمانه مشهوراً بالفصاحة معروفًا بالإتقان»^(٣)

وأما صحة سند قراءته فذلك لأن عاصماً كان قريب العهد من عصر الصحابة، وهو معدود في التابعين^(٤) لكن شيوخه في القراءة كانوا من كبار التابعين، وأشهرهم أبو عبد الرحمن السلمي، وذر بن حبيش، اللذين أحلّا قراءتهما من علماء الصحابة بالقراءة ليس بينهما وبينهم أحد، وهم: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، رضي الله عنهم^(٥)

وأما ثقة نفلة قراءة عاصم، فقد قال علم الدين السخاوي: «وروى عنه القراءة ثمانية وأربعون من الأئمة والعلماء»^(٦) ليس من هدف البحث هنا تتبع أخبارهم، ولكن يكفينا الوقوف على خبر اثنين منهم، وهما أشهر رواية قراءة عاصم: أبو بكر شعبة بن عياش وأبو عمر حفص بن سليمان الأمدي البزاز، حيث تعتمد كتب القراءات عليهما في ذكر قراءة عاصم.

أما أبو بكر شعبة فإنه كان لا يكاد يُمكنُ من نفسه من أراد أخذ قراءة عاصم منه^(٧)، كما أنه قطع الإقراء قبل موته سنة ١٩٣ هـ بسبع سنين، وقيل بأكثر^(٨).

(١) الذهبي: معرفة القراء ٧٥/١

(٢) ابن مجاهد ص ٧١.

(٣) المصدر نفسه ص ٧٠.

(٤) مكّي: التنصرة ص ٢٢٠

(٥) اللباني: التيسير ص ١٨

(٦) حمل القراء ٤٦٥/٢

(٧) ابن مجاهد ص ٧١.

(٨) ابن الجري: غاية النهاية ٣٢٦/١

ولعل هذا هو السر في انتشار قراءة عاصم من رواية حفص الذي كان متفرعاً للقراءة، سيما كان أبو بكر مشغلاً برواية الأحاديث إلى جانب القراءة، ومن ثم قال يحيى بن معين: هو أصح قراءة من أبي بكر وأبو بكر أوثق منه، يعني في الحديث^(١)

وكان حفص ربيب عاصم، ابن زوجته، وكان ينزل معه في دار واحدة، فقرأ عنه القرآن مراراً، حتى صار أضيف من روى القراءة عن عاصم^(٢)، ولم يستحق حفص أن عادر الكوفة فأقام في بغداد وذكر الخطيب البغدادي أنه كان ينزل في «جانب الشرقي من بغداد في محلة سماها سوقة نصر، وأنه لو رأته لفرت عيبت به علماً وفهماً^(٣)، فأقرأ بها، وجاور بمكة فأقرأ بها أيضاً^(٤) وذكر أبو بكر الأبياري أن الفضل بن يحيى أقام بمكة مجاوراً حتى أخذ القراءة عن أبي عمر حفص بن سليمان^(٥)، ولا نعلم مقدار مكث حفص في بغداد ولا مجاورته في مكة، ولكنها تعلم أنه أقرأ القرآن فيهما، وأنه توفي سنة ١٨٠هـ أو بعدها^(٦)

ولعل فصاحة عاصم، وعلو إسناد قراءته، وضبط تلامذته ونشاطهم في تعميم قراءته - كانت السبب في انتشار قراءته كما ذكر مكّي بن أبي طالب، وليس من اليسير القول إن قراءة عاصم سادت في بلدان المشرق الإسلامي في قرن معين، ولكن لدينا روايات وأقوال توضح لنا جابياً من هذه القضية الكبيرة، من ذلك أن الخطيب البغدادي ذكر أحمد بن سهل الأشعري المتوفى سنة ٣٠٧هـ، وقال عنه: «وهو أحد القراء المحوذين، فقرأ على عبيد بن الصاح، روايته عن حفص بن

(١) الذهبي: ميزان الاعتدال ٥٥٨/١.

(٢) الخطيب البغدادي ١٨٦/٨.

(٣) انصهر نفسه

(٤) ابن الجزري غاية النهاية ١١٣/١

(٥) إصباح الوضوء والابتداء ١١٣/١

(٦) الذهبي معرفة القراء ١١٦/١، وابن الجزري. غاية النهاية ٢٥٥/١.

سليمان حرف عاصم بن أبي النجود، واشتهر بهذه القراءة^(١).

وتمضي قرون حتى نصادف قول أبي حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ) الذي يصر
به على أن قراءة نافع هي التي ينشأ عليها أهل المغرب وأن قراءة عاصم هي
لقراءة التي ينشأ عليها أهل العراق^(٢). وهذا دليل تاريخي قاطع بانتشار قراءة
عاصم في العراق كله في القرن الثامن الهجري.

ولتفي ببصائر من القرن الثاني عشر الهجري يدل على انتشار قراءة عاصم
إلى مناطق خارج العراق، فهذا محمد المرعشي المتوفى سنة ١١٥٠هـ، يقول:
«ولما حوز به في ديارنا قراءة عاصم، ورواية حفص عنه»^(٣). وهو يعني بلدته
مرّش، وهي مدينة بين الشام وبلاد الروم^(٤)، وهي اليوم تابعة لتركيا تقع
جنوبها.

ولا أشك في أن البحث يمكن أن يؤدي إلى تحديد أكثر لمراحل انتشار قراءة
عاصم، ويمكن أن يستند في ذلك إلى الأقوال الصريحة مثل قول أبي حيان
ومحمد المرعشي، ويمكن أن يستفد أيضاً من ملاحظة المؤلفات المستقاة في
قراءة عاصم، فليس مصادفة أن نجد محمد بن أحمد السلمي (ت ٣٥٥هـ) مثلاً
يؤلف كتاب (مفردة عاصم) منذ القرن الرابع الهجري، مع علمنا أن علماء آخرين
كتبوا مفردات في قراءات غيره من القراء، كذلك هناك وسيلة أخرى هي تتبع
المصاحف المخطوطة والتدقيق في القراءة التي ضبطت بها، فلا أشك أننا سوف
نستطيع أن نقول إن مصاحف قرن ما قد ضبطت كلها بقراءة عاصم، أي إن
الناس في ذلك القرن كانوا يقرؤون بقراءة عاصم، في البلد الذي كُتِبَتْ فيه تلك
لمصاحف، وهذه قضية لا نملك الآن ما يساعد على البدء بها، ولكننا ننبه
الباحثين إليها

(١) تاريخ بغداد ١٨٥/٤

(٢) البحر المحيط ١١/١.

(٣) جهد المقل ورقة ٦٥ ر.

(٤) صفح اللبس البغدادي ١٢٥٩/٣.

وحلاصة القول في هذا الأمر أن قراءة عاصم انتشرت في الأمصار الإسلامية في وقت مبكر، ومادت في كثير من البلدان لا سيما في العراق وما حوله من بلدان المشرق الإسلامي منذ القرن الثامن الهجري على الأقل، وأن ذلك قد ساعد على ترسيخ خصائص العربية الفصحى التي تلتقي في كثير منها بقراءة عاصم، مما لا شك فيه أن تعلم المسلمين قراءة عاصم مد الصعر وقرأتهم القرآن بها بعد ذلك أمر يؤدي إلى أن تأخذ العربية الفصحى على السنة المتكلمين بها شكلاً يماثل ما اعتادوا عليه في قراءة القرآن الذي هو المثل الأعلى للعصاة والملاحة.

وقد تكون النتيجة التي انتهى إليها هذا البحث في الكشف عن العلاقة بين العربية الفصحى وقراءة القرآن الكريم متواضعة، ولكنني أجد العذر في أن هذا ميدان لم يُطرق من قبل وأنه واسع غير محدد المعالم، وحسبي أنني قد خطوت بالبحث في هذا الميدان خطوات أدعو الله تعالى أن تكون صحيحة ونافعة.

خاتمة

إنَّ أهمَّ القضايا التي عالجها البحث قضيتان، الأولى: تحديد اللغة التي أنزل بها القرآن الكريم، والثانية. تحديد ظروف تكوُّن العربية الفصحى والأساس اللغوي الذي استندت إليه، واقتضى بحث تينك القضيتين استعراض جهود العلماء في تحديد أصل العربية الفصحى، وبحث ظاهرة الهمز في العربية، ولغة الشعر الجاهلي، وقراءة عاصم وعلاقتها بالفصحى، ولعلَّ أهمَّ نتائج البحث هي.

١- لم تكن هناك لغة أدبية مشتركة تنتظم كل ألسنة الجزيرة العربية قبل الإسلام، وكان الناس يتكلمون بلغاتهم العربية التي نشأوا عليها، ويحققون التواصل بينهم بالقدر اللغوي المشترك بين تلك اللغات، وهو غير قليل.

٢- كان الشاعر الجاهلي ينظم بلغة قومه (قبيلته) التي نشأ عليها، ويتناقل الرواة ذلك الشعر، وقد يتعرض لبعض التعبير على السنة الرواة من القبائل الأخرى.

٣- حين بُعثَ سيدنا محمد ﷺ أنزل عليه القرآن بلسان قومه وهم قريش سكان مكة المكرمة، ونلاه رسول الله ﷺ على الناس تلك اللغة، وكتبَ بها أيضاً، لكن قراءته في زمن النبوة كانت تستجيب لتباين لغات العرب، حيث جاءت رخصة الأحرف السبعة المشهورة.

٤- حصل امتزاج كبير بين لغات القبائل العربية بعد الإسلام، لكن العلة كانت لغة قريش التي مكَّنَ لها وساعدها القرآن الكريم الذي أنزل بها وكتبَ على نطقها.

٥- اعتمد علماء اللغة العربية على لغة قريش بالدرجة الأولى في وضع لقواعد، لكن الامتزاج اللغوي ترك آثاره، فاختلفت بعض خصائص اللغة

الحجازية (لغة قريش) لتحل محلها خصائص لعوية من لغات الفبائس العربية الأخرى، مثل ظاهرة الهمز التي أَقْتَبِسَتْ من لغة بني تميم وأهل نجد، وصارت هذه الفواعد نموذجاً يُحتذى، وبذلك تميزت ملامح العربية الفصحى

٦- إن العامل الحاسم في ظهور العربية الفصحى والتمكين لها هو القرآن، فكما كان للقرآن أثره الكبير في حياة العرب كان له أثره في لغتهم، ولا يزال هو العامل الأول في حياتها وديمومتها، «فهذه العربية الفصحى، التي استمرت حياة أربعة عشر قرناً، والتي ستستمر في حياتها إلى ما شاء الله تستمد من ارتباطها بالقرآن الكريم عنصر الحياة»^(١).

٧- يمكن القول إن العربية الفصحى قد استقرت خصائصها اللعوية حين انقضت عصور الاحتجاج اللغوي، في حدود القرن الرابع الهجري

٨- هناك قصة لها علاقة محتملة بخصائص العربية الفصحى واستقرارها وهي انتشار قراءة عاصم بن أبي السجود الكوفي (ت ١٢٧هـ) برواية تلميذه أبي عمر حفص بن سليمان الأسدي (ت ١٨٠هـ)، في أكثر بلدان العالم الإسلامي منذ هذه قرون، فإن استعراضاً سريعاً للخصائص اللغوية لقراءة عاصم وموازنتها بالخصائص التي تميز العربية الفصحى يكشف عن تشابه كبير يحمل على الاعتقاد بأن قراءة عاصم قد أسهمت من بعض الوجوه في ترميز العربية الفصحى

٩- إذا صح ما انتهى إليه البحث من أن العربية الفصحى تستند إلى اللغة الحجازية في كثير من خصائصها فإن ذلك يقتضي إعادة قراءة النصوص اللغوية القديمة في ضوء هذه الحقيقة، ومراجعة القواعد النحوية المتوارثة، والبحوث اللعوية الحديثة في ضوء ذلك أيضاً.

١٠- إن ما سطرته في صفحات هذا البحث يمثل خطوياً عريضة لمعالجة موضوع البحث، ومع قاعتي بأن ما قدمته فيه قد أدنى على نحو واضح وغير مكلف إلى النتائج السابقة فإنني أعترف بأهمية تعميق جوانب متعددة فيه،

(١) رمضان عبد النوار: التطور اللغوي ص ٩.

وحسبي أنني لفت أنظار المهتمين بتاريخ اللغة العربية إلى القصيدة وفسرت ظواهر
لعوية كانت تبدو متناقضة مع حقائق تاريخية ثابتة، والله أعلم بالصواب وإليه
المرجع والمآب، هو حسبنا ونعم الوكيل

☆ ☆ ☆

٢ (٣)

ظاهرة الإعراب^(١)

في ضوء رسم المصحف

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحباته أجمعين، وبعد.

فإن الإعراب في أصل الوضع مصدر أَعرَبَ الرجلُ إعراباً، إذا أبان عما في
نفسه^(٢) وفي اصطلاح النحاة هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ^(٣) قال ابن جني.
ألا ترى أنك إذا سمعت. أكرم سعيداً أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما
ونصب الآخر الفاعل من المفعول^(٤) وإنما سُمِّيَ الإعراب إعراباً لتبيينه
وإيضاحه^(٥).

وقد تحدث متأخرو النحاة عن حقيقة الإعراب، فذهب جماعة منهم إلى أنه
لفظ، وذهب آخرون إلى أنه معنى. قال ابن يعيش: «واعلم أنهم قد اختلفوا في
الإعراب ما هو؟ فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى، قالوا. وذلك
اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها، نحو: هذا زيد، ورأيت زيدا،
ومررت بزيد، والاختلاف معنى لا محالة».

* وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات، وهو رأي ابن درستويه،

(١) البحث منشور في مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد العدد السابع ١٤٠١ هـ (١٩٨١م)

(٢) ابن الحشاش: المرنجل ص ٣٤، وابن منظور: لسان العرب، مادة (عرب)

(٣) ابن جني: الخصائص ٣٥/١، وابن منظور: لسان العرب، مادة (عرب)

(٤) ابن جني: الخصائص ٣٥/١

(٥) ابن منظور: لسان العرب، مادة (عرب)

والإعراب عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ، يتخذ بعامل، ويبطل ببطلانه»^(١).

ومهما يكن من أمر فإن الإعراب يتعلق بحركات أواخر الكلمات وما يربو عنها، التي تنعير متعير موقع الكلمة في الجملة، ولو تأملت مثلاً كلمات سورة الفاتحة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝﴾ [الفاتحة: ١-٦] - لاحظت أن الحركات في آخر الكلمات تتنوع بين الصمة والفتحة والكسرة، ولوجدت أن بعض الكلمات جاءت بصورة دون أخرى مثل (العالمين) بالياء، ولم تكن (العالمون) بالواو، وكذلك (الضالين) بالياء، وليس (الضالون) بالواو، فتلك الحركات وهذه الحروف هي التي يسميها النحاة بحركات الإعراب وحروف الإعراب، وينحده نوعها بحسب موقع الكلمة في الجملة، أو بتعير آخر بحسب العوامل الداخلة عليها.

وظاهرة الإعراب من أهم خصائص العربية، التي أعطت نطقها جرساً متميزاً، لا يكون للكلام بدونه عربياً مبنياً، وقد لاحظ هذه الظاهرة وأدرك دورها في اللغة علماء العربية الأوائل، ففُتوا بها، وضبطوا قواعدها، وألفوا في ذلك الكتب، مستنديين إلى النصوص العربية الأصلية، متمثلة بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وشعر العرب ومثور كلامها.

وقد غيرت قرون وأحبال وهي تعد الإعراب من أهم ما يحرص عليه نطقو العربية، ويعنى به دارسو قواعدها، وهم لا يتصورون عربية بدون إعراب.

وحين نشطت الدراسات اللغوية العربية من جديد في هذا القرن بعد فترة من ركود، ازداد اتصال المستشرقين باللغة العربية، فدرسوا كتب النحو، وترجمو

(١) شرح المعصل ٧٢/١، وانظر. الأشموني: شرح الألفية ٥٣/١

بعضها إلى لغاتهم، وكتبوا في تاريخ العربية وقواعدها كتباً وأبحاثاً كثيرة، وكان بعض تلك الكتب والأبحاث يتسم بالجدية والنظرة العلمية، وكان بعضها على غير ذلك، لا يخلو من عرض غير علمي، على الرغم مما يُضفي عليه من مسحة البحث العلمي الأصيل.

وكانت دعوى أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة لغوية أصيلة، وإنما هي من تليفق واختراع علماء النحو إحدى ثمار ذلك الاتصال، فإن أصول هذه الدعوى تمتد إلى كتيبات بعض المستشرقين، أمثال (كارل فوللرز) و(باول كاله) اللذين تشكك في أصالة الإعراب، حين بحثا في العربية الفصحى وتأريخها، وكانت جهودهما تصب في إطار الدعوة إلى استخدام اللهجات العربية العامية مكان العربية الفصحى، والتمهيد لتلك الدعوة بكل وسيلة، مثل رمي الفصحى بالجمود، ومثل القول بعدم أصالة الإعراب^(١).

وقد كان ذلك الرأي العريب في الإعراب من الضعف والهوان ما جعل المستشرقين أنفسهم ينكرونه ويردون عليه^(٢).

وكانت تلك الدعوى تزول إلى السيان، كما زالت دعوة استخدام العاميات، لولا أن بعضاً من رواد البحث اللغوي العربي الحديث قد أعاد بحث قضية الإعراب من جديد، على نحو لا يبتعد عن الإطار السابق، إن لم يكن أشد خطراً من حيث النتائج، بغض النظر عن التوايا التي تقف وراء ذلك البحث^(٣).

(١) انظر رمضان عبد التواب. فصول في فقه العربية ص ٣٣٢-٣٣٤، وموسى زكريا سعيد تاريخ الدعوة إلى العامية ص ٢٤-٢٥.

(٢) انظر صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص ١٢٢، ورمضان عبد التواب فصول في فقه العربية ص ٣٣٦-٣٣٨.

(٣) يقول الدكتور إبراهيم أنيس في بحثه عن الإعراب (من أسرار العربة ص ٢١١): "ولما هنا يهدف إلى التعبير أو التحوير في تلك الأصول الإعرابية، كذلك لا يرعى البحث في مشأة الإعراب إلى استنساخ حطة دراسة لها، تيسر من أمرها على المتعلمين الناشئين، بل كل الذي يعينها هو البحث العلمي في مشأة هذا الإعراب، ومصيب العرب لعدماء =

وكان الدكتور إبراهيم أنيس قد بحث في كتابه (من أسرار اللغة) جملة قصاص تتعلق باللغة العربية بحثاً «مؤسساً على أحدث النظريات التي اهتمت إليها المحدثون في الدراسات اللغوية»^(١)، كما يقول في مقدمة الكتاب، مستفيداً من دراسات المستشرقين للغات السامية، ودراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والمقدمة، وكانت (ظاهرة الإعراب) أحد الموضوعات التي اشتمل عليها الكتاب.

وصح ما توقعه المؤلف في مقدمة الكتاب، وهو قوله. «وقد يضيق بعصر الناس في مصر بما جاء في هذا الكتاب، ويتذكرون له، ولا سيما الفصل الخاص بقصة الإعراب...»^(٢). فقد ضاق صدر اللغويين في مصر وخارجها بذلك لفصل فعلاً، لأنهم لم يجدوا فيه ما يسوغ تلك الحملة الظالمة على علماء العربية، ولم يجدوا فيه ما يؤكد زعم المؤلف من أن الإعراب قصة مختلفة. وقد كُتِبَتْ أبحاث في نقض ما حاول المؤلف إثباته في (قصة الإعراب)، واتضح للناس أن القول بعدم أصالة الإعراب في العربية دعوى لا دليل عليها، ولا تنفق مع أصول البحث العلمي الجاد.

ولم تعد قضية الإعراب في اللغة العربية بحاجة إلى مزيد بيان في نظر البحث العلمي الأصيل بعد ما كُتِبَ من أبحاث في تأكيد أصالته، لولا أن رسم المصحف يمكن أن يقدم دليلاً أكيداً على أصالة الإعراب لا يقل في ميزان البحث العلمي عن كل ما قدمته تلك الأبحاث، مما يبرر إعادة عرض الموضوع والحديث عنه من جديد.

وكانت فكرة هذا البحث إحدى نتائج دراسة عن رسم المصحف، قدمتها إلى

= منه، ولصوره التي كان عليها في العصر الجاهلي وصدر الإسلام، بين المصحف من أصحاب اللغة وعلى الرغم من هذا القول فإن نتائج بحث الدكتور أنيس التي حطت لها ممكن أن تستخدم وسيلة في علم العربية الفصحي.

(١) من أسرار اللغة ص ٤

(٢) المصدر نفسه ص ٥

كلية دار العلوم^(١)، أثارت في نفسي فكرة الاستفادة من بعض ظواهر الرسم في تأكيد أصالة ظاهرة الإعراب، ولكن ذلك لم يتجاوز الإشارة الموحرة في حاتمة البحث^(٢) وقد ظلت تلك المكرة عالقة في الذهن، والاهتمام بها يرداد من حين إلى آخر حتى تبلورت في شكل موضوع يمكن أن يعالج قضية من أهم قضايا للغة العربية، وهي قضية الإعراب.

ومن أجل أن يقف القارئ على خلاصة الموضوع عند علماء العربية المتقدمين واللعويين المحدثين، ويصل ذلك بما يمكن أن يقدمه هذا البحث جعلت الموضوع في فصلين:

المفصل الأول ظاهرة الإعراب عند علماء العربية واللعويين المحدثين، وفيه مبحثان:

الأول: موقف علماء العربية.

الثاني: موقف اللعويين المحدثين.

المفصل الثاني: ظاهرة الإعراب في ضوء رسم المصحف.

وفي ثلاثة مباحث:

الأول: تاريخ رسم المصحف وأهميته في دراسة ظاهرة الإعراب.

الثاني: دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحروف.

الثالث: دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحركات.

(١) كان ذلك البحث بعنوان (الرسم المصحفي دراسة لعوية تاريخية)، وقدم إلى قسم (علم

اللغة) بكلية دار العلوم في جامعة القاهرة، للحصول على شهادة الماجستير، وذلك في

سنة ١٩٧٦، وقد طبع طبعين ١٩٨٢ و ٢٠٠٤ في دار عمار/ الأردن.

(٢) انظر: الرسم المصحفي ص ٥٨٢.

الفصل الأول

ظاهرة الإعراب

عند علماء العربية واللغويين المحدثين

المبحث الأول

موقف علماء العربية

علماء العربية المتقدمون مجمعون على أن الإعراب أصيل في اللغة العربية، فلم يَدْرُ في خلد واحد منهم التساؤل حول الإعراب من هذه الناحية، كيف وهم الذين سمعوا العرب يتكلمون على سجيهم وطاعهم بلغة معربة، حين كانوا يخرجون إلى البادية فيلتقون بالأعراب ويأخذون عنهم اللغة، ويدونونها في كتبهم^(١).

وكان علماء العربية قد اختلفوا بعد ذلك في تحليل ظاهرة الإعراب، فمنهم من رأى أن حركات الإعراب دوالٌ على المعاني اللغوية، بها يتمير المعنى من المعقول، والمضاف من المنعوت... إلخ، وهو مذهب جمهور النحويين والمعريين ومنهم من رأى أن هذه الحركات تدخل الكلام تخفيفاً على اللسان من انطق بالكلمات ساكنة، وتوصلاً إلى إدراج الكلام، وهو مذهب قطرب وحده.

(١) انظر أمثلة لذلك: عبد الحميد الشلقاني: رواية اللغة ص ٦٩-٨٨ و ١٦٥-١٧٢

أما مذهب الجمهور فقد ذكره عبد الله بن مسلم بن قنينة، المتوفى سنة ٢٧٦هـ، وهو يتحدث عما امتازت به لغة العرب، فقال: «ولها الإعراب لدي جعله الله وشياً لكلامها، وحليّة لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول، لا يفرّق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا الإعراب، ولو أن فذلاً قال هذا قاتل أخى، بالتثوين، وقال آخر: هذا قاتل أخى بالإضافة لدلّ بالتثوين على أنه لم يقتله، ودلّ حذف التثوين على أنه قد قتله. أما ترى الإعراب كيف فرّق بين هذين المعنيين»^(١).

وتحدث عن هذا المذهب، وفصل الكلام فيه، أبو القاسم الزجاجي، المتوفى سنة ٣٣٧هـ، في كتابه «الإيضاح في علل النحو»، ومما قاله في ذلك: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافة إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني، فقالوا: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضَرَبَ زَيْدٌ، بتثنية أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يُسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا علامٌ زيد، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني. هذا قول جميع النحويين إلا قُطْرُبًا، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال...»^(٢).

وذكر أبو الحسين أحمد بن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥هـ هذا المعنى في أكثر من موضع من كتابه «الصحاح في فقه اللغة»، ومما قاله في ذلك^(٣) «من

(١) تأويل مشكل القرآن ص ١٤

(٢) الإيضاح ص ٦٩-٧٠، وانظر السيوطي الأشباه والنظائر ١/ ٧٨-٧٩

(٣) الصحاح ص ٧٦، وانظر ص ٥٥. ونقل السيوطي كلام ابن فارس في كتابه المرمر =

العدوم الجذيلة التي اختصت بها العرب - الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرَفُ الخبرُ الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّرَ فاعلٌ من مفعول، ولا مضافٌ من منعوت، ولا تَعَجَّبُ من استفهام، ولا صَدْرٌ من مصدر، ولا بعثٌ من تأكيد.

وفال ابن فارس أيضاً^(١): «فأما الإعراب فيه تُمَيِّزُ المعاني ويوقفُ على أعراس المتكلمين. وذلك أن قائلًا لو قال (ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب - لم يوقف على مراده. فإذا قال: (ما أحسن زيداً) أو (ما أحسن زيد) أو (ما أحسنُ زيد) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراد. وللعرب في ذلك ما ليس لعبرها، فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني».

أما محمد بن المستنير الملقب بقطرب، المتوفى سنة ٢٠٦هـ، فإنه قد انفرد برأيه في تفسير ظاهرة الإعراب، ولم يتابعه عليه أحد من النحويين والنحويين المتقدمين، فيما أعلم، ولم يطلع الدارسون على رأي قطرب إلا من خلال ما نقله أبو لقاسم الزجاجي في كتاب «الإيضاح». فقد قال، بعد أن ذكر رأي جمهور النحويين في كون الحركات الإعرابية دوال على المعاني^(٢): «هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يُعرَبِ الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكان زيداً أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيدٌ قائماً، وما زيدٌ قائمٌ، اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله ما رأته مد يومين، ومد يومان. ولا مالٌ عندك، ولا مالٌ عندك. وما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً. ومثله: إن القوم كلهم داهون، وإن

= ٣٢٧/١ - ٣٢٩

(١) انصاحي ص ٣٠٩.

(٢) الإيضاح ص ٧٠ ٧١، وانظر: السيوطي الأشاء والنظائر ٧٩/١.

يقوم كلهم ذاهبون. ومثله ﴿لَيْتَ الْأَمْرَ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [آل عمران] وإن الأمر كله لله) فُرى بالوجهين جميعاً^(١). ومثله: ليس زيدٌ بجبان ولا بخيل، ولا سحياً ومثل هذا كثير جداً، مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعرابٌ يدل عليه ولا يزول بزواله.

«قال مطرب: وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يدرمه السكون للموقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يدرمه الإسكان في الوقف ولوصل، وكانوا يُنطِثُونَ عن الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يُنطِثُونَ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا لحركة عقب الإسكان.

«قبل له: فهلاً لزموا حركة واحدة، لأنها مُجَزَّةٌ لهم، إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكوناً؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة».

فهذا مذهب قطرب واحتجاجه وقال المحالفون له رداً عليه: لو كان كما رعم لجار حفص الفاعل مرة، ورفع أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك. وهذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم».

وذكر أبو البقاء العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ، مذهبي علماء العرسة في دلالة

(١) فراً أبو عمرو بن العلاء (كله لله) يرفع اللام، والباقون ينصبها (انظر: الداني التيسير ص ٩١).

الحركات الإعرابية، فقال^(١): «الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك، قال قطرب، واسمه محمد بن المستير: لم يدخله لعله، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان»

وقد ورد في (الكتاب) لسيبويه رأي للخليل بن أحمد في حركات بنية الكلمة، فقد ذكر سيبويه في آخر بابي (حروف الزوائد) و(حروف البدل) هذه العبارة «ورغم التحليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو فكل واحدة شيء مما ذكرت لك»^(٢).

وكلام التحليل هنا لا يتعلق - فيما أرجح - بحركات أواخر الكلمات، وإنما هو من حركات بنية الكلمة، والفتحات مثلاً في (كُتِبَ) زوائد على بناء الكلمة الذي هو في رأي التحليل الحروف الثلاثة (ك ت ب)، كما أن الألف في (كاتب) زائدة على بناء الكلمة وكذلك الضمة والكسرة في (كُتِبَ) زوائد، كما تزداد الواو في مثل (مكتوب) والياء في مثل (كريم).

والذي جعلني أحمل كلام الخليل على هذا الوجه، دون الحركات الإعرابية كما يذهب بعض المحدثين^(٣)، هو أن سيبويه ذكره بعد أن تحدث عن الحروف الزوائد في بنية الكلمة العربية، وأردف كلامه بقول الخليل، ليشير إلى أنه يجعل حركات بنية الكلمة زوائد أيضاً مثل الحروف الزوائد، لا سيما أن الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، وهي من حروف الزيادة.

عسى أن ذلك لا يمنع من أن يكون قطرب قد استفاد من رأي التحليل في حركات بنية الكلمة، وأنهن «يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»، خاصة أن

(١) مسائل حلاية في النحو ص ٩٥.

(٢) الكتاب ٤/٢٤١-٢٤٢

(٣) بطر. إبراهيم أنيس - من أسرار اللغة ص ٢٢٧، ومحمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة

ص ٢٩٦، وداود عبد: أبحاث في اللغة العربية ص ٩٨

قطراً استشهد بطريقة بناء الكلمة العربية على متحرك وساكن، ومتحركات وساكن، لتأكيد وجهة نظره في أن حركات الإعراب تلتحق أواخر الكلمات لتسهيل عملية النطق، حتى لا يُعطى المتكلم أو يتعثر بسبب تتابع الحروف الساكنة

ولعل القارئ يدرك بوضوح أن قطرباً لم يكن في رأيه يتحدث عن أصالة الإعراب أو عدمها، وإنما هو يتحدث عن تفسير للظاهرة وتعليلها، ولم يشك قطرب في أن الإعراب جزء من نظام العربية، ولم يدَّع أن النحويين هم الذين اخترعوه، كما يحاول بعض اللغويين المعاصرين أن ينسب ذلك لقطرب، تدعيماً لرأيه المنكر العريب في الإعراب.

وينصح مما تقدم أن أحداً من علماء العربية لم يشك في أصالة الإعراب، أو أنه جزء من نظام العربية، والسبب في ذلك ظاهر، وهو أن علماء العربية، خاصة المتقدمين منهم، سمعوا العرب الحُلص يتكلمون هذه اللغة معرفة قبل أن يُدَوَّنوا بصورتها ويُقَعَّدوا قواعدها. ولم يكن علماء العربية من البلادة أو الغفلة بحيث تحفى عليهم معالم هذه الظاهرة.

فالحركات الإعرابية إذن جزء من نظام اللغة العربية، وعنصر جوهري فيها، لم يختلف في ذلك علماء العربية، ولكنهم على هادتهم في البحث عن لعل اختلفوا في السبب الذي جعل العرب يُلحِقُون هذه الحركات في أواخر الكلم، ويُحالفون بينها بحسب مواقعها في الجمل، أو بعبارة أخرى اختلفوا في لوظيفة الدعوية التي تؤديها الحركات الإعرابية، فذهب أكثرهم إلى أن حركات الإعراب دوال على المعاني الدعوية، وذهب قطرب وحده إلى أنها تدخل الكلام لتسهيل عملية النطق، وسواء ترجع هذا القول أو ذاك فإن هذا الاختلاف في تعليل الظاهرة لا يعني أبداً الشك في وجودها.

ويسعي أن نُفرِّق بشكل واضح بين القول بأصالة الإعراب وأنه جزء من نظام اللغة العربية وبين الاختلاف في تعليل وجود الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات وتعبيرها بحسب العوامل، فإن بعض البحوث التي كُتِبَتْ حول لإعراب

خلط بين هاتين القضيتين، مما يؤدي إلى اللبس في عرض الحقائق، واختلاف علماء العربية في تعليل مجيء الحركات الإعرابية لا يعني أبداً أن هذه الحركات ليست أصالة في كلام العرب - في رأيهم - وإنما هو تعليل لاحق لتأريخ وجود الظاهرة، فيترجح لدى بعض العلماء غير ما يترجح لدى الآخرين، ولا يقدح ذلك في أصالة الإعراب، مثلما لا يعني الاختلاف في تعليل أي ظاهرة لغوية لشك في وجودها.

وقد نقل أبو القاسم الزجاجي كلمة عن الخليل بن أحمد، تُعبرُ عما نحن بصدد، قل^(١) «ودكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد، رحمه الله، مثل من لعن انتي يَقتُلُ بها في النحو، فقل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقل: إن العرب نطقت على سميتها وطباعها، وهردت مواقع كلامها، وقام في عقولها علم، وإن لم ينقل عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكنُ أصبتُ العلة فهو الذي التست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثَلُ رجل حكيم دخل داراً مُحكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، وليسب كذا وكذا... فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة... فإن سح لعمري علة لما علته من النحو هو اليقُ مما ذكرته بالمعلول فليأت به...».

(١) الإيضاح ص ٦٥ ٦٦.

المبحث الثاني

موقف اللغويين المحدثين

شظت الدراسات اللغوية العربية من جديد منذ أواخر القرن الماضي، بعد طُنع كثير من الكتب العربية القديمة، وسارت الحركة اللغوية تستهدي بما كتبه علماء السلف في علوم العربية، وفتح الاتصال بنتائج المستشرقين العلمي، سواء بالاطلاع على ما ترجم من أبحاثهم أم بالرحلة إلى أوروبا للدراسة في معاهدهم وقراءة أبحاثهم بلغتها الأصلية آفاقاً جديدة من البحث اللغوي، كانت تتفاوت بين لترجمة والاقتباس المباشر لأراء المستشرقين، وبين الاستفادة مما توصلو إليه من نتائج علمية صحيحة في أبحاثهم اللغوية.

وكان بعض المستشرقين قد تشكك في أصالة الإعراب في اللغة العربية، كما ذكرنا في أول هذا البحث، فانعكس هذا التشكك على أبحاث بعض اللغويين العرب المحدثين، فكان منهم من دافع عن أصالة الإعراب، وأورد الأدلة لتأريخية والدعوية التي تؤكد على أنه جزء من نظام العربية، ومظهر من أهم مظاهرها، وفي مقدمة هؤلاء الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه «لغة اللغة»^(١)

وكان من اللغويين العرب المحدثين من أعجبه نزعة التجديد والافتتان بحديث النظريات، فتبى ذلك الرأي المسكر في الإعراب، وراح يتصيد الشوارد والشواذ من تاريخ العربية الواسع ليظهر محاولته في صورة البحث العلمي المستند على أدلة ونشواهد، وكان حامل لواء هذه الطائفة، وربما المعرد في ميدانها، هو الدكتور إبراهيم أنيس، الذي جعل من الإعراب قصة مصطبعة، ورواية مختلفة،

(١) انظر لغة اللغة ص ٢١٠ ٢١٦.

وسبب إلى النحويين من علماء العربية أكبر حادثة تزوير في التاريخ اللغوي، وهم
منها براء

وكانت محاولة الدكتور إبراهيم أنيس في تأكيد رأي بعض المستشرقين في
ظاهرة الإعراب سبباً في ظهور أبحاث كثيرة في دراسة هذا الموضوع، ولكن
معظم الذين كتبوا عن الإعراب كانت وجهتهم عكس وجهته، بل إن معظمهم
سعى إلى نقص الأدلة التي بنى عليها رأيه الموهوم^(١).

ويستهل الدكتور إبراهيم أنيس بحثه في كتابه «من أسرار اللغة» بقوله: «قصة
الإعراب ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل
الجزيرة العربية، ثم حيكت وتَمَّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول
الهجري، أو أوائل الثاني، على يد قوم من صُناع الكلام، نشأوا وعاشوا معظم
حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح
الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكُتَّاب والخطباء والشعراء من فصحاء
العربية، وشقَّ اقتحامه إلا على قوم سُئِلوا فيما بعد بالنحاة»^(٢).

ويتحدث عن نمو نفوذ النحاة على مرور الأيام، ثم يقول: «ونرى من كل هذا
أن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من
لعرب، وفرضوها على المحول من الشعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على
أصحاب انقراءات، فمن أين أتى لهم كل هذا السلطان؟ لا ندري، إلا أن نقول

(١) من أشهر من درس الموضوع من المحققين هم: علي عبد الواحد: «فقه اللغة» ص ٢١٠ -
٢١٦ وإبراهيم مصطفى: «إحياء النحو» ص ٢٢-١١٣. ومهدي المشرومي: «مدونة الكوفة»
ص ٢٤٣-٢٥٩ وصبيح الصالح: «دراسات في فقه اللغة» ص ١١٧-١٤٠. وإبراهيم
السامرائي: «فقه اللغة المقارن» ص ١١٧-١٢٤. ومحمد الأنطاكي: «الوجيز في فقه اللغة»
ص ٢٩٥-٣١٣. وفزاد توزي: «في أصول اللغة والنحو» ص ١٧٧-١٩٣. وداود عبده:
«أبحاث في اللغة العربية» ص ٩٧-١٢٩. وخليل يحيى نامي: «دراسات في اللغة العربية»
ص ١٨-٢٥. ومصطفى عبد التواب: «فصول في فقه العربية» ص ٣٢٧-٣٥١.

(٢) من أسرار اللغة ص ١٩٨.

إن تلك القواعد الإعرابية رغم وجود أساس لها في لغة العرب، قد سكّتها السحرة نسبيّاً حديثاً فيه من قياسهم وابتكارهم قَلْبٌ غير قليل، وإن تلك الأصول لإعرابية قد بدت للناس في صورة علم جديد أو اختراع حديث، من أنقذها منهم بالخطوة عند أولئك النقاد العتاة أصحاب النحو، وارتفع بعمه عن مستوى لعامة إلى مستوى الخاصة من الناس، وهكذا أصبح الإعراب شعار العصر أيام الرشيد والمأمون، وفي تلك العصور الإسلامية الراهرة، ومرت الأيام على تلك الأصول الإعرابية فازدادت رسوخاً، وأصبحت تحلّ من نفوس المتعلمين مكانّ التقديس والعبادة^(١).

ويتساءل في المبحث الثاني من الموضوع (هل للإعراب آثار باقية؟) ويقول: «بدأنا البحث باستعراض اللغات السامية، لعنا نظفر فيها بأثر واضح لظاهرة الإعراب، فلم نعثر في السريانية على شيء، ثم لم نعثر في العبرية إلا على عدد من الكلمات التي تنتهي بتلك الهاء التي تدل على الاتجاه . أما الآرامية فلا إعراب فيها ولا أثر لإعراب»^(٢) ولكنه في بحثه عن آثار الإعراب الباقية في اللغات السامية لم يتعرض للإعراب في الأكديّة والحبشية والأوجاريتية، مع أن هذه بلغات الثلاث من أهم اللغات السامية في موضوع الإعراب^(٣).

وبعد أن يوازن بين الإعراب في العربية وبين ما يشه الإعراب في اللاتينية يقول: «وقد اتجهنا في تفسير ظاهرة الإعراب إلى رأي جديد له ما يدعمه من نصوص النحاة ومن روايات قديمة، ولا يس هذا الرأي جوهر اللغة في قنبل أو كثير، فلا نختل به المعاني، ولا نتغير الصيغ والأساليب، ولكنه يفسر لنا تلك لظاهرة تفسيراً علمياً مؤسساً على النظريات الصوتية الحديثة، ومنسجماً مع ما

(١) المصدر نفسه ص ٢٠٩

(٢) المصدر نفسه ص ٢١٢.

(٣) انظر إبراهيم السامرائي فقه اللغة المقارن ص ١١٨-١١٩، ورمضان عبد الوهاب

فصول في صه العربية ص ٢٢٩ ٢٣٣.

براه في اللهجات العربية الحديثة التي ليست إلا تطوراً للهجات القديمة^(١).

وتتلخص نظرية الدكتور إبراهيم أنيس الحديثة حول الإعراب في الآتي^(٢)

١- ليس للحركة الإعرابية مدلول، فلا تدل الحركات الإعرابية على فعلية أو مفعولية أو إصافة أو غير ذلك.

٢- هذه الحركات لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير العال لوصول الكلمات بعضها ببعض، بمعنى أنها حركات للتخلص من التقاء الساكنين، عند وصل الكلام، وأن معنى الفاعلية والمفعولية لا يستفاد من هذه الحركات، وإنما من موقع كل من الفاعل والمفعول في الجملة العربية.

٣- هناك عاملان تدخلان في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين، أولهما: إثار بعض الحروف لحركة معينة، كإثار حروف الحلق للفتحة مثلاً، وثانيهما: الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة.

٤- سَمِعَ النحاة القدماء هذه الحركات، فأخطأوا تفسيرها، حين عُدوها علامات على الفاعلية والمفعولية وغيرها، في حين أنها لا تعدو أن تكون حركات وصل بين الكلمات

٥- وحين اعتقد النحاة أنها حركات إعرابية، حركوا أواخر الكلمات التي لا دهي إلى تحريكها، لنطرد قواعدهم، فقالوا مثلاً: (الرجلُ قائم) بصم اللام من (الرجل) وكان يكفي أن يقال: (الرجل قائم) بتسكين اللام، إذ لا توجد ضرورة تدعو إلى تحريكها.

٦- أحداث التي ليس فيها ما يدعو إلى تحريك الأخر جاءت في الشر ولشعر على أسواء، ولا يؤثر ذلك على وزن الشعر من الناحية الذوقية، وإن كان يحذف ما يشترطه العروضيون في بعض الأحيان.

(١) من أسرار اللغة ص ٢١٩.

(٢) انظر، رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص ٢٣٠ ٢٣٢.

٦ أما الْمُتَرَبُّ بالحروف فكانت إحدى صوره تخص قبيلة معينة، والصور الأخرى تخص قبائل أخرى، ولكن النحاة جمعوا كل هذه الصور، وخصوا كل صورة منها بحالة إعرابية معينة، فهو يفترض مثلاً أن هناك قبائل عربية كانت تنطق المثنى بالياء في جميع الحالات، ثم تطورت هذه الياء فصارت ألماً عند بعض القبائل في جميع الحالات، ولم يفهم النحويون سر الموصوع، فجمعوا بين الصورتين، وخصُّوا الأولى بحالتي النصب والجر، كما حصوا الثانية بحالة الرفع^(١)

تلك هي خلاصة نظرية الدكتور إبراهيم أنيس، وهي تعني بوضوح أن اللغة لعربية قبل عصر أوائل النحاة لم يكن فيها ما نجده الآن من مظهر الإعراب بالحركات. الصمة والكسرة والفتحة، والإعراب بالحروف في باب المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة، وإنما كانت هناك حركات تستعمل في غير أطراد في أواخر بعض الكلمات توصلها إلى سهولة النطق، وكان هناك التزام لدى بعض القبائل في استخدام حرف معين فيما صار يعرب بالحروف، يخالف ما تلتزمه القبائل الأخرى. وحين جاء النحاة خلطوا، من غير وعي، تلك الظواهر اللغوية، وأضافوا إليها من أقيستهم المنطقية، ثم خرجوا إلى الناس بذلك النظام المعقد، الذي صار جزءاً أساسياً من نظام اللغة العربية.

وهذه النظرية لا تؤيدها الحقائق العلمية ولا الشواهد التاريخية، ومن ثم كانت عرضة للنقد من معظم اللغويين المعاصرين الذين درسوا الموضوع^(٢). وتتلخص الأدلة والشواهد التي رد بها اللغويون المحدثون تلك النظرية، وأكدوا من خلالها على أصالة الإعراب في اللغة العربية فيما يأتي^(٣):

(١) انظر للتفصيل: من أسرار اللغة ص ١٩٨-٢٧٤.

(٢) دافع عن بعض جوانبها: فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والبحر ص ١٨٧-١٩٣، وداود عبده: أبحاث في اللغة العربية ص ١٢٧-١٢٨.

(٣) انظر التفصيل عند رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص ٢٢٨-٣٤٧.

أولاً وجود الإعراب كاملاً في بعض اللغات السامية القديمة، كالأكدية وتشمل اللغتين البابلية والآشورية في عصورهما القديمة، ووجود حالات إعرابية في بعض اللغات السامية الأخرى كالأوجاريتية والحيتية وغيرهما

ثانياً القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواتراً بالرواية الشفوية الموثوق بها، جيلاً بعد جيل، وصل إلينا مُعَرَّباً، وهو أكبر دليل على أصالة الإعراب في اللغة العربية.

ثالثاً الرسم القرآني، الذي نُقِلَ إلينا متواتراً يؤيد وجود الإعراب في العربية الفصحى، وأنه ليس من اختراع النحاة، خاصة في حالة المنصوب المنون ولمعرب بالحروف. وكان قد أشار إلى هذه الناحية الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه «فقه اللغة» إشارة موجزة^(١).

رابعاً: الشعر العربي بمواريه وبحوره لا يقل نظرية الدكتور إبراهيم أنيس بحال من الأحوال.

خامساً: الأخبار الكثيرة التي وصلت إلينا، والتي تدل على فطنة العلماء فيصدر لأول إلى هذه الحركات الإعرابية ومدلولها، وعيهم مَنْ يَحِيدُ عنها ممن فسدت ألسنتهم بمخالطتهم للأعاجم.

(١) قد (ص ٢١٥) فإن في رسم المصحف العثماني منه - مع تجرده من الأعاجم ولشكل - لدليلاً على سبب هذا المذهب، وذلك أن المصحف العثماني يمرر إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون، المؤمنات...) وعلامة إعراب المنصوب لمون (رسولاً، بصيراً...) وهلم جرا ولا شك في أن المصحف العثماني قد دُوِّنَ في عصر سابق بأمْدٍ غير قصير لعهد علماء البصرة والكوفة الذين تُنسب إليهم هذه المذهب انقاسدة اختراع قواعد الإعراب وانتظر: رمضان عيد التواب: فصول في منه العربي ص ٣٤٢

سادساً. كان العلماء في القرون الهجرية الأولى يسمعون الإعراب بكل دقائقه من الأعراب الذين كانوا يلقونهم على نحو ما تصور تلك الأحبار المنقولة عن النحويين المتقدمين.

وبعد هذا العرض الموجز لتاريخ قضية الإعراب عند القدماء والمعاصرين ستقل إلى الجانب الآخر من البحث، وهو دراسة ظاهرة الإعراب من خلال رسم المصحف، وبيان ما يمكن أن يقدمه رسم المصحف في تأكيد أصالة الإعراب في اللغة العربية وفي تلك المراحل الباطلة التي تنسب إلى النحويين اختراعه

الفصل الثاني

ظاهرة الإعراب في ضوء رسم المصحف

المبحث الأول

تاريخ رسم المصحف

وأهميته في دراسة ظاهرة الإعراب

رسم «المصحف» يعني طريقة كتابة كلمات القرآن في المصاحف، من حيث عدد لحروف ونوعها، لا من حيث شكل الخط وجماليته، ورسم المصحف أحد علوم القرآن التي حظيت بعناية واحترام علماء السلف، فكتبوا فيه كتباً كثيرة منذ بداية تدوين العلوم الإسلامية، كان لها أكبر الأثر في المحافظة على طريقة كتابة الكلمات في المصاحف، حتى وقتنا الحاضر.

وترجع صور الكلمات في رسم المصحف إلى سنوات خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - على أقل تقدير، فإن رسول الله ﷺ أمر أصحابه بكتابة القرآن على ما تيسر لهم من قطع وألواح، وقد «قُبِضَ النبي ﷺ ولم يكن القرآن جُمعَ في شيء»، وإنما كان في الكرايف والعصب، كما قال الإمام محمد بن شهاب الزهري^(١) «وَجُمِعَتْ تلك القطع المتفرقة التي كُتِبَ عليها القرآن في صحف منظمة في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه بعد الخشية من صياح شيء

(١) «نظر: الطبري جامع البيان ٢٨/١، والسيوطي: الإتقان ١/١٦٤. والكرايف والعصب هي أصول سبع النخل، وهي بعض ما كان القرآن يكتب عليه في ذلك الوقت.

من القرآن بموت حفظه أو تلف بعض ما كُتب عليه^(١)

وفي حدود سنة خمس وعشرين من الهجرة أمر الخليفة الراشد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أربعة من الصحابة، وهم: زيد بن ثابت، كاتب الوحي للنبي ﷺ الذي قام بجمع القرآن في الصحف في خلافة أبي بكر الصديق، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أمرهم بانتساخ عدة نسخ من الصحف التي كان القرآن جُمعَ فيها في خلافة صدیق - رضي الله عنه -، ثم أرسل إلى كل مصر من الأمصار الإسلامية بنسخة مما نسخوا، وأمر بإحراق ما سوى ذلك من صحف أو مصاحف، وصار المسلمون يتسخون مصاحف لهم من تلك النسخ التي أرسلت من المدينة^(٢) وتوحدت بذلك المصاحف التي بأيدي المسلمين، سواء أكان ذلك في الترتيب أم كان في رسم الكلمات منذ ذلك التاريخ إلى الوقت الحاضر

وقد صارت طريقة كتابة الكلمات في المصاحف التي أمر عثمان - رضي الله عنه - بانتساخها وتوزيعها على الأمصار مما يحرص المسلمون على الالتزام به والمحافظة عليه، وظهر في أوائل عصر التدوين علماء درسوا المصاحف الكبار لعتيقة التي أرسلت من المدينة في خلافة عثمان، وألّف علماء كل مصر رسائل وكتباً في وصف طريقة رسم الكلمات في تلك المصاحف، ولا يزال الكثير من تلك الكتب موجوداً إلى زماننا يحكي صورة الكتابة العربية في أوائل القرن الهجري الأول، قل أن يظهر علماء العربية، ويُقنّوا قواعد اللغة، فكانت الكتابة آنذاك لا تخضع لقواعد مدونة بقدر ما تستجيب لتقاليد كتابية موروثة، ولرعاية جسر الكاتب وهو يحاول تمثيل الصور النطقية للكلمات بقدر ما تسمح له طبيعة الكتابة.

(١) انظر التصحيح الحارثي الجامع الصحيح ٨٩/٦-٩٠، والركشي البرهان ١/٢٣٣، والسيوطي: الإتقان ١/١٦٥.

(٢) انظر الحارثي الجامع الصحيح ٢٢٦/٦، والركشي: البرهان ١/٢٣٦، والسيوطي: الإتقان ١/١٦٩.

ومما يميز الكتابة العربية في الفترة التي ظهر فيها الإسلام أنها كانت حالية من علامات الحركات ومن نقط الإعجام المميزة للحروف المتشابهة في الشكل^(١) وقد كُتبت المصاحف الأولى على ذلك النحو مجردة من علامات الحركات ولإعجام^(٢) ولم تمض إلا سنين قليلة حتى ابتكر أوائل علماء العربية طريقة لتمثيل الحركات في الكتابة، ابتدأها أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) بطريقة النقط المدورة الحمراء، ونقطة فوق الحرف للفتحة، ونقطة تحت الحرف للكسرة، ونقطة أمام الحرف للضممة، وللتوين نقطتان^(٣). ثم جاء التحليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) بطريقة الحروف الصغيرة التي لا تزال نستخدمها إلى وقتنا الحاضر^(٤) وفي الفترة بين عصر أبي الأسود وبين عصر التحليل ابتكر نصر بن عاصم (ت ٩٠هـ)، ويحيى بن يعمر (ت قبل ٩٠هـ) البصريان طريقة إعجام الحروف المتشابهة في الصورة بواسطة النقط، التي لا تزال نستخدمها إلى اليوم في الكتابة العربية^(٥).

والذي يهمنا في هذا البحث هو رسم المصحف قبل أن تضاف إليه علامات الحركات ونقط الإعجام، والذي يسمى أحياناً بالرسم العثماني، نسبة إلى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - لأنه هو الذي أمر بنسخ المصاحف التي حافظ المسلمون على رسمها، لأنها تمثل نص القرآن الكريم الذي تلفاه الصحابة عن رسول الله ﷺ فلا مجال لأي تغيير في طريقة رسم الكلمات خشية أن يؤدي ذلك إلى تحريف في النص القرآني، ولم تؤثر إضافة علامات الحركات ونقاط الإعجام إلى رسم المصحف على طريقة كتابة الكلمات فقد ظل الهيكل العام

(١) انظر: جواد علي: تاريخ العرب قبل الإسلام ٢٧١/٧-٢٧٨.

(٢) انظر: الداني: المحكم ص ١٠، والسيوطي: الإتيان ١٦٠/٤.

(٣) الداني: المحكم ص ٦، والسيرافي: أخبار النحويين البصريين ص ٦١، وابن السكيت: المعجم ص ٤٠.

(٤) الداني: المحكم ص ١١، والسيوطي: الإتيان ١٦٩/٤.

(٥) العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٢، وحمزة بن الحسن الأصمهاني: التنبيه على مطوئ التصحيف ص ٢٧.

رسم الكلمة كما هو، وأضيفت العلامات أسفل الحرف أو أعلاه، من غير أن يُتمسَّ الشكل العام لرسم الكلمة بأدنى تغيير.

وهناك ما يدعو إلى الثقة بوصف العلماء لرسم المصاحف الأولى القديمة، فدينا شواهد تاريخية تدل على مقدار التحري والدقة في وصف طريقه رسم الكلمات في تلك المصاحف، فلو نظرنا في كتاب (المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار) للمحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، وهو من أحلَّ الكتب المؤلفة في هذا الموضوع، لوجدناه يذكر دائماً تمحصر العلماء للمصاحف القديمة للوقوف على رسم الكلمات فيها، ومحاولته هو التأكد مما ينقله من وصف العلماء بالنظر في مصاحف الأمصار القديمة الموجودة في زمانه، من مثل قوله: «قال أبو عمرو: ورأيت أكثر مصاحف أهل المدينة والعراق قد انتفت على حذف الألف»^(١). وقوله: «وقد تتبعت ذلك في مصاحف أهل العراق فرأيتها لا تختلف في رسم ذلك كذلك». ومثل قوله: «... حدثنا أبو عبيد قال: (على) و(لدى) و(إلى) كُتِبَ جميعاً بالياء. وأما (حتى) فالجمهور الأعظم بالياء ورأيتها في بعض المصاحف بالألف قال أبو عمرو: وقد رأيتها أنا في مصحف قديم كذلك بالألف، ولا عمل على ذلك، لمخالفة لإمام ومصاحف الأمصار»^(٢)

وقد حفظ الحطاطون جيلاً بعد جيل - إلى حد كبير - على صور الكلمات في المصحف، سواء أوافقت القواعد الإملائية التي نظمها علماء العربية أم لم توافقها. قال الداني في كتابة المقنع: «سئل مالك رحمه الله هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء، فقال: لا، إلا على الكتِّة الأولى». قال أبو عمرو: ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة»^(٣) وسئل مالك عن الحروف تكون في المزان مثل الواو والألف، أترى أن تغير من المصحف إذا وجدت فيه

(١) المقنع ص ٢٥.

(٢) المقنع ص ٦٥، وانظر أيضاً ص ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٣

(٣) المقنع ص ٩ - ١٠.

كذلك؟ قال: لا. قال أبو عمرو. يعني الواو والألف الزائدتين في الرسم لمعنى،
المعنويتين في اللفظ...^(١)

أما أهمية رسم المصحف في دراسة ظاهرة الإعراب فتكمن في خاصة من أهم
حواصير الكتابة، وهي أن الكتابات عموماً أقل تطوراً من اللغة المنطوقة، فتحتفظ
الكتابة بصور أشكال منطقية قد زالت من الاستخدام الفعلي. وقال فال اللعوي
لعرسي فديس: «إن السبب الأساسي لأزمات الرسم ينحصر في استحالة
مسيرة الرسم لحركة اللغة»^(٢). وقال الدكتور علي عبد الواحد وافي: «إن جمود
الرسم على حاله القديمة يفيد الباحث في اللغات أكبر فائدة، فهو يعرض له
صورة صحيحة لأصول الكلمات ويَقْمُ على ما كانت عليه أصواتها في أقدم
عصور اللغة، فالرسم للألفاظ أشبه شيء من هذه الناحية بالمتحف للآثار»^(٣).

فالنظر إلى رسم المصحف في صورته القديمة المجردة من العلامات، وتأمل
أشكال رسم بعض الكلمات سوف يجد القارئ مفيداً في ما نحن بصدد
لحديثه من الدلالة على أصالة الإعراب في اللغة العربية وأنه كان موجوداً
قبل عصر أوائل النحاة، وأنه ليس من اختراعهم.

وأهم نقطة في الموضوع هنا هي أن صور الكلمات في رسم المصحف سابقة
لعصر النحاة، وأنها كتبت بأيدي الصحابة في وقت لم تكن الكتب قد دُوِّنت،
فالقرآن هو أول كتاب عرفته العربية، ولم تكن اللغة قد دُرِسَتْ ووُضِعَتْ
قواعدها، ولم تكن قواعد الإملاء قد دُوِّنت ليسير عليها الكتاب، إذ كانت الكتابة
عربية - آنذاك - في صورتها البسيطة الأولى التي كانت تحصى - في أيدي
الكتاب - لعاملين، الأول: التقاليد الكتابية الموروثة غير المدونة، والثاني:
استجابة الكاتب للظواهر النطقية التي يريد تدوينها.

(١) المقع ص ٢٨

(٢) اللغة ص ٤٠٨

(٣) علم اللغة ص ٢٧٨.

وإذا كان رسم المصحف يُقَدِّمُ لنا ما نستدل به على وجود الإعراب في اللغة العربية، وقت نسخ المصاحف، كان ذلك أكبر دليل على بطلان نظرية اختراع الحويز للإعراب، لأن الرسم دليل مادي غير قابل للتزوير أو الرد، على ما سنحاول بيانه في الصفحات التالية، إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني

دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحروف

وأصل الإعراب أن يكون بالحركات، فالرفع بالصيغة، والنصب بالمتحة، والجعر بالكسرة، والجزم بالسكون، وتنوب الحروف عن الحركات، وينوب الحذف عن السكون، في بعض المواضع^(١).

وسوف أبدأ بالكلام على الإعراب بالحروف، وهو فرع من الإعراب بالحركات لأن دلالة رسم المصحف عليه أظهر من دلالة على الإعراب بالحركات، فالحركات لم تكن لها علامات في الرسم وقت كتابة المصاحف الأولى، والاستدلال بالرسم عليها يحتاج إلى بعض المقدمات.

ويقرر النحويون أن الحروف تنوب عن الحركات في إعراب جمع المذكر السالم، والمشى، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة. فجمع المذكر السالم يُرفع بالو، ويُصب ويُجرُ بالياء، بعدهما النون المفتوحة، نحو: أفلح المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين^(٢).

والمشى يُرفع بالآلف، ويُصب ويُجرُ بالياء، بعدهما النون المكسورة، نحو: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين^(٣).

والأسماء الخمسة، وهي: أب، وأخ، وحم، وفم، وذو بمعنى صاحب، ترفع بالو، وتنصب بالآلف، وتجرُ بالياء، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم، وذلك

(١) انظر سيويه الكتاب ١٣/١، وابن يعيش. شرح المفصل ٥١/١، وابن مالك. تهيل انعراد ص ٨

(٢) سيويه. الكتاب ١٨/١، والسيوطي. جمع الهوامع ٤٥/١

(٣) سيويه. الكتاب ١٧-١٨، والسيوطي: جمع الهوامع ٤٠/١

قولك هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك وهلم جرا^(١).

والأفعال الخمسة، وهي ما كان على مثال: تفعلان وتفعلون وتفعلون وتفعلين، تُرفع بثبوت الون وتُنصب وتُجزم بحذفها، نحو: هما يعلان، ولم يعل، ولن يعل، وهم يفعلون، ولم يفعلوا، ولن يفعلوا. وأنت تفعين، ولم تفعلي، ولن تفعلي^(٢).

هذه الأنواع الموحدة التي يقررها النحويون لها في كتب النحو تفصيل، وشواهد كثيرة، نستغني بذكرها هناك عن إيرادها هنا لعدم حاجة البحث إلى تفصيلها وإنما أوحزنا ذكرها لنقف بعد ذلك على ما قال فيها أصحاب النظرية الحديثة، وما يقدّمه لنا رسم المصحف بصورها.

عقد الدكتور إبراهيم أنيس في (قصة الإعراب) مبحثاً بعنوان (رأي في الإعراب بالحروف) قال فيه: «فرغ السعاة من تفسيرهم للضم والكسر والفتح في أواخر الكلمات العربية، وأطمأنت نفوسهم لهذا التفسير، وسَمَوْهُ الإعراب بالحركات، ثم عمدوا إلى تلك الكلمات والصيغ التي لم يستطيعوا فيها تغييراً أو تحويراً كامشئ وجمع المذكر السالم وما يسمى بالأفعال الخمسة والأسماء الخمسة، فطَبَّقُوا عليها أصولهم وقواعدهم، ولما رأوا أن للمثنى صيغتين، وجمع المذكر السالم صيغتين، ولكل من الأفعال الخمسة صيغتين، اتخذوا إحدى الصيغتين للرفع واتخذوا الأخرى لغير الرفع، وقرروا في كتبهم أن صيغة المثنى (الرجلان) تستعمل في حالات الرفع، ولكن (الرجلين) في حالتي النصب والجزم، وأن صيغة الجمع (المسلمون) خاصة بحالات الرفع، ولكن (المسلمين) تستعمل في حالتي النصب والجزم، وأن صيغ الفعل (يكتبون، يكتبان، تكتبين... إلخ) تستعمل في حالة الرفع، ولكن (يكتبوا، يكتباء، تكتبين... إلخ) خاصة بحالة النصب والجزم أما ما سعى بالأسماء الخمسة فقد رأوا لكل منها ثلاث صيغ، خَصُّوا إحداها

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٥١/١، والسيوطي: معجم الهوامع ٢٨/١.

(٢) سيويه: الكتاب ١٩/١-٢٠، والسيوطي: معجم الهوامع ٥١/١.

بالرفع، والثانية بالجر، والثالثة بالنصب، وهي على الترتيب: أخوك، أخيت، أهلك

غير أنا نُفسِّرُ اختلاف الصيغ في هذه الكلمات تفسيراً آخر^(١).

وتفسير الدكتور إبراهيم أيس يتلخص في قوله: إن الصيغة الأصلية للمثنى كانت تلك التي حصها النحاة بالنصب والجر، أي (الرجلين)، فهي التي كانت وحدها شائعة، فيما يظهر، في اللغة السامية الأولى، ثم أصابها تطور صوني في فروع هذه اللغة، ولا شك في أن القبيلة الواحدة كانت تلتزم صيغة واحدة من صيغتي المثنى، وأن النحاة حين همَّوا بوضع قواعدهم ووجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل، خَصَّصُوا الصيغة التي بالالف لحالة الرفع، والصيغة الأخرى لحالتي النصب والجر^(٢).

ويقول عن جمع المذكر السالم: وحد النحاة لهذا الجمع صيغتين أيضاً موزعتين بين القبائل، منهم من كانوا يؤثرون الصيغة التي بالواو، نحو (مسلمون) في كل الحالات، وهؤلاء هم القبائل الدوية الذين رُمِزَ لهم في الروايات القديمة باسم قبيلة (تميم)، والآخرين كانوا يؤثرون الصيغة التي بالياء نحو (مسلمين)، وهؤلاء سكان الحجاز ومنهم قريش. ثم خَصَّصَ النحاة الصيغة الأولى بالرفع والصيغة الأخرى بحالتي النصب والجر^(٣).

ويقول عن الأفعال الخمسة: لكل منها صيغتان أيضاً، إحداهما تنتهي بالون، والأخرى قد سقطت منها هذه الون. ويقول عن الأسماء الخمسة: يظهر أن كل قبيلة كانت تلتزم صيغة واحدة من صيغها الثلاث^(٤).

ويحتسب تفسيره بقوله: «وهكذا نرى مما تقدم أن ما سَمَّاه النحاة إعرافاً

(١) من أسرار اللغة ص ٢٧٠

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧٠-٢٧١.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٧٢.

(٤) المصدر نفسه ص ٢٧٣.

بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة، ولا يكاد يعدو - كما رأيت في عرصا السريع - أنه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللهجات لسامية، ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة، لا يحررون عنها في كل الحالات والمواضع^(١).

أرأيت أخي القارئ مبلغ الجراءة في اتهام علماء العربية في تزيف الحقيقة اللغوية، لأن الدكتور إبراهيم أنيس يقرر «أن ما صَنَعَهُ النحاة إعراباً بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة»، وأن النحاة - في رأيه - سمعوا من كل قبيلة طريقة في نطق هذه الكلمات فمزجوا بينها، وجعلوا نطق كل قبيلة خاصة بنحاة إعرابية، فهل يصح هذا الزعم، وهل يصح ذلك التفسير؟

في رسم المصحف نجد الحواب، ونجد الحقيقة اللغوية التي أريد لها التزييف، وفي رسم المصحف نجد براءة علماء العربية الذين ألهموا بأكبر حادثة تزيف في التاريخ، وهم الذين أفنوا أعمارهم في خدمة اللغة العربية ونيسر دراستها

إن رسم الكلمات في المصحف لم يتغير في شكله العام من حيث عدد لحروف التي يتكون منها رسم الكلمة، وإن كان نوع الخط قد لحقه بعض التحسين، وسوف نعتمد في دراستنا لظاهرة الإعراب هنا على طريقة رسم عدد من الكلمات في المصحف، لتكون دليلاً يثبتاً يؤيد القواعد النحوية التي يقررها علماء العربية ويؤكد أصالة الإعراب في اللغة العربية.

١ - الأسماء الخمسة:

قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلنَّاسِ الَّذِينَ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ غَضَبُهُ إِنَّ آيَاتِنَا لَتُفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٧﴾ أَقْبَلُوا يُوسُفَ وَأَوْاطَرَحُوهُ أَرْضًا يَحُلْ لَكُمْ وَجَدَ أَيُّكُمْ رَتَّكُوْرًا مِنْ بَدِيْعِهِ قَوْمًا ضَالِّينَ ﴿٨﴾﴾ [يوسف: ٧-٩].

(١) المصدر نفسه ص ٢٧٤.

يد إعراب كلمة (أخ) و(أب) في هذه الآيات مطابق لما قرره السحويون في باب لأسماء الخمسة من رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء، ولا اختلاف بين القراء في قراءتها على نحو ما رُسِمَتْ، وليس هناك ما يشير إلى أن النحاة غيروا رسم الكلمات في المصحف لتناسب القواعد التي وضعوها، بل كانت على هذه الصورة قبل عصر النحاة بسنين طويلة، وظلت كذلك إلى زماننا، وهي تصع أمام أعين من يتشكك في ظاهرة الإعراب الدليل النهائي الذي لا يمكن رده ولا التشكك فيه، لأن دلالة الرسم على الإعراب هنا كدلالة الآثار الحجرية على لحضارات القديمة، دلالة أكيدة لا تقبل التزوير.

ومن أمثلة هذا النوع من الكلمات التي رسمت في المصحف بما يطابق القاعدة السحوية (ذو) بمعنى صاحب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لِلَّهِ لَذُرْفَضْلًا عَلَى النَّاسِ وَلَئِنَّ أَسْعَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة].

﴿وَمَا أَفْلَحَ قَاعِدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبًى﴾ [الأنعام].

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل].

ففي الآية الأولى جاءت (ذو) بالواو لأنها مرفوعة، وفي الآية الثانية جاءت بالالف (ذا) لأنها منصوبة، وفي الآية الثالثة جاءت بالياء (ذي) لأنها مجرورة، وهذا عين ما يقوله النحاة في كتبهم.

٢- المثني.

ذل الله تعالى:

﴿وَلَمَنْ حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتُ﴾ [الرحمن].

﴿فِيهَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ [الرحمن].

﴿يَسْمَانِ كُلٌّ فِيكُمْ رَوْحَانِ﴾ [الرحمن].

﴿وَحَيَّ الْجَنَّتَيْنِ دَانِ﴾ [الرحمن].

﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الذاريات].

﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾ [النساء].

﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [النساء].

﴿ أَلَمْ تَحْمِلْهُنَّ عَنِينٍ ﴾ [البلد].

إذا لاحظنا الكلمات التي جاءت بصيغة المثنى في هذه الآيات أدركنا مطابقة لقاعدة السحوية التي يقررها النحاة في باب المثنى، لما يدل عليه رسم هذه الكلمات في المصحف (جستان - جنتين)، (زوجان - زوجين)، (الوالدان - الوالدين)، (عيان - عينين)، فرُفِعَ المثنى - إذن - بالالف، ونصبه وجره بالياء، لا ريب في ذلك. وهو الجاري في لغة العرب، وصَدَّقَ النحاة في ما دَوَّنُوهُ في كتبهم، وَرَهْمَ مَنْ ظَنَّ خلاف ذلك.

٢- جمع المذكر السالم:

قال الله تعالى:

﴿ لَا يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران].

﴿ لَا يَتَّبِعُ الْقَوْمُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ خَيْرٌ أُولَئِكَ السَّارِقُونَ وَالْمُنَافِقُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَصَلَّ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَتْلِ بَرًّا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ لَنَفْسٍ وَفَصَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَتْلِ بِأَجْرٍ عَظِيمًا ﴾ [النساء].

﴿ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ ﴾ [النور].

إن رسم هذه الكلمات (المؤمنون - المؤمنات) و(الماعدون - الماعديات) و(المجاهدون - المجاهدات) و(الطيبون - الطيبات) مرة بالواو ومرة بالياء إنما يؤكد القاعدة السحوية الخاصة بجمع المذكر السالم، فترسُم الكلمة بالواو أو الياء تبعاً لموقعها في الجملة، فما جاء بالواو فهو فاعل أو مبتدأ، وما جاء بالياء فهو منصوب على المفعولية أو مجرور بالحرف أو الإضافة.

٤ الأفعال الخمسة:

قال الله تعالى:

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ [الصافات].

﴿ فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَلَوْلَا تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة]

﴿ وَتَسْتَعِذُونَ مَصَافِحَ لَكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الشعراء].

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ ﴾ [النساء].

﴿ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ [النمل].

﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَا نَسْجَرٌ يَأْتِيكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسَحَابٍ مِّمَّنْ يَأْتِ الْفِتْنَىٰ ﴾ [طه]

﴿ إِنْ يُرِيدَنَّ إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ [النساء].

إن ملاحظة صيغ الأفعال الخمسة الواردة في هذه الآيات القرآنية تُبين أطراد لقاعدة السحوية التي يقررها علماء العربية من رفع هذه المجموعة من الأفعال بثبوت انون، ونصبها وجزمها بحذف النون، على نحو ما نجد في (تفعلون - لم تفعلوا - لن تفعلوا) و(تتحدون - لا تتخذوا) و(انظري - تأمرين) و(يريدان - أن يخرجاكم - يذهب - إن يريدنا).

ومن كل ما تقدم من شواهد الرسم الخاصة بالكلمات التي تعرب بالحروف، وهو قبل هذا مما ورد في المصحف من هذا النوع، يظهر جلياً أنَّ النظرية التي تفسر إعراب هذه الكلمات بتعدد اللهجات، وأن كل صيغة تخص لهجة من اللهجات العرب، وأن السحاة اتخذوا بعض الصيغ للرفع وأخرى للنصب أو الجزم أو الحرم نظرية راقية لا تقوم على أساس علمي ولا دليل تاريخي.

إن رسم المصحف يعرض لنا مثال اللغة العربية التي يتكلمها أهل مكة ومن حاورهم، وقت نزول القرآن الكريم، وهي اللغة التي نزل بها القرآن، وكُتبت بها في المصحف^(١) وقد روى البخاري أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال للثلاثة الذين كانوا يعملون مع زيد بن ثابت في نسخ المصاحف: «إذا احتسبتم أستم وريد من ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فيما يرون بلسانهم»^(٢)

فهذه الصيغ المتعددة للأسماء الخمسة والأفعال الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم لم تكن من تلفيق النحاة، وإنما هي تمثل لغة أجيال من العرب الذين عاشوا في فترة ظهور الإسلام في الحجاز وأنحاء أخرى من الجزيرة العربية، ورسم المصحف يؤكد ويؤيد ما ذكره النحاة في كتبهم من القواعد التي تشرح طريقة العرب في معاملة هذه المجموعة من الكلمات.

وهذا لا ينفي أن يكون من العرب مَنْ نطق بتلك الكلمات على نحو يخالف القواعد التي استنبطها النحاة من جمهور كلام العرب، ولكن ذلك يدخل في باب الشاذ الذي يُحْفَظ ولا يُعَارَضُ به الشائع الكثير المطرد، والنحاة لم يغفلوا عن تدوين ما كانوا يسمعون من أمثلة خارجة عما جرى عليه العرب عامة، ولكنهم يعدونه من باب الشاذ الذي يُحْفَظ ولا يقاسُ عليه.

إن رسم المصحف يقدم دليلاً جديداً يؤكد ما قدمه جمهور علماء العربية في لقديم والحديث من أدلة تاريخية ولغوية ترد نظرية اختراع الإعراب، وهو كاف لإقناع أولئك الذين لا يرضون من الحقيقة إلا بما يُلمَسُ ولا يؤمنون إلا بما يُدَقُّ أو يُشَمُّ، فإن ظواهر الرسم شواهد قائمة، قاومت عوادي الدهر أكثر مما قاومتها صخور أسية الحضارات المديمة، ورعتها جهود أجيال علماء الأمة الإسلامية، فُحِطَتْ في قماطير الكتب وفي سطور المصاحف، وهي تحكي أصالة الإعراب

(١) انظر: الداني: المقع ص ١١٤.

(٢) البخاري: الجامع الصحيح ٢٢٤/٦، وانظر: أبو شامة: المرشد الوجيز ص ١٠١

في العربية، وتقدمُ الدليل الأكيد على ذلك.

وإذا كان كل ما ذكرناه من شواهد رسم المصحف ينحصر في باب الإعراب بالحروف، فإن الرسم يقدم لنا شواهد تدل على أصالة الإعراب بالحركات نفس القوة، ونفس الدرجة من الوضوح، وإن كان الأمر هنا يحتاج إلى الوقوف عند قصبا لعونة وتاريخية تساعد في كشف تلك الأسرار المحبوة في رسم المصحف، التي تدل على أصالة الإعراب بالحركات في اللغة العربية، كما دلّ الرسم - من قبل - على أصالة الإعراب بالحروف.

المبحث الثالث

دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحركات

تشكك الدكتور إبراهيم أنيس في وجود نظام الإعراب بالحركات في اللغة العربية على النحو الذي بينه علماء النحو في كتبهم، وحاول أن يقدم تفسيراً لما طه علماء العربية إعراباً بالحركات فالنحاة القدماء في رأيه «قد سمعوا شيئاً وأخطأوا تفسيره، واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء، سمعوه في لهجات متعددة، وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية، وسمعوه في القراءات، قرآنية التي لا تكاد تحصى، ثم قل أن يتم لهم السماع، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تفعيد القواعد، بدأوا يفتقدون القواعد، فاختلطت عليهم الآراء وكثرت الأقوال، فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا، ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضاً»^(١).

ويبين الدكتور إبراهيم أنيس أن الذي سمعه النحاة وعدوه إعراباً ما هو - في رأيه - إلا حركة التحلص من النقاء الساكنين، التي تلحق أواخر بعض الكلمات، على عادة العرب في كراهة النقاء الساكنين، ويحدد نوع تلك الحركة، بحسب تصويره عوامل معينة تتعلق بنوع الحرف ونوع الحركات المجاورة، لا كون الكلمة فعلاً أو مفعولاً أو مضافاً كما يقول النحاة^(٢). ولكن النحاة استغلوا ذلك التنوع غير المطرد في حركة النقاء الساكنين «ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضاً».

وسوف نحاول هنا الوقوف عند دلالة رسم المصحف على وجود الإعراب في

(١) من أسرار اللغة ص ٢٤٩.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥٢ ٢٥٣.

العربية على نحو ما يقرره علماء النحو، دون محاولة تتع كل ما قاله الدكتور إبراهيم أنيس، وهو بصدد عرض نظريته، لأن ذلك يطول على القارئ، وهو لا يعود على البحث بكبير فائدة.

وفد كان رسم المصحف في فترة انتساخ المصاحف مجرداً من علامات الحركات، ومن نطق الإعجام، وهو ما أشار إليه علماء السلف، قال الداني «إن العرب لم يكن أصحاب شكلي ونقط»^(١). والحركات ونقاط الإعجام والعلامات الكتابية الأخرى التي نحتها في المصاحف ونستعملها في كتابتنا الآن تعود إلى فترة لاحقة لفترة التي انتسخت فيها المصاحف في خلافة عثمان - رضي الله عنه - على نحو ما أشرنا إلى ذلك في البحث الأول من الفصل الثاني

أما دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحركات فإنها ترتبط بطريقة رسم الهمزة في الكتابة العربية، ولما كانت الهمزة بعيدة المخرج في الحلق ثقل نطقها، فأسقطها بعض العرب من كلامهم في غير أول الكلمة، وهم أهل التسهيل من قبائل الحجاز ومنهم قريش. وحافظ عليها آخرون حيثما جاءت، وهم أهل التحقيق من قبائل نجد وشرقي الجزيرة ومهم تميم^(٢). قال أبو زيد الأنصاري: «أهل الحجاز وأهل مكة والمدينة لا يبرون - أي لا يهزرون - وقف عليها عيسى بن عمر فقال: ما أحد من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر»^(٣).

وفد انمكت طريقة نطق الهمزة على كيفية كتابتها، فكان للعرب طريقتان في رسم لهمزة، شاعت إحداهما، وهي التي نستخدمها إلى الآن في كتابتنا، وأهمت الأخرى قُسيِت، وهاتان الطريقتان هما:

الطريقة الأولى:

طريقة الذين يُحَقِّقُونَ الهمزة، حيث ترسم برمز الألف أيسا وقعت، وبأي

(١) أودان غير منشورة من كتاب المحكم ص ٤١١

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ١٠٧/٩ و ١١٦، ١٣٤/١٠.

(٣) الأزهري: تهذيب اللغة ٦٩١/١٥، وابن منظور: لسان العرب ١٤/١.

حركة تحركت، قال ابن السراج: «إن القياس والأصل كان في الهمزة أن تُكتب في كل موضع ألفاً، كما أنها تُكتب إذا كانت أول الكلمة ألفاً لا اختلاف في ذلك»^(١)

وقال ابن حني^(٢) «اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة، وإنما كتبت الهمزة واواً مرة وباءً أخرى على مذهب أهل الجحر في التحميف، ولو أُريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها ولا تكون فيه إلا محققة لم يجز أن تُكتب إلا ألفاً، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة، وذبت إذا وقعت أولاً، نحو: أخذ وأخذ وإبراهيم. فلما وقعت موقعاً لا بد فيه من تحقيقها، جُمع على كُتِبَها ألفاً البتة، وعلى هذا وُجِدَتْ في بعض المصاحف: (يستَهزأون) بالألف قبل الواو وُجِدَ فيها أيضاً: (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) بالألف بعد الباء، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق».

وقديماً تحدث الفراء عن هذه الطريقة في رسم الهمزة، في كتابه «معاني القرآن» وقال^(٣): «وأكثر ما يُكتب الهمز على ما قبله، فإن كان مفتوحاً كُتِبَ بالألف، وإن كان مضموماً كُتِبَ بالواو، وإن كان مكسوراً كُتِبَ بالياء وربما كتبها العرب بالألف في كل حال، لأن أصلها الف، قالوا: نراها إذا ابْتَدِئَتْ تُكتب بالألف في نصبها وكسرها وضمها، مثل قولك: أمروا وأمرت، وجئت شيئاً فقرأ، فذهبوا هذا المذهب قال: ورأيتها في مصحف عبد الله (شيئاً) في رفعه وخفضه بالألف، ورأيت يستهزؤون يستهزأون وهو القياس، والأول أكثر».

وذكر الفراء في أكثر من موضع أن المصاحف التي كتبها أهل الكوفة عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قبل أن يصل إليهم المصحف من المدينة

(١) كتاب الخط ص ١١٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ٤٦/١ ٤٧.

(٣) معاني القرآن ١٣٤/٢.

في حلافة عثمان، وقد كُتبت فيها الهمزة بالالف دائماً. قال^(١). «والهمزة في كتبه تكتب بالالف في كل نوع». وقال: «وذلك أن مصاحفه قد أُجْرِيَ الهمز فيها بالالف في كل حال، إن كان ما قبلها مكسوراً أو مفتوحاً أو غير ذلك»^(٢).

الطريقة الثانية:

طريقة الذين يُسهِّلون الهمزة، حيث تُكتب ألفاً في أول الكلمة، لأنها لا تُسهَّل، وتُكتب ياء أو واو أو ألفاً، في غير أول الكلمة، بحسب ما تؤول إليه الهمزة في التسهيل، قال الحافظ أبو عمرو الداني^(٣): «إن الهمز إنما تُرسم صَوْرُهُ على حسب ما تؤول في التسهيل». وقال ابن جني^(٤): «وإنما كُتبت الهمزة واو مرة وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف»، وهناك تفاصيل كثيرة تتعلق بكيفية تخفيف الهمزة، وطريقة كتابتها في هذه الحالة، لا نرى ضرورة لذكرها.

وقد نص علماء السلف على أن الذين كتبوا المصاحف رسموا الهمزة على طريقة أهل التسهيل، قال الداني^(٥). «والهمزة قد تُصَوَّرُ على المذهبين من التحقيق والتسهيل، دلالة على فشوعهما واستعمالهما فيها، إلا أن أكثر الرسم ورد على التخفيف، والسبب في ذلك كونه لغة الذين وَلُّوا نَسْخَ المصاحف زمن عثمان، رحمه الله، وهم قريش، وعلى لغتهم أَقْرَبُ الكتابة حين وقع الخلاف بينهم وبين الأنصار فيها، على ما ورد في الخبر الثابت المذكور في كتاب المرسوم»^(٦) فلذلك ورد تصوير أكثر الهمز على التسهيل، إذ هو المستقر في

(١) المصدر نفسه ١٣٦/٣.

(٢) المصدر نفسه ٢٢٠/٢.

(٣) المحكم ص ١٧٦.

(٤) سر صناعة الإعراب ٤٦/١.

(٥) المحكم ص ١٥١.

(٦) عنه يريد كتابه «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار» والبحر الذي يشير إليه

هو أحقادهم في رسم كلمة (التابوت) (انظر: المقنع ص ٤).

طباعهم والجاري على الستهم».

ونقل السيوطي عن أبي حيان أنه قال^(١): «والكُتَّابُ يَتَوَّاهُ الحِطَّ في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين. أحدهما أن التسهيل لغة أهل الحجاز، واللغة المحورية هي المصحى، فكان الكُتُبُ على لغتهم أولى. والثاني أنه خط المصحف فكان الياء عليه أولى».

وعلاقة طريقة كتابة الهمزة بدلالة رسم المصحف على أصالة الإعراب تسع من كون تسهيل الهمزة يعتمد على حركتها أو حركة ما قبلها، ومن ثَمَّ ارتبط رسمها في المصحف بحركتها هي، فإذا وقعت الهمزة في آخر الكلمة فإنها ترسم على حسب حركة ما قبلها، فإن كانت ضمة رُسمت على الواو، وإن كانت كسرة رُسمت على الياء، وإن كانت فتحة رُسمت على الألف، أما إذا كان ما قبل الهمزة المتطرفة ساكناً فإنها لا ترسم بحرف وإنما تُعَلَّمُ بالشكل على السطر^(٢).

وبدا كانت الهمزة متطرفة واتصل بالكلمة ضمير صار لها حكم المتوسطة، ومن هنا صار لحركتها أثر في طريقة رسمها، وحركة الهمزة المتطرفة إنما هي حركة الإعراب التي نتحدث عنها، بحيث صار الحرف الذي ترسم عليه الهمزة في هذه الحالة تحدده الحركة التي تلي الهمزة، وهي حركة الإعراب، ومن هنا نستطيع أن ندرس القواعد التي ذكرها الحاء عن الإعراب بالحركات على ضوء رسم الهمزة المتطرفة.

وموف مستخدم هذه الناحية من رسم الهمزة لدراسة الإعراب بالحركات من خلال مجموعتين من الأمثلة، الأولى تنصح فيها دلالة الرسم على وجود حركات الإعرابية كما حددها المحويون، من غير أدنى شك، ومن غير تطرق لاحتمال إلى الدليل والثانية أكثر تعقيداً، ولكنها بالتبحة تؤدي إلى ما أدت إليه

(١) انظر: معجم الهوامع ٢/٢٣٣

(٢) انظر: ابن السراج: كتاب الخط ص ١٢٠، وابن درستويه: كتاب الكتب ص ٣٢،

والداني: المقنع، ص ٦٢، والسيوطي: معجم الهوامع ٢/٢٣٤

لمجموعة الأولى، من الدلالة على أصالة الإعراب بالحركات في اللغة العربية، وهي لا تفل في نظرنا أهمية عن دلالة المجموعة الأولى، لأنها من جسدتها ومنتجها، وإذا لم تكن كافية لإقناع جميع القراء، كالمجموعة الأولى، فإنها لا شك سوف تكون كافية عند الكثير منهم

المجموعة الأولى:

قال الحافظ أبو عمرو الداني، رحمه الله تعالى، في كتابه «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار»^(١): «وكل همزة أتت بعد ألف، واتصل بها ضمير، فإن كانت مكسورة صُوِّرَتْ ياءً، وإن كانت مضمومة صُوِّرَتْ واوًا، لأنها إذا سُهِتَتْ جُمِلَتْ بين الهمزة وبين ذلك الحرف، فالمكسور نحو قوله: (ومن آباءكم) ومن نسائهم، وإلى أوليائكم، وبآبائنا، وعلى أرجائنا) وشبهه والمضمومة قوله: (جزأؤهم، وآبأؤهم، وأبنأؤكم، وفجأؤه، وأولياؤه، وأحبأؤه) وشبهه

«وإن كانت الهمزة مفتوحة أو وقع بعد المكسورة ياء وبعد المضمومة واو لم تُصَوِّرْ خطأً، لثلاثي يجمع بين صورتين، وذلك نحو: (آباءنا وأبنائكم وساءنا وساءكم، وأولياءه، وفمر جأه، وإسرائيل، ومن وراؤه، وشركاؤه، وجأؤكم، وبراءؤن) وشبهه».

وإذا نظرنا في الأمثلة التي أوردها الداني في ما رسمت فيه الهمزة واوًا أو ياء سم نجد تفسيراً لاختلاف رسم الهمزة إلا في اختلاف حركتها بحسب موقع الكلمة، فإذا جاءت مرفوعة رُسِمَتْ واوًا، وإذا جاءت مجرورة رُسِمَتْ ياءً وهذا هو عين الإعراب بالحركات، وهو ما نجده في الأمثلة التالية، قال الله تعالى:

﴿يَتْلُو آيَاتِ الْكِتَابِ لَا تَجِدُ فِيهَا مَأْمُورًا وَلَا نَهْيًا إِلَّا فِي اخْتِلَافٍ حَرَكَتِهَا بِحَسَبِ مَوْقِعِ الْكَلِمَةِ. فَإِذَا جَاءَتْ مَرْفُوعَةً رُسِمَتْ واوًا، وَإِذَا جَاءَتْ مُجْرُورَةً رُسِمَتْ ياءً. وَهَذَا هُوَ عَيْنُ الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ، وَهُوَ مَا نَجِدُهُ فِي الْأَمْثَلَةِ التَّالِيَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿يَتْلُو آيَاتِ الْكِتَابِ لَا تَجِدُ فِيهَا مَأْمُورًا وَلَا نَهْيًا إِلَّا فِي اخْتِلَافٍ حَرَكَتِهَا بِحَسَبِ مَوْقِعِ الْكَلِمَةِ. فَإِذَا جَاءَتْ مَرْفُوعَةً رُسِمَتْ واوًا، وَإِذَا جَاءَتْ مُجْرُورَةً رُسِمَتْ ياءً. وَهَذَا هُوَ عَيْنُ الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ، وَهُوَ مَا نَجِدُهُ فِي الْأَمْثَلَةِ التَّالِيَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

(١) المصحح ص ٢٦ ٢٧.

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا أَثَمَ وَمَلَأُوا كُرْسِيَّ رَبِّكَ اللَّهُ مَا أَنزَلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم].

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ رَبُّ آبَائِكُمْ الْأَوَّلِينَ﴾ [الدخان].

فلاحظ أن كلمة (آباء) قد اختلفت طريقة رسم همزتها، على هذا النحو (آباءكم - آباؤكم - آبائكم) وهذا الاختلاف في الرسم نتيجة لاختلاف حركة لهمزة، لأنها في الآية الأولى منصوبة بالفتحة، فتخفف الهمزة إلى حرف من حسن حركتها وهو الألف، ولم تُرسم ألفاً كراهة اجتماع حرفين من جنس واحد، وفي الآية الثانية جاءت مرفوعة بالضم، فتخفف إلى حرف من جنس حركتها وهو الواو، ولهذا رُسِمَتْ واواً، وفي الآية الثالثة جاءت مجرورة بالكسرة، فَتَخَفَّتْ إلى الياء وَتُرْسَمُ به.

قال ابن السراج^(١): «فإن كان قبل الهمزة ألف، وهو الذي يسمى الممدود، فأضفت إلى ضمير، قلت: هذا كساؤه، تكتبها على لفظ التخفيف، لأن الذين يحذفون يجعلونها بين الواو والهمزة، فتكتبها واواً، وتكتب: أخذت بكسائه وردائه بياء، لأنها إذا خففت جعلت بين الهمزة والياء».

ومن أمثلة هذا النوع، مما ورد في المصحف هذه المجموعة من الكلمات.

(أبناءكم - أبناؤكم - أبنائكم)

(أولياءه - أولياؤكم - أوليائكم).

(نساءكم - نساؤكم - نسائكم).

وهناك عشرات الأمثلة في رسم المصحف من هذا النوع الذي تخفف فيه طريقة الهمزة المنطرفة بحسب حركتها. وهذا دليل أكيد على أن الذين كتبوا المصاحف كانوا ينطقون بالحركات في أواخر الكلمات على نحو ما وصف علماء العرصة، ولو لم يكن الأمر كذلك لكتبوا الهمزة في الأمثلة السابقة على طريقة واحدة

(١) كتاب الحط ص ١١٩.

وردت دلالة الأمثلة السابقة على حركات الإعراب بشكل مؤكد، مفصولة على الضمة والكسرة، فإن رسم المصحف يقدم لنا مجموعة أخرى من الأمثلة تدل على أن الفتحة كانت تُنطق في أواخر الكلمات مثل الضمة والكسرة، وذلك في الأسماء المنونة المنصوبة، فإن كُتِبَ المصاحف كتبوا ألفاً في آخر هذا النوع من الكلمات، حرماً على قاعدة أن الأصل في الكلمة أن تُكتب مدوياً بها وموقوفاً عليها، والمنون المصوب يُوقف عليه بالألف بدل التنوين، إذا لم يكن الحرف الأخير تاء تانيث^(١). فوجود هذه الألف دليل على أن آخر هذا النوع من الكلمات كان يُنطق معتوحاً، كما وصف النحاة في كتبهم، وكما نجري على ذلك إلى الآن نطقاً وكتابة.

وقد جاء ذلك في رسم المصحف حلياً واضحاً، كما في قوله تعالى ﴿كَانَ نَظْوَعٌ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهِ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة] فإثبات الألف في (نظوع خيراً) دليل على وجود فتحة الإعراب في آخر الكلمة المنونة المنصوبة التي يوقف عليها بالألف، وعدم رسم الألف في الموضعين الآخرين دليل على أن الحركة هي غير الفتحة.

ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ لَكُمْ لَيْسَتُ فِي الْأَرْضِ عِدَّةٌ سِتْرِينَ﴾ ﴿قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ كَصَرْ يَوْمَ فَسَلَّيْنَا لَمَّا دِينِ﴾ [المؤمنون]، وقوله تعالى ﴿أَفَلَنْتَ مَسَارِكَةً بِمِثْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف] فوجود الألف في آخر كلمة (يوم) و(نفس) في موضع واحد في موضع آخر دليل على اختلاف حركة الآخر، وهذا الاختلاف هو الإعراب الذي يتغير بتغير موقع الكلمة، فالألف دليل على فتحة النصب في آخر الكلمة.

وهذا النوع من الكلمات المنونة المنصوبة التي رُسِمَتِ الألف في آخرها كثيرة جداً في المصحف، حتى إننا لنجد سوراً طويلة تكون رؤوس آياتها من هذا النوع من الكلمات، مثل الكهف ومريم. ونظرة واحدة في المصحف تكفي لبيان دلالة

(١) ابن دوسويه كتاب الكتاب ص ٨٩، والذاني. المقنع ص ٢٦.

الرسم على وجود الإعراب بالفتحة كما دل على وجود الإعراب بالصمة والكسرة.

ولعل في ما ذكرناه من أمثلة الرسم المتعلقة بالهمزة المتطرفة بعد ألف، التي بأحد حكم المتوسطة باتصال الضمائر بها، والأمثلة المتعلقة بالاسم الموصو المنصوب، ما يؤكد أن اللغة العربية كانت معربة بالحركات الثلاث لصمة والفتحة والكسرة، قبل وجود النحاة، لأن رسم المصحف يعود إلى فترة مبكرة من القرن الهجري الأول، فلم تكن هذه الظاهرة من اختراع النحاة، لأنها سابقة لعصرهم، وشواهد الرسم تؤكد أن النحاة كانوا صادقين في الفوائد التي يسوا فيها نظام الإعراب في اللغة العربية وأنهم اعتمدوا في ذلك على النصوص اللغوية الحية التي سمعوها من فصحاء العرب.

المجموعة الثانية:

ولزيادة توضيح دلالة رسم المصحف على ظاهرة الإعراب بالحركات نقف عند ظاهرة أخرى من ظواهر الرسم المتصلة بالهمزة المتطرفة، ولكن نحتج في هذه المجموعة إلى الإشارة إلى بعض الحقائق المتعلقة بالأصول التي تقوم عليها الكتابة، ومن أهم تلك الأصول نصير اللفظ بحروف هجائه بتقدير الابتداء به والوقف عليه^(١)

وبناء على هذه القاعدة تُرسم الهمزة المتطرفة إذا تحرك ما قبلها بصورة الحرف الذي منه تلك الحركة، فإن كانت فتحة كُتبت ألفاً مجزأة، قرأ، وأخطأ، وهو يقرأ، ويرأ منك، ومررت بالملا. وأقررت بالخطأ، ورأيت الملا، تكتبُ جميع هذا في الرفع والنصب والخفض بالألف^(٢).

(١) انظر ابن درستويه: كتاب الكتاب ص ٢٥ و ٣١. وابن مالك. تهليل العوائد ص ٣٣٢، والسيوطي، جمع الهوامع ٢/ ٢٣١.

(٢) انظر ابن السراج: كتاب الخط ص ١٢٠-١٢١، وابن درستويه. كتاب الكتاب ص ٣١، والداني: المقنع ص ٦٢.

ومد حاءت بعض الكلمات المهموزة مرسومة على خلاف تلك القاعدة، حيث نُسي رسمها على الوصل دون الوقف، ومن ثم فإن الهمزة المتطرفة التي كانت تُرسم على حركة ما قبلها أخذت حكم الهمزة المتوسطة التي ينظر في رسمها إلى حركتها أيضاً، وحركتها هي حركة الإعراب، ومن هنا تدل هذه الأمثلة على الإعراب بالحركات، لأن حركة الإعراب هي التي تحدد نوع الحرف الذي ترسم عليه الهمزة

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «اعلم أن كُتِبَ المصاحف زادوا الياء مع لهمزة بإجماع منهم في أصل مطرد وسبعة أحرف متفرقة.

فالأصل المطرد هو ما جاء في قوله: (ملأه وملأهم) في جميع القرآن، والسبعة الأحرف:

أولها في آل عمران ﴿أَفَلَيْسَ ثَمَّتْ﴾.

وفي الأنعام ﴿مِنْ قِبَلِ الْمُرْسَلِينَ﴾.

وفي يونس ﴿مِنْ بِلْقَائِ تَقِيٍّ﴾.

وفي طه ﴿وَمِنْ آتَائِ اللَّيْلِ﴾.

وفي الأنبياء ﴿أَفَلَيْسَ يَتَّ﴾.

وفي النحل ﴿وَلَيْتَايِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾.

وفي الشورى ﴿لَوْ مِنْ وَدَايِ جَهَنَّمَ﴾.

وفي مصاحف أهل المدينة، على ما رواه الغازي بن قيس عنها، في الروم ﴿يَلْقَايَ رَبَّهُمْ﴾ و﴿وَلَقَايَ الْآخِرَةَ﴾^(١) بالياء في الحرفين.

ترسمُ الهمزة في (يبأي) و(تلقايه) و(ليتايه) و(آتايه) و(ودايه) بالياء يشير

(١) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص ٤٢، والمقنع (للداني) ص ٤٧

إلى أن الهمزة تُنطق مكسورة، وهذه هي كسرة الإعراب، ولهذا رُسمت الهمزة بـاء، حيث أخذت في الرسم حكم الهمزة المتوسطة، بسبب النطق بها في سياق متصل، فتصير متوسطة باتصالها نطقاً بأول الكلمة التي تليها أما (ملأه وملأهم) فإنها تدل على ذلك أيضاً، وإن كانت من الهمزة المتطرفة التي اتصل بها صميم، وأخذت حكم المتوسطة بذلك الاتصال. وأما (أفأين) فإنها تخرج عما يريد الاستشهاد له، وإن كانت لها صلة بموضوع رسم الهمزة

وقد علَّل علماء السلف رسم الياء في الكلمات السابقة بوجوه مقاربة لما أشرب إليه، فمما قله الحافظ أبو عمرو الداني في تعليل ما رُسم بالياء مما ليس قبل الهمزة فيه ألف، في مثل (نباي)^(١): «أن تكون الألف والياء صورتين للهمزة، لا على تأدية التحقيق والتسهيل، ولكن على تأدية الاتصال والانفصال. فالألف صورة للانفصال من حيث كانت الهمزة المتطرفة الموقوفة عليها إذ انفتح ما قبلها تُصَوَّرُ بالحرف الذي من الفتحة، وهو الألف، سواء أريد تحقيقها أو تبيينها. والياء صورة الاتصال، من حيث كانت الهمزة المتوسطة المكسورة تُصَوَّرُ بالحرف الذي تَقَرَّبُ منه في التليين، وهو الياء».

وعلَّل الداني زيادة الياء في رسم ما كان فيه قبل الهمزة ألف، في مثل (ورائي وتلقائي) بأمور منها قوله^(٢): «أن يُراد برسم صورتها وَصْلُهَا بما بعده، وإذا أريد ذلك صارت بمنزلة المتوسطة التي تقع حشواً في الكلمة، وجرت مجراها في تصويرها حرفاً من جنس حركتها، نحو أولئك والملائكة»

فالهمزة في الكلمات السابقة رُسمت على مراد الاتصال بما بعده نطقاً، فأخذت حكم المتوسطة، فَصُوِّرَتْ ياء لذلك، ولم تُصَوَّرْ واواً أو ألفاً، لأن حركة الهمزة، وهي حركة الإعراب، هي التي تحدد نوع الحرف الذي تُحذف عنه الهمزة، ومن ثم ترسم عليه، وقد جاء رسم الكلمات المذكورة كفة متباعدة مع

(١) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص ٤٢٢

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢٤.

موقعها في الجملة، وما يقتضي ذلك الموقع من أن تكون حركة الإعراب كسرة، فلولا بطق الدين رسموا المصاحف كسرة في آخر تلك الكلمات لما وُجِدَتْ هذه الباء في الرسم.

وكان كُتِبَ المصاحف قد رسموا: (لكل نبأ مستقر) (الأنعام ٦٧) و(إيتاء الركاة) (لأنبياء ٧٣) و(من نبأ المرسلين) (القصص ٣) و(من وراء حجاب) (الأحراب ٥٣) بعير يله^(١)، جرياً على القاعدة في أن تُكتب الكلمة مبدوءاً بها ومرفوعاً عليها، وقد قال الداني^(٢): «عاملوا في كثير من الكتابة اللفظ والوصل دون الأصل والقطع». وقال^(٣): «والملهبان قد يستعملان في الرسم دلالة على جوارهما فيه».

ويُقدِّم لنا رسم المصاحف نوعاً آخر من الكلمات المهمورة، تدل على وجود الضمة في آخر الكلمات المرفوعة، كما دلت الأمثلة السابقة على وجود الكسرة في الكلمات المجروزة، قال الحافظ الداني في كتابه «المفتح»^(٤): «باب ذكر ما رُسمت فيه النوار صورة للهمزة على مراد الاتصال أو التسهيل: أخبرنا الخاقاني، قال: حدثنا الأصبهاني، قال: حدثنا الكسائي، قال: حدثنا ابن الصباح، قال: قال محمد بن عيسى الأصبهاني:

«في إبراهيم ﴿نَبَأَ الْذِيك﴾، وفي ص ﴿نَبَأَ عَظِيمٍ﴾، وفي التغابن ﴿نَبَأَ الْذِينَ﴾ كلها بالنوار والألف. قال: «وكل ما في القرآن على وجه الرفع فالنوار فيه مثته، وكل ما كان على غير وجه الرفع فليس فيه نوار وإنما (باء)»

«قال أبو عمرو وكذلك رسموا في كل المصاحف في يوسف ﴿تَفَتَّوْا﴾ (تَفَتَّوْا)، وفي السجدة ﴿يَتَفَتَّوْا﴾ وفي طه ﴿أَتَوْكُمُوهَا﴾، وفيها ﴿لَا

(١) انظر: الداني: المقنع ص ٤٧ و ٤٨

(٢) المحكم ص ١٥٨.

(٣) المقنع ص ٤٤

(٤) المقنع ص ٥٥ و ٥٦

تَقْلَمُوا ٥٠، وفي النور ﴿وَيَذَرُوا ٥١﴾، وفي الفرقان ﴿قُلْ مَا يَعْبُدُونَ ٥٢﴾، و﴿يَكْبَدُوا ٥٣﴾
 تَلْفَاقُ ٥٤ [يونس] حيث وقع، وفي ص ﴿نَوَّالًا لِّحَصْمِ ٥٥﴾، وفي الزحرف
 ﴿أَوْ مَن يُشِئُوا ٥٦﴾، وفي القيامة ﴿يَبْئُوكَ الْإِنشَاءَ ٥٧﴾، جميع هذه المواضع بالواو
 والألف.

وروى الداني أيضاً أن كلمات آخر رسمت بنفس الطريقة في بعض المواضع
 في المصحف، وهي (الملوا) و(جزوا) و(شركوا) و(أبنوا) و(علموا) و(العلموا)
 و(الصمموا) و(نشوا) و(دعوا) و(شفعوا) و(الهلوا)^(١).

كان القياس في رسم الكلمات السابقة الذكر هو أن تكتب على حركة الحرف
 السابق لها، فترسم (بأ) بالألف بدل (نوا) بالواو بعدها ألف. ومثلها (نفثا)
 و(يتعبا) و(أتوكا). وكذلك (شركاء) و(أنباء) و(علماء) وبقية الكلمات السابقة
 الذكر لكن كتبت المصاحف رسموها مراعين وصل آخرها نطقاً بما بعدها من
 الكلمات، فأخذت حكم المتوسطة التي يكون لحركة الهمزة داتها شأن في نوع
 الحرف الذي تُخفف عليه وتُرسَم به ومن هنا رُسِمَت الهمزة واواً في هذه
 الكلمات، وهي جميعاً يقتضي موقعها أن تكون مرفوعة بالضممة على حسب
 القاعدة النحوية. وهذا دليل على أن الكتبة كانوا يطقون حركة الإعراب، وهي
 الضمة، في هذه المجموعة من الكلمات، وهو ما قَصَدْنَا الإشارة إليه كدليل على
 وجود الإعراب في فترة انتشاخ المصاحف، قبل عصر النحاة بعشرات السنين.

وقد أدرك علماء السلف سر وجود الواو في آخر تلك المجموعة من
 الكلمات، فقال الداني وهو يعمل وجود الواو: «أن تكون صورة للهمزة، على
 مراد وصل الهمزة بما بعدها من الكلام، فتكون كالمصلة في اللفظ، وإن كانت
 مفصلة في الخط، من حيث أريد بها الوصل»^(٢).

(١) المفع ص ٥٦-٥٨.

(٢) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص ٤٣١.

والمجموعة السابقة من الكلمات التي رُسمَتْ فيها الهمزة واواً لا تحلو من
معصر الطواهر الهجائية التي تستوقف النظر، من ذلك أن الكتابة أثبتوا بعد الواو
الـ^(١) وقد نقل الداني تعليل الظاهرة بقوله: «ورُسمَت الألف بعد الواو في هذه
المواضع لأحد معنيين:

إما تقوية للهمزة لحفائها، وهو قول الكسائي.

وإما على تشبيه الواو التي هي صورة الهمزة في ذلك بواو الجمع، من حيث
وقعت طرفاً، وألحقت الألف بعدها كما ألحقت بعد تلك، وهو قول أبي
عمرو بن العلاء، والقولان جيدان^(٢)

ودكر الداني ذلك أيضاً في موضع آخر، وهو يعلل زيادة الألف في كلمة
(لؤلؤ) في بعض الروايات فقال: «قال أبو عبيد: وكان أبو عمرو يقول: إنما
أثبتوا فيها الألف كما زادوها في (كانوا وقالوا) قال وكان الكسائي يقول: إنما
زادوها لمكان الهمزة...»^(٣)

وبرجع هنا ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء من تعليل زيادة الألف بعد الواو
على التشبيه بريادتها في (كانوا وقالوا)، وذلك لأن كتابة المصاحف جروا على
إثبات تلك الألف بعد كل واو منطرفة، سواء أكانت الكلمة فعلاً مضارعاً أم
ماضياً، وسواء أكانت تلك الواو لاماً للكلمة أم ضميراً أم علامة للرفع^(٤)
فلأؤتي حمل زيادة الألف هنا على ذلك، لاسيما أننا رجحنا أن الهمزة رُسمت
على مذهب من يُسهلها، فتكون بذلك واواً، ينطبق عليها ما ينطبق على الواو
المنطرفة الأخرى في المصحف.

والظاهرة الثانية في الكلمات السابقة هي أن الألف التي تسبق الهمزة لم تُرسم

(١) انظر: المصدر نفسه ص ٤١٨.

(٢) المصح ص ٥٨-٥٩، وانظر المصدر السابق ص ٤١٨-٤١٩.

(٣) المصح ص ٤٠.

(٤) انظر: الداني المصح ص ٢٧.

في عدد من تلك الكلمات، وهي ثابتة في النطق، وذلك في (جرؤا) و(شركؤا) و(أسؤا) و(العلمؤا) و(الضعفؤا) وما أشبهها، فكان القياس أن تُكتب على هذا النحو (حراؤا) و(العلماءؤا) و(الضعفاءؤا) ولكن كتبة المصاحف راعوا في رسم هذه الكلمات تقليداً كان سائداً في الكتابة العربية آنذاك، وهو حذف رمز الفتحة «طويلة»، وهو الألف، من كثير من الكلمات، مثل (الرحمن، العلمين، ملك) وغيرها من الكلمات المذكورة في كتب رسم المصحف^(١)، وقد حاولنا تقديم تفسير لهذه الظاهرة في بحث (الرسم المصحفي دراسة لغوية تأريحية)، ومن أراد لوقوف عليه فليراجعه ثمة^(٢).

وقد جاءت بعض الكلمات السابقة في بعض المواضع من المصحف مرسومة على القياس في رسم الهمزة المتطرفة، كما لاحظنا ذلك في مجموعة الكلمات التي رسمت فيها الهمزة المتطرفة بـ«اء»، قال الحافظ أبو عمرو الداني: فأما قوله في نسائه ﴿وَيَسْتَهْرَأُ بِهَا﴾، وفي الأعراف وغيرها ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾، حاشي الحرف الأول من المؤمنون (آية ٢٤) والثلاثة أحرف التي في النمل (آية ٢٩ و ٣٢ و ٣٨)، وقوله في التوبة ﴿ظَلَمْنَا﴾، وفي هود ﴿مَلَأُ﴾، فمرسوم ذلك بالألف في كل المصاحف، وذلك على مراد الانفصال والتحقيق^(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن رسم الهمزة المتطرفة برمرين في كـ واحد: رمز على نية الانفصال ورمز على نية الاتصال، في مثل (بأي وملايه) صار - في ما اتصل بالهمزة المتطرفة صميم - تقليداً حافظ عليه بعض الكتبة فيما يكتبون في غير المصحف قال ابن السراج، وهو يتحدث عن رسم الهمزة المتطرفة^(٤): «فإن كنت متحركة وقبلها فتحة كتبت ألفاً، نحو: قرأ، وأخطأ، وهو يقرأ، ويبرأ مث، ومررت بالملأ، وأقررت بالخطأ، ورأيت الملا يا هذا، نكتت جميع هذا

(١) المصدر نفسه ص ١٠-٢٤.

(٢) الرسم المصحفي ص ٢٣٢-٢٤٢.

(٣) المعجم ص ٥٦.

(٤) كتاب الخط ص ١٢٠، وانظر ابن ولاد المقصور والمملود ص ٢.

في الرفع والنصب والحذف بالألف، فإن أضفت الحرف إلى اسم ظاهر فهو على حاله، تكتبه بألف، نحو: هذا خطأ زيد، ورأيت خطأ زيد، وسمعت بخطأ زيد، وقد أضفته إلى مضمرة كتبت الهمزة على حركتها، تكتبها في الحذف بالياء، وفي الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، تكتب: هذا خطأه يواو، ومن خطئه بالياء، ورأيت خطأه بالألف، وكذلك هو يقرؤه يواو، ولن يقرأه بالألف. قال محمد بن يحيى: وربما أقرأوا الألف وجاؤوا في الرفع يواو بعدها، وياء في الحذف، وفي النصب همزة مفتوحة، يقولون: كرهت خطأه بألف واحدة، وأعجبني خطأه يواو بعد لآلف، وعجبت من خطأه ياء بعد الألف، وقال: الاختيار مع الياء والواو أن تسقط الألف.

وقبل أن ندع الكلام على هذه المجموعة من الكلمات، نعود إليها لنقف عند كلمات بعضها رسمت الهمزة فيها مرة بالياء ومرة بالواو، فكلمة (نبأ) رسمت بالواو (نبؤا) في كل ما كان مرفوعاً، مثل قوله تعالى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا نَبُؤًا﴾ (البقرة) من قَبْلِهِمْ ﴿﴾ [إبراهيم]، ورسمت بالياء في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّئِكَ الرُّسُلُ﴾ [الأنعام]. ولو تساءلنا عن مر كتابتها مرة بالياء وأخرى بالواو، لما وجدنا لذلك تفسيراً إلا ما ذكرناه من قل من أن الهمزة المتطرفة قد تُرسم على نية الاتصال بما بعدها، فتكون حركتها، وهي حركة الإعراب، هي الأساس في تحديد نوع الحرف الذي تُحذف عليه وتُرسَم به، فإذا كانت الكلمة مرفوعة آلت إلى الواو ورُسمت بها، وإذا كانت مجرورة آلت إلى الياء ورُسمت بها. وهذا هو ما أردنا الوقوف عنده كدليل على أن الإعراب أصيل في العربية، ومن هذا ينطق على كلمة (الملا) فقد رسمت بالياء (ملأه وملأهم) ورسمت بالواو (المؤا)، وينطق عليها ما ذكرناه في (نبأ) و(نبؤا). وكذلك بقية الكلمات.

الإعراب إذن أصيل في اللغة العربية، ولم يكن من اختراع النحويين، هذا ما يدر عليه رسم المصحف، وشواهد لغوية وتاريخية أخرى. ذكرها الدارسون في ما كسوه من أبحاث عن الموضوع. وقد كان للنحويين الفضل في المحافظة على نظم العربية، حين أتبعوا أنفسهم لكي يحافظوا على بنية العربية الشامخ، بما

ذوّبوا في كتبهم من وصف دقيق وشامل لقواعد اللغة. فرحمهم الله تعالى، وأكرم
رلهم، وعمر لأولئك نفر الذين رموا علماء العربية بتحريف اللغة واحترع
لإعراب من غير دليل أكيد ولا سند صحيح.

وما أصدق كلمة الدكتور علي عبد الواحد وافي، في هذا الصدد «وإذا أمكن
أن تصور أن علماء القواعد تواطئوا جميعاً على ذلك، فإنه لا يمكن أن تصور
أنه قد تواطأ عليه جميع العلماء من معاصريهم، فأجمعوا كلمتهم إلا بذكر أحد
منهم شيئاً ما عن هذا الاختراع العجيب، ولا يعقل أن يقبل معاصروهم هذه
القواعد على أنها ممثلة لقواعد لغتهم ويحتذوها في كتاباتهم، اللهم إلا إذا كان
علماء البصرة والكوفة قد سحروا عقول الناس واسترهبوهم وأسوهم معارفهم من
لغتهم وتأريخها، فجعلوهم يعتقدون أن ما جازوا به من الإفك ممثل لعصيح هذه
اللغة»



وفي ختام البحث أود أن أشير إلى أن من ينكر ما يذكره علماء العربية من أن
«الرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن
وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس - فمحذوف
بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب. وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول
خمس أصرب. المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه
والمفعول له، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في نائب كان ولا اسم
في نائب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس
محذوفات بالمفعول، والجبر علم الإضافة»^(١) - لا يدخل في ما أردنا الحديث عنه
في هذا البحث، وقد ذكرت في أول البحث أن علماء العربية قالوا: إن الحركات
الإعرابية دوال على المعاني، وأن محمد بن المستير الملقب بقطرب ذهب وحده
إلى أن حركات الإعراب جيء بها للتوصل إلى السرعة في النطق وإدراج الكلام

(١) ابن يعيش. شرح المفصل ٧١/١

حتى لا يتعثر المتكلم في نطقه. وهذا موضوع لا صلة له بإنكار أصالة الإعراب،
والرغم بأنه مما احترعه السحاة، وإنما يدخل في باب الاختلاف في تحليل ظاهرة
لغوية موحدة، لم يختلف أبداً في وجودها عند المتقدمين

وأرجو أن تكون هذه المحاولة قد لفتت الأنظار إلى مصدر جديد لدراسة
ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، وإذا كانت ظاهرة الإعراب من المسلمات عند
جمهور علماء العربية القدماء والمحدثين، فإنه لا ضرر في البحث عن أداة
جديدة تؤكد أصالة الإعراب، في وقت طُرِحت فيه هذه القضية بشكل يُردّ مه
إثارة الشك في نفوس جيل بطمح إلى رؤية الحقيقة ولمسها، ولا يكتفى بالحبر
لصادق صها.

وأجد المناسبة هنا تدعوني إلى تجديد ذكرى أولئك الصحب الميامين الذين
كتبوا المصاحف بوسائل صعبة لم تمنعهم من بلوغ الغاية في الأمانة والدقة،
فلولا رهادة الحس والدقة في تصوير الألفاظ لغابت عنا تلك الصور الهجائية التي
استخدموها في هذا البحث دليلاً على أصالة الإعراب في اللغة العربية، فأرخص
النهم عن زيد بن ثابت وعن الثلاثة الذين عملوا معه في انتساخ المصاحف
عبدالله بن الزبير، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسعيد بن العاص وعن
كل من أسهم في أول عمل علمي منظم شهدته العربية.

وكذلك تجدر الإشارة بجهود علماء السلف الذين حفظوا لنا في كتبهم صورة
رسم مصاحف، فلولا جهودهم لنحبت تلك الوثائق اللغوية العظيمة في طي
أحداث التاريخ، فبجهودهم وتبجيلهم حفظت لنا كتبهم صورة محاء الكلمات في
المصاحف الأولى، وكذلك يجدر بنا أن نتذكر خطاطي المصاحف الذين حافظوا
على مدى العصور على تلك الصور الكتابية حين خطّوا مئات بل آلاف النسخ من
المصحف انكريم بنفس الطريقة، محافظين قدر طاقتهم على المأثور من رسم
المصحف.

وأخيراً أرد أن أشير إلى قضيتين، مرجئاً تفصيلهما، الأولى هي أن علماء

«عربية لم يكونوا موضع اتهام، بل كانوا فوق التهمة، والثانية هي أن القراء لم يحصموا لقواعد النحو، ولم تكن القراءة متروكة لاجتهاد القراء، كما يُفهم ذلك من كلام الدكتور إبراهيم أنيس.

أما أن علماء العربية كانوا أبعد عن التهمة فهو ما تؤكد كتب التراجم التي نقلت لنا من أخبارهم ما يشير إلى أنهم كانوا قد بلغوا مارل عالية من ثقة والأمانة وهذه بصح شهادات نوردتها على سبيل التمثيل لا الاستقصاء.

قال أبو الطيب اللغوي عن أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ). «وكان رجلاً صريحاً . وكان سيد الناس وأعلمهم بالعربية والشعر ومناهج العرب»^(١) وقال عنه أبو سعيد السيرافي «فأما أبو عمرو بن العلاء فهو من الأعلام في القرآن، وعنه أخذ يونس بن حبيب والرواية عنه في القراءة والنحو واللغة كثيرة»^(٢) وقال عنه أبو بكر الزبيدي: «وهو بصري، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وكان أوسع عملاً بكلام العرب ولما نها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق. وكان من جلة القراء والموثق بهم، وكان يُقرئ الناس القرآن في مسجد البصرة والحسن بن أبي الحسن حاضر. قال يونس: لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يؤخذ كله، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك»^(٣)

وقال أبو الطيب اللغوي عن الخليل (ت ١٧٠هـ). «وكان الخليل أعلم الناس وأذكاهم، وأفضل الناس وأتقاهم...»^(٤) وقال أبو سعيد السيرافي عنه: «كان من ارهاد في الدنيا، والمنقطعين إلى العلم، ويؤذى عنه أنه قال: «إن لم تكن هذه العذمة - يعني أهل العلم - أولياء الله فليس لله ولي»^(٥).

(١) مراتب النحويين ص ٢٣.

(٢) أخبار النحويين واللغويين ص ٢٨.

(٣) طبعات النحويين واللغويين ص ٣٥.

(٤) مراتب النحويين ص ٥٥.

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٢٨.

وفي كتب التراجم الكثير من الأقوال والروايات المماثلة لما ذكرناه، وهي تشير إلى أن علماء العربية كانوا من أهل التقوى والفطنة والأمانة والدكاء، ولا يمكن أن تحتج مثل هذه الصفات مع ما يدعيه بعض المحدثين من أن علماء العربية لَفَقُوا الإعراب وفرضوه على الناس. وما نقلناه عن علماء العربية لا يعني أنهم معصومون من الوقوع في الخطأ، فإنهم في ذلك مثل بقية الناس، ولكنهم لا يمكن أن يخونوا الأمانة، وَيَزَوُّرُوا الحقائق، وينسبوا إلى لغة العرب ما ليس فيها، بل الحق والصواب أن النحاة أخلصوا في خدمة العربية وتدوين قواعدها، معتمدين على أصح النصوص اللغوية

ولم تكن القضية الثانية، وهي أن النحاة فرضوا على القراء طريقة معينة في قراءة القرآن، على حسب القواعد التي وضعوها، تستند إلى أصل تاريخي صحيح، والشواهد والحقائق ترددها، فمن ذلك أن القراء كانوا يسرون على قاعدة التزموا بها منذ عصر الصحابة وهلم جراً. وهي قولهم. «القراءة سنة، يأخذها الآخر من الأول»^(١) ويذكر مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه «التبصرة في القراءات» أن أبا زيد اللغوي قال: «قلت لأبي عمرو. أكل ما أخذته وقرأت به سمعته؟ قال: لو لم أسمعه لم أقرأ به، لأن القراءة سنة»^(٢).

ولذلك قال الحافظ أبو عمرو الداني: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبت لا يرددها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»^(٣).

ومن هنا أنكر العلماء محاولات بعض القراء تطويع القراءة لقواعد النحو. قال أبو عبيد القاسم بن سلام. «وكان عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) عالماً بالنحو، غير أن به اختياراً في القراءة على مذاهب العربية، يفارق قراءة العامة، ويستكرها

(١) انظر: ابن مجاهد: كتاب السبعة ص ٤٩-٥٥.

(٢) التبصرة ورقة ٣ ط

(٣) جامع البيان ورقة ١٧١ و، وانظر: السيوطي. الإقناع ١/ ٢١١.

وذكر الحطيب البغدادي في كتابه «تاريخ بغداد» محمد بن الحسن بن مفسم «يعطى البغدادي المنوفى سنة ٣٥٤هـ، وقال عنه: «ومما طُعنَ عليه به أنه عمد إلى حروف من القرآن فحالف الإجماع، وقرأها وأقرأها على وجوه ذكر أهل تحوُّر في اللغة العربية، وشاع ذلك عنه عند أهل العلم، فأذكروه عنده، وارتفع الأمر إلى السلطان، فأحضره واستأب به بحضرة القراء والفقهاء، فأذعن بالتوبة، وكتب محضر توبته، وأثبت جماعة من حضر ذلك المجلس خطوطهم فيه بالشهادة عليه^(٢)» ولعلاقة القراءة بالنحو تفصيل لا تناسبه هذه الإشارة الموجزة، لتي تكفي للفت النظر إلى بعض الحقائق الأساسية التي اختلت في كتابات بعض «دارسين المعاصرين»

وبعد فأرجو من الله تعالى أن يكون ما قدمته في هذا البحث صحيحاً في مجمله نافعاً في نتائجه، وأن يسهم في رد شبهات الجاهلين وكيد المفرضين الطاعنين في أصالة العربية وأمانة علمائها الذين أفنوا أعمارهم في خدمتها، وأن يُحبَّبَ العربية إلى نفوس الناطقين بها، ويعيد الثقة إليهم في عظمة هذه اللغة التي يحبها ويحرص على تعلمها ملايين الناس في كافة أرجاء العالم اليوم.

(١) انظر: ابن الجوري، عاية النهاية ١/٦١٣

(٢) تاريخ بغداد ٣/٢٠٦، وانظر: ابن الجوري، عاية النهاية ٢/١٤٢

الفصل الثاني حاضرُ العربية ومستقبلُها

(١)

العربية في العصر الحديث

مقدمة

الحمد لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أما بعدُ:

من فُهِمَ واقع اللغة العربية اليوم يقتضي النظر في تاريخها القريب والبعيد، كما أن رسم صورة لها في المستقبل ينبغي على معرفة هذا الواقع، والوقوف على الظروف التي أدت إليه، ولا شك في أن أكثر الأحداث تأثيراً في حياة الأمة ولغتها هو السيطرة الأجنبية على البلاد العربية والإسلامية، والعروُ الفكرية الذي رافق تلك السيطرة.

وكان تأثير تلك السيطرة وذلك الغزو عميقاً، وأصاب معظم جوانب الحياة، وكنت القضية اللغوية هدفاً لذلك التأثير، لأن العربية لغة القرآن الكريم، ووعاء الحضارة، وأداة الفكر، وأعظم روابط الأمة، بعد رابطة العقيدة، ومن ثم وُجّه أعداء الأمة أقوى سهامهم نحوها.

وبعد صراع امتدَّ قرين من الزمان خرجت اللغة العربية متصهرة، لكنها حُرحت مشحنة بجراح، لا تزال بها حاجة إلى الجهود المخلصة حتى تتخلص من آثار تلك المعركة القاسية التي كانت تستهدف وجودها، ولما عجز الأعداء عن إقصائها عن الحياة، رَضُّوا بعزلها عن جانب منها، ولكنه الجانب المهم، فلا

تزال العلوم التطبيقية تُدرّس في الجامعات العربية بإحدى اللغات الأجنبية، صحيح
نعم عن عجز المتشبهين بها، أكثر من تعبيرها عن عجز اللغة ذاتها، والمشكلة
تتفاقم كلما تقدّم الزمن.

ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على المراحل التاريخية للمسألة اللغوية،
ومناقشة القضايا الموضوعية التي أثّرت أو برزت خلال تلك المراحل، على نحو
موجز، لأن تفصيل ذلك أوسع من أن يضمه بحث أو يستوعبه كتاب وسوف
أتبع الموضوع من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: مرحلة بدء الصراع اللغوي.

المبحث الثاني: مرحلة مواجهة الشبهات.

المبحث الثالث: مرحلة معالجة المشكلات.

ولا شك في أنّ المسألة اللغوية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحياة الفكرية
والثقافية للأمم، لكن حديثنا هنا متجه نحو المسائل المتعلقة باللغة، وإن كان لها
بُعدٌ ثقافي أو حضاري، وقد استوعبت كثيراً من ذلك كتبٌ أُفردت لهذا
العرض^(١)

وتفتقر المكتبة العربية، أو ما هو متاح من المصادر عتدي، إلى الدراسات
التي تكشف عن تفاصيل الصراع اللغوي الذي احتدم في القرنين الماضيين في
بلاد العرب والمسلمين، ولا تزال العربية تعيش بعض آثاره، وهو موضوع حدير
بالبحث والتتبع، ويمكن أن تسهم الدراسات حوله في كل قطر في رسم معالمه
العامة في بلاد العرب والمسلمين، ولا شك في أن كثيراً من مادته مشوّث في
صفحات الجرائد والمجلات القديمة، والبحث فيها إن توفرت يحتاج إلى جهد
كبير، وصبر طويل، وهو يستحق كل ذلك، لأنه يتعلق بتاريخنا وحياتنا الثقافية

(١) ينظر النوي: الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة العربية في الأنظار الإسلامية،

ومحمد محمد حسين: حصوننا مهددة من داخلها.

محالة، ومستقبلها، وأرجو أن يتحقق ذلك أو شيء منه في المستقبل. والله تعالى الموفق، والهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول

مرحلة بدء الصراع اللغوي

إن ما تعرضت له اللغة العربية من ضعف في القرون المتأخرة، بدءاً بسقوط
بغداد سنة ٦٥٦هـ = ١٢٥٨م، ومروراً بزوال دولة الأسدلس سنة ٨٩٧هـ =
١٤٩٢م، وانتهاء بالضعف السياسي، والانحطاط الحضاري، والجمود العمي -
كل ذلك لم يهدد اللغة العربية في بقائها واستمرارها لغةً للدين والحياة، وإن ترك
بعض آثاره على الحياة اللغوية ومجمل الحالة الثقافية، فتجمدت مناهج التأليف،
وضعت وسائل التعليم، وغلبت الأمية على الناس، وفشا الجهل.

وكان الحدث الذي أثر في حياة العربية، كما أثر في الحياة الثقافية
والاجتماعية للأمة، هو احتلال الفرنسيين لمصر بقيادة نابليون في شهر تموز سنة
١٧٩٨، الذي كان صدمة سياسية وحضارية، أبقت الأمة من سباتها الطويل،
وعلى الرغم من رحيل الفرنسيين عن مصر في شهر آب من سنة ١٨٠١م^(١)،
نحت ضغط قوات المجاهدين، فإن آثار تلك الحملة كانت عميقة في حياة
المصريين خاصة، وحياة الأمة العربية والإسلامية عامة، حتى حدّها كثير من
المؤرخين بداية العصر الحديث بالنسبة للعرب والمسلمين^(٢).

ونالت الأحداث في القرن التاسع عشر، فبعد هزيمة الفرنسيين وخروجهم من
مصر تمحلت أطماعهم نحو الشمال الإفريقي، فاحتلت قواتهم أرض الجزائر سنة
١٨٣٠م^(٣)، كما احتلوا تونس سنة ١٨٨١م.

(١) ينظر: بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٥٤٣.

(٢) ينظر: الصلاحي، الدولة العثمانية ص ٥٣٧-٥٤١.

(٣) ينظر: بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٦٢١ و ٦٣٠.

وتطورت الأحداث في مصر بعد خروج الفرنسيين، وتأسيس محمد علي ناشأ الكبير دولته، تحت راية الدولة العثمانية، ثم احتلال الإنجليز لمصر سنة ١٨٨٢م^(١)، وازدادت الأحوال سوءاً وانتهت بسقوط دولة الخلافة بعد الحرب العالمية الأولى، واحتلال الدول الغربية للبلدان العربية والإسلامية.

ولم يكن احتلال الدول الغربية لبلدان العالم الإسلامي احتلالاً عسكرياً محض، وإنما كان إلى جانب ذلك استعماراً سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ويعبأ من هذا الأمر أثر ذلك كله على حياة اللغة العربية، وما واجهته في ظل هذه الظروف من مصاعب ومشكلات.

ويتحدث بعض الدارسين عن حالة اللغة العربية في ظل الحكم العثماني، في سبق حديثه عن أوضاع العربية في ظل الاحتلال الأجنبي للبلدان العربية، لكن هناك بون شاسع بين موقف العثمانيين من اللغة العربية، وموقف الأوروبيين منها، فلم يكن العثمانيون يعدّون العربية لغةً تجبّ محاربتها والقضاء عليها، كما كان حال الأوروبيين، بل كانوا يمتنون بالعربية ويحرصون على تعلمها، شأنهم شأن المسلمين الآخرين، بغض النظر عن ضعف اللغة في عهدهم، فإن الوهن أصاب مفاصل الأمة جميعها، ومنها اللغة

وتصدّق الموازنة بين موقف الأتراك من اللغة العربية وموقف الأوروبيين منها في السدة التي أعقبت انقلاب سنة ١٩٠٨، وعزل السلطان عبد الحميد، فأصبحت السلطة بيد جمعية الاتحاد والترقي فوحدت الحكومة العثمانية تركية في مضمونها، قومية في عصبيتها، بينما كانت من قبل عثمانية في مضمونها، وإسلامية في راسطها. فاتبعت سياسة التتريك، وذلك بجعل اللغة التركية هي اللغة الرسمية الوحيدة، بعد أن كانت تقف اللغة العربية إلى جانبها، فتأججت حركته لدعوة إلى القومية العربية، في مواجهة حركة التتريك^(٢). وكانت العربية

(١) بروكلمان تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٥٩١

(٢) لصلاحي الدولة العثمانية ص ٧٢٩، وينظر: محمود فهمي حجازي. اللغة العربية عبر لقرون ص ٦٩-٧٠.

على صنعها أقوى من محاولات القضاء عليها، ومن حسن الحظ أن سياسة «تريك لم يطل أمدها، كما طالت معاناة العربية من السيطرة الأوروبية»^(١)

ويمكن التمييز بين ثلاثة مواقع برزت فيها مظاهر الصراع بين اللغة العربية والعماد الأحيية التي تقف وراءها قوى كبرى ومؤسسات تشييرية وثقافية تسعى لشر ثقافات وأفكار تخدم الترة الاستعمارية لدى الدول الأوروبية وهذه المواقع هي: مصر، والجزائر، ولبنان.

أما مصر فقد تعاقب عليها تأثير الحملة الفرنسية التي قلبت الأوضاع الرئبية التي كانت تجري عليها حياة الناس، واستمر ذلك التأثير في حكم محمد علي وأسرته، ثم تأثير الإنجليز الذين دخلوا مصر سنة ١٨٨٢م، وحاولوا ترتيب الأمور بالشكل الذي يضمن لهم الاستمرار في السيطرة على البلاد، وانتراع عوم الثورة من النفوس، وكانت اللغة العربية والعقيدة الدبية من المسائل التي حظيت بهتمامهم.

كان الاستعمار الإنجليزي يخطط لفرص اللغة الإنجليزية في مجالات التعليم، ومن ثم افترضت السلطة الاستعمارية سنة ١٨٨٩ اللغة الإنجليزية في المدارس «مصرية لتصبح لا مجرد مادة دراسية، بل لغة التعليم في كل المواد، وبذلك أصبحت العربية مجرد مادة دراسية، وطل الصراع من أجل تعريب التعليم قائماً إلى أن أدهن الإنجليز لتعريب لغة التدريس سنة ١٩٠٧...»^(٢).

وإذا كانت محاولة الإنجليز قد فشلت في القضاء على العربية المصحى فإنها قد تركت آثارها السيئة على مدرّس العربية ودرس اللغة العربية أيضاً، مما يكره المتعلمين بالعربية، ويزين لهم تعلم اللغة الإنجليزية، وكان يدير تلك السياسة (المسر ديلوب) القسيس البريطاني الذي عينه المعتمد البريطاني في مصر (اللورد كرومر) مستشاراً لوزارة المعارف المصرية، وكانت مادة اللغة العربية، والدين،

(١) يطر: سعيد الأفغاني: من حاصر اللغة العربية ص ٢١-٥١.

(٢) محمود فهمي حجازي: اللغة العربية عبر القرون ص ٧٦.

والتاريخ موضع عناية خاصة في تلك السياسة.

لأما اللغة العربية فقد خُطِّطَ دنلوب لقتلها والقضاء عليها، فكان الراتب الذي يتقاضاه المدرسون من أصحاب المؤهلات العليا اثني عشر جنيهاً، إلا مدرس اللغة العربية وحده، يتقاضى أربعة جنيهاً، وكان لهذا الوضع انعكاساته ولا شك، سواء في داخل المدرسة أو في المجتمع... وحين يصبح مدرس اللغة العربية في هذا الوضع المهين الذي لا يبعث على الاحترام، فإن وضعه يؤثر حتماً على المادة التي يدرسها، وقد كان هذا هو الهدف المقصود من وراء ذلك، التدبير الحكيث. لقد انتقل الوضع المهين من المدرس إلى المادة وصارت اللغة العربية موضع الازدراء والتحقير والنفور... ولم يكن بد من أن يتقل هذا الوضع المزري من اللغة ذاتها إلى ما هو مكتوب بتلك اللغة، وكان هذا هو الهدف الأخير المطلوب من ذلك التخطيط الخبيث...»^(١).

وكان الإنجليز يعملون بجانب ذلك على إثارة الشبهات حول صلاحية اللغة العربية للحياة المتحضرة، ويضخمون مشكلات الكتابة العربية، ليدعوا إلى نبذ اللغة الفصحى ونبذ الحرف العربي، واستخدام العامية لغة، والحرف اللاتيني رسماً، ولهذا الموضوع حديث طويل يلزم به بعد أن نطرح ما فعل الفرنسيون في بلدان المغرب العربي، خاصة الجزائر.

تَسَلَّطَ الغزو اللغوي على تونس والجزائر والمغرب، لكن المعركة لم تصل ذروتها الضاربة مثلما وصلت إليها في الجزائر^(٢). «فكان الاستعمار الفرنسي في الجزائر يهدف إلى القضاء على هوية الجزائر، فكان التعليم الحديث منذ البداية (١٨٣٠) تعليمياً للمستوطنين الفرنسيين وحدهم، ولذا ظل التعليم في الجزائر حتى الاستقلال يتوسل باللغة الفرنسية في تدريس كل المواد الدراسية، وقد نجح «مربيون على مدى عدة أجيال في جعل الجزائريين يتعاملون في الحياة العامة

(١) محمد قطب واقعتنا المعاصر ص ٢١٩، وينظر: محمود محمد شاكر: أباطيل وأسمار ص ١٦٦.

(٢) عائشة عبد الرحمن: لغتنا والحياة ص ١٦٤.

«سنة الفرنسية أيضاً، وكان الرقي والحضارة لا يكونان إلا بها. ويرجع نجاح الفرنسيين لها إلى طول مدة الاستعمار الفرنسي، فقد امتدت أكثر من ستة أجيال، وكثرة عدد المستوطنين الفرنسيين في كل مرقق البلاد، كما يرجع أيضاً إلى أن لجزائر لم تكن قد عرفت نهضة عربية قبل عهد الاحتلال، على نحو ما عرفت تونس، ولم يكن بها معهد علمي من طراز الزيتونة في تونس، أو القرويين في المغرب. لقد جعل الفرنسيون في الجزائر العربية الفصحى بعيدة عن التداول، فاللهجات العربية المحلية تسود في التعامل اليومي المحدود جيباً إلى جيب مع اللغة الفرنسية في المناطق العربية، واللهجات البربرية تسود مع اللغة الفرنسية في المناطق البربرية، وبذلك أصبحت الفرنسية اللغة المشتركة، وكنت من قبل العربية...»^(١).

وطالت معركة اللغة العربية من أجل البقاء، كما طالت معركة الجزائر من أجل الاستقلال، وامتدت إلى ما بعد الاستقلال، فإذا كانت فرنسا قد جلست عن الجزائر سنة ١٩٦٢، فإن إعلان انتصار العربية في الجزائر كان سنة ١٩٧٠^(٢).

أما حال العربية في بلاد الشام عامة وفي لبنان خاصة فإنه خضع لعدة مؤثرات، فالبلاد كانت تحت الحكم العثماني المباشر، مما يفسح المجال للغة التركية بجانب اللغة العربية، وكان للغزو الأجنبي في لبنان أثر واضح في الحياة العلمية والثقافية واللغوية، وكانت المدارس الأجنبية تمثل صورة من صور المنافسة بين حركات النشر المسيحية، لقد اهتم الإنجيليون الأمريكيون منذ دخولهم لبنان (١٨٢٠) بإنشاء المدارس الداعية إلى التحول إلى طائفتهم، وحتى سنة ١٨٦٠ كانوا قد أنشأوا حوالي ثلاثين مدرسة ومعهداً لتأهيل المدرسين، وكان اليسوعيون الكاثوليك منذ ١٨٣١ قد أنشأوا عدداً من المدارس قبل ١٨٦٠

وقد رادت مدارس المشيرين بعد حوادث ١٨٦٠^(٣)، وتنوعت المدارس بتعدد

(١) محمود فهمي حجازي: اللغة العربية عبر القرون ص ٧٤-٧٥

(٢) بطر: عائشة عبد الرحمن: لغتنا والحياة ص ١٦٩-١٨٥

(٣) وقعت أحداث ١٨٦٠ في لبنان بين الدروز والموارنة، وقُتل كثير من العرب، ولم ي =

لداون والطوائف فكانت في بيروت ودمشق والقلمس مدارس إنجليزية وأمريكية وروسية وفرنسية وألمانية وإيطالية كانت هذه المدارس تهدف إلى إضعاف «تكامّل الداحلي في الدولة العثمانية، ولذا فكانت لا تدرس اللغة التركية، وجمعت اللغة العربية لغة التدريس، وهكذا كانت المدارس الروسية الأرثوذكسية والإسكندرانية الأمريكية تهتم باللغة العربية إلى جانب اللغة الأجنبية»^(١).

كانت رعاية المدارس التبشيرية باللغة العربية لأغراض سياسية وتبشيرية، ولهد، كانت تلك العناية تخصص لتلك الاعتبارات، فقد «نشأ التعليم العالي في لبنان في إطار لتبشير أيضاً، فقد أسس الإنجيليون (١٨٦٦) الكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأمريكية)، ثم أنشأ الكاثوليك (١٨٧٥) جامعة القديس يوسف كان التدريس في الكلية السورية الإنجيلية يتناول أوّل الأمر الآداب والعلوم والطب والصيدلة، وكانت كل هذه التخصصات تدرس باللغة العربية، ولكن التدريس في جامعة القديس يوسف كان بالفرنسية واللاتينية امتداداً للمعاهد اللاهوتية والفلسفية الكاثوليكية في فرنسا، وكانت دروس اللغة العربية وحدها باللغة العربية. وقد كان الاهتمام باللغة العربية موضع منافسة بين دوائر التبشير، وأدت هذه المنافسة إلى ظهور الحركة اللغوية العربية بين المسيحيين في لبنان، وأهم أعلام هذه الحركة اللغوية إبراهيم اليازجي مؤلف لغة (الجرائد)، وبطرس البستاني مؤلف (محيط المحيط) (١٨٦٩) ومن هذا حظوها بعد ذلك.

لقد ظلت الكلية السورية الإنجيلية تدرس العلوم كلها بالعربية، ولكنها تحولت مع ضعف العثمانيين وريادة النعوذ الأوروبي إلى هجر التدريس بالعربية، وما أن احتل البريطانيون مصر (١٨٨٢) حتى كانت الكلية السورية الإنجيلية في بيروت قد حولت التدريس من العربية إلى الإنجليزية، وأصبحت اللغة العربية مجرد مادة

الدرور مساندة من الإنجليز، فيما لقي التصاري الحماية من الفرنسيين (ينظر بروكلمان تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٥٧٣)

(١) محمود فهمي حجازي اللغة العربية عبر القرون ص ٧٠-٧١، وينظر سعيد الأفغاني من محاصر اللغة العربية ص ١٧ وص ٢٢ وص ٢٥.

دراسية وكانت من قبل لغة التدريس»^(١).

تلك أهم ملامح النشاط اللغوي في بلاد العرب في القرن التاسع عشر، وهو سلسله من التنافس والصراع بين العربية ولغة الأقوام العازية، وكانت اللغة العربية عميقة الجذور في هذه البلدان، راسخة في قلوب أبنائها، ومن ثم عدل المستعمرون عن المعركة المباشرة والسريعة مع العربية، إلى معركة طويلة غير مباشرة، هي معركة إثارة الشبهات وترويج الدعاوى الباطلة، فهل سينجحون في هذه المعركة؟

(١) محمود فهمي حجازي: اللغة العربية عبر القرون ص ٧١، وينظر سعيد الأميني من

حاضر اللغة العربية ص ٢٥ ٢٧.

المبحث الثاني

مرحلة مواجهة الشبهات

لم تملح سياسة القهر التي لجأ إليها المستعمرون في محاربة العربية، لأن مقومات الحيوية الكامنة فيها كانت أقوى من مخططاتهم، ومن ثم تحولوا من المواجهة المباشرة إلى المحاطلة وإثارة الشبهات التي تؤدي إلى تشكيك أهل العربية بقدرتها على التعبير عن متطلبات الحياة، وتحميل اللغة العربية ورسالتها مسؤولية ما تعانيه الأمة من ضعف وتخلف.

وكانت إثارة تلك الشبهات قد ظهرت منذ نهاية القرن التاسع عشر، واستمرت إلى النصف الأول من القرن العشرين، على يد المستشرقين من المبشرين وغيرهم، ثم على يد تلامذتهم من العرب الذين تمكنوا من إعدادهم لحمل عبء مواصلة الهجوم على اللغة العربية الفصحى.

وتركز هجوم المبشرين في هذه المرحلة على الحرف العربي، والدعوة إلى التخلي عنه واستعمال الحروف اللاتينية التي تكتب بها اللغات الأوروبية مكانه ورفض ذلك الدعوة إلى التخلي عن العربية الفصحى، وإحلال اللغة العامية مكانها.

أولاً: الدعوة إلى استخدام الحروف اللاتينية.

نمتد جذور هذه الدعوة إلى أواخر القرن التاسع عشر، حين نشر المستشرق الألماني (ولهم سبيتا) الذي كان يعمل مديراً لدار الكتب المصرية كتابه «قواعد العربية لعامة في مصر» سنة ١٨٨٠م، وقال في مقدمته، وهو مكتوب باللغة الألمانية، متحدثاً عن صعوبة العربية الفصحى: «وطريقة الكتابة العقيمة، أي بحروف الهجاء المعقدة، يقع عليها بالطبع أكبر قسط من اللوم في كل

هذا^(١) واستعمل سبوتا الحروف اللاتينية في كتابة الأمثلة والصيغ العامية التي أوردتها في كتابه

وترددت أصدااء هذه الفكرة في أرجاء الشرق العربي، فجدد المرحوم الأستاذ حنفي ناصف (ت ١٩١٩م) يقول: «وقد ظهر في مصر جماعة من الجهلاء عرّتهم مطهر المدنية الغربية، واستهوتهم زخارف الحضارة الإفرنجية، وظنوا أنه يكفي بلوصول إلى مثلها تغيير الأزياء... فجأروا بعضهم بهجر العربية والاقتصار على المحاطبة والمكاتب بالعامية، ونعق بعضهم باستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية، وكتابتها من اليسار إلى اليمين»^(٢).

وطهرت تلك الدعوة في بلاد الشام، فشرت جريدة (الاسيري) الفرنسية التي تصدر في بيروت مقالة بشأن كتابة اللغة العربية وغيرها من الدعات الشرقية بحروف لاتينية، في أواخر سنة ١٩٢٢م، وناقش المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٢٣م، في إحدى جلساته، هذه القضية، ورفض تلك الدعوة^(٣).

وفي خضم الأحداث التي شهدتها البلاد العربية والدول الإسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية، وسيطرة الدول الأوروبية على مقدرات تلك البلدان، واشتداد نزعة التقليد للحضارة الغربية، أعلن مصطفى كمال أتاتورك، زعيم تركيا الحديثة، التخلي عن الحرف العربي في كتابة اللغة التركية، واستعمال الحروف اللاتينية مكانه، وذلك في سنة ١٩٢٨م^(٤).

وشطت الدعوة إلى استعمال الحروف اللاتينية في كتابة اللغة العربية بعد التحول الذي حدث في تركيا، وظل المستشرقون في طليعة الداعين إلى ذلك، فكان لويس ماسينيون المستشرق الفرنسي، الذي طاف بلاد العرب من أقصاف

(١) معونة زكريا سعيد تاريخ الدعوة إلى العامية ص ٢١

(٢) تاريخ الأدب ص ٨٢

(٣) مجلة المجمع مع ٣ ج ٦ (أراء وأفكار) ص ١٧٧

(٤) ينظر: بروكلمان تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٢٩٩

بأن أقصدها يُشترُ بمظاهر الحضارة الغربية، من المتحمسين للدعوة إلى استعمال
الحروف اللاتينية لرسم اللغة العربية، قبل التحول الذي حصل في تركيب
وبعده^(١)

وكان عبد العزيز فهمي (ت ١٩٥١م) أحد رجال القضاء في مصر - من أكثر
المتحمسين لكتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية ويلخص دعوته بقوله «لقد
فكرت في هذا الموضوع من زمن طويل، فلم يَهْدِنِي التفكيرُ إلا إلى طريقة
واحدة، هي اتحاد الحروف اللاتينية وما فيها من حروف الحركات، بدل حروف
العربية، كما فعلت تركيا»^(٢).

وتقدّم عبد العزيز فهمي بمقترحه إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة في شهر
مايس من سنة ١٩٤٣، وقام المجمع بمناقشة المقترح في شهر شباط من سنة
١٩٤٤م، وقرر طبعه مع مقترح آخر للأستاذ علي الجارم دعا فيه إلى استخدام
نظام جديد للحركات في الكتابة العربية، ليطلع عليهما الرأي العام العربي، كما
قرر للمجمع وضع جائزة قدرها ألف جنيه لأحسن اقتراح في تيسير الكتابة
العربية، وحدد يوم ٣١ آذار من سنة ١٩٤٧ آخر موعد لتقديم المقترحات، وتلقى
أكثر من مئتي اقتراح، لكنّ أيّاً منها لم يحقق الهدف المنشود في نظر المجمع،
ومن ثم قرّر إلغاء الجائزة^(٣)

وخفتت الدعوة إلى استخدام الحروف اللاتينية بعد الضجة التي أحدثتها عبد
العزيز فهمي بمقترحه الذي لم يلقَ التأييد من أحد، اللهم إلا من أشخاص ربطوا

(١) ينظر المجمع العلمي العربي - مجلة المجمع مج ٨ ج ٩ (آراء وأفكار) ص ٥٦٨، ومج ٩

ج ٧ (آراء وأفكار) ص ٤٣٣

(٢) تيسير الكتابة العربية ص ١٢.

(٣) مجمع اللغة العربية في القاهرة - تيسير الكتابة العربية (مراحل دراسة الموضوع)، مجلة
المجمع ج ٩ سنة ١٩٥٧ ص ٢٨٣-٢٨٦.

أنفسهم بفوائد التبشير والاستشراق، مثل سلامة موسى^(١)، وسعيد عقل^(٢)، وأبس
فريجة^(٣)

وقد مات الآن تلك الدعوة عملياً، وزال خطرهما، فلم تجد لها طريقاً إلى
التطبيق العملي في البلدان العربية، وإذا كنا اليوم نشير إلى هذه الدعوة فإن ذلك
من باب الدراسة التاريخية، لأن الظروف التي أفرزتها قد تغيرت، والحجج التي
كانت دعائها يتعللون بها قد بان ضعفها، وبسرت وسائل الطباعة الحديثة
استعمال الحرف العربي غاية التيسير، وقطع ذلك ألسن من كان يدعو بتلك
لدعوة، وتكرّر أقلامهم^(٤).

ثانياً: الدعوة إلى استعمال اللغة العامية:

اللغة العامية هي لغة العائلة التي يستعملونها في شؤون الحياة اليومية، في
البيت أو السوق أو مكان العمل، وتقالها اللغة الفصحى، وهي لغة الكتابة التي
تستعمل في العلم والأدب والمكائنات الرسمية، وتتميز العامية بالتنوع، بينما
تتميز الفصحى بالثبات والاستقرار، وكثيراً ما نستخدم كلمة «اللهجة» (الله) مكان
(لعامية)، وهناك علاقة بين اللغة الفصحى ومجموعة اللهجات التي ترتبط بها

وتتعدّد الاختلافات اللهجية شيئاً طبعياً في كل الجماعات اللغوية، فوجود
مستويين لغة أمر مطرد وطاهرة عامة في كل لسان، لكن هناك تباين في مقدار
التباين بين العامية والفصحى التي ترتبط بها، وفي جميع الأحوال تتميز العامية
بمعجم لغوي محدود الألفاظ، كما تتميز بضيق في أساليب التعبير، وهي بذلك
تناسب والحاجات اليومية للمتكلمين بها. وتتميز اللغة الأدبية الفصحى بمعجم

(١) النلاحة المصرية ص ١٤٣

(٢) ينظر: إميل يعقوب: الخط العربي ص ٨٦

(٣) المصدر نفسه ص ٨٧

(٤) سبق أن ناقشت الجوانب العلمية لموضوع الدعوة إلى استعمال الحروف اللاتينية في
المجلد السادس من كتاب (علم الكتابة العربية) طبع في دار عمارة الأردن

لعوي كبير، وتنوع في الأساليب، يمنحها القدرة على التعبير العلمي الدقيق، والتعبير الفني المؤثر الجميل.

وكانت اللغة العربية الفصحى لغة العلم والأدب والحضارة منذ أن برل بها القرآن الكريم، وصارت لغة الدين، وكانت تعيش معها اللهجات المحلية، أو اللهجات العامية، وكل منها يؤدي دوره في مجاله، بصورة يتكامل فيها الشطآن الدعوي للمجتمع.

واستعمل المستعمرون هذه الظاهرة اللغوية للنفوذ من خلالها إلى تحقيق هدف يقتصرون لهم المسافات، ويوفر عليهم الجهد، فدعوا إلى استعمال اللغة العامية في الكتابة، مكان اللغة الفصحى، بحانب دعوتهم استعمال الحروف اللاتينية في الكتابة، وتنقطع بذلك اتصال الأمة بعدد ما فيها من عاميات، وتنقطع عن تراثها العظيم المكتوب بالحرف العربي^(١).

وتاريخ هذه الدعوة منشعب وطويل، ولا يتسع المقام للإلمام بكل تفاصيله^(٢)، وسوف أكتفي بعرض المعالم البارزة منه، من خلال الحديث عما كُتب عن هذه القضية بأقلام أجنبية، وما كُتب عنها بأقلام عربية.

١- الدعوة إلى العامية بأقلام أجنبية:

كان ائمؤسى لهذه الدعوة والمروء لها في بادىء الأمر هم المبشرون الذين كانوا يظهرن بلباس الاستشراق والمشرقين، ورائد هؤلاء المشرق الألماني ولهم سببًا (١٨١٨ - ١٨٨٣م)^(٣) الذي عمل مديراً لدار الكتب المصرية في القاهرة، وشر سنة ١٨٨٠ كتاباً بالألمانية عنوانه (قواعد العربية العامية في

(١) ينظر عائشة عد الرحمن - لغتنا والحياة ص ٩٥.

(٢) من أوسع ما كُتب عن هذا الموضوع كتاب «تاريخ الدعوة إلى اللغة العامية وأثرها في مصر» للدكتورة نهوسة زكريا سعد (ينظر: محمود محمد شاكر: أناطيل وأسماير ص ١٥٣-١٥٤).

(٣) ينظر الرركلي: الأعلام ١٥٦/٥.

مصر)، ويعد كتاب سييتا الرائد لكل من كتب في العامية المصرية من الأجاب، ومن هذا الكتاب انبثقت الدعوة إلى اتخاذ العامية لغة أدبية، والدعوة إلى الكتابة بالحروف اللاتينية^(١).

ولعل من المفيد للمقارئ نقل بعض ما قاله سييتا في مقدمة كتابه عن الدوافع التي حملته على تأليفه، والهدف الذي يرمي إليه من وراء ذلك، لأنه يكشف عن أهداف هؤلاء المستشرقين من الأعمال العلمية التي يقومون بها، وعن طريقتهم في تريب الحقائق ومحادثة القراء، لإقناعهم بالأفكار التي يروجون لها

قال سييتا «وأخيراً سأجازف بالتصريح عن الأمل الذي راودني على لدوم طوال مدة جمع هذا الكتاب، وهو أمل يتعلق بمصر نفسها، ويمثل أمراً هو بالنسبة إليها وإلى شعبها يكاد أن يكون مسألة حياة أو موت! فكل من عاش فترة طويلة في بلاد تتكلم العربية يعرف إلى أي حد كبير تتأثر كل نواحي النشاط فيها بسبب الاختلاف الواسع بين لغة الحديث ولغة الكتابة. ففي مثل تلك الظروف لا يمكن مطلقاً التفكير في ثقافة شعبية، إذ كيف يمكن في فترة التعليم الابتدائي قصيرة أن يحصل المرء حتى على نصف معرفة بلغة صحيحة جداً كاللغة العربية الفصحى، بينما يعاني الشباب في المدارس الثانوية عذاب دراستها خلال سنوات عدة دون أن يصلوا إلى شيء، اللهم إلا نتائج لا تُرضي نتائجاً وطريقة الكتابة العقيمة، أي بحروف الهجاء المعقدة يقع عليها بالطبع أكبر قسط من اللوم في كل هذا».

«ومع ذلك فكم يكون الأمر سهلاً لو أُتيح للطالب أن يكتب بلغة، إن لم تكن هي لغة الحديث الشائعة، فهي على كل حال ليست العربية الكلاسيكية القديمة، بدلاً من أن يجبر على الكتابة بلغة هي من الغرابة بالنسبة إلى الجيل الحالي من المصريين مثل غرابة اللغة اللاتينية بالنسبة إلى الإيطاليين، أو مثل غرابة اللغة

(١) ينظر عن كتاب سييتا. دعوة زكريا سعيد. تاريخ الدعوة إلى العلمية ص ١٨-٢٤، ومحمود محمد شاكر أناطيل وأسمار ص ١٦٢، وأحمد عبد العصور عطار: الرحف على لغة القراء ص ٥٠-٥١

«يومية» لقديمة بالنسبة إلى اليونانيين... فلماذا لا يمكن تغيير هذه الحالة المؤسسة إلى ما هو أحسن؟ بيساطة لأن هناك خوفاً من تهمة التعدي على حرمة الدين إذا تركنا كُفَيَّةَ لغة القرآن، ولكن لغة القرآن لا يُكتب بها الآن في أي قطر؟ فأبعد وحدث لغة عربية مكتوبة فهي اللغة العربية الوسطى، أي لغة الدواوين وحتى ما يدعى بالوحدة بين الشعوب الإسلامية لا يمكن أن يفلقها تبني لغة «حديث العامية»، إذ إن لغة الصلاة والطقوس الدينية الأخرى ستظل كما هي في كل مكان...»^(١).

وتابعت الأعلام الأجنبية دعوتها إلى استخدام العامية في الكتابة متدربة بأوهى صحيح، وإنما هي تهدف إلى إقصاء العربية الفصحى، حتى تنقطع أوصال الأمة باستخدام العاميات، وحتى تنقطع الأمة عن قرائنها، ويسهل حينئذ تحطيم قوتها لروحانية ولحضارية التي تستند إليها في بقائها وفي تطلعها إلى المستقبل.

ومن أشهر الذين كتبوا بعد سبينا في هذا الموضوع:

١- كارل فلّزس. المشرق الألماني (١٨٥٧-١٩٠٩م) الذي تولى إدارة مكتبة دار لكتب لمصرية^(٢)، وكتب كتابه عن (اللهجة العامية الحديثة في مصر) سنة ١٨٩٠م^(٣).

٢- وليم ولكوكس، مهندس الري الإنجليزي، المولود في الهند سنة ١٨٥٢م، وابتوفى بمصر سنة ١٩٣٢م، وكان قد دخل مصر سنة ١٨٨٣م، وقام بعدة أعمال للترويج لاستعمال العامية، منها إلقاء محاضرة في نادي الأركية سنة ١٨٩٣ موضوعها (لِمَ لَمْ توجد قوة الاختراع لدى المصريين الآن)، ثم نشرها في مجلة الأهرام التي كان يشرف عليها، ونشر معها إعلاناً نصه: «مَنْ قَدَّم لنا هذه

(١) نقل عن كتاب: تاريخ الدعوة إلى العامية ص ٢١-٢٣.

(٢) ينظر: الزركلي: الأعلام ٢١٢/٥.

(٣) ينظر: موسوعة زكريا سعيد: تاريخ الدعوة إلى العامية ص ٢٤-٢٥، ومحمود محمد شاكر

أباطيل وأسمار ص ١٦٥.

الحطبة باللغة الدارجة المصرية، وكانت موافقة جداً، يكافأ بإعطائه أربعة جبهات إفريقية. «. وكان جواب ولكوكس عن سبب عدم وجود قوة الاحتراع لدى المصريين هو تمسكهم بالعربية الفصحى التي وصفها بأنها لغة ضعيفة مانت مد رم، وقال في تلك المحاضرة مخاطباً المصريين: «أقول لكم: إذا جستم إلى هذه اللغة الدارجة القوية الشهيرة فيما بينكم، وتركتم هذه اللغة الضعيفة تسبحون كثيراً...»

ولم يكتب ولكوكس بهذه المحاضرة، فترجم الإنجيل إلى العامية، وقطعاً من روايات شكسبير، وكتب بالعامية كتاب «الأكل والإيمان» الذي صمته إرشادات صحية مصطفىة بتعاليم الدين المسيحي^(١)

٣- سلدن ولمور، القاضي الإنجليزي في المحاكم الأهلية في مصر، نشر في سنة ١٩٠١م كتاب «العربية المحكية في مصر» وهو امتداد لكتابات سيبتا ومن جاء بعده، ومن أعجب ما قاله فيه: «ومن الحكمة أن ندع جانباً كل حكم خطيء وُجّه إلى العامية، وأن نقبلها على أنها اللغة الوحيدة للبلاد، على الأقل في الأعراف المدنية التي ليست لها صبغة دينية، وهناك سبب يدعو إلى الخوف، وهو أنه إذا لم يحدث ذلك، وإذا لم تتخذ طريقة مبسطة للكتابة فإن لغة الحديث ولغة الأدب ستقرضان، وستحل محلها لغة أجنبية، نتيجة لريادة الاتصال بالأمم لأوروبية»^(٢) وقد مضى عليها أكثر من قرن من الزمان، والحمد لله.

٢- الدعوة إلى العامية بأقلام عربية:

لَقِيَتْ دَعَوَاتُ سَيِّئَا وَمَتَابِعِيهِ اسْتِجَابَةً مِنْ عَدَدٍ مِنَ الْكُتَّابِ، وَتَرَدَّدَتْ أَصْدَاؤُهَا عَلَى صَفَحَاتِ الْجَرَائِدِ، وَانْطَلَقَ عَدَدٌ مِنَ الْأَلْسُنِ وَالْأَقْلَامِ الَّتِي تَتَسَبَّبُ إِلَى بِلَادِ الْعُرُوبَةِ لِرَدِيدِهَا، فَبَعْدَ سَنَةٍ مِنْ نَشْرِ سَيِّئَا كِتَابَهُ نَشَرَتْ مَجَلَّةُ (الْمُقْتَطَفِ) الْمَعْرُوفَةِ

(١) ينظر عن أعمال ولكوكس: المصدران السابقان ص ٣٢-٧١، وص ١٦٥.

(٢) ينظر عن ولمور: المصدران السابقان ص ٢٥-٣٠، وص ١٦٧-١٦٨.

بولائها للمستعمرين^(١)، في أواخر سنة ١٨٨١م، مقالاً تقترح فيه كتابة العنوم بالعامية، ولم يصرح كاتب المقال باسم سبيتا، لكنه استخدم مادة كتابه فيه، وأثار هذا المقال نقاشاً طويلاً حول الموضوع^(٢).

وسارت مجلة المقتطف إلى تقرّظ كتاب (ولمور) الذي صدر سنة ١٩٠١، وأسهمت مجلة الهلال في النقاش، ونشرت مقالاً لاسكندر المعلوف أيّد الدعوة إلى استعمال العامية^(٣).

وكتب سلامة موسى في مجلة الهلال في (حزيران ١٩٢٦) مقالاً بعنوان (اللغة الفصحى واللغة العامية ورأي السير ولكوكس) أيّد فيه الدعوة إلى استخدام العامية^(٤)، وملا سلامة موسى كتابه «البلاغة المصرية» بهذه الروح البعيدة المعادية للفصحى وخلف لويس عوض سلامة موسى في حمل أعباء الدعوة إلى العامية، وكان يصفه بأنه أستاذة الروحي^(٥).

وكلما تقدّم الزمن نقصت الأوراق بأيدي دعاة العامية وضائق بهم السبل، وأخذت تلك الدعوة منحى آخر في مصر وهو الاهتمام بدراسة اللهجات المحلية، من غير التصريح بالدعوة إلى استخدامها مكان الفصحى^(٦).

وظهر صدى دعوة المستشرقين في مصر إلى استعمال العامية في بلدان عربية أخرى، خاصة في لسان، وكان الخوري مارون غصن قد جهر بهذه الدعوة في مقب نشره سنة ١٩٢٤ بعنوان (حياة اللغة وموتها - اللغة العامية) وأعاد نشره سنة

(١) ينظر محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ١/٢٢٧.

(٢) ينظر نفوسة زكريا سعيد: تاريخ الدعوة إلى العامية ص ٩٤، ومحمود محمد شاكر: أباطيل وأسمار ص ١٦٤، وعائشة عبد الرحمن: لغتنا والحياة ص ١٠١.

(٣) ينظر: محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية ٢/٢٣٥.

(٤) ينظر: أحمد عبد العصور عطار: الزحف على لغة القرآن ص ٥٥-٥٧.

(٥) ينظر: محمود محمد شاكر: أباطيل وأسمار ص ١٤٨.

(٦) ينظر: محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية ٢/٢٢٧-٢٢٩.

١٩٢٥ في كتاب يحمل العنوان نفسه^(١).

وحين بدأ أنيس فريحة نشر بحوثه ومقالاته كان يردد مجموعة الشبهات التي أثارها المنشقون وتلامذتهم عن العربية الفصحى والخط العربي، وهي تصب في الدعوة إلى بـد الفصحى واستعمال العامية، وترك الحرف العربي واستعمال الحرف اللاتيني كما يبدو ذلك في كتابه «تبسيط قواعد العربية ١٩٥٢»، وكتابه «بحر عربية ميسرة ١٩٥٥»، وفي كتابه «اللهجات وأسلوب دراستها ١٩٥٥»، وكتابه «نظريات في اللغة ١٩٧٣» وهو في كتاباته المتأخرة يبدو أكثر اعتدالاً من كتاباته الأولى، وكان عشرين سنة من العمل في هذا المجال قد أكسبته فناعة لدفع عن الدعوة المباشرة إلى استعمال العامية والحرف اللاتيني، والتحول إلى أسلوب التلميح والإيحاء بالفكرة للقارئ دون التصريح بها^(٢).

وكن سعيد عقل قد تبنى استعمال العامية والحرف اللاتيني، فكتب مقدمة ديوان (جلنار) للزجال اللبناني ميشال طراد سنة ١٩٥١، ثم أصدر ديوان شعر سمى (يارا شعر) كتبه بالعامية اللبنانية والحرف اللاتيني^(٣).

وكن صدَى هذه الدعوة في البلدان العربية الأخرى أقل بروزاً، فبلدان المغرب العربي كانت تخوض معركة مواجهة فرض اللغة الفرنسية في الاستعمار بدل العربية، وبلدان المشرق العربي كانت تعاني من سياسة التتريك أكثر مما عانت من دعوة استعمال العامية.

ولت هذه الدعوة إلى الانقراض، بسبب المعارضة القوية التي أبدتها العلماء والمؤسسات العلمية، حتى تحولت إلى قضية تاريخية، قد تبدو أثارها في بعض الجوانب، لكنها فقدت جاذبيتها أو قدرتها على الإقناع، بعد أن كذب مرور قرن

(١) ينظر أحمد عبد الحور عطار: الزحف على لغة القرآن ص ٧١ ٧٢ وإميل بديع

يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها ص ١٥٢-١٥٣

(٢) ينظر: أحمد عبد الغفور عطار: الزحف على لغة القرآن ص ٧٦

(٣) ينظر: المصدر نفسه ص ٨١-٨٢.

من الزمان كل البيوعات الكاذبة التي أطلقها مروجوها.

ولا يعني ما ذكرناه من زوال أثر تلك الشبهات وما اتبني عليها من دعوات من
بعض أبناء العربية أن الساحة خلت تماماً من دعائها، لا سيما أن هناك بعض
المشكلات التي لا تزال العربية تعاني منها، وقد تستغل للترويج لبعض الأفكار
اللعوية الشاذة، خاصة أن مراكز البحث التي كانت توجّه (مبيناً) ومن سار على
دربه ما تزال قائمة، وتحمل الرسالة نفسها، وإن اختلفت الوسائل بعد أن ظهر
عصر الوسائل القديمة من النيل من مكانة العربية الفصحى، التي تعرّز موقعها من
خلال نشر كتب التراث العربي، وانحصار الأمية عن أبناء الأمة، وما أدحت
وسائل الطباعة الحديثة، ووسائل نشر المعلومات من إمكانات كبيرة في تبسيط
تعليم اللغة وتعزيز فرص استخدامها في التعبير عن حاجات المجتمع العلمية
والثقافية

وإذا كانت المعركة بين العربية الفصحى وأعدائها لم تنته، فإن ذلك يوجب
على الفائزين على أمرها، والمخيبين لها، العمل على معالجة المشكلات التي ما
تزال العربية تعاني منها، حتى لا تُستغل للحط من قدرها، والدعوة إلى هجرها،
ولا شك في أن مرحلة معالجة المشكلات أخف من مرحلة مواجهة الشبهات،
لكن التقاعس عنها قد يترك أثراً سلبية تصعب معالجتها.

المبحث الثالث

مرحلة معالجة المشكلات

تحوّل أكثر جهد المهتمين بأمر العربية بعد منتصف القرن العشرين إلى معالجة لمشكلات التي استجدت في حياة اللغة في العصر الحديث، بعد أن هدأت معركة مواجهة الشبهات ولعل أكثر تلك المشكلات حاجة للمعالجة مشكلة المصطلح العلمي والحضاري، ومشكلة العامية والفصحى أو الازدواجية في الأداء اللغوي، وقضية تيسير قواعد اللغة العربية.

أولاً: مشكلة المصطلح العلمي والحضاري:

كان دعاة العامية والحرف اللاتيني يستندون في دعوتهم إلى القول بأن العربية الفصحى لا تصلح للتعبير عن العلوم العصرية، على نحو ما أشرنا في المبحث السابق. وهذه المقولة يكذبها التاريخ وتردها الوقائع، لكن بقايا تلامذة المستشرقين والمبشرين ما يزالون يرددونها، ولهم في واقع الحال اليوم ما يبدو حجة مقنعة، فالجامعات العربية تُدرّس العلوم التطبيقية باللغات الأجنبية ولكن هذه الحالة لم تأت من عجز العربية عن التعبير، وإنما من عجز القائمين على تدريس تلك العلوم.

ولعل مما يُسلّي القاريء، ويشير حماسه أيضاً، نقل بعض مزاعم أعداء العربية لقائلين معجروها عن التعبير عن العلوم الحديثة، قبل أن أعرض الشواهد التاريخية القرينة والبعيدة الدالة على مطلان تلك المزاعم، يقول سلامة موسى، وهو من قدماء تلامذة الاستشراق: «لن يمكن التأليف العلمي باللغة العربية محروفاً، لحاصره، يُقوَّأَنَّ هذا محال، ومن يقل غير ذلك إما أنه صال، وإما أنه مصبل، أسألوا كلية الطب، أسألوا كلية الهندسة، أسألوا كلية الزراعة، أسألوا كليات

العلوم جميعها، إنها جميعاً تدرس علومها باللغة الإنجليزية، لماذا؟ لأن لعنا
العربية موضعها الحاضر، واعتمادها على الحروف العربية، لا يمكنها أن تؤدي
هذه الخدمة»^(١).

ومن هذا القليل قول الدكتور محمد كامل حسين: «ومهما يكن من حماسة
متمحمسين لهذه الفصحى العالية، فمما لا نزاع فيه أنها لا تصلح لدراسة
الرياضيات العليا مثلاً، والمشتغلون بهذه العلوم يستحيل عليهم أن يفكروا فيها
تفكيراً حراً عميقاً إذا اتجهت عنايتهم إلى تمييز العدد وجنسه وإعرابه هذه العلوم
لا تستقيم مع مقتضيات قواعد الفصحى العالية بحال من الأحوال، وكذلك علوم
الفيزياء والكيمياء...»^(٢).

وهذا الكلام مبالغ فيه، كما أنه لا يخلو من مجانية الحقائق، فالعربية كانت
لغة العلوم في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية، واعتمدت النهضة العلمية
الأوروبية في بادئ الأمر على ترجمة الكتب العلمية العربية في الطب
والرياضيات والفلك والكيمياء والصيدلة وغيرها^(٣).

ولدينا شواهد حديثة على استعمال اللغة العربية في التعبير عن العلوم الحديثة،
فالمدراس العليا التي أنشأها محمد علي باشا لتدريس العلوم المصرية، كانت
تعتمد على المدرسين الفرنسيين في بادئ الأمر، وصاحب ذلك حملة واسعة
لتعريب تلك العلوم، وفي حدود سنة ١٨٣٠م «أصبح كل المدرسين يدرسون
باللغة العربية على نحو مباشر، واعتمد الطلاب على كتب مطبوعة باللغة العربية
في العلوم المختلفة»^(٤).

(١) البلاغة المصرية ص ١٦٥.

(٢) اللغة العربية المعاصرة ص ٨.

(٣) بطر: عائشة عبد الرحمن: لعنا والحاة ص ١٣٢، وأحمد مطلوب: دعوة إلى تعريب
العلوم في الجامعات ص ١٣٢.

(٤) محمود فهمي حجازي: اللغة العربية عبر القرون ص ٦٦.

وكانت الكلية السورية الإنجيلية التي أسسها الأمريكان في لبنان سنة ١٨٦٦م تُدرّس الآداب والعلوم والطب والصيدلة باللغة العربية، قيل أن ترجع عن هذه الحطة بعد احتلال الإنجليز لمصر سنة ١٨٨٢م، وأصبحت اللغة العربية فيها مجرد مادة دراسية، وكانت من قبل لغة التدريس^(١).

وحطيت هذه الكلية في أول عهدها بمعلم العربية الشيخ ناصف اليارجي، كما حطيت بأطباء ثلاثة درسوا العربية وأتقنوها على أساتذة مهرة، ثم صعدوا لموهم المؤلفات العربية، وعُتوا العناية البالغة بتحري الكلمات العربية للمصطلحات العلمية، وهؤلاء الثلاثة هم (فانديك) و(جورج بوست)، وهما أمريكيان، و(يوحنا ورتبات) الأرمني.

أما (فانديك) فقد ألف بالعربية الباثولوجية (علم الأمراض)، و(النقش على الحجر) في تسع مجلدات صغيرة، كل مجلد منها في موجز علم من العلوم الحديثة كالكيمياء والطبيعة (الفيزياء) والجيولوجية والفلك والجغرافية الطبيعية وغيره، وله في الرياضيات والفلك: (الأصول الجبرية) و(الأصول الهندسية) و(أصول الهيئة في علم الفلك) و(محاسن القبة الزرقاء)، وله كتب أخرى، كما أنه ترجم الكتاب المقدس (التوراة والإنجيل) إلى اللغة العربية بالاستعانة بأستاذيه وصديقيه بطرس البستاني وناصر اليارجي.

وأما (جورج بوست) فإنه كان يدرّس الجراحة والمواد الطبية والنبات، ومن مؤلفاته الطبية باللغة العربية: (المصباح الوضاح في صناعة الجراح) و(الأقرباذين والمواد الطبية) و(مبادئ التشريح والفسولوجية)، وله كتاب (مبادئ علم النبات) وكتاب (علم الحيوان).

وأما (يوحنا ورتبات) فآلف بالعربية (كتاب التشريح) و(كتاب الفسيولوجية) و(كتاب حفظ الصحة)^(٢).

(١) يطر المصنر السابق ص ٧١، وأحمد مطلوب: دعوة إلى تعريب العلوم ص ٢٣ ٢٤

(٢) يطر سعيد الأفغاني: من حاضِر اللغة العربية ص ١٧ ١٩.

وتجربة الثالثة الكبيرة لاستخدام اللغة العربية في التعبير عن العلوم العصرية في العصر الحديث هي تجربة الجامعة السورية، وإن كان للمجمع العلمي العربي الذي أسس في دمشق سنة ١٩١٩م دورٌ مهم في الحياة اللغوية في بلاد الشام، لكن تجربة الجامعة أكثر اتصالاً بالعلوم وتعليمها، خاصة كلية الطب التي ألف أساتذتها كتباً كثيرة في فروع الطب المختلفة، وفي الكيمياء والفيزياء، لكن تجربة لجامعة السورية في دمشق لم تقع الجامعات العربية في السير على نفس الطريق^(١)

وتصافرت جهود المعيين بأمر التعريب وتدرس العلوم باللغة العربية في عقود لأخيرة، في المجامع العلمية العربية في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان، والجامعات العربية في البلدان العربية، والمكتب الدائم لتسيق التعريب في الوطن العربي في الرباط، وجهود الأفراد من الباحثين، لكن قضية تدريس العلوم التطبيقية باللغة العربية في الجامعات العربية لا تزال موضع أخذ ورد بين أولئك المعنيين، على الرغم من وجود الحماس والية الحسنة عند كثير منهم، لكن ذلك وحده لا يكفي، ومثل ذلك الألفاظ المعبرة عن المصنوعات الحديثة التي تعزو بلاد لعروبة، فتشيع أسماؤها الأجنبية قبل أن يجد لها المجمعيون العرب لفظاً يتفقون عليه.

«والحق أن مشكلة تعريب ألفاظ العلم ومستحدثات الحضارة هي مشكلتنا الحقيقية في العصر الحديث، ومجامعنا العلمية لم تستطع حتى الآن معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة، فإنها تنتظر حتى يشيع اللفظ الأجبي على كل لسان، ونستخدمه العامة والخاصة، ثم تقوم قيادة المجامع العلمية، وتحاول البحث عن لفظ عربي بديل، وبذلك يولد هذا اللفظ ميتاً»^(٢).

إن لغة العربية تمتلك مجموعة من وسائل تنمية الألفاظ، في مقدمتها

(١) يطر: سعد الأصاني. من حاصر اللغة العربية ص ١٣٠-١٤٦، وعائشة عبد الرحمن. لسان والحياة ص ١٥٦.

(٢) رمضان عبد التواب. فصول في فقه العربية ص ٢٢٢ ٢٢٣

الاشتقاق، والتعريب، والنحت، وهي غير عاجزة عن تلبية الحاجات اللغوية لحدبده، لكن ضعف الإرادة وعجز الإمكانيات المتاحة للقائمين على الأمر، ونشئت الجهود ويعثرتها، أدت إلى استمرار تدريس العلوم التطبيقية بلغات الأجنبية، وتسمية المصنوعات الحديثة بالأسماء الأجنبية، وتعاقم هذه المشكلة كلما تقدم الزمن.

ولا شك في أن ذلك من أسباب استمرار هذه الحالة الشاذة، لكن هناك سبباً أساسياً آخر يعمل عنه كثيرون، وهو أن المسألة اللغوية مرتبطة بالموقف الحضاري للأمة، فالأمة المستوردة للحضارة تستورد معها الألفاظ المعبرة عن مفردات تلك الحضارة، ومنى ترقى الأمة في سلم الحضارة، وتعمق الإيمان بضرورة استخدام اللغة العربية في جميع جوانب الحياة، وتوافرت الإمكانيات المادية والعلمية اقتربنا من الوصول إلى حل لهذه المشكلة والخروج من التبعة العلمية واللغوية للدول الأجنبية التي تحتكر العلم والصناعة، وتريد أن تحتكر اللغة أيضاً. فهذه القضية ليست قضية لغوية محضة بل لها بعد حضاري لعله هو الجانب الأكثر أهمية فيها

ثالثاً: مشكلة الأزدواجية^(١):

جعل بعض الباحثين من وجود لغة عامية بجانب الفصحى، أو وجود لغة للحديث وأخرى للكتابة، مشكلة لغوية، واتخذ بعضهم من ذلك حجة للدعوة إلى التخلي عن الفصحى، واتخاذ لغة الحديث اليومي أو العامية لغة للكتابة، على نحو ما تقدم من بيان ذلك في المبحث الثاني، ولكن هذه القضية لا تشكل في الواقع مشكلة تعوق اللغة العربية الفصحى من أن تأخذ دورها في الحياة.

فمن المقرر أن لكل لغة حية في عصرنا لهجاتها المحلية التي تختلف باختلاف

(١) هناك من يفرق بين الأزدواجية اللغوية، والثنائية اللغوية، فالدنيا اجتماع العامية والفصحى، والدنيا اجتماع لغتين مثل العربية والإنجليزية، وكل من الظاهرتين يمكن أن يطلق عليه أحد المصطلحين، وإن كنت أرجح (الأزدواجية) في موضوعنا

الأقاليم، وأن ظاهرة ثنائية الفصحى والعامية ليست وفقاً على المجتمع العربي، فهي كل لغة لسان عامي وفصيح^(١). ومن المهم إدراك أن وجود لهجات محكية متعددة لُغة ما ليس دليلاً على التفسخ بل هو دليل الحيوية، كما أن ظاهرة تعدد اللهجات المحكية من الصفات اللارمة للغة الحية، فكلما تنوعت اللهجات برزت لُغة على حيويتها وقدرتها على الاستجابة للحاجات اليومية الصغرى والكبرى لتكلمها^(٢).

وجرى نقاش كثير حول هذه الظاهرة في المجتمعات العربية، وكيف يجب التعامل معها^(٣)، وعُقدت ندوة عن (الازدواجية في اللغة العربية) في عمان سنة ١٩٨٧، بالتعاون بين الجامعة الأردنية، ومجمع اللغة العربية الأردني، ونشرت وقائع الندوة في كتاب مستقل^(٤) وأكد كثير من بحوث الندوة أن الازدواجية ظاهرة بعوية إنسانية عامة، وليست خاصة باللغة العربية، وخرجت الندوة بمجموعة توصيات تؤكد وجوب العناية بالعربية الفصحى والارتقاء بالأداء اللغوي على المستوى الرسمي والشعبي، لتقريب العامية من الفصحى

ويبني تذكير القارئ هنا بجملة حقائق تتصل بظاهرة الازدواجية في الأداء اللغوي في البلاد العربية:

- ١- الازدواج اللغوي ظاهرة عامة لا تختص باللغة العربية، ومن ثم لا يجوز أن تُخذ هذه الظاهرة حجة للدعوة إلى العامية، ونيل الفصحى.
- ٢- يجب الارتقاء بالأداء اللغوي للعامية نحو الفصحى، حتى تصبغ الفحوة بهيما، ويبدو أن ردم تلك الفجوة نهائياً أمر غير ممكن.

(١) سطر عدنانة عبد الرحمن. لغتنا والحياة ص٢٠٦، وسعيد الأفغاني. من حاصر اللغة العرمة ص١٦٢.

(٢) سطر: خليل إبراهيم حماتش: دراسات معاصرة في اللهجات العربية ص١٣

(٣) سطر: إميل نديم يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها ص١٤٨-١٥٠.

(٤) مطبعة الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٨، ويقع الكتاب في ٢٢٥ صفحة

٣ - قد تبدو الازدواجية أمراً ضرورياً في تحقيق التواصل بين أبناء المجتمع الواحد، والأمة الواحدة، لأن اللغة لا يمكن أن تحتفظ بشكلها الموحد إذا انتشرت في مساحة واسعة، فتكثر لهجاتها، ويأتي هنا دور اللغة الفصحى للمُ شغل تلك اللهجات في لغة كتابية موحدة، والسماح بالتنوع في لغة الحياة اليومية.

٤ - وبناء على ذلك فإن للغة العربية الفصحى وظيفة عظيمة في توحيد الأمة وجمع شملها، فإن المطبوعات العربية اليوم تقرأ في كل بلدان العروبة كافة، سواء كانت مطبوعة في بلدان المشرق أو المغرب. كما أن العربي يمكن أن يستمع إلى كل الإذاعات العربية ويستمتع بما يسمع، لأن العربية الفصحى وإن لم تكن لغة الحديث اليومي فإنها قريبة من النفوس، لا يصعب فهمها على كل من تُخطئ مرتبة الأمية.

٥ - ومن خلال هذه الحقائق تبدو الدعوة إلى إحلال العامية مكان الفصحى أمراً يثير الدهشة والعجب، وينم عن جهل بحقائق الحياة اللغوية، لأن كل واحد منا يلاحظ التنوع الكبير في اللغة العامية، فتعدد اللهجات بتعدد البلدان والقرى، فإذ أردنا - جداراً - أن نأخذ بتلك الدعوة بأي العاميات نأخذ؟ فإن أخذنا في القطر الواحد بعامية العاصمة فإن سكان المدن الأخرى سيعانون من هذه اللغة لجديدة أكثر مما يعانون من الفصحى، ولن تحقق تلك الدعوة غايتها من التيسير إلا بأن تستقل كل بلدة بلغة، فكم سيكون عدد اللغات المعتمدة في أقطار الوطن العربي؟ وكيف سيتحقق التواصل بين أبنائها؟

ثالثاً. قضية تيسير قواعد اللغة العربية:

كاتب الشكوى من صعوبة قواعد اللغة العربية من الحجج التي يذكرها أصحاب دعوات تغيير العربية الفصحى، والرسم العربي، وانحدع بهذه الشبهة بعض المهتمين بأمر العربية، لكن مرور السنين وازدياد الثقافة والاتصال باللغات الأجنبية أظهر أن ما تعانيه العربية من ذلك أقل مما يعانيه متعلمو

اللغات الأجنبية.

وأدى الحديث عن صعوبة قواعد العربية إلى إعادة النظر بتلك القواعد، من نحو وصرف ورسوم، وأسهم في ذلك الأفراد والجامعات والمجامع النحوية، ويحسب التمييز في هذا الصدد بين اتجاهين في قضية تيسير القواعد:

الاتجاه الأول: تجاوز النظر في نصوص اللغة وقواعدها المدونة، إلى تقديم مقترحات تعيد النظر في بناء اللغة ذاتها، وتقترح قواعد جديدة تتخلى عن الإعراب في مجال النحو، وتغير الرسم العربي في مجال الكتابة، ولم يكتف لمثل هذه المقترحات النجاح، ولم تؤد إلى تيسير شيء، على الرغم مما أنفق في مناقشتها من وقت وجهد.

الاتجاه الثاني: دُرِسَ قواعد اللغة ذاتها، وراجع الكتب المؤلفة فيها، وحاول إعادة صياغة تلك القواعد على نحو يحافظ على جوهر اللغة، ويسر تعلمها، وأنتج هذا الاتجاه عشرات الكتب التعليمية في النحو، والصرف، والإملاء، لكن ذلك وحده ليس كافياً في حل المسألة اللغوية عندنا، فلا بد من النظر في طرق إعداد المدرسين والمعلمين، ومراجعة المساهم والكتب المؤلفة، وتهيئة مستلزمات درس اللغة في مراحل التعليم كافة، وربط ذلك كله بترائنا اللغوي^(١).

(١) بطر، سعيد الأفغاني. من حاضر اللغة العربية ص ١٩١-٢٠١.

خاتمة

البحث في تاريخ العربية في العصر الحديث طويل ومتشعب، فهو يستغرق قرنين من الزمن، ويتعلق بحقبة اتسمت بتحولات سياسية وثقافية واجتماعية كبيرة، فقد شهدت هذه الفترة صحوة الأمة من غفوتها الحضارية الطويلة، كما شهدت أيضاً سقوط الخلافة الإسلامية التي كانت، على الرغم مما أصابها من الوهن، رمزاً لوحدة الأمة وقوتها.

ولعل أخطر ما شهدته تلك الحقبة هو الحملة العربية على البلاد العربية والإسلامية، وما صاحبها من احتلال عسكري وغزو فكري وثقافي، كان نصيب العربية منه كبيراً، فكان الأوروبيون يخططون للقضاء على الروح الدينية المتأصلة في الأمة، والقضاء على العربية الفصحى التي بقيت تجمع شمل الأمة على ما أصابها من ضعف، وما تعرضت له من مكبات. ولعل أبرز معالم تلك الحقبة:

١- تعرضت اللغة العربية في القرن التاسع عشر لعملية إقصاء من الحياة العلمية والثقافية، خاصة في مصر والجزائر، إلا أن عراقة الدراسات اللغوية لعربية في مصر أوقفت مخطط الإنجليز لغرض لغتهم على الحياة العلمية في مصر، سيما تمكنت فرنسا من فرض الفرنسية في الجزائر، لكن ذلك كان إلى حين

٢- بعد فشل سياسة الإقصاء، جاءت مرحلة إثارة الشبهات، لدفع الشعوب العربية إلى التخلي عن العربية طواعية، بعد أن عجزت الدول الاستعمارية عن إقصائها بالقوة، وركزت الحملة على صعوبة الفصحى، وتعقيد رسمها، وتمحصر عن ذلك الدعوة إلى التخلي عن الفصحى واعتماد العامية، واستعمال الحروف اللاتينية في كتابة العربية، لكن هذه الدعوات لم تحقق ما كان يراود لها من القضاء على العربية الفصحى، وقطع الصلة بين ماضي الأمة وحاضرها بتدليس

دسم كتابتها

وكانت النقاشات التي أثارها هذه الحملة سبباً لترسيخ العربية في الاستعمال في العصر الحديث على أسس أكثر صلابة بعد ما تعرضت له من امتحان عسير اجتذبه، وخرجت من محنتها متصرة.

٣- إن طبيعة الحياة اللغوية لا تخلو من مشكلات تعاني منها اللغات البشرية عامة، وكانت اللغة العربية تعاني من بعض تلك المشكلات، بالإضافة إلى ما أثارته حملة الشبهات على يد المستشرقين والمبشرين من قضايا وموضوعات، وقد تصدى المعينون بأمر سلامة العربية من الأفراد والمؤسسات لتلك المشكلات، وقطعوا شوطاً كبيراً في معالجتها، مما أبعد عن اللغة العربية شبح الأزمة التي خيمت عليها في القرن التاسع عشر، ومن أوضح تلك القضايا والمشكلات:

أ- مشكلة المصطلح العلمي والحضاري.

ب- مشكلة الازدواج اللغوي.

ج- قضية تيسير قواعد اللغة.

وكانت مشكلة المصطلح العلمي والحضاري أكثر تلك المشكلات صعوبة واستعناء، ولا تزال تنتظر جهود علماء اللغة والمتخصصين بالعلوم التطبيقية ليواكروا التطور السريع في العلوم والصاعات وما تتطلبه من ألفاظ جديدة، قل أن ترداد هذه المشكلة تعقيداً، وفي ما تقوم بها دول كثيرة من تطويع لغاتها لاستيعاب العلوم الجديدة ما يبين أن حل هذه المشكلة في البلاد العربية ليس بالمستحيل، ولنا في تراثنا العلمي القديم والحديث ما يعين على تحقيق ذلك الهدف الكبير.

ولا شك عدي في أن المسائل التي وردت في هذا البحث نحتاج إلى بحث أكثر عمقاً وشمولاً، وعسى أن تقوم دراسات في كل قطر عربي تكشف عن

تاريخ العربية في العصر الحديث، يمكن من خلالها كتابة تاريخ شمس لهذا الموضوع.

وأحر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

(٢)

مُسْتَقْبَلُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

فِي ضَوْءِ قَوَانِينِ التَّطَوُّرِ اللِّغَوِيِّ مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ للغةِ العربيةِ تاريخاً طويلاً، وحياة حافلة، وهي على الرغم من هذه الحياة المُمتلئة لم يُصنَّها الوَهن، ولم تدرُكها الشيخوخة، وظلَّ التراثُ اللِّغَوِيُّ العربيُّ مقروءاً منذ أقدم كتاب عرفتُه المكتبةُ العربيةُ، ولا تزال اللغةُ العربيةُ ناميةً متجددةً، تستجيبُ لحاجاتِ الطائفتين بها، وتستوعبُ ما يستجدُّ في حياتهم.

ونخضعُ اللغاتُ البشريةُ لقانون التطور، ولا نكاد لمة تنجو منه، لكن اللغات تعيش بين جذب عوامل التغير والتقسيم، وشد دواعي التوحد والثبات، وتتفاوت اللغات في استجابتها لظاهرة التطور بمقدار قوة أحد هذين العاملين، فقد تزول لغات ونُدثر، وتتحوّل أخرى وتتغير، والأمثلة على ذلك كثيرة في تاريخ اللغات البشرية.

وتكادُ اللغةُ العربيةُ تُكوِّنُ حالةً فريدةً في تاريخ اللغات البشرية، فمِنذُ أن نزل القرآن الكريم بها، وصارت لغة الحضارة الإسلامية، صارت أقرب إلى المحافظة والثبات، وصعفت عوامل التطوير والتغير إلى حدٍّ يصعبُ تمييزه، فعُجدَ الطفلُ اليوم يقرأ بصوتاً لغوية عمرها مئات السنين، ونجد القارئ العربي يقرأ تلك البصوَصَ، ويتفهم معانيها، ويتلوق عناصر الجمال فيها، وهو أمر ليس له نظير

في اللغات الأخرى، التي يحتاج المتكلمون بها إلى ترجمة نصوصها القديمة إلى لغتهم الحديثة حتى يتمكنوا من قراءتها وفهم معناها

وعند عدد من الباحثين المحققين إلى وصف اللغة العربية بالجمود والتخجر، والعجز عن مواكبة حركة الحياة، ومن ثم فإن الذين يحرصون على المحافظة عليها والاستمرار في استخدامها - حسب زعمهم - شأنهم شأن من يعمل في آثار القديمة، التي تدل على حياة سابقة، لكنها ليس لها دور في حياة لعالية، أو مثل من يجمد الأغنية لحفظها، وإذا كان تجميدها يحافظ على قسط كبير من قيمتها العذائية، فإن تجميد اللغة يفسدها ويقضي على عناصر حياة فيها.

وللباحث أن يسأل هنا: هل تعاني اللغة العربية من الهرم فعلاً، وهل تحولت إلى مرحلة التحجر والجمود، وهل أضحت عاجزة عن تلبية متطلبات حياة الناطقين بها؟ وهل هذه الدعاوى تستند إلى أساس علمي صحيح أو هي توضيحات لظواهر تعاني منها جميع اللغات، وحظ اللغة العربية منها ليس أكثر من غيرها، إن لم تكن أقلها حقلاً في ذلك؟

إن الباحث المصنف لا ينكر وجود مشكلات تواجه العربية في العصر الحديث، من مثل مشكلة المصطلح العلمي والحضاري، والازدواج اللغوي، وأخفها موضوع تيسر تدريس قواعدها، لكن ذلك لا يعني في كل حال أن اللغة العربية في أزمة، وأن مستقبلها في خطر، فليس الظروف الحالية بأسوأ من ظروف التخلف اللغوي التي مرت بها في حقبة سابقة، واستطاعت العربية تجاوزها.

إن هذا البحث يهدف إلى مناقشة مستقبل اللغة العربية في ضوء قوايين التطور اللغوي، من خلال أربعة مباحث:

الأول: دعاوى ليست علمية.

الثاني . حقيقة قوانين التطور اللغوي .

الثالث . دور القرآن الكريم في ترجيح دواعي التوحد والثنات .

الرابع : مظاهر من أثر ارتباط العربية بالقرآن الكريم

المبحث الأول

دَعَاوَى لَيْسَتْ عِلْمِيَّةٌ

ترددت في كتابات عدد من الدارسين المُحدَثين عن اللغة العربية دعاوى طأهرها العلمية والموضوعية، والحرص على اللغة العربية ومستقبلها، لكنها في الواقع تفتقر إلى الروح العلمية، وتؤدي - لو أُتيح لها أن تتحقق في الواقع - إلى هدم اللغة والقضاء عليها، وتحولها إلى قافلة اللغات المنقرضة

وأولى تلك الدعاوى القول بأن نزول القرآن الكريم باللغة العربية، وارتباطها به، قد أضرَّ بحيوية اللغة، وأدى بها إلى الجمود والتحجر. فقال أحدهم: «إن استقرار الدين أدى إلى استقرار اللغة، أي جمودها»^(١)، وقال مييناً هذه الفكرة: «وإني بالطبع لا أعفلُ هنا ارتباط اللغة بالتقاليد والعقائد، وأن هذا الارتباط من أسباب الكراهة للتطور اللغوي، أعني أن العقلية الكلاسيكية في اللغة، عقلية لتقاليد الثليدة، قد أحدثت لنا مراجاً أدبياً اجتماعياً هو النظر إلى الماضي، ومحاولة استرداد الأُمر، والتبك والتجمد، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى أن نشق طريقنا إلى المستقبل»^(٢).

وقال باحث آخر: «لم تكن الدراسات العربية أحوج ما تكون إلى المنهج العلمي منها في الوقت الحاضر. فارتباط الفصحى بالقرآن منذ فجر الإسلام، ثم ارتباطها بالقومية العربية في العصر الحديث جعل رؤية واقع اللغة، ودراسة هذا لواقع كما هو... من أشق الأمور على الباحث المسلم...»^(٣).

(١) سلامة موسى: الملاحة العصرية ص ١٣٤

(٢) العصر ص ١٠.

(٣) السيد محمد بنوي: مستويات العربية ص ٧.

ونتهى أحفهم إلى الادعاء بأن من الأخطاء التي وقع فيها النحويون العرب «اعتبار اللغة جزءاً من العلوم الدينية»^(١)، شعوب كثيرة اعتبرت لغتها مقدسة، ولا صير في ذلك، غير أن الخطر يكمن في تجميد اللغة وحصرها ضمن إطار محكم من الأحكام الشديدة. واللغة كما تعلم جميعاً لا تقف، بل إن لها مجرى تسير فيه»^(٢)

وبانع بعض الباحثين في إبراز أثر القرآن الكريم في تجميد اللغة حسب تعبيره، وأطلق أحكاماً لا تستند إلى الواقع اللغوي وحقائق التاريخ، وجعل من العناصر الإيجابية من تأريخ العربية نقاطاً مظلمة جمّدت اللغة والحياة معاً، وسوف أنقل فقرات مما قاله بنصها ليقف القارئ على طريقة هذا الباحث في التكبير، مع تصريحه في مقدمة بحثه أنه يستند إلى المنهج العلمي في البحث^(٣).

قال هذا الباحث «لقد وَخَدَ العلماء أنفسهم أمام معادلة صعبة، فالقرآن قد نزل بعربية ما قبل الإسلام، هذه العربية التي كانت تتعرض أمام أعينهم لمؤثرات تكاد تبعتها عما كانت عليه قبل الإسلام، أي أنها كانت آخذة في التطور، وإذا سارت الأمور على نفس المنوال فستبعد تدريجياً لتسلخ عن اللغة التي نزل بها لقرآن، ولما كان النص القرآني لا يتغير فسيأتي اليوم الذي لا يستطيع فيه عربي مسلم أن يفهم منه شيئاً»^(٤).

«كان الطريق الوحيد الذي ظهر أمام هؤلاء العلماء هو أن يحاولوا شيئاً لم ينجح في تحقيقه أبناء أية لغة أخرى في التاريخ، سواء من جاء قبلهم أو بعدهم، فقد قرّروا أن يقفوا باللغة ذاتها ويعزلوها عن تيار التطور . لقد أرادوا أن

(١) يبدو أن هذا الباحث يجهل تصنيف العلوم في التراث العربي، وعناية ما يمكن قوله من هو أن العلماء قالوا بوجوب تعلم العربية لغتهم القرآن الكريم والسنة النبوية.

(٢) أنيس فريجة: نظريات في اللغة ص ١٢٤.

(٣) بطر: السعيد محمد بلوي: مستويات العربية ص ٧.

(٤) هذا وهم من الباحث، فكل الدلائل تشير إلى أن ذلك لن يقع ما دام القرآن الكريم يتننى

بجمدوا اللغة العربية في مرحلة اختاروها من بين مراحل تطورها التاريخي بحيث يحتفظون لها بكل خصائصها في تلك المرحلة. . كان على النحاة لكي يتجنبوا تمسكاً في ما أرادوا أن يجمدوا الحياة أيضاً كما جمّدوا اللغة. أضف إلى ذلك أن تقنين العربية وتقييدها كان إيداناً بدخولها الكتب واحتجابها خلف حائط الكتب وتقييدها عن التقلي والمشافهة. . كان العمل الذي قام به النحاة في الواقع سبباً في تثبيت ازدواجية اللغة لا عاملاً في توحيدها. . .^(١)

ورأى بعضهم أن قوانين التطور اللغوي تعمل بقوة لا يمكن أن يعترض سبيلها معترض، أو يوقف تقدمها شيء، فقال. «هذا التطور المطرد يخضع في سيره لقوانين ثابتة، مطردة النتائج، واضحة المعالم، محققة الآثار، لا يد لأحد على وقف عملها، وتغيير ما تؤدي إليه، فليس في قدرة الأفراد أن يوقفوا تطور لغة ما، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص، أو يسيروا بها في سبيل غير السبيل التي رسمتها لها سنين التطور الطبيعي^(٢) المقررة^(٣)».

ووصل سلطان التطور اللغوي عند بعضهم حد القول: «ومن هذا يظهر أن ناحية هامة من نواحي التطور اللغوي ترجع إلى عوامل جبرية، لا اختيار للإنسان فيها، ولا يد له على وقف آثارها، أو تغيير ما تؤدي إليه»^(٤).

وانتهى الأمر بهؤلاء الباحثين إلى أن يُحمّلوا العربية الفصحى المسؤولية عن مشكلات حياتنا الاجتماعية والعلمية والثقافية، فقال أحدهم: إن تأخرنا اللغوي

(١) مستوبات العربية ص ٣٧-٤٠، وينظر: محمد كامل حسين اللغة العربية المعاصرة ص ١

(٢) ذهب بعضهم إلى القول: «إن أعضاء النطق في الإنسان في تطور طبيعي مطرد، في سبب واستعدادها ومهج أدائها لوظائفها». (علي عبد الواحد وافي علم اللغة ص ٢٨٩، وسطر أمين الخولي. مشكلات حياتنا اللغوية ص ٨٢). وكأن هذا القول صدى لنظرية التطور النالي

(٣) أمين الخولي: مشكلات حياتنا اللغوية ص ٨٣.

(٤) علي عبد الواحد وافي علم اللغة ص ٢٥١.

هو سب من أعظم الأسباب لتأخرنا الاجتماعي^(١). وقال آخر: «وليس بالكثير ولا المانع أبداً أن تقول: إن آفات حياتنا في جمهورتها تعود إلى علل لغوية، تصدّع الوحدة، وتحرم الدقة، وتبدد الجهد، وتعوق تسامي الروح والجسد، والعمل ولقد»^(٢). وقال ثالث: «والمتناقضات في حياتنا كثيرة، ولن أحتار منها إلا موقفاً من اللغة القومية، فهو جماع المتناقضات كلها»^(٣).

ولا شك في أن هذه الدعاوى نابعة من أحد أمرين. من جهل القائلين بها بطبيعة اللغات، وحاجات المجتمع اللغوية، ولوازم بناء الحضارة، أو من غرض يهدف إلى تدمير العربية الفصحى التي كانت وعاءاً للقرآن الكريم، كما أنها صارت الرابطة الكبرى بين ماضي الأمة وحاضرها، وبين أبناء الأمة في مشارق الأرض ومغاربها.

وهذه الدعاوى التي تميل إلى تبسيط الأمور إلى درجة نجعلها نخلاً بلغة مثالية، سهلة الاستعمال، واضحة الدلالة، يلتزم بها جميع أفراد المجموعة اللغوية في جدهم وهزلهم، وفي جميع بيئاتهم - تنفاض عن حقائق قرونها علماء اللغة منذ أكثر من قرن من الزمان، منها:

١- يُعتبر توحيد اللغة ضرورة اجتماعية^(٤) فلا تستقيم حياة الناس ولا تتقدم إذا لم يلتقوا على لغة موحدة، وذلك يستلزم أن يتنازل الأفراد عن لهجاتهم الضيقة لصالح اللغة الأدبية المشتركة، ومن ثم فإن الازدواج اللغوي (أو العامية والفصحى) من طبيعة حياة اللغة في المجتمع، لكن البعد بين العامية والفصحى يتفاوت من لغة إلى أخرى، بسبب مجموعة من العوامل، ويمكن للمسافة بينهما أن تضيق، ولكن من غير الممكن أن تزول، إلا إذا عاش الإنسان وحده، وهو أمر لا يتحقق معه وجود اللغة.

(١) سلامة موسى: اللغة العصرية ص ٧.

(٢) أسس الحولي: مشكلات حياتنا اللغوية ص ٥-٦.

(٣) محمد كامل حسين: اللغة العربية المعاصرة ص ٦.

(٤) صندريس اللغة ص ٣٢٦.

٢ إن توحيد اللغة وتكوين اللغات المشتركة يستلزم فترة من التوقف في تطور اللغة^(١) وهذا التوقف ضروري حتى يتحقق التواصل بين أبناء الأمة في الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة، ولا يعني ذلك التوقف جموداً في اللغة، فتظل اللغة تستجيب لحاجات المجتمع المتجددة، ولكن من غير أن تقطع الصلة بالماضي

٣ الواقع أننا لا نعلم إطلاقاً لغة قد قَصُرَتْ عن خدمة إنسان عنده فكرة يريد التعبير عنها^(٢)، ومن ثم فإن القول بأن اللغة الفصحى عائق في سبيل التقدم العلمي والحضاري - لا معنى له، وهو ستار لإخفاء الهرال المكري، وانقراض الحضاري، فأزمة اللغة العربية اليوم لها بُعد حضاري، كما أن لها بُعداً لغوياً أيضاً.

وسوف يتضح لنا بطلان الجانب الأكبر من هذه الدعاوى من خلال النظر في قوانين التطور اللغوي، ومن خلال مناقشة المقولة التي تزعم أن ارتباط العربية بالقرآن قد أضرب بها، وذلك في المبحثين اللاحقين

(١) فنلريش، اللغة ص ٢٤٣

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢١

المبحث الثاني

حقيقة قوانين التطور اللغوي

القوانين: الأصول^(١)، والمفرد قانون، وهو مقياس كل شيء وطريقته^(٢)، وفي الاصطلاح: أمر كلي مطبق على جميع جزئياته التي تتعرف أحكامها منه، كقول السادة: فاعل مفعول، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور^(٣).

ولغات البشرية تتغير، ولا تثبت على صورة واحدة، وقد يُسرّع التغير إلى بعضها، وقد يصبغ، ولذلك عوامل متعددة، منها: انتقال اللغة من السلف إلى لحلف، والتأثر باللغات الأخرى، والعوامل الاجتماعية والنفسية، والاختلاف لبيئة، وطبيعة اللغة ذاتها، وأثر أهل الفكر والرأي من المتكلمين، بها^(٤).

وازدادت عناية الباحثين المُحدثين بتتبع مظاهر التغير في اللغات والكشف عن القواعد التي تستند إليها في ذلك، ونشأ عن تلك العناية صياغة مظاهر التغير في قوانين للتطور في اللغات البشرية. وثار نقاش حول عمل تلك القوانين، فكان من لدرسين العربيين من يعتقد أن كل تغير في صوئيات اللغة يخضع في تطوره لقوانين معينة، لا استثناء لها، وأن ما يَرَدُّ من استثناءات لبعض القواعد فلا بُدَّ أن هناك قواعد تخضع لها هذه الاستثناءات، لم يتم اكتشافها^(٥).

(١) ابن منظور: لسان العرب ٧/ ٢٢٠ (قس).

(٢) المعجم الوجيز ص ٥١٨، والمعجم العربي الأساسي ص ١٠١٠.

(٣) الحرجاني: التعريفات ص ٩٧، والمعجم الوجيز ص ٥١٨.

(٤) بطر، علي عبد الواحد وافي: اللغة والمجتمع ص ٧، وعلم اللغة (له) ص ٢٤٩، ومحمود السمران: اللغة والمجتمع ص ١٧١.

(٥) ماريو باي: ألعاب البشر ص ٢٨-٣٩، وأسس علم اللغة (له) ص ١٤٠.

ويبدو أن إطلاق كلمة (قوانين) على التغيرات اللغوية، والقول بأنها تعمل بصورة حتمية، لم يعد موضع قبول لدى اللغويين، لأن القوانين الصوتية اللغوية لا تشبه قوانين الطبيعة والكيمياء، لذلك لا يمكن أن نعرف مقدماً كيف يتطور هذا الصوت أو ذاك، لأنه يوجد دائماً في تطور الأصوات عدد من العوامل غير المسطورة التي تنتج أثرها^(١).

وصار الحديث بناءً على ذلك عن (اتجاه) في التغير أكثر من الحديث عن (قانون)، ولكن مع ذلك فإن لاتجاهات التطورات اللغوية استثناءات كثيرة، يمكن أن يخضع بعضها لقواعد ثانوية، في حين أن هناك استثناءات لا تخضع لأي قواعد^(٢).

ويمكن أن نستنتج من ذلك أنه لا توجد قوانين للتطور اللغوي بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما هناك اتجاهات أو ميل، وأن تلك الاتجاهات لا تعمل بصورة حتمية أو آلية، فهي قد تحدث وقد لا تحدث، لأن اللغة عمل عقلي إنساني، يخضع لمؤثرات كثيرة، تختلف الاستجابة لها من فرد إلى آخر، ومن جماعة لغوية إلى أخرى.

ويظهر من خلال هذه الحقائق الموجزة عن قوانين التطور اللغوي الوهم الذي وقع فيه عدد من الدارسين العرب في حديثهم عن التطور اللغوي، من مثل قول بعضهم: «... ومن هذا يظهر أن ناحية هامة من نواحي التطور اللغوي ترجع إلى عوامل جبرية، لا اختيار للإنسان فيها، ولا يد له على وقف آثارها أو تغيير ما تؤدي إليه. ومن هذا يظهر كذلك أنه ليس في قدرة الأفراد أن يتفوا تطور لغة، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص»^(٣).

ومثل ذلك قول الآخر: «هذا التطور المطرد يخضع في سيره لقوانين ثابتة،

(١) ينظر: فندريس: اللغة ص ٧١-٧٢، وماريو باي: لغات البشر ص ٤٢

(٢) ينظر: مالمبرك: علم الأصوات ص ٢٦٠، وماريو باي: لغات البشر ص ٤٣

(٣) علي عبد الواحد وامي: علم اللغة ص ٢٥١.

مطرودة النتائج، واضحة المعالم، محققة الآثار لا يد لأحد على وقف عملها،
وتعبير ما تؤدي إليه، فليس في قدرة الأفراد أن يقفوا تطور لغة ما، أو يجعلوها
تجمد على وضع خاص، أو يسيروا بها في سبيل غير السبيل التي رسمتها لها
منين التطور الطبيعي المقررة»^(١).

وسى أحد الباحثين على هذه المقدمات الباطلة، من مثل القول بوجود قوايس
للتطور تعمل بصورة جبرية، بنى نتيجة باطلة بطلان المقدمات التي ادبت عليها،
وهو وصفه عمل علماء العربية في تفهيد قواعد العربية بأنه يتعارض مع حقائق
لأمور وشواهد التاريخ، وذلك حيث قال: «كان الطريق الوحيد الذي ظهر أمام
هؤلاء العلماء هو أن يحاولوا شيئاً لم ينتج في تحقيقه أباء أية لغة أخرى في
التاريخ سواء من جاء قبلهم أو بعدهم، فقد قرّروا أن يقفوا بالذمة ذاتها
ويعزلوها عن تيار التطور»^(٢).

إن قدرة أفراد المجموعة اللغوية على التأثير في مجرى التطور اللغوي أمر
ممكن، على الأقل في جوانب منه، وقد عبّر عدد من اللغويين عن تلك لقدرة
بمعدلة غفل عنها هؤلاء الذين تحجرت مواقفهم عند عتبة نظريات التطور التي
زال يرفقها، وخفّت نورها، إن لم تكن قد انطemat شعلتها إلى الأبد.

تت المعادلة هي ما يمكن تسميته بصراع التوازن «الذي هو قانون تطور
لغات جميعاً، فهذان متلاان متعارضان يُوجّهان اللغة في طريقين متباينين. وأحد
هذين استثنائي ينتج نحو التفريق... غير أن هذا التفريق لا يصل إطلافاً إلى
تمامه، لأن سبباً حيوياً يوقفه في الطريق... وهو الميل إلى التوحيد الذي بعيد
الوحد ومن صراع هذين الميلين تنتج أنواع اللغات المختلفة، من لهجات،
ولغات خاصة، ولغات مشتركة»^(٣).

(١) أمين الخولي: مشكلات حياتنا اللغوية ص ٨٣.

(٢) السيد محمد بلوي: مستويات العربية ص ٢٨.

(٣) فندرس اللغة ص ٢٠٧-٢٠٨.

ولم تكن فكرة صراع التوازن اللغوي غائبة عن فكر عدد من اللغويين العرب المحدثين، مثل الدكتور محمود السمران الذي قال: «في حياة اللغة ميلان متعارضان. أحدهما نحو التقسم إلى لغات ولهجات، والثاني نحو الوحدة لمترايدة الاتساع. وهذا التقسم والتوحد كلاهما فعل أحداث تؤثر في الجماعات ويرى بعض اللغويين أن الاتجاه نحو التقسم أقوى من الاتجاه نحو التوحد. ولكن (بِشِيرْسِنْ)^(١) يرى أن هناك قوى لا يحوز التعادل عنها تعمل في لاتجاه المصاد، وأن هذه القوى الموحدة كانت في العصور التاريخية أقوى في حقيقة الأمر من القوى المُقسّمة، وإنها كذلك في الوقت الحاضر على وجه الخصوص، وستكون كذلك يقيناً في المستقبل»^(٢).

ومن الذين تحدثوا عن صراع التوازن اللغوي الدكتورة عائشة عبد الرحمن، حيث قالت: «... إن العربية في آفاقها الجديدة كانت محكومة بتيارين من المحافظة والتجديد، يكفلان لها نوعاً من الاتزان، على بُعدٍ ما بينهما. وقانون حفظ الذات، يرفض التخلي عن أصيل العربية كما عرفته في عصر نقائها. وقانون الحرص على البقاء يستجيب لكل دواعي النمو والتطور، ولو كان ذلك على حساب ما هو أصيل وعريق.

ولقد استطاعت العربية بمرونة فائقة أن تتحاشى أزمة موقفها بين القديم والأصيل والمحدث الطارئ، بتطويع دلالات الألفاظ والتوسع في المجاز، لكي تؤدي المعاني الجديدة التي لم يكن للعرب عهدٌ بها من قبل»^(٣).

وممن وقف عند هذا الموضوع الدكتور حسن ظاظا، فأطال الحديث عنه، وسوف أنقل فقرات من كلامه، لا تخلو من عناصر جديدة، مع أن فيها ما

(١) أرنو يسيرس (١٨٦٠-١٩٤٣م). لغوي دينماركي، اشتهر بكتابه «اللغة» نظر محمود

السمران: علم اللغة ص ٢٧٨، وميشال وكريّا: الأكسية ص ٢٧٧.

(٢) اللغة والمجتمع ص ١٧٠.

(٣) لغتنا والحياة ص ٧٢ ٧٣.

يحتمل لنقاش^(١)، قال: «إن اللغة، أية لغة كانت، وفي أية فترة كانت من وجودها، في تطور دائم مستمر، يتنازعها في تطورها هذا عاملان متناقضان تجاهد اللغة في الاحتفاظ بتوازنها بينهما، ويقدر احتفاظها بهذا التوازن يكتب لها طول العمر بين الناطقين بها، وهذان العاملان هما عامل المحافظة من ناحية، وعامل التطور من ناحية أخرى

أما في ما يتصل بعامل المحافظة، فإن اللغة بعد أن تصبح قادرة على أداء وظيفتها في التفاهم بين أبناء المجتمع الواحد، تتحول في ذلك المجتمع نفسه إلى وسيلة من وسائل الترف... كذلك اللغة مع تقلب الحضارة، وتبلور التقاليد، وتكون الدرق الجمالي، وحرص الآباء على أن يكون أبنائهم صورة منهم، وصورة محسنة منقحة منقاة من الشوائب، كل ذلك أوجد لدى البشر إحساساً جمالياً بعتاً باللغة، بحيث لم يعد الإنسان يكتفي منها بمجرد الفهم والإفهام، بل راح يتلذذ بالجرس الحسن، والصيغة الجميلة، والتعبير المحكم، والصورة البيانية الرائعة... وفي بعض اللغات تَوَجَّح ذلك كله نزولاً كتب مقدسة، أو ظهور نصوص دينية لها في قلوب المؤمنين بها جلاله وهيبه، وبسرعة أصبحت هذه النصوص ساذج لغوية، ومثلاً عالياً، وحواجز في وجه التطور الطبيعي في كثير من الأحيان... فعامل المحافظة إذن كان دائماً كابحاً للتطور اللغوي، لأنه ينطلق من فكرة أساسية وهي أن اللغة تراث قومي، وقد يكون دينياً أيضاً، تقتضي الأمانة الحفاظ عليه كما كان على عهد السلف...

أما عامل التطور فهو عامل ثوري متحرك على الجمود، تقف من ورائه الحضارة قوة دافعة، فاختلاط الناس بعضهم ببعض، والرحلة من مكان إلى آخر، ووجود عنصر بشرية جديدة تدخل على مجموعة مستقرة فتؤثر في نطقها، والهجرة الجماعية من البيئة الأصلية إلى أمة بغير أخرى، وتعاقب الأجيال، مع وجود الفارق في دقة التلقي عن طريق السمع، وعن طريق

(١) ذكر المذكور حسن ظاهراً أنه يغفل في هذا الموضوع عن اللغوي العربي ارسين دارمستيتير.

المحاكاة بين الأبناء وآبائهم، كل ذلك يُخَدِّثُ عاهاتٍ عميقة في شكل اللغة، بل يُظهرُ فيها لهجاتٍ تتنوع وتتفصل عن اللغة الأم^(١).

وإذا كانت اللغات البشرية تعيش بين عوامل المحافظة أو التوحيد وعوامل التقسيم أو التغيير، فما نصيبُ اللغة العربية من صراع التوازن بين هذين العاملين؟

إن اللغة العربية ليست بذعاً في اللغات، ولذلك فإنها عانت من صراع التوازن، وما تزال تعاني منه، وستظل تتعرض له في المستقبل، ولكن الشيء الأكيد في هذا الصراع هو أن عامل التوحيد أقوى من عامل التقسيم، ومن ثم فإن اللغة العربية حافظت على نظمها اللغوية التي امتثلتها اللغويون من العصر القرآني والحديث النبوي، وكلام العرب في عصور الاستشهاد.

ولا شك في أن نزول القرآن الكريم باللغة العربية كان الحدث الأعظم في تاريخ هذه اللغة، وهو العامل الأول في ترجيح كفة صراع التوازن، وهو المرجح لبقيائها، يقول ابن خلدون: «ولمّا تملّك المعجم... وصار لهم الملك والاستيلاء على جميع الممالك الإسلامية فسَدَ اللسانُ العربيُّ لذلك، وكاد يذهب، لولا ما حفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنة اللذين بهما حُفِظَ الدين، وصار ذلك مُرَجِّحاً لبقاء اللغة العربية المُضَرَّة من الشعر والكلام...»^(٢).

فكيف حَبَلَ هذا التُرْجُحُ على تثقيل كفة التوحيد في صراع التوازن على كفة التقسيم؟

هذا ما نحاول أن نجيبَ عنه ونُبيِّنَه في المبحث الآتي.

(١) اللسان واللسان ص ٩٨ ١٠١

(٢) المقدمة ص ٣٧٩.

المبحث الثالث

دور القرآن الكريم في ترجيح دواعي التوحيد والثبات

عانت اللغة العربية في تاريخها الطويل من صراع التوازن بين دواعي الثبات، ودواعي التغير، شأنها في ذلك شأن اللغات الأخرى، لأن «تطور اللغات يزداد سرعة بازدياد انتشارها في الخارج، وبازدياد عدد الناس الذين يتكلمونها وتوسعهم، إذ أن انتشارها في أقاليم تحتك فيها بلغات أخرى يعرضها لأن تفقد خصائصها الموهلة في الذاتية، والتأثير الذي يقع عليها من الخارج يؤدي بها إلى التغير السريع»^(١).

وسلكت العربية في تطورها سبيلين:

الأول: على ألسن الناس في بيوتهم وأسواقهم ومناجرهم، فتنطورت أصواتها التطور الطبيعي، وتداخلت مع غيرها من اللغات المختلفة بها، وابتعدت عن اللغة العربية يوم درسها العلماء واستنبطوا قواعدها.

الثاني: ما كان على ألسن الأدباء والشعراء والعلماء وأقلامهم، حيث نظورت في إطار ثبات أصولها، فصار العربي وغير العربي يتعلمها، ويجهذ في أن يطوع لسانه للطقن الصحيح المتفق مع ما استنبطه العلماء من أصولها، وهي اللغة التي كُتِبَ بها التراث العربي منذ أربعة عشر قرناً، والتي تتحقق بأجلى صورها في قراءة القرآن الكريم^(٢).

إن القول بثبات العربية الفصحى لا يتعارض مع وجود الازدواجية اللغوية، أي وجود العامة والفصحى، لأن هذه الازدواجية ظاهرة لغوية عامة، كما أن ذلك

(١) عديس، اللغة ص ٤٢٧.

(٢) بطر: محاسن المعجمي: أصوات العربية بين التحول والثبات ص ١٤

نشأت لا يتفي حصول تغييرات تتمثل في توليد ألفاظ جديدة من حلال نظام الاشتقاق، أو إعطاء بعض الألفاظ معاني جديدة تستجيب لحاجات المجتمع المتجددة

ومن هنا نجد أن ما ورد في كتابات عدد من الدارسين من جمود اللغة العربية وتحجرها أمرٌ مبالغ فيه، ولم يوضع في إطاره العلمي الصحيح، فكل اللغات العالمية تعمل على تثبيت أصولها مع السماح باستيعاب اللغة للجديد الذي يستجيب لحاجة المتكلمين بها.

ولا شك في أن ثبات العربية الفصحى دليلٌ على حيوية هذه اللغة وقوتها، فهو ليس جموداً ولا تحجراً، وهو أمر تدعو إليه حاجات حضارية وقومية، وقبل ذلك فإنه أمر تدعو إليه دواع دبية، كان لها الأثر الأكبر في الحفاظ على هذه اللغة ودوام عطايا الحضاري.

ولم تكن جهود علماء العربية هي العامل الوحيد في تلك الحيوية للغة العربية، فارتباطها بالقرآن الكريم هو العامل الرئيس في بقائها حية، فصارت لغة الدين الإسلامي، يحرص على تعلمها كل مسلم «وصار استعمال اللسان العربي من شعائر الإسلام»^(١).

ومن هنا فإن العربية الفصحى «لها ظرف خاص لم يتوفر لأية لغة من لغات العالم. ذلك أنها ارتبطت بالقرآن منذ أربعة عشر قرناً، ودُونَ بها التراث العربي الفخم، الذي كان محوره هو القرآن الكريم في كثير من مظاهره، وقد كس الله لها السعف، ما دام يحفظ ديه، فقال عز من قائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ رَبُّكَ الذِّكْرُ وَإِنَّا لَمُحْفِظُونَ﴾ [الحجر]، ولولا أن شرفها الله عز وجل فأرسل بها كتابه، وقَيَّرَ له مِنْ خَلْقِهِ مَنْ يَتْلُوهُ صَبَاحَ مَسَاءً، ووعد بحفظه على تعاقب الأزمان لولا كل هذا لأمت العربية الفصحى لغة أثرية، تشبه اللاتينية أو السسكربية، ولسادت اللهجات العربية المختلفة، وازدادت على مرّ الزمان بُعداً عن الأصل

(١) ابن خلدون - المقدمة ص ٣٧٩.

سدي اسلخت منه. هذا هو السر الذي يجعلنا لا نقيسُ العربية الفصحى بما يحدث في اللغات الحية المعاصرة، فإن أقصى عمر هذه اللغات في شكلها الحاضر لا يتعدى قرنين من الزمان، فهي دائمة التطور والتغير، وعرضة للتصاعق مع اللغات المجاورة، تأخذ منها وتعطي، ولا تجد في ذلك حرجاً، لأنها لم ترتبط في فترة من فترات حياتها بكتاب مقدس، كما هو الحال في العربية^(١)

ولا شك في أن الدين من أقوى العوامل المؤثرة في حياة الناس وفي موسيقتهم، لأنه ينسج على عقيدة راسخة في الضمائر والقلوب، تُحرّكهم نحو تحقيق ما يؤمنون به وتَحْتَلِيّ المتاعب من أجل ذلك، وكانت العاطفة الدينية تجعل المسلم من غير العرب يحرص على تعلم العربية وحفظ القرآن، بإقبال شخصي وليس بدافع خارجي، ويعبر عن هذه العاطفة قول أبي منصور الثعالبي: «مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَبَّ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا ﷺ وَمَنْ أَحَبَّ الرَّسُولَ الْعَرَبِيَّ أَحَبَّ الْعَرَبَ، وَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبَ أَحَبَّ الْعَرَبِيَّةَ الَّتِي بَهَا نَزَلَ أَفْضَلُ الْكِتَابِ، عَلَى أَفْضَلِ الْعَجَمِ وَالْعَرَبِ، وَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبِيَّةَ عُحِيَ بِهَا، وَثَابَرَ عَلَيْهَا، وَصَرَفَ هِمَّتَهُ إِلَيْهَا...».

ومن هنا كَرِهَ علماء السلف أن يتعمد الرجل الطلق بغير العربية، فإن اللسان لعربي شعار الإسلام وأهله، ومن ثم قالوا: ينبغي لكل من يقدر على تَلَمُّعِ العربية أن يتعلمها، لأنها اللسان الأذلى بأن يكون مرغوباً فيه، فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يُفْهَمُ إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، إلا أن منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية، من غير أن يحرم على أحد أن يطلق بالمعجمية^(٢).

ولا يراد القرآن الكريم من أقوى أسباب بقاء العربية، ومن أهم عوامل

(١) ومسان عبد التواب: التطور اللغوي ص ٧-٨.

(٢) منظر ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٠٣-٢٠٧.

استشارها بين أبتاء الشعوب الإسلامية غير العربية في العالم كله، فأشأوا المدارس لتعليم العربية وتحفيظ القرآن، وأتاحت الوسائل الحديثة للتعليم إمكانيات جديدة تسهم في حفظ هذه اللغة المباركة حَيَّةً عَضَّةً، ومن ثم فإن ابن خلدون كان مصيباً حين قال: إن الدين مرجح لبقاء العربية^(١).

إنَّ العُلةَ في صراع التوازن في تاريخ العربية كانت لعوامل المحافظة والثبات، ولا تزال تلك العوامل تؤدي دورها في ذلك، ولم يكن هذا الأمر خارج قوانين التطور اللغوي، فهذه القوانين تعمل في إطار قانون التوازن، الذي رجَّح فيه القرآنُ كمة الثبات، أي الحيوية الدائمة، وليس التجمد أو التحجر، كما يذكر بعض الدارسين، مجافين في ذلك حقائق العلم وقوانين التطور ذاتها.

(١) ينظر، المقدمة ص ٢٩٧ و ٢٨٠.

المبحث الرابع

مظاهر من أثر ارتباط العربية بالقرآن الكريم

يبدأ تاريخ اللغة العربية الموثق بتزول القرآن الكريم، وكان المصحف الشريف أول كتب عرفته المكتبة العربية، وانطلقت العلوم الإسلامية من دراسة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ونشأت علوم اللغة العربية مرتبطة بتلك العلوم، ولم تلبث الحضارة الإسلامية أن شملت كل جوانب الحياة ونواحي الفكر، وكانت العربية لغة تلك الحضارة

والحديث عن أثر ارتباط العربية بالقرآن الكريم ليس جديداً، وكُتِبَتْ بحوث مطوّلة في جوانب متعددة منه، مثل كتاب «القرآن الكريم وأثره في الدراسات لحيوية»^(١)، وليس الغرض في هذا المسحّ الحديث عن أثر القرآن الكريم في علوم اللغة العربية، وإنما الغرض الحديث عن أثره في حياتها بوجه عام، لاستخلاص ما يرسم صورة لمستقبل اللغة العربية.

ويمكن للدارس أن يحصر أهم مظاهر أثر ارتباط العربية بالقرآن الكريم في ما يأتي:

١- التحول من التنوع إلى التوحيد:

كانت العربية قبل نزول القرآن الكريم تنقسمها لهجات كثيرة، فكان الكل فسلّة من قبائل العرب لغة تنفرد بها، ويؤخذ عنها، وقد اشتهروا في الأصل^(٢) وتمحصر عن الامتزاج اللغوي بين لغات العرب بعد الإسلام تميّز اللغة العربية الأدبية المشتركة التي عرفت بعد ذلك باسم العربية الفصحى، والتي كانت تسند

(١) للدكتور عبد العال سالم مكرم، دار المعارف بمصر ١٩٦٨

(٢) ابن الطيم: الفهرست ص ٨.

في كثير من خصائصها إلى لغة قريش التي نزل بها القرآن الكريم.

وتشير جملة من الدلائل إلى أن اللغة العربية الفصحى أو اللغة الأدبية المشتركة لم يكن لها تميز قبل الإسلام، وكان الناس يتكلمون بلعنتهم العربية التي شأوا عليها، ويحققون التواصل بينهم بالقدر اللغوي المشترك بين تلك اللغات، لأن الأصل واحد كما قال ابن النديم، ثم ظهرت الفصحى بعد ذلك^(١)

وتصافرت جهود علماء العربية، وعلماء القراءة القرآنية، على توسيع معالم العربية الفصحى، وانحسار الظواهر اللهجية، فانتقلت العربية بفصل ذلك من تنوع إلى التوحيد، وكان القرآن الكريم هو العامل الأساسي في هذا التحول، والتواصل الحضاري بين أبنائها وأجيالها المتعاقبة.

٢- التحول من الرواية الشفهية إلى التدوين والتعميد

لم يكن للعرب قبل القرآن الكريم كتاب، بل كانوا يحفظون الأشعار ويتناقلون الأخبار، ولا شك في أن الحصار لا يبنى على الرواية الشفهية، والعلوم لا بد لها من التدوين، وقد تحولت الأمة بفصل القرآن من الأمية إلى الحضرة، فانتشرت الكتابة، وظهرت العلوم، ودونت النصوص الدينية، كما دُوت النصوص الأدبية، والتدوين من لوازم حيوية اللغة وديمومتها.

ولم تكن الكتابة قديماً على اللغة العربية، فقد تضافرت الكتابة مع الرواية على الحفاظ على اللغة العربية الفصحى، والطق العربي الصحيح، يقول ابن العزري: «الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ

(١) يمكن النظر حول هذه الفكرة في بحثي: (تكوين العربية الفصحى)، في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٨، ص(١١-٩٣)، وتجد تفصيلاً أكثر في رسالة الماجستير التي كتبها السيد عمر رشيد شاعر حول (اللغة الأدبية المشتركة من خلال كتاب سيويه) المقدمة إلى كلية التربية بجامعة تكريت سنة ٢٠٠٢م.

المصاحف والكتب^(١). وكان الصحابة والتابعون يقولون: إنَّ قراءة القرآن سُنة، بأخذها الآخرُ عن الأوَّل^(٢).

واشترط العلماءُ تحقيقَ المشافهةِ لقراءة القرآن ورواية العلم، فقالوا: «لا تأخذوا القرآن من مُصحِّفيٍّ، ولا العلم من صُحِّفيٍّ»^(٣). والمُصحِّفيُّ هو مَنْ لم يقرأ القرآن على القراء ويضبط ألقاظهم^(٤)، والصحفيُّ هو الذي يروي العلم من مصحف، فيخطئُ في قراءة المصحف لاشتباه الحروف^(٥).

ولا يرال المسلمون يحرصون على تعليم أطفالهم قراءة القرآن، فينشؤوا وقد أُشربوا النطق الفصيح، واعتادت ألسنتهم نطق الأصوات العربية، وكان هذا من أهم عوامل المحافظة على العربية على مدى العصور.

إنَّ المتنبيين بأن يوماً سيأتي لا يستطيع فيه عربيٌّ مسلمٌ أن يفهم من القرآن شيئاً^(٦)، وإنَّ أنهم لم يقرؤوا التاريخ وبقفوا على حقائق الأشياء، وإنَّما أنهم يُعَبِّرونَ عن رغبات مختزنة في عقولهم، ليس لها من الحقيقة شيء، والواقع يكذبها ويكشف بطلانها.

٣- التحوُّل من التغيُّر إلى الثبات:

كانت اللغة العربية قبل الإسلام طليقة من كل قيد، تستجيب لكل مؤثر، فسم تُدرُّن، ولم يجتمع الناطقون بها على مثال يحتنونه، وهذا من صفة اللغات غير المدونة، وقد مرَّت قرون كثيرة من تأريخ العربية لا نعرف عنها شيئاً، ولكن طبيعة اللغات تشير إلى أنها كانت دائمة التغير والتطور.

(١) لشر ١/١.

(٢) يظن: ابن مجاهد: السعة ص ٤٩-٥٥.

(٣) المسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٣.

(٤) يظن: العطار: التمهيد ص ٢٤٧.

(٥) يظن: الحليل: العين ١٢٠/٣.

(٦) يظن: السعد محمد بدوي. مستويات العربية ص ٢٨.

وانتقلت العربية بعد الإسلام إلى مرحلة جديدة من الثبات والاستقرار، تنسب دورها الحضاري الجديد الذي منحها إياه الدين الإسلامي.

ولا يعني وصفها العربية بعد الإسلام بالثبات أنها لم تشهد تغيراً البتة، فهذا الأمر لا يتوافق مع طبيعة الحياة البشرية التي هي دائمة الحركة، والدعة من شأنها الاستجابة لحاجات الناس، لكن العربية كانت تستجيب لتلك الحاجات مع المحافظة على أصولها الثابتة، من حيث نطق أصواتها، وطريقة بناء كلماتها، وتركيب جملها، أما توليد الألفاظ الجديدة، والتعبير عن المعاني الجديدة فإن العربية من أكثر اللغات الإنسانية مرونة وقدرة على ذلك

4- التحول من المحلية إلى العالمية:

كانت العربية قبل الإسلام لغة مجموعة من الأقوام تتوزع في الجزيرة العربية، بين الحواضر والبادي، وكانت لها امتدادات إلى أطراف الجزيرة الشمالية غربي العراق وأطراف بادية الشام، وكانت تُعبرُ عن حاجات الحياة العربية آنذاك، لكنها لم تكن واسعة الانتشار خارج الجزيرة العربية، فكانت لذلك لغة لم تتوفر لها مقومات اللغة العالمية

وانتقلت العربية بعد الإسلام إلى لغة عالمية بكل معنى الكلمة، فكان يحرس على تعلمها المسلمون من كل الأجناس، وكانوا يؤلفون بها ويدعون الكتابة بلغاتهم القومية، فصارت العربية لغة عالمية ولا زالت تحتفظ ببعض آثار تلك العالمية، لكن ضمور الحضارة العربية الإسلامية قد أثر على مكانتها التي كانت تبوأها، وظلت تحتفظ بمكانتها الدينية في نفوس المؤمنين، وهي مكة راسخة، يمكن أن تكون منطلقاً جديداً لاستعادة العربية مكانتها الحضارية السانعة إذا ما استعادت الأمة دورها الحضاري في العالم.

• نشأة علوم العربية:

لا يحصى على العارفين أثر القرآن الكريم في نشأة علوم العربية، فكان رسم المصحف وعلم النقط والشكل أساساً لتكميل الكتابة العربية واستقرار نظمها

الهجائية، وكان علم التجويد والقراءات أساساً لعلم الأصوات اللغوية وضبط
الناطق العربي، وكان علم النحو والصرف يستجيب لحاجة النارسين للبناء اللغوي
للقرآن الكريم، كما كان علم التفسير والمؤلفات في معاني القرآن رافداً كبيراً في
المعجم العربي.

وما كُتِبَ عن أثر القرآن الكريم في هذه العلوم اللغوية كثير، تكفي هذه
الإشارة إليه في هذا المقام.

--

خاتمة

ستخلص من هذا البحث الموجز أن مستقبل اللغة العربية ليس في خطر، وأن مكنتها المتميزة في قلوب المؤمنين سوف تبقى ما بقي قرآن يُتلى، وأن موجات «عرو الحصارى ودعوات التخريب الثقافي لن تزحزح العربية عن مكانتها ودورها الحصارى والدينى.

ولا شك في أن هذه النتيجة مبينة على أساس علمى يستند إلى قانون «توازن الذى تحصص له اللغات البشرية في تطورها. ولا يحفى على أحد أن عوامل التوحد والثبات في صراع التوازن في العربية أقوى من عوامل التعبير والتطور، وليس هذا التفوق في عوامل التوحد يستند إلى جهود علماء العربية وحدها، وإنما هو يستند في معظمه إلى تعلق المسلمين بالقرآن الكريم وحرصهم على تعلمه وتلاوته.

ومع هذه الصورة الناصعة لمستقبل اللغة العربية فإن على المهتمين بأمر هذه اللغة ألا يغفلوا عما تعانيه من مشكلات، فيعملوا على تلافيتها والتخفيف من آثارها، حتى لا تظل أداة بيد أعداء هذه اللغة يتكثرون إليها كلما أرادوا النيل منها أو الحط من قدرها ولعل في مقدمة تلك القضايا التي تحتاج إلى نظر

١- الحاجة إلى المصطلح العلمى والحصارى.

٢- لتخفيف من أثر الازدواج اللغوى، والتقريب بين العامة والعصى.

٣- تيسير تعليم قواعد اللغة والاستفادة من المعطيات الحديثة في هذا المجال.

هذا، وأحر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.

الفصل الثالث قضايا منهجية

(١)

مَنَاحُ التَّأْلِيفِ النَّحْوِيِّ^(١) عرض موجزٌ ومناقشة

مقدمة

الحمد لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

إن المكتبة العربية تضم مئات الكتب في علم النحو، ومنها ما هو مؤلف في موضوعات عامة، ومنها ما هو مؤلف في موضوعات خاصة. لكن الدرس لا يكاد يجد كتابين من تلك الكتب يتطابقان في ترتيب الموضوعات، اللهم إلا أن يكونا شرحين لكتاب واحد.

وعلى الرغم من ذلك التباين في ترتيب الموضوعات فإن المتأمل يمكن أن يصف تلك الكتب في مجموعات بحسب المنهج العام لترتيب موضوعاتها، فمهما ما هو مرتب استناداً إلى نوع الكلمة، فهناك أبواب لموضوعات الأسماء، ثم موضوعات الأفعال، ثم موضوعات الحروف. ومنها ما هو مرتب بحسب نوع الحركة الإعرابية، فتُخصَّصُ أبواب للمرفوعات، وأبواب للمصوبات، وأخرى للمجرورات. ومنها ما هو مرتب بناءً على الوظيفة النحوية لمكونات الجملة

(١) منشور في مجلة آفاق الثقافة والتراث، المجلد ٤٤ السنة ٢٠٠٣.

العربية، فتتوزع الموضوعات على أبواب لجملة المبتدأ والحير وفروعها، وأبواب لجملة الفعلية ولواحقها، ثم أبواب لمكملات الجملة الاسمية والفعلية.

واسمى صدى تلك المناهج على الدراسات النحوية المعاصرة، فسمي تتبع طريقة واحدة في ترتيب الموضوعات، ويلمح الناظر في بحوث الدراسات العليا في جامعاتنا غلبة المنهج الشكلي المبني على نوع العلامة الإعرابية أو نوع الكلمة على المنهج الوظيفي للكلمة في الجملة العربية.

ولا شك في أن سلامة المنهج وملاءمته لموضوع الدراسة أحد مقومات وصف الظاهرة اللغوية وصفاً صحيحاً، وأحد أسباب وضع القاعدة النحوية التي تعبر عن تلك الظاهرة بشكل واضح ودقيق. وعكس ذلك اضطرب المنهج، فإنه لن يؤدي إلا نتائج قاصرة عن التعبير عن حقائق اللغة، وعاجزة عن تيسير فهمها أو تعلمها.

إن ذلك التباين في مناهج التأليف في النحو العربي يقود الدارس إلى التساؤل عن سر ذلك التباين ودلالته، وهل هو دليل على حيوية تلك المناهج وأصالتها كمعبرة عن أصالة الفكر لدى النحاة، أو هو دليل على اضطرابها وعدم وضوح الرؤية لديهم؟ وهل يمكن أن يكون أحد تلك المناهج أكثر ملاءمة للدرس النحوي المعاصر من المناهج الأخرى.

إن هذا البحث يهدف إلى مناقشة ترتيب الموضوعات في كتب النحو العربي القديمة، ومحاولة تبين أهم المناهج في ذلك، والنظر في اختيار المنهج المناسب للدرس النحوي العربي المعاصر، وهذه قضايا قد لا يُوقَّفها حقها مثل هذا البحث، لكنني أردت أن أُنَبِّه المشتغلين بالدرس النحوي إليها، حتى تأخذ شيئاً من اهتمامهم، وحتى يتتابع النظر والبحث فيها، لتصل إلى تحديد ملامح المنهج الأمثل للدرس النحوي العربي، إن شاء الله تعالى.

وسوف أتناول دراسة تلك القضايا في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حدود الدرس النحوي العربي.

المبحث الثاني. أهم مباحث التأليف في النحو العربي.

المبحث الثالث: مناقشة واستنتاج.

وبست أقصد في هذا البحث الدعوة إلى تبني منهج جديد في دراسة النحو العربي، كما أنني لا أهدف إلى تقديم مقترح لتيسير قواعده، فإن كلاماً كثيراً قد قيل حول التجديد والتيسير، ولعل كثيراً من ذلك الكلام لم يثمر تجديداً ولا تيسيراً، ولكي أهدف إلى النظر في التراث النحوي العربي ومحاولة تقويم مباحث التأليف فيه واستخلاص ما هو أنفع للدارس من تلك المباحث، مما قد يسهم في تجديد المنهج، أو يعين في تيسير القواعد

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل

المبحث الأول

حدود الدرس النحوي

يسمى أحد فروع علم اللغة، فقد انتهى الدرس اللغوي الحديث إلى دراسة للغة في عدد من المستويات، أشهرها^(١):

١- علم الأصوات، ويدرس أصوات اللغة.

٢- علم الصرف، ويبحث في الوحدات الصرفية والصيغ اللغوية، أي الكلمة.

٣- علم النحو، ويبحث في التراكيب، وما يرتبط بها من خواص، أي لجملة.

٤- علم المعنى، ويدرس المعنى، سواء كان مقصوراً على دراسة معاني الألفاظ المفردة أم دراسة معانيها في التركيب.

وكانت كتب علماء العربية المتقدمين تضم معظم تلك العلوم على نحو متداخل، مثل ما نجد في كتاب سيويه (ت١٨٠هـ)، والمقتضب لمبرد (ت٢٨٥هـ) والأصول لأم السراج (ت٣١٦هـ)، لكن العلماء اللاحقين عموماً على نمط مباحث كل فرع من فروع الدراسة اللغوية، وظهرت مؤلفات مستقلة في كل علوم اللغة

وكانت موارد ذلك التمييز قد ظهرت في وقت مبكر متمثلة بما ألف من كتب في التصريف^(٢)، وكان هذا الاتجاه قد تبلور لدى ابن حسي (ت٣٩٢هـ)،

(١) يظفر: محمد أحمد أبو الفرج - مقدمة لدراسة فقه اللغة ص١٢٢، وكمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة ص١٢

(٢) يظفر - ابن السديم المهرست ص٦٣ و٦٥ و٦٩... إلخ

فقال في كتاب المنصف في شرح تصريف المازني: «وهذا القليل من العلم أعني لتصرف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة... فالتصريف إنما هو لمعرفة أفسر النكس الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتغيرة، ألا ترى أنك إذا قلت قام نكر، ورأيت بكرة، ومررت بكرة، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتغيرة، إلا أن هذا الصرب من العلم لما كان عربياً بُدئ به بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطناً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال»^(١). وكتب ابن جني أيضاً كتاب «سر صناعة الإعراب» في علم الأصوات والحروف^(٢).

وكان أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ) أكثر علماء العربية وضوحاً في تحديد معالم كل علم من علوم اللغة العربية^(٣)، فقال في مقدمة كتابه «ارتشاف الضرب من لسان العرب»: «وحصرته في جملتين:

الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب.

والثانية في أحكامها حالة التركيب...

الجملة الأولى في الأحكام الإفرادية. ونقدّم القول في موادّ الكلم، وهي حروف المعجم وحروف العربية هداً ومخرجاً وصفة... وقد فرغنا من ذكر

(١) المنصف ١/ ٢-٥.

(٢) مطر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٠.

(٣) كـ السكاكي (يوسف بن محمد ت ٦٢٦هـ) قد عيّر بين موضوعي الصرف والنحو في كتابه «مفتاح العلوم» فنص على أن موضوع الصرف (المعرد)، وموضوع النحو (التألف)، ينظر ص ٨.

حروف المعجم عدداً ومخرجاً وصفة، وهذه الحروف هي مواد الكلم العربية^(١)

«القول في أحكام الكلم العربية حالة الإفراد: وهو على ثلاثة أقسام، الأول ما يكون لها في نفسها، الثاني ما يلحقها من أولها، والثالث ما يلحقها من آخرها

القسم الأول: هو المسمى بعلم التصريف، وينقسم قسمين. أحدهما جعل لكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، ومتأتي. والآخر. تعبير الكلمة لمعنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام^(٢)».

والقسم الثاني من الجملة الأولى: وهو قسمان قسم يلحق الكلمة من أولها وقسم يلحقها من آخرها القسم الأول: همزة الوصل. . القسم الثاني: وهو ما يلحق بالكلمة من آخرها، وهو علامة التثنية، وعلامة الجمع على حده، وياء النسب، وعلامة التأنيث، ونون التوكيد، ونون التنوين^(٣)».

«الجملة الثانية: في أحكام الكلمة حالة التركيب، وهي إعرابية، وغير إعرابية، وغير الإعرابية: الباء والحكاية والإدغام من كلمتين، والتقاء الساكنين من كلمتين، والتقاء الهمزتين من كلمتين، ولحاق علامة التأنيث للفعل لأجل مرفوعه، والعدد، والكنابة من العدد، والوقف^(٤)».

«القسم الثاني في أحوال الكلمات حالة التركيب التي هي إعرابية...»^(٥)

ويدور أن مباحث علم الأصوات ظلت مختلطة في مؤلفات علماء العربية بالمباحث الصرفية والنحوية، ولم يخلصها من تلك المباحث إلا علماء التحويد، على نحو ما يقول الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) «اعلم أن تحويد

(١) ارتضاف الضرب ١ / ٤-١٢

(٢) المصدر نفسه ١ / ١٣.

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٤٩-٢٥١.

(٤) المصدر نفسه ١ / ٣١٤.

(٥) المصدر نفسه ١ / ٤١١.

القراءة يتوقف على أربعة أمور:

أولها: معرفة مخارج الحروف.

والثاني: معرفة صفاتها.

والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.

والرابع: رياضة اللسان بذلك وكثرة التكرار^(١).

ولم تستقل مباحث علم الأصوات في جهود علماء العربية في مؤلفات خاصة بها، على الرغم من أن ابن جني حاول ذلك في كتابه «سر صناعة الإعراب»، بل ظلت متداخلة بموضوعات الصرف خاصة، وقُلت تلك المباحث في مؤلفات لمتأخرين إلى أضيق الحدود.

إن تأليف عالم واحد كتابين أحدهما في النحو والآخر في الصرف دليل أكيد على تميز مباحث هذين العلمين لديه، كما فعل أبو عمرو عثمان بن عمرو، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، فكتب أولاً (الكافية في النحو) ثم أتبعها (بالشافية في الصرف).

ولم يتحول ذلك اتجاهًا عامًا في التأليف، فظل كثير من مؤلفات علماء العربية يُدرجُ مباحث الصرف ضمن كتب النحو، على نحو ما فعل محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ) الذي كان معاصرًا لابن الحاجب، في كثير من مؤلفاته، التي كان لها أثر كبير في الدرس النحوي العربي. كما فعل في ألفيته المشهورة بالحلالة، وكتابه الآخر المشهور بتسهيل الفوائد، ومقدمته الموسومة بعمدة الحافظ وصدرة اللفظ. فقد بحث فيها أهم موضوعات الصرف، لكنها كانت تحتل الأبواب الأخيرة من تلك الكتب، وهذا يدل على استحضاره التمايز بين موضوعات النحويين، على الرغم من جمعه لها في كتاب واحد.

وبدأ أردنا أن نحدد ميدان النحو وأن نحصر موضوعاته كما تصوّرناها علماء

(١) النسخة ص ٢٩، والواضحة (له) ص ٣٠.

عربية فإن ذلك أمر في متناول يد الدارس، وهي تتلخص بالموضوعات التي تتناول بالدراسة الأحكام المترتبة على استعمال الكلمات في التركيب، ويمكن تقديم قائمة مركزة بتلك الموضوعات بالاستناد إلى ما أدرجه ابن الحاحب في الكافية، وأنوحيان في ارتشاف الضرب، مراعيًا ترتيب ابن مالك لتلك الموضوعات في ألفيته، مع ملاحظة أمرين: الأول انفراد بعض المؤلفين بإدراج بعض الموضوعات ضمن أبواب النحو، لا يدرجها آخرون، والأمر الثاني هو أن هذه الموضوعات تكاد تكون موضع إجماع من النحويين، على الرغم من اختلاف مساهمتهم في ترتيبها، وطريقة تناولها، وهو ما سنقف عنده في المبحث الآتي، إن شاء الله، وإنما نريد هنا حصر موضوعات النحو كما استقرت عند جمهور علماء العربية، وهي:

- ١- الكلام وما يتألف منه.
- ٢- المعرب، والمبني (وأنواعهما).
- ٣- النكرة، والمعرفة (العلم - الصمير - الإشارة - الموصول... إلخ).
- ٤- المبتدأ والخبر.
- ٥- نواسخ الابتداء (كان وأخواتها، وإن وأخواتها. إلخ).
- ٦- الفاعل، ونائب الفاعل.
- ٧- التحدي واللزوم والتنازع والاشتغال.
- ٨- المفاعيل (المفعول المطلق، له، فيه، معه).
- ٩- الاستثناء والحال والتمييز.
- ١٠- حروف الجر، والإضافة.
- ١١- الأسماء التي تعمل عمل الأفعال (المصدر، اسم الفاعل... إلخ).
- ١٢- التعجب، وأقفل التفضيل، ونعم وشن.

١٣- التواضع (النعت والتوكيد والعطف والبدل).

١٤- الداء، والاستغاثة، والتنبيه.

١٥- التحدير والإغراء والاحتصاص.

١٦- إعراب المفعل.

١٧- أحكام العدد.

١٨- الحكاية

المبحث الثاني

أهم مناهج التأليف في النحو

من كتب النحو ما أُلِّفَ في موضوع خاص، مثل حروف المعاني، وما لا يصرف، والحلاف الحوي، والعوامل النحوية، والعلل النحوية، وبحوها ومنها ما أُلِّفَ في دراسة قواعد العربية عامة، وهو ما نريد الحديث عن مناهج العلماء في ترتيب موضوعاته

ويبدو أن قول الأستاذ محمد عبد الخالق عضية - رحمه الله - عن كتب النحو «الكل كتاب منهج في التأليف»^(١) قول صحيح، لكن ذلك لا يمنع من البحث عن المناهج العامة التي بس عليها النحاة ترتيبهم موضوعات كتبهم، بغض النظر عن عدم التطابق بينها، فالتأمل في تلك الكتب يستطيع أن يصنفها بسهولة إلى مجموعات بناء على مناهج تأليفها وطرق ترتيب موضوعاتها، وأهمها ما يأتي:

أولاً: ترتيب الموضوعات بحسب الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب:

تعمد الأبواب في هذا النوع من الكتب على أساس الوظيفة النحوية التي تؤديها الكلمة في الجملة أو التركيب، فالكلمات في الجملة العربية تقع مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً... إلخ، وترتَّبُ أبواب الكتب بناءً على ذلك، مع تناول موضوعات أخرى مهمة أو مكملّة لتلك الأبواب، وهذه الطريقة أشهر مناهج التأليف وأكثرها استخداماً في كتب النحو العربي

وأقدم كتاب اتبع هذه الطريقة في التأليف كتاب سيويه، وعلى الرغم من

(١) المعتضد للمبرد ج ٤ ص ١ من الملحق.

شكوى الدارسين للكتاب من صعوبة تبين أساس لترتيب أبوابه^(١)، فإن أبواب الكتاب مبنية على أساس الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة العربية في الغالب، وتتصدر أبواب الموضوعات النحوية الأجزاء الأولى من الكتاب، وتتبعها أبواب الموضوعات الصرفية، وجاءت الموضوعات الصوتية في آخر الكتاب.

ولم يكن «المقتضب» للمبرد أحسن حالاً من الكتاب من حيث ترتيب الأبواب النحوية، فعلى الرغم من أن عناوين الأبواب مأخوذة من الوظائف النحوية للكلمات إلا أن تتابع الأبواب لا يبنى على أساس واضح، وتداخلت الموضوعات الصرفية بالموضوعات النحوية بشكل كبير، وتناثرت المسائل على نحو حمل محقق الكتاب على عمل فهرس كبير للموضوعات، تيسيراً للدارسين في الرجوع إليه

ويبدو أن غموض منهج الكتاب، واضطراب منهج المقتضب، حملاً ابن السراج على إعادة ترتيب موضوعات النحو، ولعل القدماء كانوا يقصدون ذلك بقولهم: «كان النحو مجنوناً حتى عقّله ابن السراج بأصوله»^(٢). وصرّح أبو البركات ابن الأنباري بذلك حيث قال: «وله مصنفات حسنة، وأحسنها وأكبرها كتاب «الأصول»، فإنه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب»^(٣).

والناظر في كتاب «الأصول في النحو» لابن السراج (ت ٣١٦هـ) وفي كتابه الآخر «الموجز في النحو» يلمح بسهولة وضوح الخطة التي بسى عليها ابن السراج كتابه، فهي تقوم على تقديم مباحث النحو على مباحث الصرف، وعلى تقديم مباحث الأسماء على مباحث الأفعال، وتقديم المرب على المبني من الأسماء، وترتيب موضوعات الأسماء المعربة على أساس العلامة الإعرابية، وهو بذلك يكون قد وضع أساساً آخر للترتيب، يقوم على تقسيم موضوعات النحو إلى

(١) ينظر: فاضل السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الرمخسري ص ٢٢.

(٢) ياقوت، معجم الأدباء ١٨/١٩٨.

(٣) نزهة الألباء ص ١٨٦.

مرفوعات ومنصوبات ومجرورات. ولعل من المفيد ذكر العناوين الرئيسة لموضوعات النحو كما وردت في كتابي ابن السراج، مع ملاحظة أن الموجز هو مختصر للأصول^(١).

١- الكلام وما يأتلف منه.

٢- الإعراب والبناء.

٣- الأسماء المرفوعة.

٤- الأسماء المنصوبة.

٥- الأسماء المجرورة.

٦- تنوع الأسماء في إعرابها.

٧- ما ينصرف وما لا ينصرف.

٨- الأسماء المبنية.

٩- إعراب الأفعال وبناءها.

١٠- الحكاية.

وهناك مجموعة كبيرة من الكتب التي أثبت هذا المنهج، وإن لم تتفق في التفاصيل، ظهرت بعد عصر ابن السراج، مثل كتاب «الجمال» للزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، وكتاب «الإيضاح» لأبي علي الحوي (ت ٣٧٧هـ)، و«الواضح» لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، و«اللمع» لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، و«التبصرة والتذكرة» للصيمري (مختلف في تاريخ وفاته)، وغيرها^(٢).

(١) ينظر: فهرس موضوعات كتاب الأصول وكتاب الموجز.

(٢) سطر: فهرس الموضوعات لكتاب الجمال للزجاجي، والمقتصد في شرح الإيضاح بعد لغاهم الزجاجي، والواضح للزبيدي، وشرح اللمع لابن برهان العكبري، والبصرة والتذكرة للصيمري.

وترشح هذا الاتجاه في التأليف النحوي على يد ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، في عدد من كتبه، لاسيما في ألفيته المشهورة بـ«الخلاصة»، وكتابه الآخر «تسهيل لهوائد وتكميل المقاصد»، اللذين شُرِّحا عشرات الشروح، واستحوذا على جهود علماء العربية المتأخرين، وامتد تأثيرهما إلى زماننا، لاسيما الألفية التي يدرس طلبة أقسام اللغة العربية في أكثر الجامعات العربية شرحها لابن عقيل وسبق أن بقت في بحر المبحث الأول عناوين الأبواب النحوية الرئيسة كما وردت في الألفية، بما يعني عن تكلف ذكرها مرة أخرى.

ثانياً: ترتيب الموضوعات بحسب نوع الكلمة:

«الكَلِمُ اسْمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ»^(١)، منها تتكون الجملة، وعليها مدار الكلام، ومن نحويين من رَتَّبَ كتابه على أساس نوع الكلمة، فجعل باباً لموضوعات لأسماء، وآخر للأفعال، وثالثاً للحروف، وختم الأبواب بباب للمسائل المشتركة بينها وأشهر كتاب سار على هذا المسح كتاب «المفصل» للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، الذي قال في مقدمته: «ولقد نَدَّبَنِي ما بالمسلمين من الأَرَبِ إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدب على أشباعي من حَفْدَةِ الأدب، لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب، مرتباً ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملاً سجالهم بأهون السقي، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب، مقسوماً أربعة أقسام.

انقسم الأول: في الأسماء.

القسم الثاني: في الأفعال.

القسم الثالث: في الحروف.

القسم الرابع: في المشترك»^(٢).

(١) سيويه، الكتاب ١/ ١٢.

(٢) شرح المفصل ١/ ١٧.

وتناول الرمخشري في أبواب هذه الأقسام موضوعات الحروف مع موضوعات
الصرف، فتناول في القسم الأول الأسماء المعربة، وذكرها في ثلاثة أبواب
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ثم تناول المبنيات، والأسماء المركبة،
والشبية، والجمع، والتذكير والتأنيث والتصغير، والنسب، والأسماء المتصلة
بالأفعال، وأبنية الأسماء الثلاثة مجردة ومزيدة.

وتناول في القسم الثاني المباحث المتعلقة بالأفعال، فتناول أحكام «فعل
لماضي والمضارع والأمر، والمتعدي واللازم، والأفعال الناقصة، وأفعال
المقاربة، ونعم وبشر، وفعل التعجب، وأوزان الأفعال.

وتناول في القسم الثالث المباحث المتعلقة بالحروف، فتحدث عن حروف
الجر، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف العطف، والنفي، والتثنية، والنداء،
والاستثناء، والتفسير، والتخفيف، والتقريب، والاستفهام، والشرط، والتعليل،
وحرف التذكر.

ودرس في القسم الرابع المشترك: الإمالة، وأحكام الوقف، وتخفيف الهمزة،
والقاء الساكنين، وهمزة الوصل، وزيادة الحروف، وإبدالها، والاعتلال،
والإدغام^(١).

ثالثاً: ترتيب الموضوعات بحسب حركة الإعراب والبناء:

الإعراب تعبير في آخر الكلمة يجعله العامل، والحركات علامات الإعراب،
ودلائل عليه^(٢)، والبناء ضده، وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من الحركة
والسكون لا شيء أحدث ذلك من العوامل^(٣) وتتميز العربية بأنها لغة معرفة
تتغير أواخر كلماتها بتغير مواقعها في الجمل، وأكثر الكلمات تأتي في الجملة
معرفة، وهناك ترابط بين نوع الكلمة وموقعها في الجملة والحركة الإعرابية التي

(١) ينظر: فاضل السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الرمخشري ص ١٠٨

(٢) ينظر: ابن جني: الخصائص ٣٦/١، والسيوطي: جمع الهوامع ١٤/١

(٣) ينظر: المصدران السابقان ٣٨/١ و ١٥/١.

بأحدها وحرى بعض المؤلفين في النحو على ترتيب الموضوعات الحوية على أساس الإعراب والبناء.

وظهرت ملامح هذا المتهج في مؤلفات ابن السراج، فعلى الرغم من أن أدرجها في الكتب الحوية المرتبة على أساس الوظيفة الحوية، إلا أن نجد المادة الحوية فيها قد رتب على أساس الإعراب والبناء، فقدّم الحديث عن الأسماء المعربة، وبدأ بالمرفوعات، وأتبعها بالمنصوبات فالمجرورات، فتتوابع، ثم تحدث عن الأسماء المبنية، وأتبعها بالحديث عن إعراب الأفعال وبنائها، ثم تبدأ الموضوعات الصرفية إلى آخر الكتاب.

وبرزت معالم هذا الاتجاه في الترتيب في كتاب المفصل للزمخشري، فعلى لرغم من أن الكتاب مقسم أربعة أقسام على أساس نوع الكلمة، فإن موضوعات القسم الأول الخاصة بالأسماء جاءت مرتبة على أساس الإعراب والبناء.

ولعل هذا الاتجاه أكثر وضوحاً في كتاب الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، فهو وإن تابع الزمخشري في المفصل في ترتيب موضوعاته، ولكنه فارقه في أمرين في الأقل هما: الأول: لم يضع ابن الحاجب موضوعات كتابه في إطار القسمة الرباعية بشكل صريح، أعني قسم الأسماء، والأفعال، والحروف، ولمشترك، والثاني: فصل ابن الحاجب موضوعات الصرف عن موضوعات لنحو، وجعل لكل منها كتاباً مستقلاً.

ويمكن أن نُجمل العناوين الرئيسة لموضوعات النحو في الكافية في ما يأتي.

١- مقدمة في الكلام، والإعراب والبناء، والعامل.

٢- لأسماء المعربة (المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات).

٣- الأسماء المبنية.

٤- موضوعات متعلقة بالأسماء المعربة والمبنية مثل المعرفة والنكرة، وتأنيت والتذكير، والأسماء المتصلة بالأفعال (المشتقات).

٥ الفعل وخواصه.

٦- الحروف وأنواعها.

واعتمد هذا الاتجاه في التبويب ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في كتابه «شذور الذهب» وشرحه، فقد المقدمة سرد ابن هشام معظم موضوعات النحو تحت العناوين الأربعة الآتية: المرفوعات والمصوبات والمجرورات والمجرومات^(١).

رابعاً: ترتيب الموضوعات بحسب العُمدَة والفضلة:

الجملة هي ميدان علم النحو^(٢)، وهي تتألف من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، سواء أكانت اسمية أم فعلية^(٣)، وهذان الركنان هما عُمْدَة الكلام، وما عداهما فَصْلَةٌ أو قيد، وليس المقصود بالفصلة عند النحاة أنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى شئنا. وإنما المقصود بالفَصْلَة أنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها، بخلاف لَعُمْدَة فإنه ليس من الممكن أن يتألف الكلام بدونها^(٤).

واعتمد بعض النحويين على تقسيم الكلمات إلى عُمَد وفَصَلَاتٍ لترتيب موضوعات النحو في كتبهم، وكان السيوطي (ت ٩١١هـ) قد أخذ بهذا الاتجاه في كتابه «معجم الهوامع»، فيما اطلعت عليه من كتب النحو، في ترتيب الموضوعات الأساسية لعلم النحو، فذكر أن الكتاب يتألف من مقدمة وسبعة كتب، ثم قال: «المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها، والكلام، والكلم، والجملة، والقول، والإعراب، والنساء، والمتصرف وغيره، والكثرة والمعرفة وأقسامها.

والكتاب الأول: في العُمَد، وهي المرفوعات، وما شابهها من مصوبات

(١) يطر: فهرس موضوعات شرح شذور الذهب لابن هشام.

(٢) يطر: عبده الراجحي: التطبيق الحوي ص ٧٧

(٣) يطر: مسوده: الكتاب ٢٣/١، وابن يعش: شرح المعصل ٧٤/١

(٤) فاصل السامرائي: معاني النحو ١٤/١.

سواصح

والثاني: في القَصَلات، وهي المنصوبات.

والثالث في المجرورات وما حُمِلَ عليها من المعجزومات، وما يشعها من الكلام على أدوات التعليق غير الحازمة، وما ضُمَّ إليه من بقية حروف المعدي ورابع. في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به، وُحِتَمَ باستعمالها عن معمولاتها وتنازعها فيها

والخامس. في التوابع لهذه الأنواع، وهوارض التركيب الإعرابي من تعبير كالإخبار، والحكاية، والتسمية، وصرائر الشعر.

وهذه الكتب الخمسة في النحو.

والسادس: في الأبنية

والسابع: في تغييرات الكلم الإفرادية، كالزيادة، والحذف، والإبدال، والنقل، والإدغام، وُحِتَمَ بما يناسبه من خاتمة الخط.

وهذا ترتيب بديع لم أُمِثِّقُ إليه، حدثت فيه حدود كتب الأصول...^(١)

(١) همع الهوامع ٢/١

المبحث الثالث

مناقشة واستنتاج

إن القول بأي لكل كتاب في النحو منهجاً خاصاً به يشير إلى طريقة ترتيب الموضوعات، لا إلى الموضوعات نفسها، فلم يختلف النحاة في عدد أبواب النحو وموضوعاته، وإذا حصل اختلاف بينهم في شيء من ذلك فإنه يكون في أصيقل الحدود، ولا يشكل قضية تستدعي البحث، إنما وقع الاختلاف بينهم في ترتيب الأبواب، على نحو ما عرضناه في المبحث السابق.

ولا يعني التصنيف السابق لمناهج التأليف عند النحاة أن تلك المناهج لا تنتمي أو تتداخل في الكتاب الواحد، فكثيراً ما ملاحظت تداخلها في العمل لواحد، فإذا كما قد لاحظنا أن الرمحشري قد بؤب (المفصل) إلى مباحث الأسماء، والأفعال، والحروف، فإننا نجد في مبحث الأسماء قد رتب الموضوعات بحسب حركة الإعراب والباء إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ثم المسميات، كما أنه في باب المرفوعات تناول الموضوعات بحسب وظائفها في الجملة مثل المبتدأ والمجر والفاعل، وهكذا في الأبواب الأخرى.

وهذا التداخل في المناهج في الكتاب الواحد لا يمنع من وضع كل عمل في اتجاه معين من اتجاهات التأليف النحوي، وذلك بحسب الاعتبار الرئيسي الذي يقوم عليه ترتيب الأبواب، فإذا قسمنا الكتاب النحوي إلى أبواب والأبواب إلى فصول، ربما سطر في تحديد منهجه إلى عناوين الأبواب لا عناوين الفصول

وحين حددت في المبحث السابق أهم مناهج التأليف النحوي فإني كتب أنظر إلى الاتجاهات العامة، وأعتمد على ما تيسر لي من كتب النحو، وربما أهملت الإشارة إلى عدد من كتب النحو حين أجد أن طريقة ترتيب الموضوعات فيها لا

تصيف شيئاً حديد إلى الاتجاهات التي ذكرتها، كما أن من المحتمل أن يكون بعض ما لم أطلع عليه من كتب النحو يحمل إضافة إلى ما ذكرته، ولكنني أحسب أن الاتجاهات التي ذكرتها هي أهم ما يمكن أن يقف عليه الدارس، وأن المهم بعد ذلك هو مناقشة تلك الاتجاهات، وملاحظة وجوه الضعف والقوة فيها، لأحد ذلك بداعتار في المنهج الذي يقوم عليه درسنا النحوي اليوم

أولاً: مناقشة مناهج التأليف النحوي القديمة:

١- إن ترتيب الموضوعات النحوية بحسب وظيفة الكلمة في الجملة أكثر مناهج التأليف استخداماً، كما أنه أكثرها توافقاً مع طبيعة موضوع النحو الذي يقوم على دراسة الجملة ومكوناتها. فإذا كانت الكلمة واقعة في صدر الجملة وقامت بوظيفة (المبتدأ) فإن هذا المنهج يقتضي أن نحدد الخبر الذي يكمل الجملة، سواء كان اسماً، أم جملة فعلية أو اسمية، أم شبه جملة، ومثل ذلك أيضاً (الفعل) الذي يقتضي تحديد الفاعل حتى تتم الجملة، ويلزم في هذا المنهج النظر في مكملات الجملة الأخرى. وهكذا نتحقق في ظل هذا الاتجاه في ترتيب الموضوعات النحوية دراسة الجملة دراسة كاملة في صعيد واحد.

ولا ينبغي أن يحملنا عدم اتفاق النحاة على طريقة واحدة في ترتيب لموضوعات في هذا الاتجاه على التعاصي عن الجوانب المهمة التي يحققها في الدراسة، وإذا كانت كتب النحويين الأولى تفتقر إلى المنهجية الواضحة فإن تطور التأليف وتعمق النظر وتراكم الخبرة قد أوصلت الدرس النحوي في ظل هذا الاتجاه إلى نوع من الاستقرار في ترتيب الموضوعات على نحو ما جاءت مرتبة في ألفية ابن مالك، وهو ترتيب يصلح أن يكون أساساً لترتيب أفصل لموضوعات النحو.

٢ يبدو أن ترتيب الموضوعات على أساس نوع الكلمة يؤدي إلى مشكلة منهجية، وهي تشتت مواضع معالجة القاعدة التي تحكم ظاهرة لغوية واحدة، بالإضافة إلى أن هذا المنهج لا يتوافق مع طبيعة الدرس النحوي الذي يتحد من

الجملة مبدئاً له، أما الكلمة المفردة فإنها ميدان الدرس الصرفي، والحوي وهو بدرس الجملة يحتاج إلى تحديد نوع الكلمة لكن ذلك لا يستدعي جعل نوع الكلمة عنواناً لمباحث الجملة.

وأوضح مثال على ذلك هو معالجة الزمخشري لتواضع الابتداء، فمن ناحية نوع الكلمة فإن (كان) وأحواتها دُرست في باب الأسماء، وباب الأفعال، و(إن) وأحواتها دُرست في باب الأسماء وباب الحروف. ومن ناحية الحركة الإعرابية فاسم (كان) وخبر (إن) يتبعان المرفوعات من باب الأسماء، وخبر (كان) واسم (إن) يتبعان المصوبات من الباب نفسه، وهذا يعني معالجة الجملة الواحدة في ثلاثة مواضع متباعدة، وقد يُعْتَرَضُ لذلك بأن كل موضع يُعنى بجانب واحد من جواب الجملة، لكن مع ما في ذلك من التكرار، فإن فيه ما يقصر متطلبات التيسير على المتعلم، وما ينافي أصول البحث للظاهرة اللغوية الواحدة

ونكتفي الآن بالإشارة إلى أن بحث (إن) وأحواتها قد جاء في ثلاثة مواضع، في الجزء الأول، والثاني، والثامن من شرح المفصل لابن يعيش الذي تابع الزمخشري في ترتيبه لموضوعات الكتاب. فجاء في باب المرفوعات من الأسماء: «قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف، وهي إن وأحواتها، وهي ستة: إن وأن ولكن وليت ولعل وكان من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فت نصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً، وإنما عملت لشبهها بالأفعال وذلك من وجوه...»^(١).

وجاء في باب المصوبات من الأسماء: «قال الشارح: لما حصر المصوبات وحسب عليه أن يعيد ذكر كان وأحواتها وإن وأحواتها ههنا، لأن لكل واحد منهما مصوب، كما أن له مرفوعاً، فخير كان وأحواتها واسم إن وأحواتها من المصوبات على التشبيه بالمفعول...»^(٢).

(١) شرح المفصل ١/١٠١

(٢) المصدر نفسه ٢/٩٦

وحاء في باب الحروف عند الحديث عن (الحروف المشبهة بالفعل) - قال الشارح قد تقدم الكلام على هذه الحروف مفصلاً، ونحن نشير إلى طرف منه مجملًا، فنقول هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر لشيئها بالفعل. (١)

وحاء بحث القضايا المتعلقة بباب (إن وأخواتها) مفصلاً في الموضع الثالث الخاص بالحروف، فقد استغرق أكثر من ثلاثين صفحة، وجاء بحثها في موضعين الأول والثاني في بعض صفيحات، وأكثر الموضوعات التي جاءت في لموضع، ثالث مما يتعلق بالتركيب وكان حقه أن يبحث في الموضعين الأولين، بل إن الأفضل بحث موضوعات هذا الباب كلها في موضع واحد.

٣- وليس ترتيب الموضوعات بحسب حركة الإعراب بأسعد حفظاً من ترتيبها بحسب نوع الكلمة، فهذا الترتيب يؤدي أيضاً إلى تشتيت دراسة الموضوع الواحد في أكثر من موضع فقد تحدث ابن الحاجب في «الكافية» عن خبر (إن) وأخواتها في المرفوعات (٢)، وتحدث عن اسم (إن) وأخواتها في باب المنصوبات (٣)، حديثاً موجزاً، ثم تحدث عنها حديثاً مفصلاً في باب الحروف المشبهة بالفعل (٤). ومثل ذلك ما فعله ابن هشام في «شرح شذور الذهب»، في توزيع الموضوع الواحد على أكثر من باب (٥).

٤- ويبدو أن ترتيب الموضوعات بالاستناد إلى دورها في الجملة بحسب كونها عمدة أو فصلة أكثر مباحج النحاة توافقاً مع طبيعة الدرس الحوي الذي يدور أساساً حول الجملة، وهذا الاتجاه يلتقي مع الاتجاه الأول القائم على أساس الوظيفة الحوية للكلمة في الجملة، إلا أن ذلك الاتجاه لم يقسم الوظائف الحوية إلى عمدة وفصلة، وإنما يعرضها المؤلفون عرضاً يتوافق مع أنواع الجملة

(١) المصدر نفسه ٥٤/٨.

(٢) يطر: الرضي: شرح الكافية ١٠٩/١.

(٣) المصدر نفسه ٢٥٥/١.

(٤) المصدر نفسه ٣٤٥/٢-٣٦٣.

(٥) يطر: فهرس موضوعات شرح شذور الذهب لابن هشام

ومكوناتها، من غير أن يصرحوا بالأساس الذي رتبوا الموضوعات عليه.

وهذا الانحياز في ترتيب الموضوعات التحوية يسمح بجمع الموضوعات المتشابهة أو التي تعالج قضايا ذات طبيعة واحدة في سياق واحد، فحين ذكر السيوطي المرفوعات في العمد ضمَّ إليها طائفة من المنصوبات، وإن كان النصب عنماً للمفعولية، وهي المنصوبات التي أصلها المبتدأ والخبر، فقال: «الكتاب الأول في العمد، وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب الواسخ»^(١) وقال عن الواسخ «هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتسحق حكم الابتداء، وهي أربعة أنواع: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وطنت وأخواتها، وما ألحق بذلك»^(٢) وقال في باب الفاعل: «لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، ويشأ عنه نواسخ، ومن فعل وفاعل، ويشأ عنه السائب عن الفاعل، انحصرت العمد في ذلك»^(٣).

ويمكن أن يلاحظ الدارس على مسح السيوطي في «معجم الهوامع» عدة ملاحظات، منها:

الأولى: إدراجه موضوعات الصرف في الكتاب، وهو اتجاه قديم إلا أن من المتأخرين من حاول التخلص منه، كما فعل ابن الحاجب.

الثانية: قد يوحي لفظ (الفصلة) بعدم أهمية الموضوعات المدرجة في هذا الباب، وهي عصر أساسي في الجملة التي تأتي فيها، وقد لا يستقيم الكلام بدونها، ودراستها في إطار الجملة أولى من بحثها تحت عنوان الفصلة.

الثالثة: أدرج السيوطي في آخر المرفوعات في باب العمد المرفوع من الأفعال^(٤)، وأدرج في آخر المنصوبات في باب الفضلات المنصوب من

(١) معجم الهوامع ٣/١.

(٢) المصدر نفسه ١١١/١.

(٣) نفسه ١٥٩/١.

(٤) نفسه ١٦٤/١.

«لأفعال»^(١)، فإذا كان الفعل من العمد فإن حقه أن يبحث في باب العمد سواء
أكان منصوباً أم مرفوعاً، على نحو ما درس منصوبات النواسخ في باب العمد
ثانياً. مناهج الكتب النحوية الحديثة:

إن مسيرة علم النحو الطويلة قد أنضجت الفكر النحوي العربي، في الشكل
والمضمون، أعني في التبيين وفي القواعد، لكن العقل البشري لا يكف عن
التفكير في تحسين وتطوير معارف الإنسان وأساليب التعبير عنها، ومن ثم فإن
التفكير في منهج أمثل لترتيب الموضوعات النحوية ظل يحتل في عقول المهتمين
بالنحو العربي، كما ظل يحتل في عقولهم التفكير في تيسير قواعد.

وكانت أكثر جهود المحدثين ومحاولاتهم متجهة نحو تيسير القواعد^(٢)، أما
ترتيب الموضوعات فإن كثيراً من المحدثين كان يسير على وفق ترتيب ألفية ابن
مالك لموضوعات النحو، فأكثر عملين كُتِبَا في العصر الحديث في النحو العربي،
مما اطلعت عليه جاءا على ذلك الترتيب، وأعني بهما: كتاب «النحو الوافي»
للأستاذ عباس حسن، وكتاب «معاني النحو» للدكتور فاضل صالح السامرائي،
عنى ما بينهما من فرق في طريقة عرض الموضوعات، وفي النواحي التي يؤكد
عليها في كتابيهما.

أما الأستاذ عباس حسن فإنه صرح بأنه سوف يلتزم في كتاب «النحو الوافي»
بتسجين أبواب النحو مرتبة حسب ترتيب ابن مالك في ألفية المشهورة، وعلّل
ذلك بقوله: «وقد دعانا إلى الحرص على ترتيب ألفية ابن مالك وتسجيل أبوابها
وأبياتها مرتبة كاملة - في الهامش - ما نعلمه في مصر وغير مصر من تمسك
بعض للمعهد والكلديات الجامعية بها، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهمها،
ولتشدد في دراستها واستظهارهم كثيراً منها، لارتفاع بها حين يردون، وقد

(١) منه ٢/٢

(٢) ينظر عن ذلك المحاولات. محمود أحمد السد. تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية
ص ٤٦-٧٠.

نحبرها لها مكاناً في ذيل الصفحات يقربها من راضيتها، ويعدلها من براهدين فيها

«وإنما أثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه ابن مالك لأنه الذي ارتضاه كثيرون مما جازوا بعده، ولأنه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوخه أكثر ملاءمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم

«ويشيع بعد الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة، يديها الخاصة بالأفعال، ثم الحروف... كما فعل الزمخشري في مُفَصِّلِهِ، وتبعه عليه شراحه، وهذه الطريقة حميدة أيضاً، ولكنها تعيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولاً فأولاً، فالمبتدأ يلزمه الخبر أو ما يقوم مقامه، وقد يكون الخبر جملة فعلية، أو شبه جملة، والفاعل لا بد له من فعل أو ما يقوم مقامه، والمفعول لا بد له من الاثنين... فكيف يتعلم الراغب أحكام المبتدأ وحده، أو الخبر وحده، أو الفعل وحده، أو الفاعل كذلك؟

«وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التي نراها لا تعدل مزية لترتيب الذي اخترناه، ولا تناسب عصرنا القائم»^(١).

وأم الدكتور فاضل صالح السامرائي فإنه وضع في مقدمة كتابه «معاني النحو» هدفه من تأليف الكتاب وهو دراسة النحو على أساس المعنى، وقال «إن هذا لكتاب محاولة في فقه النحو على النهج الذي أسلفته، إنه محاولة لتبسيط بين التركيب المختلفة، وشرح معنى كل تركيب»^(٢) لكنه لم يصرح بالخطة التي يسير عليها في ترتيب أبواب الكتاب، ووجدت من النظر في تنابع أبوابه أنه يسير على وفق ترتيب ألفية ابن مالك أيضاً، مع اختلافه عنه في أمرين الأول إخراجه للموضوعات الصرفية من كتابه، والآخر: حديثه عن الحمدة وظهره

(١) النحو الوافي ١/ ١٠-١١.

(٢) معاني النحو ٩/١

لإعراب في العربية في الجزء الأول^(١)، وإضافته باب الأساليب في الجزء الرابع^(٢)، وتعيينه موضع باب النداء وملحقاته في آخر هذا الجزء.

ومن المؤلفات الحديثة في النحو العربي التي تستحق أن يوقف عندها لتمييز مساهماتها وعلاياتها كتاب «التطبيق النحوي» للدكتور عبد الرأجي، الذي أراد من خلاله عرض النحو العربي القديم بأسلوب سهل قريب من نفوس المتعلمين، وقد عن تربيته «وقد قسمناه باين أولهما عن الكلمة، وثانيهما عن الجملة، ثم ألحقنا به فسمياً خاصاً عن بعض المتفرقات التي لها استعمالات معينة بالإضافة إلى نماذج إهراية»^(٣)

ولباب الأول من (التطبيق النحوي) الخاص بالكلمة بتناول مسائل لها مساس بالتركيب وليست من باب الصرف، مثل تحديد نوع الكلمة، والإعراب وعلاماته، والبناء، والأسماء المبنية.

ويتكون الباب الثاني من أربعة فصول هي:

لفصل الأول: الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، والنواسخ.

لفصل الثاني: الجملة الفعلية: الماعل، وتائبه، والمفاعيل الخمسة، وبقي المنصوبات (الحال، والتمييز، والمادى، والمستثنى). ودرس فيه أيضاً الجمل التي تردد بين الاسمية والفعلية، وهي جملة التعجب، وجملة المدح والذم.

لفصل الثالث: مواقع الجملة، ودرس فيه الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها منه.

لفصل الرابع: شبه الجملة.

وتتضمن الملاحق: التوابع، والممتوع من الصرف، والعدد، ومتفرقات،

(١) ص ١١/٤٠

(٢) ص ٤/٤٣٢

(٣) التطبيق النحوي ص ٧.

ومعادج تطبيقية على نصوص من القرآن الكريم والشعر العربي^(١)

وعلى الرغم من أن الدكتور عبده الراجحي التزم بمصطلحات النحو القديمة وسار على نحو يقارب تتابع الموضوعات عند ابن مالك في ألفيته إلا أنه وضع ذلك كله في إطار جديد وتتابع محكم يبلغ بالدرس النحوي العربي غايته أو قريباً من تلك العناية.

ثالثاً: استنتاج

ي. أول استنتاج يؤدي إليه العرض السابق لمناهج التأليف النحوي وما تبعه من مناقشة هو استبعاد المناهج التي لاحظنا أنها تؤدي إلى توزيع الموضوع الواحد على أكثر من باب من أبواب النحو، وأخص منها المسهج القائم على أساس نوع الكلمة، متمثلاً بالمفصل للرمخشري، والمسهج القائم على علامة الإعراب متمثلاً بكافية ابن الحاجب، ونحن حين نقرر ذلك لا نذهب إلى إسقاط هذه الكتب من مصادر الدرس النحوي العربي، فلا شك في أن هذه الكتب ستظل في طبيعة مصادر ذلك الدرس من حيث المادة التي فيها، لكن طريقة ترتيب الموضوعات فيها ليست الطريقة المثلى التي نبحث عنها.

أما الاتجاهان اللذان يعتمدان في ترتيب الموضوعات على الوظيفة النحوية، وعلى تقسيم تلك الوظيفة إلى عُمْدَة وَفَصْلَة، فإنهما أقرب إلى روح النحو ولأساس الذي يقوم عليه، وهو دراسة الجملة، ويمكن أن تعاد صياغتهما في ضوء المسهج الذي سار عليه الدكتور عبده الراجحي في (التطبيق النحوي)، مع تغيير ما يلزم تغييره من تقديم موضوع أو تأخير، لنصل إلى صورة مثلى للمسهج الذي نبحث عنه.

وأقترح بعدما تقدم من عرض ومناقشة أن تدرس موضوعات النحو العربي تحت العناوين الرئيسة الآتية:

(١) مظهر تفصيل تلك الموضوعات في فهرس الكتب (ص ٤٥٧-٤٧٩).

١ - مكوّنات الجملة في العربية (الكلمة وأنواعها، والمعرب والمبني)

٢ - الجملة في العربية وأنواعها (الاسمية، والفعلية، وشبه الجملة).

٣ - مُكَمَّلَات الجملة في العربية (التوابع، والمنصوبات من غير المفاعيل، والأصاليب)

ولا يصعب على المتتبع حشد موضوعات النحو تحت هذه العناوين، وقد يحصل اختلاف في وضع بعض الموضوعات في هذا الباب أو ذاك، لكن ذلك فيما أحسب سوف يكون في حدود ضيقة. والموضوع يحتمل التفصيل، وحسبي أنني لفت نظر أهل العربية إليه، وعسى أن يُعنى أحد الباحثين بـ (اتجاهات التأليف في النحو العربي ومناهج المؤلفين).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(٢)

عِلْمُ الصَّرْفِ بَيْنَ الْمِغْيَارِيَّةِ وَالْوَصْفِيَّةِ

مقدمة

الحمدُ لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فقد كَثُرَ الكلامُ في العصر الحديث على مناهج البحث اللغوي، ودعا كثير من اللغويين العرب المُحدثين إلى إعادة كتابة قواعد اللغة العربية في ضوء تلك المناهج، وظهرت عدة محاولات لتطبيق تلك المناهج على علوم اللغة «عربية»، وكان لعلم الصرف نصيب من تلك المحاولات التي لم تُؤدِّ إلى نتيجة واضحة لمعالم في إعادة صياغة علوم العربية، يمكن أن تكون بديلاً للتراث الصرفي «عربي».

وكان علم الصرف قد حظي بمائة علماء العربية منذ بدء التأليف، حتى زماننا الحاضر، وجاءت مباحث الصرف مختلطة مع مباحث الأصوات والنحو في المؤلفات الأولى، مثل كتاب ميويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وأفرد عدد من العلماء مباحث الصرف بكتب مستقلة، مثل تصريف المازني، ودقائق التصريف لابن المؤدب، والتصريف الملوكي لابن جني، وبقي لمنهجان في دراسة مباحث الصرف سائدين إلى عصر متأخرة.

ونشط التأليف في علم الصرف في العصر الحديث، فكتبت فيه عشرات الكتب، وأكثرها جاء استجابة لحاجة التعليم الجامعي في أقسام اللغة العربية، ونحاذيت مؤلفي تلك الكتب ثلاثة اتجاهات:

اتجاه محافظ، حافظ على دراسة قواعد الصرف الموروثة، وإن كان كثير من المؤلفين في هذا الاتجاه قد حرص على سهولة العبارة، ووضوح الفكرة، ولتجنب من التعليقات العقلية البعيدة للظواهر الصرفية.

واتجاه تجديدي، يدعو إلى إعادة كتابة قواعد الصرف في ضوء المساهمات المعاصرة، خاصة المنهج الوصفي، وجاءت الدعوة إلى ذلك على يد عدد ممن درسوا علم اللغة الحديث في البلدان الأوروبية، ثم عادوا إلى بلادهم ليطبقوا ما درسوه على اللغة العربية. وتبى هذا المنهج عدد من تلامذتهم.

وصاحبت دعوة هؤلاء إلى اتباع المنهج الوصفي في دراسة الصرف العربي دعوة إلى هدم التراث الصرفي العربي القديم وإزالته، لأن المنهج القديم محشو بالأخطاء وربما لا فائدة منه للمدارس، على حد زعمهم.

واتجاه ثالث توفيقي، يرى أن في التراث الصرفي العربي سلبيات يمكن التغلب عليها، وفي المنهج الحديث حساسات يمكن الإفادة منها، وأن التجديد لا بد أن يستند إلى دراسة للقديم، لا التغلب عليه.

والسؤال الذي يريد هذا البحث مناقشته ومحاولة الإجابة عنه هو: ما الاتجاه الذي يجب أن تتبناه المؤسسات التعليمية في تدريس علم الصرف، وما المنهج الذي ينبغي أن يلتزمه المؤلفون لكتب الصرف؟ ولعل من الممكن الإحاطة على ذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف بمصطلحات عنوان البحث.

المبحث الثاني: جذور الوصفية العربية ومسيرتها.

المبحث الثالث: دعاوى الوصفين حول علم الصرف ومناقشتها

وأرجو أن يكون في هذا البحث إضافة مفيدة لحقل المعرفة، تسهم في إعادة

صياغة قواعد علم الصرف صياغة تتحقق فيه المعاصرة ولا تتحلى عن الأصالة،
فإن نحقق ذلك فبفضل الله تعالى، وإلاّ فحسبي أني حاولت، وبذلت ما في
الوسع، وبالله التوفيق

المبحث الأول

تعريف بمصطلحات عنوان البحث

١- علم الصرف:

يذهب أكثر اللغويين المحدثين إلى تقسيم الدرس اللغوي على أربعة مستويات أو علوم هي^(١).

١- علم الأصوات.

٢- علم الصرف.

٣- علم النحو.

٤- علم الدلالة.

ويتناول كل علم من هذه العلوم بالدراسة جانباً من جوانب اللغة، فعلم لأصوات يعني بدراسة الصوت اللغوي والوقوف على كيفية إنتاجه، وبيان خصائصه وصفاته الصوتية، وعلم الصرف يُعنى بدراسة الكلمة المفردة وما تتألف منه من أصوات، وما يطرأ عليها من تغيير، وعلم النحو يعني بدراسة التركيب وكيفية ارتباط الكلمات في جمل، وعلم الدلالة يعنى بالمعنى المعجمي أو السياقي.

وكان علم الصرف موضع عناية اللغويين من القلاء والمحدثين، وهم متفقون على موضعه الرئيسي، لكنهم يختلفون في جوانب منهجية أو تفصيلية، نحاول

(١) ينظر: كمال محمد شر: دراسات في علم اللغة ١/١٠، ومحمود فهمي حجازي:

المدخل إلى علم اللغة ص ١٧.

أن تتنوع لها جهود علماء العربية في هذا المجال، ثم نعود في المبحث الآتي
لنصف على وجهة نظر المحدثين في علم الصرف ومناهجه وموضوعاته

وإذا كانت كلمة الصرف في اللغة تعني التغيير والتحويل، وكذلك كلمة
التصريف^(١)، فإنها لا تبعد بذلك عن المعنى الاصطلاحي، الذي يدور في جره
الأكثر حول ما يلحق أبنية الكلمات من تغيير يؤدي إلى تغيير في المعنى لعدم
لكل كلمة ومع ذلك فإن الدارس يلاحظ نوعاً من التطور في دلالة مصطلح
لصرف أو التصريف.

وكان سيبويه قد استخدم مصطلح (التصريف) في عنوان أحد أبواب كتاب
وهو (باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال). وهو الذي يسميه
المحويون (التصريف)^(٢)، تحدث فيه عما بنت العرب من أوزان الكلمات لثلاثية،
والرباعية، والخماسية، لكنه لم يقلّم له تعريفاً.

ودكر ابن الديق مجموعة من الكتب تحمل في عناوينها كلمة (التصريف)
منها: كتاب التصريف لأبي عثمان الماربي (ت ٢٤٨هـ)، وكتاب التصريف لأبي
جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري (ت ٣٠٤هـ)، وكتاب التصريف لأبي
الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)^(٣)، ولم يصل إلينا من هذه الكتب
شيء سوى كتاب المازني الذي شرح أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)
بكتابه «المنصف شرح تصريف المازني».

وتحدث ابن جني عن معنى التصريف وعلاقته بالاشتقاق فقال: «ويسمي أن
يُنتَم أن ير التصريف والاشتقاق نسباً قريباً، واتصالاً شديداً، لأن التصريف إما
هو أن نحوي إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي
إلى (ضرب) فتسي منه مثل (جَعَفَر) فتقول: (صَرَب) وكذلك الاشتقاق

(١) يطر: ابن منظور: لسان للعرب ٩٠/٩٢ (صرف).

(٢) الكتاب ٢٤٢/٤.

(٣) يطر: المهرست ص ٦٣ و ٦٥ و ٦٩.

أبصاراً، ألا ترى أنك نحىء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي، فتقول (صَرَبَ)، ثم تشتق منه المضارع، فتقول (يضرب)، ثم تقول هي اسم الفاعل (ضارب)، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة^(١).

وحاول ابن عصفور أن يفرق بين الاشتقاق والتصريف، فقال بعد أن عرّف الاشتقاق بأنه أخذ فرع من أصل: «وأما التصريف فتغير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى، نحو بئذك من (ضَرَبَ) مثل (جعفر) فتقول (ضَرَبَ)، ومثل (قنطر)، فتقول (صَرَبَ)، ومثل (بَرَهَمَ)، فتقول (ضَرَبَ)، ونحو تغيير التصغير والتكسير، وأشياء ذلك مما تُصَرَّف فيه الكلمة على وجوه كثيرة، وهو شبه الاشتقاق، إلا أن الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فعلت العرب من ذلك، والتصريف عام لما فعلته العرب، ولما نُحْدِثُه نحن بالقياس، فكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقاً^(٢).

ويبدو أن كلمة (التصريف) كانت تستخدم للدلالة على مسائل التمرين المتعلقة بصياغة أبنية لم تستخدمها العرب، وكان الصرفيون يجعلونها نوعاً من الرياضة لدارسي «نصرف»^(٣)، ثم قلَّ الاهتمام بمثل هذه التمارين العقلية، واتسعت دلالة لتصريف لتشمل كل المباحث المتعلقة بأبنية الكلمة، فقال ابن الحاجب في الشافية: «التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»^(٤). وقال الرصبي وهو يشرح هذا التعريف: «والتصريف على ما حكى سيويه عنهم هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضيه قياس كلامهم، كما يتبين في مسائل التمرين، إن شاء الله تعالى، والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة، وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وما

(١) المصنف ١/٣-٤

(٢) المصنف ١/٥٢-٥٣

(٣) ينظر: ابن جني التصريف الملوكي ص ٨٨، والمصنف ٣/٩٧

(٤) شرح الشافية ١/١

يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك»^(١).

وهكذا تحددت معالم علم التصريف الذي غلب عليه في العصور المتأخرة مصطلح (علم الصرف)، وصار الاشتقاق جزءاً منه، وصارت مباحثه تنقسم قسمين

أحدهما حمل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو صرّت، وصرّب، وتصرّب، وتضارب، واضطرب. فالكلمة التي هي مركبة من (ص ر ب) قد بُنيت منها هذه الأبنية المختلفة، لمعانٍ مختلفة.

والآخر تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التعبير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام^(٢)

وكان علماء العربية في العصور المتقدمة يدرجون مباحث التصريف ضمن كتب النحو، على نحو ما نجد في كتاب سيبويه ومقتضب المبرد وأصول ابن السراج، لكن من العلماء من فصل مباحث التصريف في كتب مستقلة، مثل المازني وابن المؤدب وابن جني، وبقي بعض العلماء يعالجون تلك المباحث في كتب النحو، مثل ألفية ابن مالك وشروحها وجمع الهوامع للسيوطي وغيرها.

أما المحدثون فإنهم فصلوا مباحث التصريف عن النحو وغيره من علوم اللغة، وسوف أتحدث عن منهجهم في التأليف، في البحث القادم بعد أن نعرف بالمعيارية والوصفية، إن شاء الله.

٢- الوصفية والمعيارية:

كثُرَ الحديث بين اللغويين العرب المحدثين في النصف الثاني من القرن

(١) شرح الشافعي ٦/١-٧

(٢) ينظر ابن عصفور: الممتع ٣١/١، وأبو حيان: المدع ص ٢٥٢، وارتشيف الصرف (د)

العشرين عن مناهج البحث في اللغة، وترددت في كتاباتهم أسماء تلك المناهج، مثل المقارن، والتاريخي، والوصفي، وقد يطلقون كلمة (علم) بدل كلمة (منهج)، فيقولون^(١):

علم اللغة المقارن

علم اللغة التاريخي

وعلم اللغة المقارن

كما ظهرت مناهج أخرى لدراسة اللغة، مثل: علم اللغة الجغرافي، وعلم اللغة التقابلي، وعلم اللغة التحويلي.

وطبّق عدد من أولئك اللغويين تلك المناهج على التراث اللغوي العربي، وكانت نتيجة ذلك التطبيق سلبية في أغلب الأحوال، وغفل أولئك اللغويون أو تغافلوا عن حقيقة كون تلك المناهج كانت نتيجة لتطور علم اللغة عند الغربيين، وجاءت استجابة للتطور الفكري لديهم، ولم تكتسب تلك المناهج صفة الحقيقة المطلقة، كما أنها لم تكن تحل صفة العالمية، ونح عن ذلك أمران:

الأمر الأول: إطلاق أحكام غير دقيقة على التراث اللغوي العربي، من خلال محاكمته بمقولات تلك المناهج التي ننت في أجواء فكرية مختلفة.

الأمر الثاني ضعف الاستفادة من تلك المناهج في تطوير الدرس اللغوي العربي، سبب النظر إليها على أنها حقائق مطلقة، ومحاولة تطبيقها على العربية بكل تعصباتها، ولا يلبث أن يكتشف هؤلاء الباحثون أن علم اللغة الغربي قد نحور تلك المناهج إلى آفاق جديدة، ففي الوقت الذي ما يرالون يتبنون بإلحاح المسح الوصفي (والبيوي) نجد أن علم اللغة الغربي قد تجاوز مرحلة الوصفية

(١) ينظر محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية ص ٣٥-٤٠، والمداخل إلى علم اللغة

(٢) ص ١٧، وبعمة رحيم العزاوي: مناهج البحث اللغوي ص ٨٣ وما بعدها ومحمد

حسن عبد العزيز: مداخل إلى علم اللغة ص ٣٥-١٥٤.

إلى منهج جديد، هو علم اللغة التحويلي الذي أرسى أسسه اللغوي الأمريكي (اليهودي الأصل) نعوم جومسكي، وظهر في السنين الأخيرة اتجاه جديد في البحث اللغوي يتحدث عن (علم اللغة لما بعد مرحلة جومسكي)، وهكذا دائماً يكون جديلاً قديماً.

وهذا التمهيد له صلة بما نريد الحديث عنه، لأن الحديث عن الوصفية والمعيارية له بُعد معرفي أوسع كثيراً من الدلالة اللغوية لهذين المصطلحين، كما أن له ارتباطاً قوياً بمناهج علم اللغة عند الغربيين ومفاهيم من قضايا اللغة فالمصنع الوصفي جاء بعد أن استنفدت الدراسة المقارنة للغات حينئذ، كما أنه جاء استجابة لنظريات فكرية استجدت في حياة الغربيين.

يشير مؤرخو علم اللغة إلى أن اكتشاف اللغة الهندية القديمة (السنسكريتية) سنة ١٧٨٦م على يد القاضي الإنجليزي سير وليم جوتز كان بالغ الأثر في سير الدراسات اللغوية الحديثة لدى الأوروبيين، فظهرت الدراسة المقارنة بين اللغات الأوروبية والهندية وغيرها من اللغات، فطغت النزعة التاريخية والمقارنة على جهود اللغويين الغربيين في القرن التاسع عشر^(١).

وتنبه اللغويون الأوروبيون في مطلع القرن العشرين إلى أن علم اللغة المقارن وعلم اللغة التاريخي لا يتحان دراسة اللغة الحية المنطوقة في اللحظة الراهنة، بل يظران دائماً إلى اللغة في الزمن الماضي، وشعروا بالحاجة إلى منهج جديد لدراسة اللغة يتيح دراسة اللغات الحية واللهجات المنطوقة ويكشف عن طبيعتها ونظمها، ومن هنا ظهر منهج جديد لدراسة اللغة هو المنهج الوصفي.

ويتفق الباحثون على أن عالم اللغة السويسري فردناند دي سوسير (١٨٥٧-١٩١٣م) كان مؤسس علم اللغة الحديث في القرن العشرين، وأن محاضراته في

(١) ينظر جورج مومين تاريخ علم اللغة ص ١٥٨، ومحمود السمران. علم اللغة ص ٢٦٨، وعبد الرأجي. النحو العربي والدرس الحديث ص ٢٢، ونعمة رحيم المراوي منهج البحث اللغوي ص ٨٧.

علم للغة العام صارت دستوراً للنس اللغويين الأوروبيين عقوداً طويلة، وأسهم في تطوير منهج سوسير علماء آخرون من أوروبا وأمريكا، أشهرهم عالم لغة الأمريكي ليونارد بلو مقيد في كتابه «اللغة»، فوضعوا بذلك أسس علم لغة الوصفي^(١)

إن أهم ما يميز علم اللغة الوصفي هو أنه يعتمد على وصف اللغة على ما هي عليه وصفاً قائماً على الملاحظة المباشرة في وقت محدد وزمان معين، ولا يهدف من ذلك إلى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة، بل كل ما يهدف إليه هو وصف نظام اللغة الصوتي والصرفي والنحوي، ووضع معجمها، ثم إن اللغوي الوصفي يعتقد أن الكلام في ذاته، من حيث هو أصوات مطروقة، لا يتضمن ما يجعله صواباً أو خطأ، بل مدار الأمر على الجماعة التي تستخدم اللغة^(٢).

تلك خلاصة مركزة للظروف التي نشأ فيها المنهج الوصفي للدراسة اللغة، ووراء ذلك تفاصيل ومناقشات كثيرة لا يتسع لها المقام، كما لا أجد ضرورة الآن لتعرض لها، فإن هدفي هنا التعريف بمصطلح الوصفية في اللغة، كما لا أجد ضرورة لمتابعة تطور مباح الدرس اللغوي عند الأوروبيين بعد مرحلة الوصفية، فقد تكفلت بذلك كتب ودراسات مستقلة.

أما كلمة المعيارية فهي مصدر صناعي من كلمة (مِيار) وهو بمعنى (المِيار) الذي يُكْتَل به أو بوزن^(٣)، والمعنى الاصطلاحي لكلمة المعيارية^(٤) يحو معنى

(١) ينظر المصادر السابقة ص ٢٢٤ و ٢٧٦ و ٢٤٤، و ٩٥ على التوالي.

(٢) ينظر محمود السمران: علم اللغة ص ٢٨١-٢٨٢، ومحمد حسن عبد العزيز مدخن: كى علم اللغة ص ١٣٥ وما بعدها.

(٣) ينظر: ابن منظور: لسان العرب ٣٠٢/٦ (غير).

(٤) ينظر لي أن الدكتور علي زوين لم يكن دقيقاً حين استخدم مصطلح (اللغة المعيارية) رحلط ييه ويس (المعيارية) كمنهج لغوي (ينظر: منهج البحث اللغوي ص ٢٣)، فلا يوجد لغة معيارية ولغة غير معيارية، فكل اللغات يمكن أن تدرس دراسة معيارية (ينظر =

المعنى اللغوي، فعلم اللغة المعياري: «علم يدرس اللغة بهدف وضع معايير تحفظ اللغة من سوء الاستعمال»^(١). وهو المنهج التقليدي المتبع في تعليم القواعد في المدارس والمعاهد والجامعات العربية، وأساسه محاولة استخلاص مجموعة محددة من القواعد والقوانين وجعلها نموذجاً أو معياراً ينبغي الأخذ به والسير على طريقه، فمن خرج عن هذا المنهج أو المعيار دخل في دائرة الخطأ، ومن سار على هديه كان مصيباً، فهذا المنهج في الأساس وظيفته بيان الخطأ والصواب في اللغة ومحاولة فرض قواعده على مستخدمي اللغة، حفاظاً عليها وعلى أصولها^(٢).

وكانت النزعة المعيارية مهيمنة على النحو التقليدي للغات الأوروبية القديمة (اليونانية واللاتينية) والحديثة، فهو منهج تعليمي صرف، ونتيجة لعبة النظرة الفلسفية والمنطقية على ذلك النحو سلك اللغويون الأوروبيون بعد اكتشافهم للغة لسنسكريتية مسالك جديدة لدراسة اللغة، انتهت إلى بروز المنهج الوصفي لدراسة اللغة، وحاولوا إحلالة محل المنهج التقليدي لتعليم اللغات^(٣).

والمنهج المعياري كما يظهر في أعمال اللغويين العرب يعتمد في وضع قواعده على خليط من المبادئ والاتجاهات، فهو يعتمد على الوصف كما يعتمد على القياس المنطقي والفروض العقلية، وهو من ثم ليس صالحاً لاعتماده منهجاً علمياً لبحث الظواهر اللغوية، وإن صلح أن يكون منهجاً لتعليم اللغة^(٤).

ويسد أن مروج علماء اللغة الغربيين إلى التخلص من قيود المنهج التقليدي للنحو الإعرابي واللاتيني الممثل بالمنطق قد أوحى لدارسي اللغة العربية

= محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري ص ٢٦٧ و ٢٢٥ و ١٨٧

(١) ينظر: محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري ص ١٨٧ و ص ٢٢٥.

(٢) كمال محمد مشر: التفكير اللغوي ص ٤٤، ودراسات في علم اللغة ٥٥/٢.

(٣) ينظر: عبد الرحمن أيوب. دراسات نقدية في للنحو العربي ص (هـ)، ومحمود

السعراي علم اللغة ص ٢٦٩

(٤) ينظر: كمال محمد مشر: التفكير اللغوي ص ٤٥.

المحدثين الذين تلقوا دراستهم العليا في الجامعات الغربية أن يسيروا على دربهم في الدعوة إلى تنحية التراث اللغوي العربي الموروث والبحث عن بديل له في المنهج اللغوية الغربية.

وانتجبه أكثر اللغويين العرب المحدثين صوب المنهج الوصفي، لأنهم يعتقدون «أن عناو مبدأ الوصفية في منهج الدراسة اللغوية يحل لنا كثيراً من مشاكل التدريس»^(١)، بل إن بعضهم يصرح «أن أساس الشكوى تَغَلُّبُ المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً... إن المنهج الوصفي هو جوهر الدراسة اللغوية الحديثة في العصر الحاضر»^(٢).

ولا شك في أن المناهج اللغوية تنظم كل فروع الدرس اللغوي: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وقد يكون بعض المناهج أكثر ملاءمة لدراسة فرع أكثر من غيره، ولكن حديثنا هنا عن علاقة علم الصرف بهذه المناهج لا يعني خصوصية تلك العلاقة، بقدر ما هو محاولة للنظر في موقف الوصفيين المحدثين من منهج علماء العربية في دراسة موضوعات الصرف، وما مقدار دقة ذلك الموقف وصحته، وهو ما نعرضه في بحث لاحق بعد أن نقف على جذور المنهج الوصفي عند الدارسين العرب والأسس التي بنوا عليها أفكارهم، وما آلت إليه دعوتهم لتجديد الدرس اللغوي العربي.

(١) أبس فريجة نظريات في اللغة ص ١٦٠.

(٢) معام حسان. اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١-٢.

المبحث الثاني

جنور الوصفية العربية ومسيرتها

تَرَعَّم الحركة اللغوية الجديدة في البلدان العربية جماعة من الباحثين الذين درسوا علم اللغة الحديث في العرب، ثم عادوا إلى بلادهم ليطبقوا النظريات والمناهج الجديدة على اللغة العربية^(١). وصاحَبَ هذا التوجه إعجاب شديد بتلك النظريات والمناهج، وإرراء كبير بالتراث اللغوي العربي القديم، وحماس شديد لهدم هذا التراث وإقامة بناء جديد مكانه، شكَّلهُ عربيٌّ ومصمونه عربي.

وكان رائد هذه الحركة التحديدية في البلاد العربية الدكتور تمام حسان الأستاذ بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، الذي أكمل دراسته العليا في جامعة لندن في منتصف القرن العشرين، وحصل على الماجستير برسالته الموسومة «لهجة الكرنك بمديرية قنا»، وعلى الدكتوراه برسالته «لهجة عدن في جنوب بلاد العرب»^(٢). وحمل بعد عودته لواء التغيير، وأصدر كتابه «مناهج البحث في اللغة» سنة ١٩٥٥، الذي قال عنه: «لا أستطيع أن أعظم حق النظرية التي بُنِيَتْ عليها هذه الدراسة، وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب في العرب، فهيكلها عربي وتطبيقها على اللغة العربية»^(٣). وأصدر كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية» سنة ١٩٥٨، وقال في مقدمته: «فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة، من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستصبياً بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة»^(٤) ثم تَوَجَّح الدكتور تمام حسان جهوده في هذا المجال

(١) ينظر: أنيس فريجة نظريات في اللغة ص ١١٥

(٢) ينظر: تمام حسان مناهج البحث في اللغة ص ٥.

(٣) المصدر نفسه

(٤) اللغة العربية معناها ومساها ص ١.

بكتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» الذي صدر سنة ١٩٧٣^(١)، والذي قال في مقدمته «هذا البحث نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة، فأول عهدي بفكرة هذا البحث ما كان من ورودها على الحاضر سنة ١٩٥٥ عند ظهور كتابي «مناهج البحث في اللغة»، فقد جاء ذلك الكتاب في حبه ليقدم إلى القارئ العربي ما اصطنته الغربيون من منهج وصفي... ولعاية التي أسمى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله، منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة، وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر - حتى مع التحلي بما ينبغي لي من التواضع - أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سبويه وعبد انقاهر^(٢)».

وقد راصل زملاء الدكتور تمام حسان وتلامذته تلك الدعوة التجديدية الداعية إلى تطبيق المنهج الوصفي في الدرس اللغوي العربي، وكانت هذه الدعوة تقوم في أول أمرها على الإطراء للتراث اللغوي العربي ثم الإزراء به وبيان عيوبه في رعمهم^(٣). لكن هذا الموقف المتحفظ بالدعوة إلى المنهج الجديد قد تحول إلى نقد لاذع ودعوة صريحة إلى هدم القديم برمته والبناء من جديد، فيقول الدكتور عبد الصبور شاهين في مقدمة كتابه «المنهج الصوتي للبنية العربية»: «وعيب المتشبين بالقديم في النحو والصرف أنهم يتصورون أن محاولات التجديد هي محاولات هدم لا أكثر، وأن الدنيا سوف تخرب لو أتيح لهذه المحاولات أن

(١) أصدر الدكتور تمام حسان كتابه «الأصول» سنة ١٩٨٨، وذكر في مقدمته أن بعض زملائه هموا أنه تحلى عن النظرية التي عرضها في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» ولكنه يعلن أنه لم يتحل عن تلك النظرية، لكن من يقرأ ما بين السطور يحس بروح جديدة في كتابه، وهو يعلن «أن بعض العناصر من أفكار الأقدمين لم تكن في ذلك الوقت من لوضوح في ذهني على نحو ما هي الآن» (الأصول ص ٩).

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٧، ١٠.

(٣) ينظر: كمال محمد بشر. دراسات في علم اللغة ٨٣/٢، وأيس فريجه. نظريات في

تحقق نجاحاً، أو تبلغ هدفاً، وما أشبه القديم في هذا المضممار بمارد عملاق يقف على ساقين من حطب، ويوشك أن يتهاوى من أول لمسة! ولذلك وضع أرباب القديم أصابعهم في أذانهم، وأغضوا أعينهم عن كل جديد. وما أكثر ما يستحق إعادة النظر، بل الهدم، في مجال هذين العلمين، مما يُعصهما إلى الناشئة، ويعرس في أنفسهما مشاعر اللامبالاة بدرسهما، وما أحوج الأجيال لقادمة إلى منهج جديد تتناولهما به، قبل أن تُلقى بهما هذه اللامبالاة في روبا الإهمال... ولكنني أؤكد لهم، بعد أن عانيت في تأليف هذا المنهج أن النظام القديم محشو بالأخطاء، وأن محاولة الدفاع عنه ليست إلا من قبيل الإبقاء على جثة محنطة مألها التحلل[!] ولسنا معشر اللغويين - هواة متحفيات، بل كل همما هو اللغة الحية القصوى، من حيث هي استمرار ونظام^(١).

ولا أشك في إخلاص أستاذي الدكتور عبد الصبور شاهين وصدقه في دعوته، ولكنني أحسب أنه قد بالغ في تصوير تراثنا اللغوي القديم، وبالع في دعوته إلى هدم ذلك التراث، ولا شك في أن فيه أشياء قد لا نحتاجها في حياتنا اللغوية المعاصرة، وقد تكون هناك بعض القضايا التي تحتاج إلى إعادة نظر، ولكن شتان ما بين الدعوة إلى هدم القديم وإحلال بناء جديد مكانه، وبين الدعوة إلى إعادة قراءة ذلك التراث وكتابه بصورة تحافظ عليه وتخلصه من نقاط الضعف وتغذيه بأسباب القوة والحيوية لمواجهة متطلبات الحضارة والحياة المعاصرة.

ولعل من أسباب التفاؤل في مستقبل الدرس اللغوي العربي المسند إلى تراثنا اللغوي القديم ما استجد من دراسات ونظريات توضح أن النظرة العقلية التي انبنت عليها علوم اللغة العربية هي من عوامل قوتها، وأن المنهج اللغوي الحديث أعاد للنظرة العقلية والمنطقية مكانهما في التحليل اللغوي وفي التقعيد.

(١) المنهج الصوتي للغة العربية ص ٧، ٨، ٢٠.

وظهرت عدة دراسات لغوية حديثة توضح أن المنهج الوصفي وحده غير كاف في التحليل العلمي للغة، كما أنه كاف في وضع القواعد التعليلية لها، فكتب الدكتور دأود عبده فصلاً عن «المنهج الوصفي التقريبي والمسهج الوصفي التفسيري» قال في مطلعته: «أصبح من الشائع بين اللغويين العرب في العقدين الأخيرين أن ينسوا المسهج الوصفي في اللغة، وهو رد فعل للمآخذ الكثيرة على المسهج الفلسفي الذي وُصِمَ به اللغويون السحيون العرب القدامى، ويحيل إلى أن عدداً من هؤلاء اللغويين المحدثين قد بلغ في التعصب للمسهج الوصفي حد التطرف، فكاد يجرّد علم اللغة مما يستحق أن يسمى من أجله علماً ولعل هذا التطرف مبني بالدرجة الأولى على سوء فهم للمنهج الوصفي في اللغة. فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب فلاي علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟ يفهم ضمناً مما يقوله بعض هؤلاء اللغويين المحدثين أن أي أمر يتعدى مجرد الوصف يدخل في نطاق الفلسفة، وهذا ليس صحيحاً بالضرورة.»^(١)

وكتب الدكتور عبده الراجحي كتابه «النحو العربي والدرس الحديث - بحث في لمسهج» ناقش فيه موضوعين أساسيين: الأول: النحو الوصفي وموقف الوصفيين العرب من النحو العربي، ونسب بعض مقولاتهم من تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو والآخر: النحو التحويلي والجوانب التحويلية في النحو العربي، وانتهى إلى هذه النتيجة «أن ما سُمّي بالنحو التقليدي كان أكثر اقتراباً من الطبيعة الإنسانية في دراسته للغة، وأن ما نحتاجه الآن قد يكون - في الأغلب - إعادة أصوله على أسس أكثر علمية»^(٢)

ولخص موقعه من دعوة الوصفيين من النحو العربي بقوله: «تعرض النحو العربي لنقد عيف بعد أن اتصلنا بعلم اللغة الحديث في منهجه الوصفي، لكن هذا أود في تعريف الباحثين بقضايا مهمة في البحث اللغوي المعاصر، وفي الدعوة إلى تطبيق مبادئ العلم في دراسة ظواهر اللغة، على أن ذلك كله يثبت

(١) أبحاث في اللغة العربية ص ٩.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث ص ١٤٣.

أن «تتجمل في الحكم على النحو العربي، وبخاصة في تاريخه الطويل، يؤدي إلى أحكام غير صحيحة، ونرجو أن يكون قد وضح أن كثيراً من الجوانب التي كانت موضع نقد عادت الآن لتكون أساساً ضرورية في البحث النحوي الحديث على ما رأينا عند التحويلين»^(١).

ولا يتسع المقام لمناقشة جملة قضايا ومقولات تُشَبِّثُ بها الوصفيون دعة الهدم والتجديد نحص الدرس اللغوي العربي القديم، وفي مقدمتها ما وردت الإشارة إليه قبل قليل من تهويلهم لتأثر النحو العربي و(الصرف أيضاً) بالمسقط بما فيه من قياس وتعليل، ونكبرهم على ارتباط العربية بالقرآن والدين الإسلامي، ذلك الارتباط الذي يعده بعضهم قد أدّى إلى تجميد العربية، ولم يقطعوا إلى أن ذلك الارتباط قد أعطى للعربية حيوية متجددة وخلوداً مستمراً، أفصح كثير من الدارسين في الحديث عنه. ومن تلك المآخذ على النحو العربي أنه نحو تعميمي معياري، لا يمثل النحو العلمي^(٢).

وهذه المقولات تتغاضى عن طبيعة نشأة النحو العربي وعلوم اللغة العربية، وعوامل تلك النشأة، وغايات ذلك الدرس، وعما أفرزته مسيرته الطويلة من مناقشات عقلية وجدل منطقي في بعض المصور، ولكن ذلك لم يفسد النحو لعربي إلى درجة لا يمكن إصلاحها إلا بعملية الهدم الشاملة التي يدعوا إليها الوصفيون.

وما يهمننا الوقوف عنده من تلك المقولات هو ما يتعلق بعلم الصرف العربي، وتمحيص مقدار صدق تلك المقولات، وصحة دعاوى الوصفيين في ضرورة إعادة النظر في طريقة دراسة وتدريس علم الصرف في الجامعات العربية على أسس وصفية محضة.

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ١٦٠.

(٢) مظهر تمام حسان. اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ص ٢٣-٢٤، وأبس مربية

نظريات في اللغة ص ١٢٢-١٢٨، وعلي زوين: منهج البحث اللغوي ص ٢٤-٢١.

المبحث الثالث

دعاوى الوصفيين حول علم الصرف ومناقشتها

شعلت حركة التأليف في علوم اللغة العربية بتوسع التعليم الجامعي في البلدان العربية، وكان علم الصرف أحد العلوم التي استأثرت بقسط كبير من جهد المدرسين، فظهرت خلال قرن من الزمان عشرات الكتب المخصصة لتدريس الموضوعات الصرفية لطلبة أقسام اللغة العربية في المؤسسات التعليمية الجامعية^(١).

وتجادبت مؤلفو تلك الكتب ثلاثة مناهج أو اتجاهات، هي:

١- اتجاه محافظ، يدرس موضوعات الصرف على المنهج القديم، مع حرص على سهولة العبارة، ووضوح الفكرة، وميل إلى التخفيف من التعديلات العقلية البعيدة، ويتصدر كتب هذا الاتجاه كتاب «شذا العرف في فن الصرف» للمشيخ أحمد الحملاوي (ت ١٩٣٢م) رحمه الله، الذي نسج على منوال كتابه كثير من مؤلفي كتب الصرف المتهجية، مع إضافة مسائل للتمرين في بعض تلك الكتب.

٢- اتجاه تجديددي، يدعو إلى إعادة كتابة قواعد الصرف في ضوء المنهج الوصفي، وصاغت هذا الاتجاه الدعوة إلى التخلي عن الصرف العربي القديم وكتابة الصرف من جديد بعد تخليصه من نقائص المنهج القديم التي يتخيلها الوصفيون، ويتصدر هذا الاتجاه عدد من أساتذة الجامعات خاصة ممن درس في

(١) أحصيت في بحث سابق هو (اشتقاق الوصف في العربية) عشرين كتاباً حديثاً في علم الصرف، ذكرت عناوينها هناك، ولا أجد ضرورة لإعادة ذكرها هنا، وسوف أكتفي بالإشارة إلى منهج مؤلفيها في دراسة الموضوعات الصرفية

الجامعات الغربية ومن تلامذتهم، على نحو ما أشرنا إلى ذلك من قبل، وبعض هؤلاء مُطَرِّون وبعضهم مُطَبِّقُونَ، وأصحاب هذا الاتجاه هم المعيون بهذه المناقشة، أكثر من غيرهم.

٣- اتجاه نوفيقي، يعيد دراسة التراث الصرفي العربي وفق رؤية تقوم على أساس أن في الصرف العربي القديم ما يتوجب إعماله في الكتب التعليمية خاصة، وأن في المناهج الحديثة ما يمكن الإفادة منه في إعادة كتابة علم الصرف ومعالجة قصاياه وتحليلها، وبرز في هذا الاتجاه عدد من المحاولات الأولية مثل كتاب «التطبيق الصرفي» للدكتور عبده الراجحي، وكتاب «الواضح في النحو والصرف» للدكتور محمد خير الحلواتي.

والاتجاه الذي وصفناه بالتجديدي هو الذي تثير مقولاته كثيراً من الجدل، ورؤاد هذا الاتجاه يمكن تقسيمهم قسمين: مُطَرِّين ومُطَبِّقين.

أما المنطَرِّون فهم الذين ناقشوا المسح العربي القديم، ودعوا إلى التخلي عما أنتجه من تراث صرفي، وفي مقدمتهم الدكتور تمام حسان، الذي كانت دعوته عامة تشمل كل مستويات الدرس اللغوي، وسبق الحديث عن ريادته للمنهج الوصفي العربي.

وتابع الدكتور كمال محمد بشر تلك الدعوة، وكتب بحثاً مطوّلاً عنوانه (مفهوم الصرف عند العرب)^(١)، قال في مقدمته: «وفي اعتقادنا أن الصرف العربي كان من أقل العلوم اللغوية حظاً من الإجابة وحسن النظر، فقليله مستساغ مقبول، وكثيره يحتاج إلى معاودة البحث والدرس ويتطلب مراجعة الرأي فيه وفي قواعده التقليدية. ولقد رأينا أن نشير في هذا البحث إلى بعض المسائل الصرفية التي يمكن اتحاديها خطوات أولية على الطريق الطويل إلى غاية متشودة، هي الوصول بقواعد الصرف وقضاياه إلى صورة تتفق والواقع اللغوي، وتتمشى مع ما يقتضيه مطلق البحث اللغوي الجديد. ومن ثم نستطيع أن نقيد من دراسة هذا العلم،

(١) نشره أولاً في كتاب: دراسات في علم اللغة، القسم الثاني (ص ٨٣-١١٩)

ونخلص من تلك المناهات الفلسفية والافتراضات العقلية التي يلجأ إليها الصرعيون التقليديون في آثارهم القديمة والحديثة على سواء، وتقترب بذلك من الحقنة الدعوية السهلة البسيطة التي نود تقديمها إلى المتعلم والباحث معاً^(١)

ويصم هذا البحث مجموعة من الأفكار منها ما يتعلق بعلاقة علم الصرف بعلم النحو، وهل هو منه، أو هو مستقل عنه؟ ومنها ما يتعلق ببعض الموضوعات هل هي من علم الصرف أو من النحو أو من المعجم؟ وهذه مسائل يمكن أن تكون موضع اختلاف بين الدارسين، لكن المسألة الأساسية التي أحدها الدكتور كمال بشر على الصرعيين التقليديين هي: «إيمانهم بفكرة الأصل، بمعنى أن هناك أصلاً ثابتاً ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن، وإلا بطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل»^(٢).

والمسائل التي عرضها لتأكيد أثر فكرة الأصل على الصرف العربي هي^(٣):

١- صيغة الفعل إذا كان فاؤها أحد حروف الإطباق (ص ض ط ظ). أو كان واواً أو ياء، مثل: اضطرب: واتصل، أفسر.

٢- حذف حرف العلة في مثل (قُلْ) و(لَتَكُنَّ).

٣- قلب الواو والياء ألفاً في الفعلين الأجوف والناقص، في مثل: قل وغزا.

وهو يرى أن أمام الدارس طريقتين لدراسة هذه المسائل، هما: طريق وصفي يُعنى بتسجيل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض وطريق تاريخي يُعنى بتتبع تاريخ الصيغ المختلفة عما أصابها من تغير وما حدث من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة^(٤). ولا يجوز للدارس أن يقول إن أصل «ضطرب» «صرب»، وقال: قَوْل، ولَتَكُنَّ: لَتَكُونَنَّ، لأن هذا افتراض وتأويل

(١) دراسات في علم اللغة ٨٣/٢.

(٢) دراسات في علم اللغة ١٠٧/٢.

(٣) يطرء المصدر نفسه ١١٢-١٠٧/٢.

(٤) المصدر نفسه ١١٣/٢.

لا يسمح به المنهج الوصفي.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن شدة حماس الدكتور كمال بشر للمنهج الوصفي قد خفت، وإن لم يعلن تخليه عنه، وذلك أنه لما أعاد نشر البحث، الذي أشرنا إليه في كتابه «التفكير اللغوي بين القديم والجديد» بعد عشرين سنة من نشره لأول مرة، أجرى تعديلات طفيفة جداً عليها لكنها ذات دلالة عميقة، من ذلك أنه قال في وصف النحو العربي: «تقليد مستساغ مقبول، وكثيره يحتاج إلى معاودة البحث»^(١). وقد غيّر العبارة إلى: «فبعصه مستساغ مقبول، وبعض آخر يحتاج إلى معاودة البحث...»^(٢).

وأضاف فقرة على البحث جاء فيها: «أخذين بالمنهج الوصفي أساساً في العمل والمناقشة، بوصفه طريقاً علمياً صالحاً للتطبيق في قضيتنا هذه (وفي غيرها) وإن كانت هناك مناهج أخرى يمكن لمن شاء أن يرشحها للعمل، إننا ما زلنا نرى أن طريق الوصف هو الأجدى والأقرب إلى الواقع والحقيقة»^(٣).

وصرّح في تعليق له على موقف علماء العربية من صيغة افتعل، فقال في هامش أضافه على البحث في كتابه «التفكير اللغوي»^(٤): «من الطريف أن هذا المنهج في تفسير الصيغ المذكور يناظر منهجاً لغوياً حديثاً، عُرف بمصهح المدرسة (التوليدية التحويلية) التي تفرص في مثل هذه الحالات أن هناك (بنية عميقة)، وهي تناظر الأصل الافتراضي عند علماء العربية، و(بنية سطحية) هي ما ظهرت به الصيغة في الاستعمال العملي، وهذا المنهج - وإن كان صالحاً للنظر والأخذ به - لم يشأ أن يأخذ به هنا، لأنه يقتضي دراسة اللغة كلها في هذا الإطار»

وهذا التعليق يدل على أمرين، الأول: ضعف حماس الدكتور بشر للمنهج

(١) دراسات في علم اللغة ٨٣/٢

(٢) التفكير اللغوي ص ٢٣٧

(٣) المصدر نفسه ص ٢٣٨.

(٤) المصدر نفسه ص ٢٥٩.

وصفي، والثاني: أن ما كان يرفضه وينكره على علماء العربية صار مقبولاً وصالحاً للتطوّر والأخذ منه، طبعاً تخرجاً من جومسكي، وليس متابعة لسيبويه وابن جني وابن مالك!

وقد أعحسي تواضع أستاذه الدكتور بشر حين أضاف إلى خاتمة البحث عبارة (والله أعلم)، إذ لم تكن هذه العبارة موجودة في نشرة البحث الأولى!

أما معطّون المنهج الوصفي في كتب علم الصرف الحديثة فأقدمهم الدكتور عبد الله درويش في كتابه (دراسات في علم الصرف) الذي كتبه سنة ١٩٦٢، فقد قدّم في مقدمته: «هذه الدراسات في علم الصرف تسير وفقاً لمنهج وسط بين الدراسة المطوّلة والدراسة المختصرة، وكذلك بين الدراسة المعيارية التي تهتم بالقواعد التقليدية، وبين الدراسة الجديدة التي تعتمد على ما يعرف بالمنهج الوصفي»^(١). لكنه صرّح أن «الحاجة ماسة إلى عرض القواعد التقليدية بأسلوب حارّ من التقعيد دون المساس بروح القاعدة عند عرضها، لتكون دراستنا مصدراً لمن يريد أن يكتب على طريقة المنهج الوصفي فيما بعده»^(٢).

وكتب الدكتور محمد أبو النوح شريف كتابه «نظرة وصفية في تصريف لأفعال» صرّح في مقدمته أنه يميل إلى المدرسة الوصفية، ثم قال: «وكم أصبحت دراستنا لعلم الصرف محتاجة إلى تطبيق هذه النظرية الوصفية، لنخلص هذا العلم الجليل من افتراضات الصرفيين الأوائل وتأويلاتهم، وميلهم إلى استقصاء العلل، وبحث الأسباب، مما يرهق عقول الباحثين، ويجهد الدارسين»^(٣) ووصف محاولته في الكتاب بأنها «محاولة متكاملة في هذا الميدان، فنعرض المسألة الصرفية، ونأتي في النهاية بعرض مقارن للنظرة الافتراضية القديمة، والنظرية الوصفية الجديدة»^(٤).

(١) دراسات في علم الصرف ص ٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) نظرة وصفية ص ٥.

(٤) نظرة وصفية ص ٦.

وتحدثت في مبحث عن النظرية الافتراضية والنظرة الوصفية، وهو يريد بالافتراضية منهج علماء العربية، فقال: «إن للصرفيين حين أرادوا تقنين قواعدهم وإرساء دعائمها - فروضاً اعتمدت على المنطق والعقل أحياناً أكثر مما اعتمدت على الواقع والاستعمال اللغوي، حيث بدا لهم أن كل صيغة أو بنية أو اشتقاق أو تصرف لكلمة معينة، سواء أكانت فعلاً أم اسماً، بدا لهم وتصوروا أنه من الواجب عليهم إرجاعها إلى أصل محدد، فكلمة (إيفاد) مصدر (أودد) أصروا على أن أصلها (إوفاد) ثم قلبت الواو ياء لسكونها وسبقها بحرف مكسور ولكن نظرة المنهج الوصفي تريح الباحث أو الدارس لظواهر اللغة من هذا العناء الذي لا طائل من ورائه، فنقول: إن مصدر الفعل (أوفد) مثلاً يصاغ على (إيفاد) بوزن (إفعال) بهمزة مكسورة وقلب الواو - فاء الفعل - ياء، ولا داعي لذكر أية تعليقات لذلك... لأن اهتمام المنهج الوصفي ينحصر في وصف ما يشاهدونه من ظواهر لغوية دون الدخول في تفريعات أو افتراضات أو تأويلات لا مبرر لها»^(١).

ويطول بنا القول إذا تتبعنا الأمثلة التي عالجها المؤلف معالجة وصفية في كتابه، ونكتفي بالإشارة إلى بعض الأمثلة، فمن ذلك حديثه عن صيغة افتعل من (وزن) ونحوه، وتعليقه على قول الصرفيين إن أصلها (اوترن) ثم قلبت الواو تاء، ثم أدغمت التاء في التاء حتى أصبحت (اُتْرَن) بقوله: «ولكن الذي يعني أصحاب المنهج الوصفي أن كل فعل ثلاثي مثال إذا أردنا أن نصوغ منه على وزن (افتعل) حذفنا أوله وأتينا بعد ألف افتعل بتاء مشددة على مثال: اُترن، اتعد، اُتقأ»^(٢).

ومثل قوله: «...» ولا يعني قول الصرفيين بأن الأصل: يَؤْرِث، ويَؤْقِف، ويَؤْفَد، ثم حذفت الواو، بل يعني وصف الظاهرة، وهي أن التاء لا تذكر في مثل هذه الأفعال»^(٣).

(١) نظرة وصفية ص ٢٩-٣٠

(٢) نظرة وصفية ص ١٠١

(٣) نظرة وصفا ص ١٠٨

ومثل قوله معلقاً على رأي الصرفيين في أصل ميزان وميعاد: «ونرفض منطق الصرفيين الذين قالوا إن أصلها: ميزان وموَّعاد، ثم حدث ما حدث حتى وصلت إلى تلك الصيغة، لأن المتكلم العربي صاغها هكذا صياغة مباشرة دون تعقيد»^(١)

ولعل أكثر المحاولات جرأة في تطبيق المنهج الوصفي على الصرف العربي هي محاولة أستاذي الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه «المهج الصوتي للبنية العربية» رؤية جديدة في الصرف العربي، فقد دعا في الكتاب إلى الخروج عن المنهج التقليدي في دراسة الصرف، وبناء صرف جديد على أسس وصفية، على نحو ما أشورا من قبل، ومنهجه في الكتاب وصفي لكنه لا يحلو من نظرات افتراضية، مثل القول بأن أصل نون التوكيد الثقيلة (أن) وتحذف همزتها عند اتصالها بالفعل المضارع فيصرنَّ أصلها (ينصر + أن)^(٢). ومثل القول بأن ياء لسب أصلها (أي) وسقطت همزتها عند اتصالها بالاسم، فصير أصلها (مصر + أي)^(٣) ولا يتسع المقام لتتبع أمثلة أخرى من الكتاب^(٤).

وأحسب أن مناقشة الأسس النظرية التي انطلق منها الوصفيون لنقد الصرف العربي تحتاج إلى مجال أوسع مما يسمح به البحث، ولكنني سوف أقف عند قضية أساسية واحدة بنى عليها الوصفيون كثيراً من مقدمهم، وهي قضية (الأصل) التي يقول بها الصرفيون عند معالجتهم لقضايا الإعلال والإبدال والحذف والإدغام، وقد مرّت أمثلة من أقوال الوصفيين حول هذه النقطة

(١) نظرة وصفية ص ١١٨.

(٢) المهج الصوتي للبنية العربية ص ٨٩-٩٩.

(٣) المصدر نفسه ص ١١٢.

(٤) يمكن الاطلاع على ملاحظات أخرى حول الكتاب في المقالة النقدية التي كتبها عنه الدكتور سعد مصلوح في (المجلة العربية للدراسات اللغوية) للمجلد الثاني - الجزء الثاني - يونيو ١٩٨٤ (ص ٨٧-١١٠).

علماء العربية يقولون إن أصل:

غَرَا - غَرَوُ

قال - قَوْل

اضطرب - اضطرب

ميعاد - مِوَعَاد

يعد - إِيوَاد

عاد - هَادِدُ

مختار - مختيرٌ أو مُختَبَرٌ.

ويقول الوصفيون: إن العرب تكلمت مباشرة بهذه الكلمات، ولا ضرورة لافتراض أصل لهذه الكلمات، ويعدون ذلك نوعاً من الترف العقلي، بل يعدونه معوقاً لفهم اللغة وتعلم قواعدها فهل هم على صواب في هذا؟ وهل كنت جهود علماء العربية في هذا المجال شيئاً يجب التخلص منه؟

إن الجواب عن ذلك يقتضيا الإشارة إلى أن اللغة العربية لغة اشتقاقية، وأن كل مجموعة من الأسماء والأفعال ترتبط بأصل ثلاثي يتكرر في كل صيغ المجموعة مع ما يلحقها من زيادات، مثل: كتب، يكتب، كتاب، مكتب، مكاتب، استكتب، كاتب، إلخ. وإذا ما نظرنا إلى مجموعات أخرى من الكلمات التي أخذ أصولها واو أو ياء وجدنا أن هذه القاعدة تختل، فإذا أخذ مثلاً الفعل. وَعَدَ، يعد، ميعاد، وَعَدَ، موعنة... إلخ وجدنا أن فاء الكلمة قد حذفت في (يعد) وأبدل ياء في (ميعاد)، وهنا ألا يحق للدارس أن يسأل عن طبيعة هذا التعبير ويبحث عن سببه، ومثل ذلك كلمات كثيرة عدُّ الوصفيون البحث عن أصولها عملاً غير علمي، بل هو عمل ضارٌّ بالبحث العلمي.

ولا شك في أن اللغة ترتبط بالعقل، وأن العقل البشري يميل إلى فهم

العلاقات التي تربط بين الأشياء، ومن ذلك اللغة التي هي نظام من الرموز، ونظام يعني وجود قواعد مطردة يتكون منها ذلك النظام، فإذا وجدنا أن هذا النظام يحتل في كلمة فإن ذلك يعني تغييراً في تلك الكلمة، ويجب حينئذ تحديده، وقد يتطلب الأمر تفسيره.

ولا يحى على القارئ أن جميع الكلمات المذكورة يمكن أن نحدد ما فيها من تعبير بالنظر في أحوالها المشاركة لها في الأصل الثلاثي، وبالنظر في نظيرها من الكلمات الصحيحة الأصل، أعني الخالية من حروف العلة. ويمكن أيضاً تقديم تفسير علمي نابع من اللغة ذاتها لتلك التغييرات، وهناك عشرات الأمثلة من قبيل هذه الكلمات التي نلاحظ فيها نوعاً ما من التغيير، يمكن أن يقدم له علم اللغة تفسيراً علمياً مقبولاً يساعد في فهم الظواهر اللغوية، ويسهل عملية تعلم القواعد التي تحكمها.

«وحيث نقول إن عالم اللغة يجب ألا ينهرب من تقديم تفسير لمثل هذه الظواهر اللغوية لا يعني أن كل شيء في اللغة يمكن أن يفسر، فليس هناك تفسير لمجيء كلمة (رجل) مثلاً، أو كلمة (حجر)، أو كلمة (ضرب) على هذه الصورة. ولا لوجود راء في أول كلمة (رحل) أو آخر كلمة (حجر) أو منتصف كلمة (ضرب) أي تفسير لغوي مقبول. وأي تفسيرات لمثل هذه الأمور قد تدخل فعلاً في نطاق الفلسفة، ولكن يجب ألا نخلط بين ما يمكن (بل ويجب) تفسيره باعتبار أنه داخل في نطاق علم اللغة، وبين ما لا يمكن تفسيره لأنه خارج عن هذا النطاق»^(١).

وقد أحسن أستاذنا الدكتور عدنان محمد سلمان التعبير عن انقياد ظواهر اللغة لمسطق والقياس في جانب، وخروجها عنه في جانب آخر، وذلك في قوله: «إن دارس العربية يقف أمام قضايا كثيرة تجعله يحس أن هذه اللغة تجري في كثير من مسها على وفق تفكير عقلي مقصود... وظاهرة الاشتقاق تمثل جانباً آخر

(١) داود عبد الله أبحاث في اللغة العربية ص ١٧.

من حوائب التنظيم المنطقي العقلي للغة، وهذا الجانب متصل بالمفردات، وإذا كانت المادة اللغوية الأصلية لأي معنى من المعاني قد وضعت اعتباطاً وارتجالاً، فإن المعاني المتفرعة من المعنى الأصلي قد صيغت ألفاظها على وفق قياس عقلي صادر عن تفكير منظم بعيد كل البعد عن الاعتباط والارتجال، ويشهد لهذا أمران:

الأول: اختلاف صيغ المشتقات مع احتفاظها بالمادة اللغوية الأصلية التي تشير إلى المعنى العام الذي تشترك فيه جميع الفروع.

والأمر الثاني: صياغة المشتقات على أنماط مختلفة اختص كل نمط بدلالة معينة.

فالعربية تجري فيما يتصل بمفرداتها وتراكيبها بين المنطق العقلي والارتجال، فهي في أصل المفردات بإراء المعاني قائمة في عامة أمرها على الارتجال... وهي في قوانينها المتصلة بتراكيبها أو اشتقاق مفرداتها تجري على وفق سنن مطردة، وقواعد منظمة قائمة على منطق عقلي سديد، ومبنية على علل محكمة^(١).

ولا يعني النظر العقلي في العلاقات بين المفردات وتحديد ما حصل فيها من تغيير في نيتها، ومحاولة تقديم تفسير لذلك التعبير، لا يعني سيطرة المنطق اليوناني على دراسة اللغة أو وضع قواعدها، فلا يحتاج الدارس أن يكون عارفاً بالمنطق الأرسطي لكي يدرك ما حصل في الكلمات من تغير

وموقف الوصفين في النظر إلى المفردات التي حصل فيها تغيير يشير إلى أن على الإنسان أن يسمع عقله من التفكير في أثناء النظر إلى تلك المفردات، والاكتفاء بنظر العين فقط، ومن ثم لم يكن أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح بعيداً عن الحقيقة حين وصف أدعياء المنهج الوصفي بأنهم «محرضون على تطبيق منهج المعاينة والتجربة العلمي الصارم على اللغة، وكأنهم يحثرون

(١) دراسات في اللغة والنحو ص ٩، ١٥، ٤٢.

ويحللون قطعة من الشكولاته، ليروا بأعينهم طبقاتها، وسطحها، وحشوها،
وعصير تكوينها الفعلي الذي تراه العين، يشمه الأنف، ويقدره الميراث،
ويستسبعه اللسان، قبل أن يستقر في البطن!! ويعيب عن هؤلاء أن اللغة تختلف
عن الشكولاته، وأن ظواهرها لا ترى بالبصر ولكن بالبصيرة، وأن محصلة النتائج
لمحصر مشاكل اللغة وقضاياها وتقسيماتها ومعادلاتها ينبغي أن تستقر في حلايا
المنع لا في تلافيف الأمعاء!^(١)

ولعل من الممكن الآن القول: إن علم الصرف العربي لا يصلح لدراسة
المنهج الوصفي التقريري، الذي يكتفي بالمحديث عن الظواهر كما هي، وهذه
نظرة سطحية لا تتناسب مع سمو اللغة التي ترتبط بالمنطق العقلي ارتباطاً مباشراً،
وقد يكون المنهج الوصفي التفسيري هو المنهج الأفضل لتحقيق تلك الغاية، فهو
لا يكتفي بوصف الظواهر، بل يحاول تقديم تفسير لها، لتكون أكثر وضوحاً،
وأسهل تناولاً، للدارس والمتعلم.^(٢)

(١) نظرات مقارنة في صيغ الفعل العبري ص ٣٣.

(٢) ينظر: دلود عبده: أبحاث في اللغة العربية ص ٩-٢٠.

خاتمة

برزت في العقود الأخيرة من القرن الماضي دعوة قوية إلى التحلي عن مذهب علماء العربية في دراسة الصرف العربي، والأخذ بالمذهب الوصفي في معالجة مسائل الصرف. وقد صاحب تلك الدعوة الإزراء بجهود علماء العربية ووصفها بأنها مبنية على المنطق، والافتراضات، والتأويلات، وأن في اتباع المذهب الوصفي ما يخلص الصرف العربي من كل تلك النفاخر التي أطلقها الوصفيون عليه.

وكان هذا البحث محاولة للنظر في تلك الدعوة، وبيان حجج الداعين إليها، والوقوف على رأي عدد من الدارسين فيها. وقد اتضح من خلال البحث أن تلك الدعوة هي صدى للمذهب الوصفي لدى الغربيين جاء به المُبتعثون للدراسة في الجامعات الغربية، عند عودتهم إلى بلدانهم، وكانوا متحمسين جداً لتطبيقه على علوم اللغة العربية، وخطوا في ذلك خطوات جريئة، ولكن تبين بعد فترة أن هذا المذهب لم يحقق ما كان يُملق عليه من آمال، فمترحماس أكثر الداعين إليه

وبرر لدى الغربيين منهج جديد في الدرس اللعوي يتخذ من المنطق العقلي دليلاً له في التحليل اللعوي، وهو المذهب التحويلي التوليدي، ولقي هذا المذهب اهتماماً من عدد من اللعويين العرب المحدثين، ووجدوا فيه صالتهم التي تضع حداً لسيطرة المذهب الوصفي على تفكير كثير من الدارسين.

ويبدو لي من خلال ما عرضته في هذا البحث أن المنهج الوصفي المجرد لا يكفي وحده في دراسة علوم العربية دراسة تعتمد على التراث اللعوي العربي، وتنماشى مع متطلبات الغايات العلمية والتعليمية المعاصرة. وقد يكون المذهب الوصفي التقريري مقبولاً في دراسة الجانب الخاص بالدلالة على المعاني من علم الصرف، كأسم الفاعل واسم المفعول ونحوها، لكنه غير كاف في معالجة

الحاجب الحاصل بالتعبيرات الصوتية كالإعلال والزيادة والحذف ونحوها، ويكون المنهج الوصفي التفسيري هو المناسب لمثل هذه الدراسة، تأليفاً وتعليماً، وهذا المنهج يقترب من النظرة المعيارية لقواعد اللغة، بالاعتماد على الوصف من جانب وعلى النظرة العقلية من جانب آخر.

وأود أن أعترف للقارئ في خاتمة البحث بأنني مررتُ مروراً سريعاً بقضايا تحتاج إلى وفعة أطول، كما أنني تغاضيت عن بحث أمور أخرى لها صلة بموضوع البحث، والذي جعلني أنحو هذا المنحى هو شعوري بأن بحث نكت القضايا يخرج بالبحث عن حجمه المعتاد ليكون كتاباً، ولم أكن أنوي حين بدأت بالكتابة أن يكون كذلك.

وإذا ما تمكنت من لمت أنظار المهتمين بدراسة الصرف العربي من خلال هذا بحث - إلى ضرورة معاودة النظر في المنهج الذي قامت عليه الدراسات الصرفية العربية القديمة والحديثة فإن الهدف الأساسي من كتابته يكون قد تحقق، ومن ثم جاء البحث أشبه ما يكون بالخطوط العريضة والمناوين البارزة لقضايا تحتاج إلى تصاهر جهود الباحثين حولها، وأرجو أن يتمكن غيري من مواصلة البحث في هذا الاتجاه حتى نفرغ من البحث عن المنهج إلى البحث في المسائل اللغوية في ضوء ذلك المنهج.

ولا يحفى على القارئ أن المناهج مهما اختلفت فإن ذلك لا يؤثر على حقيقة اللغة، وإنما المناهج اجتهادات لدراسة اللغة. ولكن هدر جهود علماء لسف في علم الصرف، وهي جهود تسم بالعمق والإحلاص لمجرد متابعة منهج ظهر لها أو منهج ظهر هناك، أمر غير مستبد، ولا يعني ذلك أن تلك الجهود مرآة من كل نقص، أو أنها كاملة لا تحتل المراجعة أو الريادة، بل إن فيها حفاً ما يحتمل المراجعة، لكن في إطار البحث عن الحقيقة العلمية بعقلية محلصة وريبه ﴿سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [الفرقة] وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أَشْتِقَاقُ الْوَصْفِ فِي الْعَرَبِيَّةِ

دراسة صرفية في العلاقة بين أسم الفاعل والصفة المشبهة

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، أمّا بعدُ.

فالصرف أخذ علوم اللغة الأساسية، وهو يُعنى بدراسة أسية الكلم وأحوالها، وهو يأتي بعد علم الأصوات الذي يُعنى بالأصوات مفردة، وقبل علم النحو الذي يُعنى بالتراكيب والجمل.

وحظي علم الصرف بعناية علماء العربية منذ عصر التأليف المبكر، فدرس سيويه موضوعات الصرف في الكتاب، كما فعل المبرد ذلك في «المقتضب». ولم يثبت هذا العلم أن استغل عن النحو في مؤلفات خاصة به، مثل «تصريف المازني»، و«دقائق التصريف» لابن المزدب، لكن ذلك لم يمنع بعض العلماء من تناول موضوعات الصرف في كتب النحو، فظل هذان الاتجاهان في التأليف مستمرين إلى وقت متأخر.

وظهرت في عصرنا مؤلفات كثيرة في علم الصرف، جاءت استجابة لمتطلبات التعليم الجامعي في أقسام اللغة العربية، ومن المؤلفين من حافظ على عبورية هذا العلم، مع الحرص على سهولة التعبير ووضوح المعنى. ومنهم من تحدث عن صعوبة الصرف في شكله الموروث، وعن ضرورة إعادة كتابته في ضوء ما سمع من الدراسات اللغوية الحديثة.

والشكوى من صعوبة علم الصرف قديمة، وازدادت في زماننا بسبب صعب الملكة اللغوية، وتغيّر أساليب التعليم وغاياته، ولكن تلك الصعوبة تسمى الآن

تدفع إلى الإعراض عما أنجزه علماء العربية في هذا العلم، واستعارة نظريات ومناهج عربية لدراسة موضوعاته، لكن أجمود على ما كتبه العلماء السابقون - رحمهم الله تعالى - أمر لا يخلو من التقصير، لأن المنهج الذي نحتاجه في لدرس اللغوي في عصرنا هو - فيما أحسب - المنهج الذي يحافظ على أصالة العلم، وينخذ من التراث اللغوي العربي قاعدة له، ولا يهمل ما يقننه العصر من أفكار يمكن أن تكون مفيدة في إعادة صياغة القاعدة اللغوية على نحو يسهل فهمه على المتعلم، ولا يتخلى عن جمود سلفنا في فهم اللغة ووضع قواعدها.

ومن هذه النظرة أردت أن أدرس قضية من قضايا الصرف لاحظت أن كتب الصرف المسهجية المعاصرة لم تعرضها بالشكل الذي يسهل فهمه على المتعلم، وكنت قد أحسست بصعوبة في دراسة الصفة المشبهة باسم الفاعل قبل أكثر من ثلاثين سنة، وحين درست الصرف في المرحلة الجامعية الأولى، في كتاب قشدر العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي (ت ١٩٣٢م) وحين قمت بتدريس مادة الصرف بعد سنوات في كتاب الشيخ الحملاوي أيضاً وجدت كثيراً من الطلبة يستصعبون الموضوع. وظهرت مؤلفات صرفية حديثة ألفها أساتذة جامعيون، أزاحت كتاب الشيخ الحملاوي وحلت مكانه، لكنها لم تنهج نهجاً جديداً في دراسة هذا الموضوع، فظلت الصعوبة قائمة، والشكوى مستمرة.

وأحسب أنني وقفتُ على سبب تلك الصعوبة التي تعترض المتعلم وهو يدرسُ الصفة المشبهة في كتب الصرف الحديثة، ووجدت، بعد طول نظر، أن ذلك يرتبط بمسهجية دراسة هذا الموضوع وطريقة عرضه، وقد جرّبت تدريس الموضوع على أساس خطة تعتمد على ربط الصفة المشبهة باسم الفاعل من جانب، وربطهما بأرواب الفعل الثلاثي المجرد من جانب آخر، ووجدت أن الطلبة كانوا أسرع إلى فهم الموضوع باتباع هذه الخطة التي تستمد جانباً من مقوماتها من المصادر اللغوية العربية القديمة.

وسوف أعرض الموضوع من خلال المباحث الآتية:

١- الاشتقاق والوصف: تعريف وتمهيد.

٢- دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة في المصادر اللعوية القديمة

٣- دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة في كتب الصرف المنهجية الحديثة

٤- مقومات الخطة المقترحة للدراسة الموضوع.

وأرجو أن يقدم هذا البحث شيئاً مفيداً، في طريق السعي إلى صياغة قواعد
العربية صياغة عصرية تجمع بين الأصالة والمعاصرة، والله من وراء القصد، وهو
يهدي السبيل صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تكريت

٢٠٠٢/٨/٢٠

المبحث الأول

الاشتقاق والوصف - تعريف وتمهيد

قد يكون مفيداً تحديد المصطلحات التي يقوم عليها البحث، أو لها صلة به، خاصة عندما تتعدد وجهات النظر في معنى المصطلح، أو قد يلتبس معناه على البعض. ووجدت من المناسب الحديث أولاً عن مصطلح الاشتقاق، ومصطلح الوصف، اللذين يتحدد عنوان البحث عليهما.

أولاً: مصطلح الاشتقاق:

توصف اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية، في مقابل لغات أخرى يطلق عليها اللغات الإلصاقية^(١)، وتشارك العربية لغات أخرى في هذه الخاصية، فقد لاحظ الدارسون أن مجموعة اللغات التي يطلق عليها اللغات الجزرية (أو السامية) تقوم الصيغ فيها على نظام الجذور، وهي في معظمها من ثلاثة حروف، وهذه الحروف تعبر عن المعنى الأساسي للكلمة، وتقوم الحركات أو حروف الزيادة بتحديد المعنى الدقيق للكلمة^(٢).

وكلمة (لاشتقاق) مصدر الفعل (اشتق)، وهو افتعل من الثلاثي شَقَّ، والشَّقُّ، «فَصَلَ، أو الصَّدَع، ومنه اشتقاق الحرف من الحرف: أَخَذَهُ مِنْهُ»^(٣)

ويرى ابن السراج أن الاشتقاق يتحقق من خلال أمرين:

(١) ينظر: عبده الراجحي: التطبيق الصرفي ص ٧٥.

(٢) ينظر: بروكلمان: لغة اللغات السامية ص ١٤، والسيد يعقوب بكر: دراسات في لغة لغة العربية ص ٩٠.

(٣) منظر: ابن منظور: لسان العرب ١١/٤٨ (شَقَّ).

الأول: اشتراك الكلمتين في الحروف الثلاثة الأصلية: الفاء والعين واللام

والآخر: اشتراكهما في المعنى^(١).

وقد صاغ النحويون تعريف الاشتقاق بقولهم: «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، يُدَلُّ ماثلية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، كضاربٍ من صَرَبَ، وخِيرٍ من خَدَرَ»^(٢).

وذكر ابن عصفور أن أكثر النحويين يُعرّفون الاشتقاق^(٣) بأنه: إنشاء فرع عن أصل يدل عليه^(٤) ويقوم هذا التعريف على فكرة أن بعض الكلمات تكون أصلاً للمشتقات، لكن ابن عصفور لم يجد هذا التعريف وافياً، لأنه قد يقدر: هذا اللفظ مشتق من هذا، من غير أن يكون أحدهما منشأً من الآخر، وذلك إذا كان تركيب الكلمتين واحداً، ومعنيهما متقاربين^(٥).

وذهب ابن عصفور إلى أن التعريف الجامع للاشتقاق هو: «عند تصاريّف تركيب من تراكيّب الكلمة على معنى واحد أو معنيين متقاربين، وذلك نحو ردّك ضارباً وضرباً وضروباً ومضرباً إلى معنى واحد، وهو: الضرب، إلا أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حدّثه النحويون به من أنه: إنشاء فرع من أصل يدل عليه. وأما المشتق فيقال للفرع الذي صيغ من الأصل، لأنك تطلب معنى الأصل في الفرع، فكأنك تشتق الفرع لتخرج منه الأصل، وكأن الأصل مدفون فيه، والمشتق منه هو الأصل.

(١) يطر: الاشتقاق ص ٣٢

(٢) السيوطي: المزهري ١/ ٣٤٦.

(٣) المقصود هنا ما يسمى بالاشتقاق الأصغر، وهو غير الاشتقاق الأكبر الذي يعوم على أغلب الأصول الثلاثة للكلمة، وهو ما يقال به ابن جني خاصة (يظر كتاب الحصائص ١٣٥/٢)

(٤) الممتع ١/ ٤١

(٥) الممتع ١/ ٤٢

«فإن قيل: فكيف يصح أن يقال في الفرع إنه مشتق من الأصل، أي مأخوذ منه والأصل لا يفصل منه الفرع؟ فالجواب أن ذلك يصح على جهة الاستعارة والمجاز وذلك أنه لما كان لفظ الفرع مبنياً من حروف الأصل، وكان معنى الأصل موحوداً فيه، صار لذلك كأنه جزء من الأصل، وإن كان الأصل لم يَنْقُصْ منه شيء»^(١).

يرى ابن عصفور أن القول بأن هذا اللفظ مشتق من هذا اللفظ على طريق المجاز وعلى جهة الاستعارة، وأنه قد يقال: هذا اللفظ مشتق من هذا، وإن لم يكن مأخوذاً منه^(٢).

ويبدو لي أن ابن عصفور لا يرى مسوغاً للجدل الدائر بين النحويين حول أصل المشتقات، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه^(٣). ويقترب ابن عصفور بذلك من مذهب عدد من اللغويين المحدثين الذين يرفضون فكرة الأصل والفرع بين الكلمات، ويرون «أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات، واشتراكها في معنى معين، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع... والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كل الوضوح، ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة، فأنت إذا نظرت إلى: ضَرَبَ، وضَرَبَ، ومضروب ومضرب، ومضارب، وضَرْب، وما تفرع من ذلك، رأيت أنها جميعاً تشترك في (ض ر ب) وتتفرع منها... فهذه الحروف الثلاثة لصحيحة جذور اللغة العربية التي تتفرع منها الكلمات»^(٤).

وإذا أخذنا موحية النظر الفائلة بأن أصل المشتقات هو الجذر الثلاثي، الذي يقابل فاء الكلمة وعيها ولامها، كان المصدر من المشتقات كما أن الفعل

(١) الممع ٤٤/١

(٢) الممع ٤٣/١.

(٣) ينظر: ابن الأبياري: الإصباح ١٤٤/١.

(٤) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص ١٨١-١٨٢.

لماضي المجرد من المشتقات أيضاً. وتكون الأسماء المتصلة بالأفعال من جهة الاشتقاق ثمانية، وهي المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة^(١) وقد قلوا «ويشتق من المصدر عشرة أشياء: الماضي، والمضارع، والأمر. واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة»^(٢).

ونبي يعنيها من هذه المشتقات ما له تعلق بالوصف، وهو ما نحاول الحديث عنه في المقرة الآتية.

ثانياً: مصطلح الوصف:

الوصف مصدر الفعل وَصَفَ، وَالصِّفَةُ مثل الوصف، إلا أن جاء الكلمة قد حذفت منها، قال ابن منظور: «وَصَفَ الشَّيْءَ لَهُ وَعَلَيْهِ وَصْفاً وَصِفةً: حَلَّاهُ»^(٣). فيكون مثل مصدر الفعل وَعَدَ، فيقال منه: الوعد، والعِدَّة.

وانْتَعَتْ لغة يرادف الوصف، قال ابن منظور: «النعتُ وَصْفُكَ الشَّيْءَ نَعْتَهُ بما فيه، وتباليغ في وصفه... نَعْتُهُ يَنْتَعُهُ نَعْتاً: وَصَفُهُ»^(٤).

وذكر الخليل أن النعت يكون في الحُسْنِ، والوصف يكون في الحَسَنِ والقبیح، فقال: «النعتُ وصف الشيء بما فيه إلى الحسن مذهب، إلا أن يتكلف متكلف فيقول: هذا نعت سوء»^(٥). وأعاد ابن الأثير صياغة كلام الخليل بقوله: «النعت وصف الشيء بما فيه من حُسْنٍ، ولا يُقال في القبيح، إلا أن يتكلف

(١) بطر: ابن يمش: شرح المفصل ٤٣/١.

(٢) الحملاوي: شذا الحرف ص ٦٨.

(٣) لسان العرب ٢٧٢/١١ (وصف).

(٤) لسان العرب ٤٠٥/٢ (نعت).

(٥) العين ٧٢/٢. وينظر: ابن فارس: الصلحي ص ٩٨.

منكلف فيقول: نعت سوء، والصوف يقال في الحسن والقيح^(١).

أما في الاصطلاح فقد ذكر ابن يعيش أن الصفة والنعت واحد، وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحلية نحو: طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال نحو صارت وخارج^(٢) وتقل السيوطي عن أبي حيان وهو يتحدث عن النعت قوله «والتعير به اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة»^(٣).

وما قاله أبو حيان قد ينطبق على ما استخدمه علماء العربية الأوائل، فقد تصفحت «معاني القرآن» للفراء، وهو شيخ الكوفيين، فوجدته يستخدم مصطلح (نعت) وقد يستخدم مصطلح (الصفة) ولكنه يستخدم بمعنى أقرب ما يكون إلى معنى النعوي للكلمة^(٤) وكذلك فعل ابن المؤدب في «دقائق التصريف»، وهو كوفي لدرجة^(٥). أما سيبويه شيخ البصريين فهو يستخدم مصطلح الصفة والصفات^(٦). كما يستخدم مصطلح النعت^(٧).

وقال ابن الحاجب: «تطلق الصفة باعتبارين: عام وخاص:

والمراد بالعام: كل لفظ فيه معنى الوصفية، حري تابعاً أو لا، فيدخل فيه خبر المبتدأ، أو الحال، في نحو: زيدٌ قائمٌ، وجاءني زيدٌ راكباً، إذ يقال: هما وصفان

(١) النهاية في غريب الحديث ٧٩/٥.

(٢) شرح النعصل ٤٧/٣

(٣) معجم الهوامع ١١٦/٢

(٤) يطر: معاني القرآن ١٠٥/١، ٣٣٠، ٤١٠ و ١٠٧/٢ و ٢٠/٣، ٢١٨، ٢٦٥.

(٥) يطر: دقائق التصريف ص ٦٥، ٨٦، ٩٠.

(٦) الكتاب ٢٤٢/١

(٧) لكتاب ٢١/١ و ٢٢ و ٤٢١-٤٣٧

ونعني بالخاص: ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعاً نحو: جلاني رجلٌ
صارث^(١)

وعلى الرغم من هذا التداخل في استخدام هذين المصطلحين، فإن علماء
العربية في العصور اللاحقة مالوا إلى استخدام مصطلح النعت في الدراسة النحوية
للدلالة على نوع من التوابع، وهو ما عبر عنه ابن الحاجب بالمعنى الخاص
وإلى استخدام مصطلح (الوصف) و(الصفة) في الدراسة الصرفية للدلالة على كل
اسم فيه معنى الوصفية بعض النظر عن موقعها الإعرابي، وهو ما عبر عنه بن
الحاجب بالمعنى العام

وسوف أستخدم مصطلح (الوصف والصفة) في هذا البحث لأنه في مجال
الدراسة الصرفية، على أن (الصفة) مصدر في الأصل بمعنى الوصف، لكن قد
تستخدم اسماً لما قام بالذات من وصف.

وميز ابن يعيش بين الصفة وغيرها من الأسماء بقوله: «والفرق بين الصفة
وغير الصفة من جهة المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة، نحو: أسود
مثلاً، فهذه الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات والآخر السواد، إلا أن
دلالتهما على الذات دلالة تسمية، ودلالتهما على السواد من جهة أنه مشتق من
لفظه، فهو من خارج، وغير الصفة لا يدل إلا على شيء واحد، وهو ذات
المسمى»^(٢)

والأسماء التي ينطبق عليها تعريف الصفة من المشتقات هي: اسم الفاعل،
والصفة المشبهة، واسم المفعول، واسم التفضيل^(٣). والذي يعنينا الحديث عنه
في هذا البحث هو اسم الفاعل والصفة المشبهة، لاستكشاف العلاقة الاشتقاقية

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٤١/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣١١/١

(٢) شرح المفصل ٢٦/١.

(٣) نظر: المصدر ص ٤٨/١.

بينهما، وأوجه التشابه والاختلاف في الناحية الدلالية بينهما، بعد عرض جهود علماء العربية السابقين، وجهود المؤلفين لكتب الصرف المنهجية من المحدثين، في دراستهم لهذا الموضوع.

المبحث الثاني

دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة

في المصادر اللغوية القديمة

نَحَتْ المصادر اللغوية العربية القديمة في دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل منحى لم تحافظ عليه المصادر المتأخرة أو الحديثة، ووجدتُ أن عرض منهج المتقدمين في دراسة هذا الموضوع يساعد في تفريم ما جاء في كتب الصرف المنهجية الحديثة عنه، كما أنه يمكن أن يسهم في اختيار المنهج الأنصّل لدراسة الموضوع.

وقد يصعب على الدارس في مثل هذا البحث استخلاص خطة واضحة لدراسة لموضوع في كتاب سيويه أو في المقتضب للمبرد، لحاجة ذلك إلى مجال واسع للتحليل والمناقشة، ولكن الناظر في الكتابين لن يخفى عليه فيهما أمران:

الأول: معالجة الموضوع على مستويين: الأول. صرفي يُعنى بطريقة صياغة كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة، والثاني: نحوي يمسى موظفتها في التركيب، أو بطريقة عملهما في الجملة^(١).

والآخر النظر إلى كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة به على أنهما شيء واحد من ناحية التصنيف الصرفي، حتى إننا نلاحظ تسمية أمثلة الصفة المشبهة بمصطلح اسم الفاعل، وكأن مصطلح (الصفة المشبهة باسم الفاعل) يشير إلى عملها المحوي لا صياغتها العرفية.

وقد صرّح المبرد بذلك وهو يتحدث عن أبواب الفعل الثلاثي، فقال «بعد

(١) مظر فهارس كتاب سيويه (ج ٥) ص ٢٥٢ و ٢١٧، والمبرد. المقتضب ٨٠/٤ - ٨٣.

باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال، وما يلحقها من الريادة للمبالغة، علم أن الاسم على (فعل): فاعِلٌ، نحو: ضربَ فهو ضاربٌ، وشَنَمَ فهو شاتمٌ، وكذبت (فعل) نحو: عَلِمَ فهو عالمٌ، وشربَ فهو شاربٌ، فإن أردت أن تكثر المعر كان التكثير أبتية، فمن ذلك قَال... فأما ما كان على (فعل) نحو: رحيمٌ وعليمٌ فقد أجاز سيويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً، وذلك أن فعلاً إما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى...^(١)

وقد نصحت معالم تلك المحطة لدراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة في لقرن الرابع، على يد ابن السراج والزجاجي، فقد عقد ابن السراج باباً للأسماء التي تعمل عمل الفعل، جعله في فصلين: الأول: عن عمل اسم الفاعل واسم المفعول، والثاني: عن صفة الصفة المشبهة^(٢). ثم عقد باباً لصياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة به^(٣)، وفعل الزجاجي ذلك أيضاً، فعقد باباً للعمل النحوي^(٤)، وباباً للاشتقاق الصرفي، لعل من المفيد أن نقل هنا بعض ما جاء فيه لأنه يكشف عن المنهج الذي نتحدث عنه بشكل واضح قال الزجاجي: «باب أسماء الفاعلين والمفعولين: إذا كان العمل على (فعل) فاسم الفاعل منه على (فاعل) والمفعول منه على (مفعول)... وما كان على (فعل) بضم العين فاسم الفاعل منه (فعل) نحو: ظُفِرَ فهو ظريفٌ، وشُرفَ فهو شريفٌ، ولا يبنى منه (مفعول) لأنه لا يتعدى إلى مفعول. وما كان (فعل) بكسر العين غير متعدٍّ فاسم الفاعل منه يكون على (فعل) وأفعَل...»^(٥)

واستقر الحال في المصادر القديمة على دراسة كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة على مستويين. نحوي وصرفي، لكن تناولهما في المستوى الصرفي كان

(١) المعتصم ١١٣/٢-١١٤

(٢) الأصول ١٣٠/١

(٣) الأصول ٨٥-٩٩

(٤) كتاب النجمل ص ٨٤-٩٨

(٥) كتب النجمل ص ٣٠٠

ينم في باب واحد، وفي المستوى التحوي كان موضوع اسم المفعول يعصل
 يسهما عالماً، لأن الصفة المشبهة أقرب إلى موضوع اسم الفاعل من ناحية
 لصياغة الصرفية والدلالة المعنوية، واسم المفعول أقرب إلى اسم الفاعل من
 ناحية الوظيفة المحوية وقوة العمل في الجملة. يقول ابن يعيش: «واعلم أن
 الصفات على ثلاث مراتب: صفة بالجاري»^(١) كاسم الفاعل واسم المفعول، وهي
 أقرها في العمل لقربها من الفعل، وصفة مشبهة باسم الفاعل، فهي دونها في
 المنزلة، لأن المشبه بالشئ أضعف منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشئ، ثم
 المشبهة بالمشبهة، وهي المرتبة الثالثة»^(٢).

وكان علماء العربية قد ناقشوا مسألة لها علاقة باستخدام مصطلح (اسم
 الفاعل) للدلالة على ما صار يطلق عليه (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، وهي هل
 كانت تسمية اسم الفاعل متأنية من صيغة (فَاعِل) أو من دلالتها المعنوية؟

فذهب ابن الحاجب إلى أن التسمية جاءت من صيغة (فَاعِل) فقال: «وبه
 سُمِّيَ، أي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي. لكثرة الثلاثي،
 فجمعوا أصل الباب له، فلم يقولوا اسم المُفْعِل ولا المُسْتَعْمِل»^(٣) لكن الرضي
 خالف ابن الحاجب في ذلك، فقال: «وفيما قال نظراً، لأنه لس القصد بقولهم:
 اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل، بل المراد اسم ما فعل
 الشئ، ولم يأت المُفْعِل والمُفْعِل بمعنى الذي فعل الشئ حتى يقال
 اسم المُفْعِل...»^(٤)

ويترجح عندي ما ذهب إليه الرضي، لأنه يتناسب مع استخدام مصطلح (اسم
 الفاعل) عند المتقدمين للدلالة على الصفة المشبهة، فالرضي يرى أن التسمية
 متأنية من الدلالة المعنوية للكلمة وليس من الصيغة اللفظية، فالاسم المرفوع في

(١) نعله يريد: صفة مشبهة بالفعل الجاري مجرى الاسم، وهو الفعل المضارع.

(٢) شرح المعصل ٨٢/٦

(٣) شرح الكافية ١٩٨/٢

(٤) شرح الكافية ١٩٨/٢ ١٩٩.

الحمل الآتية يسمى فاعلاً بغض النظر عن صيغة الفعل من حيث التجرد والريادة، أو التعدي واللزوم. ضَرَبَ زيدٌ، وانطلقَ عمرو، وأجتهَدَ عليٌّ، وَحَرَنَ خالدٌ، ووصِفَ الفاعل من هذه الأفعال يكون على: ضارب، ومنطلق، ومجتهَد، وحزين، وهذه الصفات تسمى كلها على رأي المتقدمين (اسم فاعل) لأنها تصف من قام بالفعل وليس الأمر على ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن الوصف الذي يستحق مصطلح اسم الفاعل هو (ضارب) فقط لأنه على زنة (فاعل) وإن كلاً من (منطلق) و(مجتهَد) يسميان اسم فاعل إلحاقاً لهما بكلمة (ضارب) لاشتراكهما في الدلالة على من قام بالفعل. أما كلمة (حزين) فيجب أن تسمى على ما ذهب إليه بالصفة المشبهة باسم الفاعل.

ويظهر من هذا العرض أن سهج علماء العربية المتقدمين في دراسة موضوع اسم الفاعل والصفة المشبهة يتلخص في الأمور الآتية:

١- دراسة الموضوع على مستويين منفصلين صرفي ونحوي، وكان ترتيب الموضوعات في المستوى الصرفي على هذا النحو: اسم الفاعل - الصفة المشبهة - اسم المفعول، بينما كان ترتيب هذه الموضوعات في المستوى النحوي هكذا: اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة، على اعتبار أن الصفة المشبهة أقرب إلى اسم الفاعل من الناحية الصرفية، بينما يكون اسم المفعول أقرب إلى اسم الفاعل من الناحية النحوية.

٢- اعتبار الصفة المشبهة من الناحية الصرفية نوعاً من اسم الفاعل، ولهذا أطلقوا عليها مصطلح (اسم الفاعل)، وأحب أن مصطلح (الصفة المشبهة باسم الفاعل) يحتصر بالعمل النحوي في الأصل، وإن استُخدم بعد ذلك في الدراسة الصرفية، لا بل صار هو المصطلح الدال على هذا النوع من الأسماء في كتب الصرف المتأخرة والحديثة.

٣- لربط بين صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة والأفعال التي تشتق منها، وربطها بمصادرها أيضاً، على نحو ما ورد في كتاب سيويه في باب (بناء الأفعال

التي هي أعمال تعلُّك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرهما) فمما قاله: «وأم كل عمل لم يتعلَّ إلى منصوب فإنه يكون فِعْلُهُ على ما ذكرنا في الذي يتعلَّى، ويكون الاسم فاعلاً، والمصدر مفعولاً، وذلك نحو: قعد قُعُوداً فهو فعد، وجلس جلوساً فهو جالس...»^(١)، وقال أيضاً: «وقد يتوا أشياء على فعل يفعل فعلاً وهو فعل، لتقاربها في المعنى، وذلك ما تعذر عليك ولم يسهل. وذلك: عسر يعسرُ عسراً، وهو عسرٌ، وشكس يشكس شكساً، وهو شكس...»^(٢)

ويمكن أن ندرك مقدار الترابط بين هذه الموضوعات لدى علماء العربية المتقدمين من خلال العنوان الذي استخدمه ابن السراج وهو: (هذا باب المصادر وأسماء الفاعلين) وعرض فيه أوزان الأفعال ومصادرهما وأوزان الصفات التي تشتق منها على صعيد واحد^(٣)، لأنهم كانوا يدركون أن هذه الطائفة من الكلمات تشكل منظومة لغوية واحدة يكمل بعضها بعضاً.

(١) الكتاب ٩/٤

(٢) الكتاب ٢١/٤

(٣) الأصول ٨٥/٣ وما بعدها

المبحث الثالث

دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة

في كتب الصرف المنهجية

شظت حركة التأليف في علوم اللغة العربية بتوسع التعليم الجامعي في البلدان العربية، وكان علم الصرف أحد العلوم التي استأثرت بقسط كبير من جهد الدارسين، فظهرت خلال قرن من الزمان عشرات الكتب المخصصة لتدريس الموضوعات الصرفية لطلبة أقسام اللغة العربية في المؤسسات التعليمية الجامعية^(١).

(١) بين يديّ عشرون كتاباً في علم الصرف، أكثرها تناول موضوعات الصرف عامة، وبعضها تناول جزءاً من تلك الموضوعات، وهي متعددة المراجع، وأرجو أن يتاح لي التحديث من ذلك في بحث (علم الصرف بين المعيارية والوصفية)، الذي أعمل الآن في تهئية مادته، وهذه أسماء تلك الكتب:

- كتب مؤلفة في مصر:

- ١- شذا العرف في فن الصرف - المحملاوي (١٣١١هـ).
- ٢- تهذيب التصحيح - المراغي وزميله (١٣٢٩هـ).
- ٣- دراسات في علم الصرف - د. عبد الله درويش (١٩٦٢م).
- ٤- في علم الصرف - د. أمين علي السيد (١٩٧٠م).
- ٥- تصريف الفعل - د. أمين علي السيد (١٩٧٣م).
- ٦- التطبيق الصرفي - د. عبد المجيد (١٩٧٣م).
- ٧- في تصريف الأسماء - د. عبد الرحمن شاهين (١٩٧٣م).
- ٨- نظرة وصية في تصريف الأعمال - د. محمد أبو الفتوح شريف (١٩٧٧م).
- ٩- المنهج الصوتي للغة العربية - د. عبد الصبور شاهين (١٩٨٠م).
- ١٠- الوسيط في علم الصرف - د. مصطفى السنجرجي (ورد ذكره في المصدر رقم =

وحاءت*دراسة موضوع الصفة المشبهة في هذه الكتب متفصلة عن دراسة اسم الفاعل، فقد اتع مؤلفوها المنهج النحوي في دراسة هذين الموضوعين، وجاء ترتيب الموضوعات فيها على هذا النحو: اسم الفاعل (ومعه صيغ المبالغة)، ثم اسم المفعول، ثم الصفة المشبهة باسم الفاعل^(١). ولا شك في أن هذا المسح سوف يحرم الطالب من إدراك حقيقة العلاقة الاشتقاقية بين الموضوعين.

ولم تربط تلك الكتب بين صوغ الصفة المشبهة وبنية الفعل الذي نشق منه أو ترتبط به، على نحو ما فعل علماء العربية الأوائل، فجاءت الإشارة إلى أوزان الفعل موجزة، وغير وافية، واعتنت بدلاً من ذلك بحشد أوزان الصفة لمشبهة الشائعة منها والنادرة، وهذا أمر مطلوب وضروري، ولكنه لم يوضع في الإطار الذي يسهل على الطالب فهمه

وتأثرت جميع كتب الصرف المنهجية بطريقة الشيخ أحمد الحملاوي - رحمه

« (٨)

- كتب مؤلفة في العراق:

- ١- عملة الصرف - كمال إبراهيم ط (١٩٥٧م).
 - ٢- أوزان الفعل - د. هاشم طه شلاش (١٩٧١م)
 - ٣- معاني الأبنية في العربية - د. فاضل صالح السامرائي (١٩٨١م).
 - ٤- الصرف الواضح - عبد الجبار علوان النائلة (١٩٨٨م).
 - ٥- المذهب في علم التصريف - د. هاشم طه شلاش وزميله (١٩٨٩م).
 - ٦- الصرف الوافي - د. هادي نهر (١٩٨٩م).
 - ٧- محاضرات في علم الصرف - د. علي جابر وزميله (١٩٨٩م).
 - ٨- الصرف - د. حاتم صالح الصامن (١٩٩١).
- وكتب د الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (١٩٧٣م تونس).

وكتبه د. محمد خير الحلواني. الواضح في النحو والصرف (ط٢ سوريا ١٩٧٨م)

(١) أستشي منها كتاب التطبيق الصرفي للدكتور عبد الرابحي الذي درس فيه الصفة المشبهة بعد اسم الفاعل وصيغ المبالغة (ينظر: ص ٧٥ ٨١).

الله في دراسة الموضوع. وفي تفصيلاته، في كتابه «شذا العرف في فن الصرف» وهو أول كتاب منهجي في العصر الحديث، ولعل من المفيد إيراد ما ذكره الحملاوي عن الصفة المشبهة وموازنة ما ورد في الكتب المنهجية الأخرى به، لتوقوف على مقدار ما أضافته إلى دراسة الموضوع، قال الشيخ الحملاوي

«اسم الفاعل: هو ما اشتق من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به. وهو من الثلاثي على وزن فاعل... ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه...»

اسم المفعول: هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل. وهو من الثلاثي على وزن مفعول...»

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

هي لفظ مصوغ من مصدر اللارم، للدلالة على الثبوت. ويعلم بناؤها من لارم باب فَرَح، ومن باب شَرَف، ومن غير العالب نحو: سَيِّدٌ وَعَيْتٌ، من ساد يسود ومات يموت، وشيخ من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً، اثنان مختصان باب فَرَح،... وأربعة مختصة بباب شَرَف،... وستة مشتركة بين البابين...^(١).

ويستند تعريف اسم الفاعل والصفة المشبهة عند الحملاوي إلى ما ورد في المصادر القديمة، فقد كان ابن الحاجب قد عرّفهما بقوله: «اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به، بمعنى الحدث»^(٢). و«الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت»^(٣).

وعرّفهما الماكي بقوله: «اسم الفاعل ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به

(١) شذا العرف ص ٧٥-٧٨، وينظر: المراعي: تهذيب التوضيح ص ٨٦-٩٠.

(٢) شرح الكافية ١٩٨/٢، وينظر: الجرجاني: التعريفات ص ٢١.

(٣) شرح الكافية ٢٠٥/٢، وينظر: الجرجاني: التعريفات ص ٧٦.

على معنى الحدوث» و«الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم مقصود شوت معناه»^(١)

ولم يحرج من جاء بعد الحملوي عن منهجه في التعريف والتفصيل، على نحو ما أشرت، وليس من الضروري تتبع كل ما جاء في كتب الصرف المبهجة في هذا المجال، فقد يكفي إيراد مثال أو مثالين من تلك الكتب، وذلك للتشبه الكبير في عرض الموضوع فيها.

والمثال الأول: ما ورد في كتاب «المنهج الصوتي للبية العربية» للدكتور عبد الصبور شاهين: «اسم الفاعل: وهو وصف يؤخذ من مضارع مبني للفاعل، بدلالة على من أحدث الفعل، أو قام به الفعل»^(٢). و«الصفة المشبهة، وهي وصف يؤخذ من فعل لازم للدلالة على الثبوت»^(٣).

والمثال الثاني: ما ورد في كتاب «الصرف الوافي» للدكتور هادي نهر «اسم الفاعل. كلمة مشتقة للدلالة على من وقع منه الفعل أو قام به، فكاتب شتفت من مصدر المبني للفاعل (الكتابة) للدلالة على من وقع عليه هذا الحدث»^(٤). و«الصفة المشبهة. لفظ مشتق يصاغ من الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على وجه الثبوت والدوام»^(٥).

وهناك عناصر مشتركة في تعريف اسم الفاعل والصفة المشبهة، تتمثل في أنهما اسمان (وصفان) مشتقان، وأنهما يدلان على من أسد إليه الفعل، لكن اسم الفاعل مشتق من مصدر الفعل المبني للفاعل، أو من الفعل مباشرة، والصفة المشبهة مشتقة من مصدر الفعل اللازم، أو من الفعل اللازم مباشرة، حسب

(١) شرح المعهود النحوية ص ٩٠ و ٩٢.

(٢) المنهج الصوتي ص ١١٤

(٣) المنهج الصوتي ص ١١٧.

(٤) الصرف الوافي ص ٨٥

(٥) الصرف الوافي ص ١٠٤

تعبير المصادر اللغوية العربية القديمة وأكثر المصادر الحديثة.

ولعل أهم قضية يذكرها الصرفيون القدماء والمحدثون للتفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في دلالة اسم الفاعل على الحدث، ودلالة الصفة المشبهة على الثبوت، لكن هذا الفرق الذي جعله الصرفيون المحدثون فيصلاً ليس موضع اتفاق، وأول ما يعترضه هو ما أجمعوا عليه من كون الفعل يدل على الحدث والاسم المشتق يدل على الثبوت^(١)، فكيف يصار بعد ذلك إلى وصف اسم الفاعل بأنه يدل على التجدد والحدث^{١٩}؟

قال الرضي: «والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى (حَسَنَ) في الوضع إلا ذو حُسْنٍ، سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدَين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحُسْنِ، لكن لما أُطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يَجُزْ نَقْيُهُ في جميع الأزمنة، لأنك حكمت بثبوته، فلا بد من وقوعه في زمان - كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة تخصصه ببعضها، كما تقول. كان هذا حسناً، ففج، أو سيصير حسناً، أو هو الآن حَسَنٌ فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً»^(٢).

وقال أبو حيان: «واختلفوا في زمان هذه الصفة المشبهة، فذهب الأخفش والسيرامي إلى أنها تكون أبداً بمعنى الماضي، وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنه لا يكون بمعنى الماضي، وسواء رفعت أم نصبت، بل تعيد الاتصال في الحال، لا تعيد مُضَيّاً ولا استقبالاً، وهو اختيار الأستاذ أبي علي [الشلويس]،

(١) يعر حاصل صالح السمراني معاني الأبنية ص ٩ ١٧، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٥ م.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٠٥.

وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمة الثلاثة^(١).

ويمكن أن نذكر الملاحظات الآتية حول دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة به في كتب الصرف المنهجية.

١- الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بموضوع اسم المفعول، وهو ما يشعر القارئ بأن لا علاقة بينهما، وهو منهج يصلح للدراسة السحوية، لكنه غير كاف في الدراسة الصرفية.

٢- ربط اسم الفاعل بالفعل المبني للفاعل، والصفة المشبهة بالفعل، للالزام، غير كاف في توضيح حقيقة العلاقة بين هاتين الصفتين والأفعال التي ترتبط بهما أو تشتق منهما.

٣- القول بأن الفرق الرئيس بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به هو دلالة على الحدوث ودلالتها على الثبوت، تقوم في سبيله حواشٍ تشير إلى أن دلالة كل منهما على الأمرين نسبية، والغالب فيهما الثبوت.

٤- لم يقف الصرفيون المحدثون طويلاً عند طريقة اشتقاق كل منهما، واكتفوا بالقول بأن صياغة اسم الفاعل قياسية، وأن صياغة الصفة المشبهة سماعية. ولم يحاولوا الإجابة عن التساؤل حول سبب اختلاف طريقة صياغتهما، وكل منهما وصف مشتق للدلالة على من أسند إليه الفعل.

وسرف أحاول تقديم منهج لدراسة الموضوع يتخاضى ما يؤخذ على ما ورد في كتب الصرف المنهجية، ولكنه لا يقطع العلائق بجهود علماء العربية الأوائل، وذلك بإعادة قراءة ما كتبوه، وصياغته بأسلوب يجمع بين الدقة العلمية، وسهولة العبارة، ووضوح الفكرة.

(١) لمرتشاف الصرف ٢٤٢/٣.

المبحث الرابع

مَقَوِّمَاتُ الخِطَّةِ المقترحةِ لدراسة الموضوع

لا يعني اقتراحي خِطَّةً لدراسة موضوع الصفة المشبهة أن معالجة كتب الصرف المشبهة للموضوع خطأ، أو أنها ليست ذات فائدة، ولكنني أجد أنه يمكن اتباع خطة تتوافق مع وظيفة كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة، ومع طريقة اشتقاقهما، وتكون أكثر وضوحاً وأقرب متناولاً للمتعلمين وهذه أهم مقوّمات تلك الخطة:

١- تقديم موضوع دراسة الصفة المشبهة على موضوع اسم المفعول، على نحو ما فعل الدكتور عبده الراجحي في «التطبيق الصرفي»^(١)، لكن هذا التقديم وحده غير كافٍ في نظري، فالأمر يحتاج إلى دمج دراسة الصفة المشبهة بموضوع اسم الفاعل. وجعلهما تحت عنوان واحد هو «اشتقاق الوصف» أو يمكن الاحتفاظ بمصطلح (اسم الفاعل) على اعتبار أن الصفة المشبهة اسم فاعل لكنه جاء على أوزان متعددة، وهذا أمر سبق إلى تقريره عدد من علماء العربية لمتقدمين، ودعا إليه بعض المحدثين^(٢).

٢- ربط اشتقاق الوصف (اسم أفعال والصفة المشبهة) بأوزان الأفعال الثلاثية الستة، من غير أن يقال إنها مشتقان من الفعل أو من مصدر الفعل، لأننا نميل إلى الأحاد بالرأي القائل: إن المشتقات ترتبط بالجذر الثلاثي للمادة الدعوية، ويمكن اكتشاف أوزان الصفة المشبهة من خلال أمثلة الأفعال الثلاثية ويمكن

(١) التطبيق الصرفي ص ٧٩

(٢) هو الدكتور محمد حسن عواد، الذي ألمح إلى ذلك في مقدمة تحقيق. رساله في اسم المفعول للمعالي ص ٢٠.

الآن صرف النظر عن الأفعال المزيدة، لأنها ليست أصلاً في اشتقاق الصفة المشبهة

٣ البحث عن عوامل أخرى لتفسير افتراق الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في طريقة صياغتها وتعدد أوزانها، غير القول بأنها تشتق من الفعل اللازم للدلالة على من قام بالفعل على سبيل الثبوت، وسوف نحاول استكشاف تلك العوامل بعد أن نعرض خلاصة تستند إلى الخطة التي نتحدث عنها للدراسة الموضوع يمكن أن يقاس عليها^(١).

اشتقاق الوصف في العربية

إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ: يَفْعُلُ) نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ، فالوصف منه على وزن فاعِل، فتقول: ناصِرٌ.

وكذلك إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ: يَفْعُلُ) أو فَعَلَ: يَفْعُلُ فالوصف منه على وزن فاعِل. نحو: ضَرَبَ ضَارِبٌ، وَذَقَبَ ذَابِبٌ.

وإذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ: يَفْعُلُ) فإن منه ما يكون الوصف فيه على (فاعل) نحو: عَلِمَ عَالِمٌ، ومنه ما يكون على أوزان شتى، مثل: حَزِنَ فهو حزينٌ، وفرح فهو فَرِحٌ، وعطش فهو عطشانٌ، وعَوَرَ فهو أعورٌ، وغير ذلك.

وإذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ: يَفْعُلُ) فالوصف منه على أوزان متعددة، وأكثره على وزن (فَعِلَ)، نحو: شَرَفَ فهو شريفٌ، وكرَّمَ فهو كريمٌ، وحَسَنَ فهو حَسَنٌ، وشَجَعَ فهو شجاعٌ، وجَبَنَ فهو جبانٌ، وغير ذلك.

وإذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ: يَفْعُلُ) فالوصف منه على فاعِل، نحو: وَثَقَ واثقٌ، ورث وَارِثٌ، وبنى واثقٌ.

وهناك تفصيلات أخرى حول هذه الصيغ، وحول اشتقاق الوصف من غير

(١) ينظر الرجاسي: كتاب الجمل ص ٣٠٠، وابن المؤدب: دفتان التصريف ص ٦٥ وما بعدها، والرضي: شرح الموافية ١٤٣/١ وما بعدها.

«ثلاثي»، لا يلزم الوقوف عندها هنا، لأننا بصدد توضيح الفكرة، وليس بصدد تنوع الصيغ وحصرها، بمطردها وشاذها، علماً أن اشتقاق الوصف من غير الثلاثي يأتي على نسق واحد، وهو موضع اتفاق الدارسين.

وإذا كانت الصفة المشبهة بهذا المكان من اسم الفاعل، فما الذي جعلها تفرق عنه في الاشتقاق والصياغة، فأوزان اسم الفاعل قياسية، بينما أوزان الصفة المشبهة بشكل عام سماعية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي وجود فرق بينهما كانت السبب وراء هذه الظاهرة. فما هي تلك الفوارق، وكيف أدت إلى تلك النتيجة؟

يشير الصرفيون إلى أن اسم الفاعل يُشتق من الفعل المتعدي والفعل اللازم، والصفة المشبهة تشتق من الفعل اللازم، ويبدو لي أن هذه الملاحظة غير كافية لتفسير تلك الظاهرة، كما أن القول بأن اسم الفاعل يدل على الحدث وأن الصفة المشبهة تدل على الثبوت غير كافٍ لتفسير ذلك، لأن هذه النقطة موضع اختلاف بين الصرفيين، على نحو ما أثرنا من قبل. ولا يمكن أن تكون وظيفتهما الدلالية سبباً لذلك، لأن كلاهما وَصِفَ لمن أَسْنَدَ إليه الفعل. ومن هنا يبقى التساؤل قائماً عن سبب ذلك.

وقد يكون السبب هو طبيعة الفعل وعلاقة الفاعل به، فقد وجدت علماء العربية منذ سيبويه يتحدثون عن فعلٍ فيه عَمَلٌ، وفعل ليس فيه عَمَلٌ، وعن فاعل حقيقي وفاعل غير حقيقي، فإذا كان الفعل فيه عملٌ وكان الفاعل حقيقياً جاء لوصف على وزن (فاعل) وإن كان الفعل ليس فيه عمل، وكان الفاعل غير حقيقي فإن الوصف لا يستحق هذه الصيغة المشمرة بقوة الفعل، ومن ثم جاء على أوزان أخرى.

ودكر سيبويه الأفعال التي هي عمل، والأفعال التي ليست بعمل، كما ذكر الصفات التي هي عمل والصفات التي ليس فيها عمل، فمثال ما هو عمل من المتعدي ضَرَبَ وضارب، ومثال ما هو عمل من اللازم: ذهب وذاهب، ومثال

ما هو ليس بعمل: كَرُمَ وكرِيم، وَحَسُنَ وَحَسَنٌ^(١). وأخذ ابن السراج هذه الفكرة عن سيويه، وأشار إلى أن ما كان من الأفعال التي هي عمل، وكان متعدباً فإن الوصف منه على (فاعل)، وأن ما كان من الأفعال غير متعد فهو ينقسم قسمين عملٌ وغير عمل، وذكر أن ما كان عملاً عَيَّرَ متعدُّ فالوصف منه على (فاعل) أيضاً، وما كان غير عمل فالوصف منه لا يأتي على (فاعل)، وإنما يجيء على أوزان أخرى^(٢).

واستخدم بعض النحويين بعد سيويه مصطلح (العلاج) مكان العمل، وهو وارد في كتاب سيويه أيضاً حيث قال: «ويفرقون إذا لم ينووا بين العمل الثابت لدي ليس فيه علاج يروونه نحو الأخذ^(٣) واللام والمحالط وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يروونه، نحو الصارب والكاسر...»^(٤) قال عبد القاهر الجرجاني: «أعلم أن العلاج ما كان من أفعال الجوارح، نحو: الذهاب والقيام والقعود والضرب والكسر، وما أشبهه ربما يكون له كلفة على الجوارح، وغير العلاج ما لم يكن من فعل الجوارح»^(٥).

ويترتب على ذلك التقسيم للأفعال تقسيم الفاعل إلى فاعل في الحقيقة، وغير فاعل في الحقيقة، وإن أسند إليه الفعل على أوجه الاستمارة^(٦)، «فالفاعل في عرف النحويين: كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، إذ ليس من شرط الفاعل أن

(١) يطر: الكتاب ٢/١٨-٢٤، و٤/٥-٩.

(٢) يطر: الأصول ١/٨٥-٨٨.

(٣) كذا في الكتاب، ولعله: الآخر، لأن الأخذ فيه علاج يروونه.

(٤) الكتاب ٢/٢١.

(٥) المقصد ٢/٩٤، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٧/٦٢.

(٦) يطر: المبرد: المقنن ٣/١٨٨، وابن السراج: الأصول ١/٧٢، والرضي: شرح الكافية ١/٧١.

يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه^(١).

وإذا تأملنا في الأفعال التي يكون الوصف منها على (فاعل) وجدنا أنها من الأفعال التي فيها عمل، سواء كان ذلك العمل علاجاً ظاهراً للمعين، أو كان عملاً لا علاج فيه ظاهراً للحواس، ويكون الفاعل فيها فاعلاً حقيقياً، له إرادة في القيام بالعمل، ونصدر منه حركة ظاهرة أو خفية في أدواته أما الأفعال التي يأتي منها الوصف على صيغ أخرى على غير (فاعل) فليس فيها عمل لا ظاهر ولا باطن، وتندم أو تضعف إرادة الفاعل في أدواتها، وليس فيها حركة ظاهرة أو باطنة.

والخلاصة هي أن ما كان من الأفعال له فاعل حقيقي كان الوصف منه على (فاعل)، وما سوى ذلك لا يأخذ الوصف فيه هذه الصيغة المعبرة عن قوة تأثير الفاعل في الفعل، لكن لم يأت الوصف من هذه الأفعال على صيغة واحدة، بل تعددت بين: فَعَلِي، وفَعَلِي، وفَعِيل، وأَفْعَل، وفَعْلَان، وفَعَّل، وفُعِّل، وفُعِّلَ... إلخ ويكثر هذا الوصف في الأفعال الدالة على الفرائز، والطبائع، والجلجلى، والعيوب الظاهرة والباطنة، ونحو ذلك^(٢)، وقد يكون لبعض هذه الأوزان دلالات خاصة^(٣).

وإذا طبقت هذه الفكرة على أبواب الأفعال الستة، وبظرت في الوصف منها، وجدتها صحيحة، فأفعال الأبواب الثلاثة الأولى كلها أفعال هي عمل سواء كنت متعدياً أو لازماً، فجاء الوصف منها على فاعل نحو: نَصَرَ - نَصِرَ، وَقَعَدَ - قَاعَدَ، وَضَرَبَ - ضَارَبَ، وَهَلَكَ - هَالَكٌ، وَبَحَثَ - بَاحثٌ، وَذَهَبَ - ذَهَبَ.

(١) ابن يونس: شرح المعصل ٧٤/١.

(٢) يظن: الرضي: شرح الشافية ٧٤-٧١/١.

(٣) يظن: فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية ص ٧٨-١٠٤.

وأفعال الباب الرابع منها ما هو عمل، ومنها ما ليس بعمل، ومن ثم فإن الوصف منها جاء على فاعل، وغير فاعل، بحسب ذلك؛ فمثال ما جاء الوصف منه على (فاعل): حَمِدَ - حامد، لَعِبَ - لاعب، ومثال ما جاء على أوزان أخرى لأنه ليس عملاً: حَزَنَ - حزين، وَطَرَبَ - طَرِبَ، وعَطِشَ - عطشان، وَعَوَرَ - أعور... إلخ.

أما أفعال الباب الخامس فكلها ليست بعمل، وتكون في العرائر والبطائح، والحاصل التي تكون في الإنسان، وجاء الوصف منها على أوزان غير وزن (فاعل)، نحو: شَرُفَ - شريف، وَحَسُنَ - حَسَنَ، وَشَجَعَ - شجاع، وَحَمَقَ - أحمق، وَخَشِنَ - خَشِنَ، وَصَغَبَ - صَغَبَ... إلخ.

وأفعال الباب السادس، وهي قليلة، جاء الوصف في أكثرها على فاعل، نحو: وَرِثَ - وارث، وَوَثِقَ - واثق، وَبَسَ - بئس.

ولعل مما يؤكد هذا التفسير لاشتقاق الوصف في العربية أن بعض أفعال الباب الأول شذ الوصف منها عن بقية أفعال الباب، وذلك مثل: مات - مَيَّت، وساد - سَيَّد، لأن هذه الأفعال ليست بعمل يقوم به الفاعل.

وما جاء من الوصف من أفعال الباب الخامس على (فاعل) فإنه من تداخل اللغتين، قال أبو حيان وهو يتحدث عن الوصف من (فعل): «وسائر ما ورد على فاعل فيه لغتان نحو: كَمَلَ وَكَمُلَ، فيؤخذ الفاعل من كَمَلَ لا من كَمُلَ... وقالوا حَمَضَ وَمَثَلَ وَظَهَرَ وَفُصِّلَ بضم الميم وفتحها، فجاء اسم الفاعل منها على فاعل، فهو من تداخل اللغتين»^(١).

وقد يأتي الوصف من بعض الأفعال على خلاف ما ذكرناه، لكن ذلك لا يلغي القاعدة التي قررناها، لأن في اللغة متسعاً للشاذ والقليل الذي أدت إليه أمور قد تعيب هنا، فيُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه.

(١) ارتشاف الصرب ٢٣٤/١

فالاختلاف بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ليس في دلالة اسم الفاعل على الحدوث ودلالة الصفة المشبهة على الثبوت، على نحو ما أشرنا من قبل، وإنما الاختلاف بينهما في علاقة الفاعل بالفعل، فما كان فاعله حقيقياً، كان الوصف منه على (فاعل) وما كان فاعله غير حقيقي كان الوصف منه على غير (فاعل)^(١).

وثمة ملاحظة قد يقال إنها تعترض النتيجة التي انتهينا إليها في هذا البحث! وهي أن علماء العربية يقولون: إن الصفة المشبهة تدل على الماضي المنصل بالحاضر، ولا تدل على المستقبل، فإذا أُريد بها ذلك حُوِّلَت إلى (فاعل)، قال سيبويه: «وأما فاعل من عَوِذْتُ، فإذا قالوا فاعِلُ غداً، قالوا: عاوِزٌ غداً»^(٢) وذكر ذلك العلماء في «معاني القرآن» أيضاً، ومما قاله: «وهو كريم إذا كان موصوفاً بالكرم، فإن نويت كرمًا يكون منه في ما يستقبل قلت. كإرم»^(٣).

وبست على يقين من أن تحويل الصفة المشبهة إلى صيغة فاعل إذا أُريد بها المستقبل - شيء مسموع عن العرب، وقد يكون أمراً أدّى إليه الفياس، وتكون الإشارة إلى المستقبل مع الصفات المشبهة بحرف الاستقبال. فيقال: سوف يَحْسُنُ غداً، أو سيكون حسناً، ومن ثم يسقط الاعتراض، والله أعلم.

وبعد، فهذا ما انتهى إليه اجتهادي، وأرجو أن يكون صواباً، وإن لم أوفق فيه إلى صواب فأدعو الله تعالى ألا يؤاخذني فقد بذلت ما أمكنتني من الجهد،

(١) قد يدل على ذلك تغير الوصف بتغير صيغة الفعل، مثل أدبَ يادُب. دعا القوم إلى مادته، والوصف منه آدب على فاعل، وأدب يادُب فهو أديب، ومثله حَسَبَ المال يحسبُه فهو حاسبٌ، وحسبَ يحسبُ أبيضت جلده من داء، فهو لاصب، وحسبَ يحسبُ فهو حسيب. ومثله: قَلَّمَ القوم يقدّمهم، وقَدِمَ من سفره يقدّم الوصف مهما ددَم، وقَدِمَ يقدّم فهو قديم، فالوصف فيما كان العمل عملاً يأتي على فاعل، وحين صار للعمل غير عمل تغير وزن الصفة، بسبب تغير نوع العلاقة بين الفعل وفاعله.

(٢) الكتاب ٣٥٦/٤.

(٣) معاني القرآن ٧٢/٢.

ورحوت أن أنقل إلى القراء والمهتمين بأمر العربية ما أحسب أنه فكرة جديدة
بلاهتمام هي فهم العلاقة الاشتقاقية والدلالية بين اسم الفاعل والصفة المشبهة
به. هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر

إبراهيم أنيس (دكتور): في اللهجات العربية، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية
١٩٧٣م

- اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف بمصر ١٩٧٠م.

- مستقبل اللغة العربية المشتركة، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٠م.

- من أسرار اللغة، الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٢م.

- إبراهيم السامرائي (دكتور): تاريخ العربية، دار الكتب، جامعة الموصل
١٩٧٧م

- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،
القاهرة ١٩٥٩م.

- أحمد بن حنبل: مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق بن إبراهيم
النيسابوري، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٠هـ.

- أحمد عبد العصور عطار. الزحف على لغة القرآن، ط١، بيروت ١٩٦٥م.

- أحمد علم الدين الجدي (دكتور): اللهجات العربية في التراث، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٦٥م.

- أحمد مطلوب (دكتور): دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات، ط١، دار
البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥م.

أحمد مصيف الحناي (دكتور): ملامح من تاريخ اللغة العربية، دار الرشيد
للنشر، بغداد ١٩٨١م.

الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة): معاني القرآن، تحقيق د. فائز
فرس، ط٢، عمان ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

الأردني (محمد بن عبد الله): تاريخ فتوح الشام، تحقيق عبد المعصم عبد
الله عامر، مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٧٠م.

الأزهري (محمد بن أحمد): تهذيب اللغة، حققه جماعة، القاهرة
١٩٦٤م - ١٩٦٧م.

- الأشموني (محمد بن علي) شرح ألفية ابن مالك، مطبعة الاستقامة، القاهرة
١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

- أمين الخولي. مشكلات حياتنا اللغوية، ط٢، دار المعرفة، القاهرة
١٩٦٥م.

- ابن الأنباري (محمد بن القاسم): إصباح الوقف والابتداء في كتاب الله عز
وجل، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن، دمشق ١٩٧١م.

- أنيس فريحة: نظريات في اللغة، ط١، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٣م.

- الباقلاني (محمد بن الطيب): نكت الانتصار لنقل القرآن، اختصره
محمد بن عبد الله الصيرفي، تحقيق د. محمد زغلول سلام، الاسكندرية
١٩٧١م.

- البحاري (محمد بن إسماعيل): الجامع الصحيح، طبع محمد صبيح،
القاهرة.

بروكلمان (كارل): تاريخ الأدب العربي، ج١، ترجمة عبد الحليم البحار،
ط٤، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

فقه اللغات السامية، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مطابع جامعة الرياض
١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

العدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٩م.

بلاشير (ريحيس): تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي)، ترجمة د نجيب كيلاني، دار الفكر، بيروت ١٩٥٦م.

القران بروله، تدوينه، ترجمته، تأثيره، ترجمة رضا سعادة، ط ١، بيروت ١٩٧٤م.

- السامري (أحمد بن محمد): إتحاف فضلاء البشر، القاهرة ١٩٥٩م

- تمام حسان (دكتور). الأصول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨م.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.

- اللغة العربية معانيها ومبانيها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٧٤م.

- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): البيان والنبين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط ٥، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ابن الجوزي (أبو الحبر محمد بن محمد): تجميع النيسير، ط ١، دار الوعي بحلب ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- غنية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٣٢م.

- البشر في القراءات العشر، مطبعة مصطفى محمد بمصر.

- ابن جني (أبو الفتح عثمان): سر صناعة الإعراب، ح ١، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط ١، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤م.

- جود علي (دكتور): لهجة القرآن الكريم، مجلة المجمع العلمي العربي.

مع ٣ ج ٢، ١٩٥٥ م.

الجواليقي (موهوب بن أحمد): المعرب من الكلام الأعجمي، تحقيق
أحمد محمد شاكر، ط ٢، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

حورح مونين. تاريخ علم اللغة، ترجمة د. بدر الدين قاسم، مطبعة جامعة
دمشق ١٩٧٢ م

- الجوهرى (إسماعيل بن حماد): تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد
عبد المعور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٥٦ م.

- ابن حجر (أحمد بن علي): فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المطبعة
السلفية، القاهرة ١٣٨٠ هـ

- حسام سعيد النعيمي (دكتور): أصوات العربية بين التحول والثبات، سلسلة
بيت الحكمة، جامعة بغداد ١٩٨٩ م

- حسن ظاظا (دكتور): اللسان والإنسان، مدخل إلى معرفة اللغة، دار
المعارف بمصر ١٩٧١ م.

- حسن عون (دكتور): اللغة والحو، ط ١، الاسكندرية ١٩٥٢ م.

- الحلبي (عبد الواحد بن علي): مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥ م.

- الحنبلي (محمد بن عبد الباقي): رسالة في قراءة حفص، مخطوط، دار
سنداء للمخطوطات، بغداد، الرقم ١٩٥٥ م.

أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف): البحر المحيط، الرياض (د ت)

الحطاب البغدادي (أحمد بن علي): تاريخ بغداد، مطبعة السعادة، القاهرة
١٣٤٩ هـ ١٩٣١ م.

ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): تاريخ ابن خلدون (المقدمة)، دار

لكتاب اللبثاني، بيروت ١٩٥٧م.

- خليفة بن خياط: تاريخ خليفة، تحقيق سهيل زكار، دمشق ١٩٦٧م.

حليل يحيى نامى (دكتور): دراسات في اللغة العربية، دار المعارف بمصر
١٩٧٤م

حليل إبراهيم حماش (دكتور): دراسات معاصرة في اللهجات العربية، بغداد
١٩٨٩م.

- الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد): التيسير في القراءات السبع، تحقيق
أوتوبرتزل استانبول ١٩٣٠م.

- المحكم في نطق المصاحف، تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٩٦٠م.

- الموضح لمذاهب القراء في الفتح والإمالة، مخطوط في مكتبة عارف
حكمت بالمدينة رقمه ١٢ قراءات.

- دود عبده (دكتور): أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان ١٩٧٣م.

- بن أبي داود (عبد الله بن سليمان): كتاب المصاحف، تحقيق آرثر جفري،
ط١، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٦م.

- ابن دريد (محمد بن الحسن): جمهرة اللغة، ط١، حيدر آباد ١٣٤٥هـ.

- لدهبي (محمد بن أحمد): معرفة القراء الكبار، دار الكتب الحديثة،
القاهرة ١٩٦٩م.

- ميران الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر

رشيد عبد الرحمن العبيدي (دكتور): مباحث في علم اللغة والنسائيات،
دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠م.

رمضان عبد النواب (دكتور): فصول في فقه العربية، ط١، مكتبة در

النراث، القاهرة ١٩٧٣م.

- في التطور اللغوي، ط١، القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط١، القاهرة ١٤٠٣هـ -
١٩٨٢م

الريدي (أبو بكر محمد بن الحسن): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

- الرجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق). مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام
محمد هارون، الكويت ١٩٦٢م.

- الإيضاح في علل النحو، دار الفانس، بيروت ١٩٧٣م، تحقيق د. مازن
المبارك.

- الزركشي (محمد بن عبد الله): الرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو
الفضل إبراهيم، ط٢، عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٢م.

- أبو زيد الأنصاري (سميد بن أوس): النوادر في اللغة، ط٢، دار الكتاب
العربي، بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

- ابن السراج (محمد بن السري): كتاب الخط، تحقيق د. عبد الحسين
نفلي، مجلة المورد، مح ٥، العدد الثالث ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- ابن سعد (محمد): الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت ١٩٥٧م

- سميد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية، ط٢، دار الفكر، بيروت ١٩٧١م.

- ابن سلام (محمد): طبقات الشعراء، لندن ١٩١٣م

سلامة موسى. البلاغة العصرية واللغة العربية، ط٤، القاهرة ١٩٦٤م.

- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الإتقان في علوم القرآن،

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة ١٩٦٧م

- لمرمر في علوم اللغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وأخري، دار
إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٨م

- مع الهوامع شرح جمع الجوامع، صححه محمد بدر الدين النعساني،
ط١، الحائجي بمصر ١٣٢٧هـ

- أبو شامة (عبد الرحمن بن إسماعيل): المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق
بالكتاب العزيز، تحقيق طيار التي قولاج، بيروت ١٩٧٥م.

- شوقي صيف (دكتور): تاريخ الأدب العربي (المصر الجاهلي)، ط٣، دار
المعارف بمصر

- صالح أحمد العلي (دكتور): التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في لبصرة
في قرن الأول الهجري، ط٣، دار الطلبة، بيروت ١٩٦٩م.

- صبحي الصالح (دكتور). دراسات في فقه اللغة، ط٣، دار العلم للملايين
١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- صفى الدين البعدادي (عبد المؤمن بن عبد الحق): مرصد الاطلاع على
أسماء الأمكنة والنقاع، تحقيق محمد البجاوي، ط١، دار المعرفة، بيروت
١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

- الطبري (محمد بن جرير). جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط٣،
مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

- طه حسين: في الأدب الجاهلي، ط١٠، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م

عائشة عبد الرحمن (دكتورة بنت الشاطيء): لغتنا والحياة، دار المعارف
مصر ١٩٧١م.

عبد الرحمن أيوب (دكتور): العربية ولهجاتها، معهد البحوث والدراسات

- العربية، القاهرة ١٩٦٨م.
- عبد الصبور شاهين (دكتور): في علم اللغة العام، ط٢، مطبعة المدي،
القاهرة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- المنهج الصوتي للغة العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٠م.
- عبد الراححي (دكتور): فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية،
بيروت ١٩٧٤م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف ١٩٦٨م
- عدنان محمد سلمان (دكتور): دراسات في اللغة والنحو، جامعة بغداد
١٩٩١م
- حلم الدين السخاوي (علي بن محمد): جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق
د. علي حسين البواب، القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- علي عبد الواحد وافي (دكتور): فقه اللغة، ط٧، دار نهضة مصر، القاهرة
١٩٧٢م
- غالب فاضل المطلبي. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، دار الحرية
لطباعة، بغداد ١٩٧٨م
- غانم قدروي الحمد: رسم المصحف، دراسة لموية تاريخية، بغداد
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، عمان، دار عمار ٢٠٠٤م.
- محاضرات في علوم القرآن، بغداد ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، عمان، دار عمار
٢٠٠٤م.
- العارابي (أبو نصر محمد بن محمد): كتاب الحروف، تحقيق محسن
مهدي، دار المشرق، بيروت ١٩٦٩م.
- ابن فارس (أحمد): الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها،

تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البايي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.

- فصل صالح السامرائي (دكتور):

- أ- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، بغداد
١٩٨١م

- ب- معاني النحو، بيت الحكمة، جامعة بغداد ١٩٨٩م.

- الفراء (يحيى بن زياد): معاني القرآن، القاهرة ١٩٥٥م - ١٩٧٢م

- فندريس اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواحي ومحمد القصاص، مكتبة
لأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.

- بن قتيبة (عبد الله بن مسلم): تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد
صقر، ط٢، القاهرة ١٩٧٣م.

- القرطبي (محمد بن أحمد). الجامع لأحكام القرآن، ط٢، دار الكتب
المصرية، القاهرة ١٩٥٢م.

- القفطي (علي بن يوسف): إنباء الرواة على أساء النحاة، تحقيق محمد أبو
الفضل إبراهيم، ط١، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.

- كمال محمد بشر (دكتور): التفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار
الثقافة العربية، القاهرة.

- دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ط٢، دار المعارف، مصر ١٩٧١م

- ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة د. أحمد مختار عمر، طرابلس، ليبيا
١٩٧٣م

- لغات البشر: أصولها، طبيعتها، تطورها، ترجمة د. صلاح العرمي،
مؤسسة فرانكلين، القاهرة ١٩٧٠م.

الميرك (بريتل). علم الأصوات، تعريب الدكتور عبد الصور شاهين،
مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٥م.

- ابن مجاهد (أحمد بن موسى). كتاب السبعة، تحقيق د. شوقي ضيف،
دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٢م.

- محمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة، مكتبة الشهاب، حلب ١٩٦٩م

- محمد حسين الزبيدي (دكتور): الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة
في القرن الأول الهجري، القاهرة ١٩٧٠م.

- محمد محمد حسين (دكتور): الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر،
ط٢، مكتبة الآداب ١٣٨٢هـ.

- محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ط٥، دار الفكر ١٩٧٢م.

- محمد المرعشي: جهد العقل في علم التجويد، مخطوط في دار صدام
المخطوطات رقمه (١١٠٦٨)، طبع في دار عمار، الأردن، بتحقيق د. سالم
قدوري الحمد.

- محمود السمران (دكتور).

أ- علم اللغة مقدمة للمقاريء العربي، ط٢، القاهرة.

- ب- اللغة والمجتمع، رأي ومنهج، ط٢، دار المعارف ١٩٦٣م

- محمود فهمي حجازي (دكتور): علم اللغة العربية، دار العلم للملايين،
بيروت ١٩٧٣م

لغة العربية عبر القرون، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٨م

المدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٦م

- مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ط٢، مطبعة الاستقامة

١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

المعركة بين القديم والجديد (تحت راية القرآن)، ط٤، القاهرة ١٣٧٦هـ
١٩٥٦م

مكي بن أبي طالب - التبصرة في القراءات السبع، تحقيق د. محمد عوث
الندوي، ط٢، برومي ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- المرني (أبو الحسن): كتاب الحروف، تحقيق د. محمود حسني ود
محمد حسن عواد، عمان ١٩٨٣م.

- ابن منظور (محمد بن مكرم): لسان العرب، طبعة بولاق.

- مهدي المخرومي. مدرسة الكوفة، مصطفى الباوي الحلبي بمصر ١٩٥٨م.

- ميشال زكريا (دكتور): الأكسية، مبادئها وأعلامها، بيروت ١٩٨٠م

- ناصر الدين الأسد (دكتور): مصادر الشعر الجاهلي، ط٥، دار المعارف،
القاهرة ١٩٧٨م.

- النحاس (أحمد بن محمد): شرح الفصائد التسع المشهورات، تحقيق
أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- ابن الديم (محمد بن إسحاق): الفهرست، تحقيق رضا - تجدد، طهران
١٩٧١م.

- نفوسة زكريا سعيد (دكتورة): تاريخ الدعوة إلى العامة وأثارها في مصر،
مطبعة دار نشر الثقافة، مصر ١٩٦٤م.

بولدكه (تيودور). اللغات السامية، ترجمة د. رمضان عبد التواب، دار
المهجة العربية ١٩٦٣م.

- هاشم الطعان (دكتور): الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة
الموحدة، دار الحرية، بغداد ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

أنهمداني (الحسن بن أحمد): صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي
الأكوع، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٩م.

اس وثيق (إبراهيم بن محمد): الجامع لما يُحتاج إليه من رسم المصحف،
تحقيق د. عاتق قلوري الحمد، مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
اس ولاد (أحمد بن محمد بن الوليد): المقصور والممدود، ليدن
١٩٠٠م

- ابن يعيش (يعيش بن علي): شرح المفصل، الطباعة المنيرية بمصر
- يوهان فك العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة د
رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٥
تمهيد: تعريف اللغة	٧
الفصل الأول: قضايا تاريخية	١٣
١- النحو العربي قبل أبي الأسود الدؤلي	١٣
المبحث الأول: نشأة النحو العربي في الدراسات القديمة والمعاصرة ..	١٥
المبحث الثاني: النشاط اللغوي قبل أبي الأسود الدؤلي	٢٦
المبحث الثالث: نشأة النحو العربي ودور أبي الأسود الدؤلي فيها -	
نظرة جديدة	٣٩
٢- تكون العربية الفصحى	٥٣
المبحث الأول: آراء الدارسين في أصل العربية الفصحى	٥٥
المبحث الثاني: نزول القرآن بلغة قريش	٦٧
المبحث الثالث: الهمز في اللغة العربية	٧٨
المبحث الرابع: عربية المعجاز أصل العربية الفصحى	٨٩
المبحث الخامس: الشعر الجاهلي واللغة الفصحى	٩٥
المبحث السادس: علاقة العربية الفصحى بقراءة القرآن الكريم	١٠٥

الموضوع	رقم الصفحة
٣- ظاهرة الإعراب في ضوء رسم المصحف	١١٨
الفصل الأول: ظاهرة الإعراب عند علماء العربية واللغويين المحدثين	١٢٢
المبحث الأول: موقف علماء العربية	١٢٣
المبحث الثاني: موقف اللغويين المحدثين	١٣٠
الفصل الثاني: ظاهرة الإعراب في ضوء رسم المصحف	١٣٧
المبحث الأول: تاريخ رسم المصحف وأهميته في دراسة ظاهرة الإعراب	١٣٧
المبحث الثاني: دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحروف ..	١٤٣
المبحث الثالث: دلالة رسم المصحف على الإعراب بالحركات ..	١٥٢
الفصل الثاني: حاضر العربية ومستقبلها	١٧٣
١- العربية في العصر الحديث	١٧٣
المبحث الأول: مرحلة بدء الصراع	١٧٦
المبحث الثاني: مرحلة مواجهة الشبهات	١٨٣
المبحث الثالث: مرحلة معالجة المشكلات	١٩٤
٢- مستقبل اللغة العربية في ضوء قوانين التطور اللغوي	٢٠٥
المبحث الأول: دعاوى ليست علمية	٢٠٨
المبحث الثاني: حقيقة قوانين التطور اللغوي	٢١٣
المبحث الثالث: دور القرآن الكريم في ترجيح دعاوى التوحيد والثبات	٢١٩

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الرابع: مظاهر أثر وارتباط العربية بالقرآن الكريم.....	٢٢٣
الفصل الثالث: قضايا منهجية.....	٢٢٩
١- مناهج التأليف النحوي.....	٢٢٩
المبحث الأول: حدود الدرس النحوي.....	٢٣٢
المبحث الثاني: أهم مناهج التأليف في النحو.....	٢٣٨
المبحث الثالث: مناقشة واستنتاج.....	٢٤٦
٢- علم الصرف بين المعيارية والوصفية.....	٢٥٦
المبحث الأول: تعريف بمصطلحات عنوان البحث.....	٢٥٩
المبحث الثاني: جذور الوصفية العربية ومسيرتها.....	٢٦٨
المبحث الثالث: دعاوى الوصفين حول علم الصرف ومناقشتها.....	٢٧٣
خاتمة.....	٢٨٤
اشتقاق الوصف في العربية دراسة صرفية في العلاقة بين اسم الفاعل	
والصفة المشبهة.....	٢٨٦
مقدمة.....	٢٨٦
المبحث الأول: الاشتقاق والوصف - تعريف وتمهيد.....	٢٨٩
المبحث الثاني: دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة في المصادر	
اللغوية القديمة.....	٢٩٦

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث: دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة في كتب	
الصرف المنهجية	٣٠١
المبحث الرابع: مقومات الخطة المقترحة لدراسة الموضوع	٣٠٧
المصادر والمراجع	٣١٥
فهرس الموضوعات	٣٢٧